

• **قَالَ عَمْرٌو ابْنُ مَرْثَدٍ فِي رِوَايَةٍ لَهُ فِي حَقِّ الْقُرْآنِ مَا يَكْفُرُ بِهِ قَوْمًا لِيُكَفِّرُوا بِهِ**  
 • **وَيُحَدِّثُ وَيُنَادِي بِهَا قَوْمًا مُّشْرِكِينَ**  
 • **قَالَ يَعْزُبُ عَنَّا قَوْمٌ يَمُوتُونَ فِي حَقِّ الْقُرْآنِ مَا يُكْفِرُونَ بِهِ**

• **أَمَّا وَجِبْ ذَكَرَهُ مَقْرُومًا** حَمَلَهُ وَالصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّهِ يَنْتَقِمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 • **وَأَمَّا مَا يَكْفُرُونَ بِهِ** وَأَمَّا مَا يَكْفُرُونَ بِهِ الْمَوْجِبَةُ لِقَوْلِهِمْ مَا كَفَرُوا بِهِ  
 • **عَمَلُهُمْ فِي حَقِّ الْقُرْآنِ**

# ابن الضمير من أسرار التصديق

وَيَلِيهِ

## المقالة ابن الضمير

كِتَابَانِ فِي ذِكْرِ الْأَوْجُهِ الْأَدَائِيَّةِ الْمُقَدَّمَةِ  
 فِي خِلَافِيَّاتِ الْقُرْآنِ السَّبْعَةِ وَتَعْلِيلِهَا



كِلَاهُمَا لِلْإِمَامِ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِيِّ (ت ١٢١٤ هـ)

تَصْدِيرُ الْمُفْرَى السَّنِدِ

الْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ تَوْفِيقِ الْعَبْقَرِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

د. يُوْسُفُ الشُّهْبِ (شِهَاب)



[www.kitabosunnat.com](http://www.kitabosunnat.com)

إبراهيم الخليل عليه السلام

عليه

السلام

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إبراز الضمير من أسرار التصدير وإتمام إبراز الضمير

دراسة وتحقيق: يوسف الشهب

الطبعة الأولى: ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

جميع الحقوق محفوظة بعقد وايداع.

رقم الإيداع لدى دار الكتب المصرية: ٢٠٥٧٣ / ٢٠٢٠م.

الرقم المعياري الدولي: ١٦-٨٥٧٨٤-٩٧٧-٩٧٨ ISBN:

ع  
235.3  
ف ١-٥١

## الناشر



مركز إيكام للبحوث والدراسات القرآنية

ihkam.c@gmail.com



ihkamcenter



ihkamcenter



للطباعة والتوزيع والنشر

alkhairya.lib@gmail.com



www.facebook.com/alkhairya.lib/



www.twitter.com/LibAlkhairya



القاهرة - خلف الجامع الأزهر - هاتف: ٠٠٢٠١٠٢٣٢٠١٠

## الموزع



دارالفتح للدراسات والنشر

رقم الهاتف: ٦٥١٦٣٥٦٤ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال: ٧٧٧٩٢٥٤٦٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب: ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن

info@daralfath.com



www.daralfath.com



لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر.  
حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعا وقانونا، وطبقا لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعا، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.



9 789778 578416

المكتبة الرحمانية

٩٩... في ماؤل ناؤن - اليبور

34502

# إبراهيم الضمير من سائر التصانيف

ويليه

## المؤلف إبراهيم الضمير

كتابان في ذكر الأوجه الأدائية المقدمة  
في خلافيات القراء السبعة وتعليقها

كلاهما للإمام

أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت ١٢١٤هـ)

تصدير المقرئ السيد

الأستاذ الدكتور توفيق العبقرى

دراسة وتحقيق

د. يوسف الشهب (شهاب)



مركز إحياء التراث والبحوث الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصل الكتاب الأول أطروحة الماجستير أنجزت بكلية الآداب والعلوم  
الإنسانية، جامعة القاضي عياض بمراكش - المغرب -، تحت إشراف  
فضيلة الأستاذ الدكتور المقرئ: توفيق بن أحمد العبقري، دام ظلّه.

خلال الموسم الدراسي: ٢٠١٠/٢٠١١م.

وقد أجزت بتقدير: ممتاز.

الإهداء:

إلى قلب أبيه ...

توفيق شهاب.

أنبته الله النبات الحسن ... آمين.

## شكر:

إنما الشكر بعد الذكر، وهؤلاء ثلاثة ذكُرهم مُحتَم، واجب مُلزم؛ لصنائعهم العظيمة، وأيادهم الكريمة، نالهم التخصيص، وأذكرهم بالتنصيص؛ لجميل أدبهم، وجليل إسعافهم:

وَصُدَّرَ فضيلة الدكتور سيدي توفيق بن أحمد العبقرى، لموجبات عدة، بين مُضمَر ومبرَز، أذكر منها: شرف الإشراف، ووجاهة التوجيه، مع التأديب والتنبية، وههنا تجديد وتأكيد أن كل ما يصدر عني من أعمال فإنه بفضل توفيقِ الموفِّق سبحانه، ثم بفضل توفيقِ الموفِّق أعلى الله شأنه.

ثم فضيلة الدكتور المحقق، الغني عن التعريف، صاحب النظم الدفاق، جميل المعشر طيب الأخلاق، سيدي أشرف محمد فؤاد طلعت، الذي قرأتُ عليه العديد من منظومات المغاربة، ومنها مصدرات الفاسي، أخذًا بنظره، ونهلا من عبره.

ثم فضيلة الدكتور الخير الكيس، الوفي الكريم، وما ذلك عن آله ببعيد، محمد بن عبد الله البخاري.

فالله أسأل أن يجزيهم - وكلُّ من له يدٌ علي - خير الجزاء، وأن يفتح لي باب خالص الدعاء، فيتقبله مني، فيستجيب لي فيهم، ويستجيب لهم فيّ، كفاء ما قدموا ويقدمون، وأن يحقق لهم المؤمل، آمين آمين، والحمد لله رب العالمين.

وفي ذلك قلت:

وشكراً واجبٌ عليّ فاعلم  
لِمَا جَرَى مِنْ فَضْلِ شَيْخِ عَالِمٍ  
أَوْلَهُمْ: مَوْفَّقٌ وَعَبْقَرِي  
فَقَدَّمْنُهُ، وَبِهِ فَصَدَّرِ



شيخني وجيِّ مرشدي وسندي      معلِّمي مؤدِّبي وعمدي  
 وابن فؤادٍ أشرف مصريُّ      محقِّقٌ وناظمٌ ذكيُّ  
 ثم البخاري واسمه محمدُ      جميع من يعرفه يمجِّدُ

وكتبه خجلاً وجلاً يوسف شهاب



تصدير:

بقلم المقرئ المسند

الأستاذ الدكتور توفيق العبقري

الحمد لله رب العالمين، وشرائف صلواته على خير المرسلين، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد اقتضت حكمة منزل الكتاب الكريم أن تجعل آيّه على فسحة نطق وتبسّط أداء، لتناها الألسنة بأيسر سبيل، ويتدامث اللهج بها في غاية تذليل، في بيئة فطرت على المشاحة في اللغات، وشيوع التعصب والأنفة في اللهجات، فكان تأليف الألسن فيها ذريعة تأليف القلوب، وتيسيراً عليها لعدم مكتتها - لو هي أريدت على تأدية القراءة على أصيل لغة التنزيل - من تحويل طباع ألسنها في ملاسنة الصور اللغوية لنظم الكتاب وأوضاع رصفه وتصرفات بيانه.

وكان الهدي النبوي إمام الأمة في شؤون التلاوة وأوضاع الأداء، مضى على ترسيخ معالم هذا اليسر في أداء القرآن ونشر بشائره في عرضه وتعليمه، وكان ذلك من صحبه الكريم على متناهي التمثل وغاية الامثال؛ فهموا عنه مقاصد رحب الخلاف، مستيقنين حرمة القرآن العظيم، مع التحقق بمعرفة معجز تأليفه، فأحسنوا الضنانه في التلقي والمرانه في الإلقاء، والتزموا جادة الاستماع والاتباع، وكان مما فهموا عنه ﷺ أن اللسان القرشي - وهو نقاية اللسان العربي وصفوته - آخذ عظم

الأمر وصدارته من أحرف التنزيل، وأن غيره من مستصفي اللهجات يرتدف عليه على وجه الترخيص والسعة، فأحرزوا منها في مصاحف الكتب ما تيقنوا استمرار قرآنيته، وقطعوا على معينه في آخريه عرضه، مستحضرين في دستور الكتب منهج التصدير لما جاء على وفق هذا اللسان القرشي؛ لحظاً لمبتدئ الإنزال وأصله، وأكثر القرآن وعامته، فتخلفت عن شرائف صحائف المصحف وجوه وقراءات لا بستهاريه في النقل، أو غرابه متنافرة في الأداء، أو ازورارٌ عن لاحب التعارف والاشتهار، فحق عليها - لتوالي الإعلال - قول الإقصاء في محافل الأخذ ومحاريب التعبد، فكان هذا من بواكير التصدير، وهو تصدير لعزائم المقارئ وأصولها، إبقاءً لمستيقن المقروء، وإلقاءً لما شيب بما أقعده عن المضي في هذا السبيل...

ومع تنامي مسيرة الأخذ، وتطاول حبل الرواية، وتكاثر وجوه الأداء وتفاريعه، وشيوع الولوع بالاختيار وذيوله، خيف من المجازفة والخبال، وتفاحش الإعلال والإخلال، تحت طائلة خفة الضبط، وخفوت الحزم، واختلاط أشواب النيات والمقاصد، فكان سداد الحكمة يقضي بصون ما استقام عليه المقروء واستتبَّ له الاختيار العام، والاقتصار عليه دفعاً لمغبة الاستكثار ومعرفة الانتشار؛ استناداً إلى وضحه على بلج الأخذ وسنن اللسان ووافق السواد؛ فكان التسبيح عنوان «التصدير»، لمرحلة حاسمة كان لها أثرها البعيد في سيرة التاريخ القرائي في التلقين والتدوين، ودخل الدرس القرائي كهوف الصنعة، وكان طبيعياً أن يستجيب لدواعيها المنهجية، وضوابطها الحاكمة في أداء الملافة ومنطق المكاتبه؛ فكان أن تفصلت أصوله فصولاً، وتمثلت كلياته فروعاً، وتداولت أحكامه العبارة الاصطلاحية، التي دون إحكام مدلولها مضلة فهم معانيه، وعنت

مباحثه لكثير تشقيق وتدقيق، وكلفة تثوير وتحجير، مع استئثار بواكير التأليف بكلي التأصيل، ونداوة التعليل، وفطرية المدارس في مناهج العرض والتدليل... وعرف الاختيار القرائي في هذه المسارات التصنيفية صورًا وتصاريف بحسب أزمان العرض وظروفه، مع بقائها على التردد في سوابق الاختيار، وإيوائها إلى وارفات ظلالة.

ولك أن تعتبر -أخي القارئ الكريم بما سلف من القول- أن ليس التصدير -في قرار التفهم ومستودع التهمم- إلا ضربًا من ضروب الاختيار، أو لعله أثر من آثاره، تناسل من قديم أصلاجه، وآل إليه من مستكثر مرويه، ومستبحر أسمعته، على ضيق مخرج هذا الأخير، وقلة حيلته، وصورتيّ مأتيّه، بحسب ذرع إمكانه، وتأخر زمانه، ومقتضى خطابه، وأنه استحال -في مستخلص الاختيار- انتهاضًا علميًا ناظرًا لوجوه من التقديم والتأخير للحرف القرائي الواحد، تتباه منازع الخلف المتعدد، فيُنظر أيها أولى بأن يقدم عند التحمل والتحميل، والتعلم والتعليم، بعد أن كان متداولًا في محافل الأخذ ومدونات النص، على جهة الرفاهية ورحب التوسعة وسنة التداول والتناوب.

لم تكن المصنفات القرائية شرعًا سواء في التعني بموضوع «التصدير»، وإنما كانت حظوظها منه متفاوتة على حسب مراتب القصد وبواعث الدرس، والمؤلف الذي بين يديك -أخي القارئ الكريم- هو أثر جليل من آثار المدرسة المغربية في الإقراء، هذه المدرسة التي لم يُحَلْ طلوع شمسها من الغرب، دون وضائها المنيرة وإشراقها الساطعة، التي استنارت بها أرجاء الدرس القرائي، فأجنت بحمد الله نفائس الإسهام، والأيدي الجسام، وبرز من رجالها نوابغ الأحلام، وأساطين

الأعلام، نعتوا على كثير الاستحقاق بأنهم الصّدر والعلم والإمام.

عنوانُ هذا المؤلّف هو: «إبراز الضمير من أسرار التصدير» والكتاب - أصلًا وتكملةً - لإمامٍ من أئمة المغاربة له رسوخ وشموخ، وهو ممن انتهت إليهم إمامة الدرس القرآني في زمانه؛ سعةً رواية، وشأوَ دراية، وكتابه هذا الذي أشرف اليوم بالحديث بين يديه، أفردَه لصنعة التصدير في وجوه المقارئ السبعية على اصطلاح الإمام أبي عمرو الداني: نظرًا وشرحًا، أصلًا وذيلاً، جمعًا وتوجيهًا، فنال في ما تولاه فضيلة البيان، وأحرز قاصية الإحسان.

ولئن كان من سديد القول أن للمتقدمين حظوة أصالة السبق، وطرافة الإسهام، وبداعة النظر، فلا يملك أحد - وما ينبغي له - أن يمنع على من أتى بعدهم أن يصيبوا من مبتكرات المعنى، ويتدعوا من وسوم المبنى، ويقعوا من روضات العلم على أنفه، فيحظر من الحلال بينا، ويحجر من فجاج السبل واسعا، وهل العلوم إلا معاني تجري على الخواطر، وتنتجها العقول، وتختطها الأفهام، على امتداد أزمان الدنيا، ولدى المتعاقبين من رجالها؟!!

ثم كان من تمام نعمة الباري جل شأنه، أن قيض للفاسي فتى يوسفياً، سكن أحشاءه، وملك عليه فؤاده، وملاً عليه دنياه، فلا يلفى إلا لهجاً بالفاسي، تحذره سميره وجليسه، وخذنه وأنيسه، على مر الأيام والليالي، جعل مصنفاته مطمح مرثياته، ومبتغى معانيات معانياته، لم يألها تبحراً وتفقهًا، وهو معها كل يوم في شأن، يقرأ عبارتها مستعذبًا مستملحًا، وتستوقفه أسيققتها مستغربًا لمبانيها، مستشكلاً لمعانيها، قبل أن تلوح له بشائر الفتح، فكأنما نشط من عقال، أو أزيحت عنه الرواسي الثقال. وقد تُحدّثه نفسه البحوث الطَّلعة أن تستدرك وتعتقب، متى انسدت دونه سبل

التوفيق والجمع لموارد الكلام، وغابت مآتي تأتيه، فيدلي بها لديه في تطوّل دون تطاول، ولطفٍ يعرى عن التطفل، والفاسيُّ في كل ذلك هو الجهد العلم الإمام، والصدر الأشم الهمام، الذي لا يدانى ولا يماتن، ولا يجارى ولا يماكن.

أحاطَ الباحثُ -سيدي يوسف- الكتابَ، أصلاً وذيلاً، بأبحاث رفلت أثوابها على مباني الكتاب، ودخلت عليها من كل جانب، استنزلت به دُرره، واستدرّت به دِرره، وجلته على منصة الفسر والتعليل، بعد أن أقام نصه على مناهج أرباب التحقيق، وأداه على عين الأمانة والتوثيق، ليبصره من يطالعه وهو على جلوة ونضارة، من المتانة والترتيب والتنظيم والتقريب، ولعل أدنى معاينة للكتاب تأتي على ذلك وتدل عليه، وتنهض عذراً للعبارة عن الاستطالة فيه.

نعم، لقد صدرت أنظار الأستاذ الدكتور يوسف عن مشرع الكتاب بوقرٍ وروي، وأصابت منه سهام مدارساته مغنم كثيرة، تناهت إليه بعد إدمان نظر وتطاول صحبة للفاسي وكتابه، ومحاذاة مؤلفاته في هذا الفن القرائي الأثير، ولعلي حين أدلي بهذه الكلمات إنما أستوحي معانيها من هذا الذي ملأ به الباحث سمع الكتاب وبصره، ونازل به مسائله وقضاياه بأسلوبه الصديق، وتناوله البديع، فأقول على سبيل الاستذكار لها والتنويه بها:

- التصدير وجه من وجوه الترتيب لمفردات المقارئ، وإنزالها منازلها في التلاوة وفق اعتبار من الاعتبار المقتضية لذلك بحسب نظر المصدر، وهو اختيار مفروض في متعدد الصورة الأدائية، يراد لاستيعاب محصلة المروي ووعي أسمعته، على ضرب من ترتيب المادة في سياق تحملها وأدائها؛ رعيًا لا اعتبارًا، ولحظًا لمعيار.

وينظر هذا الضرب من التصدير عند القراء ما يعرض لأهل التدبر من نماذج

الحرف القرآني حين تتقلب ملتفظاته في سياقات متكررة في القرآن الكريم، على وجه من التصرف في وجوه القبليات والبعديات، يعتمد التقديم والتأخير، غير أن هذا تصرف في تصاريف المعاني وفقاً لموارد الحرف في التنزيل الحكيم، وما نحن فيه ترصيف في أحكام المباني في متعاور المقارئ، ودولة مملكة الأداء، وكلاهما مما يلقى بمحل الحاجة إلى إحكام النظر في أسرار ترتيبه، وتأمل وجوه تقديمه وتأخيره.

- ومن محاريب الأداء انتقل أسلوب التصدير إلى أن يستقر نمطاً من أنماط الكتب في التصنيف القرائي، تنامت بواعث العناية به لدى المصنفين التاليين في متنوع المروي: نظماً ونثراً، على جهة الاكتفاء بعرض متون مقرراته، واستقراء أعيان مصدراته، وقد ارتقى به سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي مظهرًا رايبًا، حين أرادته درسًا علميًا لماخذه وأدلته، وسبرًا لداعيته وموجباته. ولا شك أن الرجوع بمتون المقررات إلى أصولها الاستدلالية مما ينفخ فيها روحًا وثابةً من حيوية النظر ومنطق المباحثة، وينأى بها عن إمعية الأخذ وجمود التقليد.

ولقد فجر الاختيار التسيبي الأول ينبوع نشاط علمي دافق، وقامت على هديه سوق نافقة زاخرة بصنوف التفسير والتوجيه في موضوعه وقضاياها، وأحكام التصدير - بمقتضى كونها تنزع إلى مجتهد واختيار - لا تعدم الحاجة الداعية إلى توجيه أوضاعها، وتفسير مراتبها، وتعليل ظواهرها، خاصة بعدما استقر مفهومها الصناعي في مصنفات أضحت مرجع التحصيل العلمي، وملاك التداول القرائي، كما هو الشأن بالنسبة لـ «تيسير» الداني، و«حرز» الولي الشاطبي.

فكان الانبعاث لهذا المقصد التعليلي من لدن شيخنا الفاسي، إبرازًا للضمير استكن في مطوي مقررات مقول التصنيف، وإفشاء لسر لم تتعن بنت خبره عبارة التأليف، فلا

يلقى السبيل إلى استباحته إلا بتبطن لحون خطابه، واستنفار آلة الفهم في أنحاء كلامه. والكتاب بهذا التناول العلمي العلي يثري فقه الدراية في التعاطي القرائي، وينهض شاهداً قيماً على المنهج الأمثل في اقتراء مقررات الدرس القرائي التي يقع العرض بمضمناها، وارتسام التلاوة وفق منصوصاتها، وذلك من خلال استنطاق مدلولاتها، وتفهم اصطلاحاتها، وتذوق نظوم أوضاعها، واستنباط وجوه عللها في مسالكها.

- يثير الكتاب، في أصل متنه ومتعلق درسه، طائفةً من جلائل المسائل والمثارات، من أهمها: الحديث عن قضية من كبرى القضايا المنهجية في الدرس القرائي، ترجع بأصيل النظر إلى أصالة المرجعية في تلقنه وتلقينه؛ ذلك أن مأخذ هذا العلم شيآن: أداءً ونص، رواية وتلاوة، وشريعة القراء ماضية في إحكام التعامل معها في توازن واتزان، يحققان للقراءة نباهة الأخذ ووجاهة الحمل ودقة المنمى.

وقد كانت الموازنة في موازين التصدير بين أداء التلاوة في شيوعها وجريان العمل بها، وبين مآثور الرواية في مظان دواوينها موضع إثارة لدى محمد بن عبد السلام الفاسي في «إبرازه»، وذلك في سياق الحديث عن الحرف القرائي، تكون له فسحة في الصورة الأدائية، فينحسر أدائه تحت إجماع سلطان التصدير إلى الوجه الواحد، يكون به المجلي تحت عنوان الاقتصار والانعصار، ويشتد عضده بجريان العمل وشهرة التداول، وقد أفاد الفاسي -رَحْمَةُ اللَّهِ- أن الشهرة دليل ناهض من أدلة التصدير، وعنوان لائح من عناوينه، وإن لم يكن به، وأن من شأنه أن يحيل خلافيات الحرف إلى حكم الوفاق، لتغيب المزاحم النديد، ولكنه يدلي بحقيق البيان أن هذا الذي بطأت به جمهرة الأخذ، ولم يقع جهيراً في



مستحر العمل، لا ينبغي أن يتنكر له وتستدبر قبلته، وذلك رعيًا لما يسنده من أصل موصول في الرواية والسمع، ومرجع وثيق في التلاوة والأخذ.

لقد كان الوجه الشهير عند الفاسي محل تقديم وتقدير، ولكن اتساع درية الرجل ورحابة أفقه تأبى عليه أحيانًا أن يغمض من الوجه الخامل، كيف وهو يراه مسندًا بصحة المخرج، مسددًا بوجاهة النظر، ومؤيدًا بموصول الأخذ!

وكأنَّ لسان حال الرجل يرى أن سيء الشهرة والظهور في الوجه القرائي هو أمر اعتباري، قد تتظاهر أسبابه وتتنادى دواعيه في زمن من الأزمان، وأن جريان العمل وإن كان له اعتباره العلمي، لابتناؤه في أصله على صحة نظر، وانحيازه إلى معتبر تعقيد، فإن بعض الوجوه الأدائية التي تخلفت عنها مجريات العمل، ولم تتوارثها محافل الأخذ، قد لا يقل عن المشتهر المعمول به نضارة في النظر ولا استقامة في الأثر.

- يمثل في عنوان التصدير سؤال الأهلية في القارئ والمقروء، فلا شك أنه -بما هو تقدير وترتيب- موكول إلى صدور القراءة الذين يقدرّون في الحرف المصدر معيار الصدارة وموجبها، وليس من شك بعد هذا أن لرتب الزمان -صدرًا وتأخرًا- مدخلًا معتبرًا في هذا الإمكان ومشروعيته، فما كان متسعًا التصرف فيه عند السابق قد ضاقت مسالك تديره لدى اللاحق، ولو في هذا المستوى الضيق من الاختيار. وفتح الباب مشرعًا أمام هذا اللون من الاختيار وغيره فتحٌ لشر مستطير، توجس منه الأسلاف قديما، والله درُّ الإمام الفاسي الذي جعل مختاره مدارس لاختيارات من سبقه، ووسعه منها تفهّم مداليل مضمّناتها، وإبراز لطائف مستودعاتها.

وأما الحديث عن أهلية المقروء للتصدر فهو ما عنون له بـ«موجبات التصدير»،

وهو حديث عن معانٍ قديمة، قام لها الاقتضاء في أصول الاختيارات الأول؛ حين كانت ترجع بملاحظ الاعتبار إلى الأكثرية في الأثر، والأوفقية في السواد، ودرجات الفشو في اللغة، وملاحظ الخفة والاندراب على اللسان، ومقاييس الجودة في قياس النحو، ومراتب الظهور في المعنى...

ومن بين فرث هذه الاعتبارات الكلية ودمها خرجت لبان الاختيارات القرائية التي يجري «التصدير» في أحاد مفرداتها، واستقرت فحاوي أنظارها في متعاقب التصنيف.

وإنما كان بيان موجبات التصدير في هذا التأليف مرتهاً بكتاب «اليسير» الذي أصبح عمدة الإقراء، ومرجع الإلقاء، فكان إبراز ما استقر عليه: اقتصاراً وتعييناً، وسكوتاً وتنصيصاً، وتقديماً وتأخيراً، وتعبيراً وتلميحاً، من هذه الموجبات من أسد السعي وأحمد الجهد، وأحسن العمل في مسaire الواقع القرائي وإثراء مسيرته وإفادة الطالبين من أهله.

- واضح أن ما طرح بساحة الاختيار من استشكالات وسؤالات لا يستغرب إثارته في مباحث «التصدير»، ومن ذلك مثلاً:

القول بأن التصدير مفاضلة، وذلك ما تخبر عنه في أدنى صورته صيغ التفضيل ومادته في مثل أبيات الولي الشاطبي: «أعدلاً»، «أعمر أرحلاً»، «أجمع أشملاً»، «والمفخم فضلاً»، «حُبَّ وحملًا»، «والبدء بالأصل فضلاً»، «والطول فضلاً»... وذلك مما لا يذهب به مذهب سوء الظنة طالما لا يذهب بمرتبة المفضول المتأخر في أصالة الاحتجاج والاستدلال، بل يبقيه على حرمة القرآنية ومشروعية المقرؤية.

- وليس من غلواء الثناء والإطراء أن يقال بأن الكتاب - على صغر جرمه - نموذج إمامٌ من المدون القرائي المغربي الذي جعل مقتضى تأليفه قائمًا على رعي العرف القرائي في زمنه، فجاء مسلكه في البيان على حد الاستجابة لواقعه، ومدارك أهله، حين رسم لهم منتهج الترتيب المعلّل لوجوه الخلافات الجائزة في التلاوة السبعية من طريق «التيسير»، ليضفو ثوب بيانه - تكملة وإتماما - لضربين من ضروب الخلف:

أحدهما: تعفّف عنه أصل التأليف لوجود أفضاله في مظانه على التفصيل، وذلك «باب وقف حمزة وهشام على الهمز»، قبل أن يخضع لداعية الالتماس في مباشرته وعدم الجدوى في مغالبة الإلجاء إليه.

والآخر: كان إبرازًا - على سبيل التصحيح والتنبيه - لما ذهب به احتفاء التصدير مذهب الاقتصار عليه من الحروف، حتى ظن بنديده المتأخر إعدامًا في محامل الرواية، وإلغاء في معتبرات السماع، وبذلك حقق الكتاب غايته على أحسن محامل البيان والنصح والاستيعاب.

وحقيق بمنهج تلقيني تعليمي استهدى بمرشد هذا الضرب من التصنيف أن يحف بحواف التسديد، وأن يناله من رضوان الربانية وارفات التأيد المديد.

- ولا بد أن يقال بعد هذا في غمرة التشاغل بهذا الضرب الاختياري البديع من مناهج الإقراء: بأن التصدير واقع من خلافات الرواية في فيحاء الجواز، فهو متعالٍ عن الإلزام بهيأته، وفرضٍ مختاره، وإن كان منهج التأليف المتأخرة ينجح به إلى لزوم تقدير حكمه، وضرورة احترام مقرره، وذلك من مقتضيات الصنعة ولوازم المنهج التعليمي في تلقين مادته.

وفي الختام:

أسأل الله تعالى لهذا العمل أن يتبوأ الصدارة في موازين التقبل، وأن يكتب له مؤمل الإفادة ومبتغى النفع، وأن يتحقق به لصاحبه المحقق الدارس الباحث سيدي يوسف سداد الأمر وصلاح الحال وحظوة الحسنى في المآل، وأن يرحم العلامة الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، ويحلّه دار الكرامة من فضله، ويجعله صدرًا في المقربين لديه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، بجميل فضله وجزيل إحسانه.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أستعين

بين يدي الإصدار:

الحمد لله يعلم السرّ وأخفى، واستوى عنده ما ظهر وما ضم، وهو الأول والآخر، والمقدم والمؤخر، وصلى الله وسلم على النبي المصطفى، سيدنا محمد الأكرم الأفخم الأفخر، وعلى آله مصابيح أسرته، وصحبه مفاتيح نصرته.

وبعد،

فقد حفظ الله علم هذه الأمة، بحفظ الكتاب وحفظ السنّة، مذ فرق القرآن لِيُقْرَأَ على مكث على الناس، فنزله تنزيلاً مرتلاً ترتيلاً، فتعددت هيئات أدائه وكيفيات ترتيله من غير تصادم ولا التباس، فانسابت ألفاظه من فم أشرف فصيح وأطرف منطبق ﷺ، على وجه الإتقان والتحقيق، على أحرف سبعة جمعاً لألسن الأمة الأفصحية مع البيان والتفريق، رفعاً للإصر والإلزام المجحف والتضييق، فتلقّف القرآن من ترتيله، طرياً غصّاً صريحاً محضاً، خير أمة أخرجت للناس، حملوا من بعده مشعل النور فأوضحوا الطريق، فهموا عنه فهم الأكياس ما استشكلت قبله وتصوره وإدراكه أجيالاً جاءت من بعدهم، إلا ما كان على سبيل الاتباع والقياس، فظهرت في كل زمان ثلة من الجهابذة الأئمة، حباهم الله بخالص النية وصافي الفطنة وعالي الهمة، فيسروا القراءات «بالتيسير»، وحبّروا «التيسير» بـ«التحجير»، وأحرزوا الأمانى «بالحرز»، وأتموا نظم عقد المعبر من القراءة «بالدرة»: سبعة في «الحرز» وثلاثة في «الدرة»، تلك عشرة كاملة.

لها سبيل آخر أوسع، وكتاب أجمع وأمتع، فُشِرت وِضَاعَتْ مِسْكَاً فِي «النشر»، وفي ذلك تنافس المتنافسون، وانتفع من بعدهم الطالبون المبتدئون، ومَحَّصَ ما عندهم المحققون المنتهون، اقتناعاً بما لتحقيق التلاوة وتنقيح الرواية من عظيم النفع وجليل الفائدة لحق التأمل والتدبر، وداعي الاعتبار والتفكير، فلا فقه ولا استنباط إلا بعد «إجراء النص على فصيح التلاوة ورتيل القراءة: تتجافى فيها جنوب ألفاظه عن مضاجع اللحن المعيب، وتؤتى فيها حروفه حقيقاً حقوقها، إدراجاً لها من مدارجها وتحلية بأنسب صفاتها، على هيئة مخصوصة من روايتها، وكيفية مأثورة من قراءتها، فذلك أول الاتصال بهذا القرآن وتلك أولى شروط الانتفاع به» قاله أبو أروى العبقرى (١).

وتفرعت القراءات على سبع من الأحرف من فم المقرئ الأول ﷺ، واشتهرت القراءات السبع، وكانت سبعاً جمعاً لا منعاً، حبةً أنبتت سبع سنابل، وأنبتت كل واحدة روايات وطرقاً عديدة.

وتوالت الأجيال تترأ، كلما جاءت أمة شكرت أختها، وعرف اللاحق فضل السابق، وعرفت أخراهم لأولاهم خصيصة السهم الأول، فالتزم غرز الرواية، واستدعم بعنصر الدراية، وعوّل على الأثر وما هجر القياس، وكان جمعاً بين القسمين «الأثر والأداء، الرواية والعمل» على نسق مؤصل وسبيل مفصل، يرفع عن مدارك الناس كل إيهام أو التباس.

وكان لأهل الغرب الإسلامي النصيب الأوفى، فلا غرو ولا عجب أن ينالوا من الرتب في مدارج القراءات -إسناداً وتأليفاً وشرحاً- أسماها وأسناها، وإذا

(١) «المنح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية» لابن عزيمة الإشبيلي، ص ٩ مقدمة المحقق الدكتور توفيق العبقرى.

كتب الله لآثارهم أن تُبَعَثَ من مرقدِها - وطوبى لناشرها ومنقذها - فقلوبٌ حينئذ مسفرة مستبشرة، وقلوبٌ - شككت إذ جهلت - مقفرةٌ مستنفرة.

إنها لعمرى مخطوطات قد أفلح من زكاها، فاعتنى بها وحقها أوفاهها، وقد خاب من دساها فضنّ بها والإهمال أولاها.

وكان من مباحث القراءات رواية، السائرة جنباً إلى جنب مع مباحثها دراية، جمع الأوجه وتحرير الطرق على مثل همّ جمع القراءات والروايات، إحقاقاً لحقيق حقها، وإتقاناً لوجه الأداء على سبيل الأخذ عن الأولين، وحفظاً لما صح عندنا من رواياتهم، وتحرزاً من ضياعه وتركه وهو الصحيح المعبر، وقد جاء في الأخذ بالصحيح الصريح غير ما خبر.

وكان الخلاف على هذا المستوى دون الخلاف بين القراءات والروايات، فكان الخلاف الجائز والخلاف الواجب، جوازاً ووجوباً بائنين عن الوجوب والجواز الأصوليين، وكان الناس بين مقتصر على وجه وآخر مستوعب لكل الخلاف، والمقرراً يثبت بواحد، والله الحمد.

والحديث عن الجواز في هذا الخلف القرائي وعن الاقتصار، لا يوحى بشيء من الإهمال أو التسوية بين الإعدام والإعمال، لكن شتان بين المقتصر والمستوعب، فإن عالي المقام والمقرئ القبلة الإمام يكون عالماً بجميع الأوجه، بل مطلعاً على المصدر منها والمؤخر، ومقتنعاً بتصدير ما صدر وتوسيط ما سَطَّ وتأخير ما أخر، لما تحصل لديه من موجبات<sup>(١)</sup>، وتفاوتت المهمم بين قانع بالأخذ عن شيخه واتباعه

(١) كذا عبر عنها سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي.

في اختياره، ومجاراته لما به الأخذ والعمل في زمنه وعصره، وآخر مستفسر عن الأسرار، غير راض بالإضمار، ومن هؤلاء: أبو العباس أحمد بن عبد الله الهشتوكي، يسأل شيخه ومفيده وناظمه في عقد القراء ومعينه، مقرئ القرآن ومجوده، ومحرم الطرق والخبير بها، والجامع لأسانيد القراءات شرقها وغربها، شيخ المقرئين وخاتمة المحققين وقدوة المتقنين، من إليه رئاسة الإقراء، الخريت بخلاف الأصول والفروع عند الأداء، الحجة عند الاستدلال والمرجع عند الاستشكال، الإمام اللغوي الفذ أبا عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي، فأسعفه بطلبته وجاءه بحاجته، يختار ويصطفي، ويكشف ما خفي من موجبات تصدير وجه على آخر، فكان «إبراز الضمير من أسرار التصدير» عام ١١٨٢هـ، وأتمه بصنوه وقسيمه بعد عشرين سنة: «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير» عام ١٢٠٢هـ، والحمد لله رب العالمين.





## مؤلف الكتابين:

الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي<sup>(١)</sup>

✽ مضان ترجمته:

نال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسيُّ عنايةً مستحقة لمكانته العالية وقدمه الراسخة في التأليف والتدريس، من لدن أهل التراجم والسير، أذكر ههنا أهمَّ المصادر التي اعتمدت للتعريف به:

- عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد، للسلطان المولى سليمان العلوي ت ١٢٣٨ هـ.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف ت ١٣٦٠ هـ.

- سلوة الأنفاس ومحادثه الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لأبي عبد الله، محمد بن جعفر الكتاني.

- فهرس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات لعبد الحفي بن عبد الكبير الكتاني.

(١) هنا الاقتضاب، والإفاضة بين يدي تحقيقي لأوعب مؤلفاته، شرحه على الشاطبية: «المحاذي»، يطبع قريباً، وقد كان أول العهد بنشر ترجمته بعنوان «تنبية الغافل وتذكير الناسي» على موقع مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، الرابطة المحمدية للعلماء، بقلم العبد.

- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي.

- معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين لعبد الرحمن ابن زيدان.

- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية لعمر رضا كحالة.

- الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية لمحمد الاخضر.

- موسوعة الأعلام المغارب، تنسيق وتحقيق محمد حجي: (١)

• تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين لعبد الكبير الفاسي.

• إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع لعبد السلام بن عبد

القادر، ابن سودة.

(١) ضمت هذه الموسوعة الكتب التالية:

- تذكرة المحسنين تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين لعبد الكبير الفاسي.

- شرف الطالب في أسنى المطالب لأحمد بن حسن الخطيب الشهير بابن الخطيب وبابن قنفذ.

- وفيات الونشريسي لأحمد بن يحيى الونشريسي.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد لأحمد بن محمد بن أبي عافية المكناسي الشهير بابن القاضي.

- دوحة الناشر لمحمد بن عسكر الحسني العلمي.

- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني لمحمد بن الطيب القادري الحسني.

- الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر لحفيد الشيخ أبي المحاسن عبد الله الفاسي.

- إتحاف المطالع بوفيات القرن الثالث عشر والرابع لعبد السلام بن عبد القادر، ابن سودة.

- سل النصال للنضال بالأشياخ وأهل الكمال له أيضا.

### ❁ اسمه ونسبه:

محمد بن عبد السلام بن مُحَمَّد بن عبد السلام بن العربي بن يوسف بن محمد بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن الفاسي لقبًا ودارًا ومنشأً.

### ❁ نشأته ورحلاته:

«ابن عبد السلام ١١٣٠هـ - ١٢١٤هـ = ١٧١٨هـ - ١٨٠٠هـ»<sup>(١)</sup>.

نشأ في بيت علم ولقي من الرعاية والحض والحث على حفظ القرآن ومتون العلوم المنتشرة زمانه، ما أهله في وقت مبكر إلى التشوف إلى التخصص ومزيد الإتقان، ولا أنسب من قول معاصره وتلميذه - وهو يترجم له - السلطان أبي الربيع سليمان العلوي: «وبفاس نشأ في بيت أبيه أبي محمد عبد السلام على أحسن إنبات وأجمل الصفات، فقرأ القرآن في أسرع مدة، وحفظه وجوده، ثم شرع في مقدمات العلم بالأخذ في مبادئه، حفظاً للمتون المتداولة بحسب كل فن، وقراءتها على مشيخة الوقت قراءة إتقان، مشمراً عن ساعد الجد بقدر الإمكان والفتح الرباني يسير به في الفهم مسيرة شهر في يوم»<sup>(٢)</sup>.

لا عجب أن يلقي ابنُ عبد السلام رعاية من آل بيته، تسير به إلى مصاف العلماء المشاهير، وهو سليل أسرة عرفت بالفضل والمجد منذ قرون مضت، أعلامٌ بعضهم من بعض، كأبي المحاسن الذي إليه يرجع نسبه.

(١) الأعلام للزركلي ٦/٢٠٦.

(٢) عناية أولي المجد للمولى سليمان ص ٧١.

❁ أما ترحاله، فهذا اقتضابه:

خرج إلى لمطة، ثم التحق بقبائل الشمال، ثم رجع إلى فاس، فخرج ثانية إلى سوس، ونزل بالصويرة في طريق رجوعه من سوس إلى فاس، ليخرج ثالثة قاصداً الصويرة ليؤرخ بها دخوله الثاني لها شيخاً مدرساً سنة ١٢٠٢ هـ.

❁ شيوخه:

١- عبد الرحمن بن إدريس بن محمد المنجرة الإدريسي الحسني<sup>(١)</sup> (ت ١١٧٩ هـ).

٢- أبو حفص، عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف المالكي الفاسي<sup>(٢)</sup> (١١٨٨ هـ).

٣- أبو العباس، أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد الهلالي السجلماسي<sup>(٣)</sup>: (١١١٣ هـ - ١١٧٥ هـ).

(١) ينظر تذكرة المحسنين لعبد الكبير الفاسي: الموسوعة ٢٣٨٦/٧، سلوة الأنفاس لمحمد الكتاني ٢/٣٠٥-٣٠٦، إتحاف المطالع لابن سودة: الموسوعة ٢٣٨٤/٧، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ٢/٣٢٥ رقم ٥٦٩.

(٢) ينظر طبقات الحضيكي ٢/٥٢٣-٥٢٤ رقم ٦٨٢، تذكرة المحسنين لعبد الكبير الفاسي: الموسوعة ٧/٢٤٠٤، سلوة الأنفاس لمحمد الكتاني ١/٣٨٤-٣٨٦ رقم ٣٤٧، إتحاف المطالع لابن سودة: الموسوعة ٧/٢٤٠٣.

(٣) ينظر طبقات الحضيكي ١/١١٦ رقم ١٢٧، نشر المثنائي: الموسوع ٦/٢٢١٢-٢٢١٧، إتحاف المطالع لابن سودة: الموسوعة ٧/٢٣٧٥، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ٢/١٠٩٩ رقم ٦١٧، الأعلام للزركلي ١/١٥١.



٤- أبو عبد الله، محمد بن عبد السلام بناني الفاسي<sup>(١)</sup>: (ت ١١٦٣هـ)

٥- أبو عبد الله، محمد بن قاسم جسوس الفاسي<sup>(٢)</sup>: (ت ١١٨٢هـ).

٦- أبو عبد الله، محمد بن محمد بن طاهر بن يوسف الفهري الفاسي:

(ت ١١٧٧هـ).

٧- أبو عبد الله محمد بن الحسين الجندوز المصمودي الفاسي الدار النحوي (ت

١١٤٧هـ).

٨- أبو العباس، أحمد بن عبد الجليل الشرايبي: (ت ١١٩٠هـ).

٩- أبو السعد عبد المجيد بن علي المنالي الزيادي أو الزبادي الإدريسي الحسني<sup>(٣)</sup>:

(١١٦٣هـ).

### ❁ تلامذته، منهم:

١- أبو علي، الحسن بن محمد بوزيد الخمسي: (كان حيًّا سنة ١٢٢١هـ).

(١) ينظر نشر المثنائي للقادري: الموسوعة ٦/ ٢١٦٤-٢١٦٥، طبقات الحضيكي ٢/ ٣٥٩-٣٦٠ برقم ٤٥٣، سلوة الأنفاس لمحمد الكتاني ١/ ١٥٦-١٥٧ برقم ٧٤، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ١/ ٢٢٤-٢٢٧ رقم ٧٨، الأعلام للزركلي ٦/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) ينظر نشر المثنائي للقادري: الموسوعة ٦/ ٢٢٤٤، طبقات الحضيكي ٢/ ٣٥٧ رقم ٤٥١، تذكرة المحسنين لعبد الكبير الكتاني: الموسوعة ٧/ ٢٣٩٤، سلوة الأنفاس لمحمد الكتاني ١/ ٣٧٥ رقم ٣٣٧، إتحاف المطالع لابن سودة: الموسوعة ٧/ ٢٣٩٣، الأعلام للزركلي ٧/ ٨، شجرة النور لمخلوف ٣٥٥ برقم ١٤٢١.

(٣) ينظر نشر المثنائي للقادري: الموسوعة ٦/ ٢١٦٢، سلوة الانفاس لمحمد الكتاني ٢/ ٢٠٧ برقم ٦٢٦، الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٩، شجرة النور لمخلوف ٣٥٣ رقم ١٤٠٩. معجم المؤلفين لكحالة ٦/ ١٦٩.

- ٢- أبو العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري البكراوي: (١) (ت ١٢٥٧هـ).
- ٣- أبو الربيع، السلطان سليمان بن محمد العلوي (٢): (ت ١٢٣٨هـ).
- ٤- محمد بن عبد الرحمن، ابن البصري المكناسي (٣): (كان حيًا سنة ١٢٠٦هـ).
- ٥- أبو عبد الله (٤): محمد التهامي بن محمد بن مبارك بن مسعود الحمري الاوييري (٥) (١٢٤٦هـ).
- ٦- أبو محمد عبد الله بن علي بن مسعود الجراجي السكياطي الشيطمي: (ت ١٢٤٤هـ) (٦).

(١) ترجم له الزركلي في الاعلام ١/ ٢٧٩، وابن سودة في إتحاف المطالع: الموسوعة ٧/ ٢٥٦١، عبد الكبير الفاسي في تذكرة المحسنين: الموسوعة ٧/ ٢٥٦٣، وكلاهما ذكرا البدراوي بدل البكراوي، ومحمد الكتاني في سلوة الأنفاس ٢/ ٣٨٦ رقم ٧٩٨، والحجوي في الفكر السامي ٢/ ٢٩٨ رقم ٧٤٢، ومخلوف في شجرة النور ٣٩٧ رقم ١٥٨٥.

(٢) ترجم له محمد القادري في نشر المثنائي: الموسوعة ٧/ ٢٥١٥، وعبد الكبير الفاسي في تذكرة المحسنين: الموسوعة ٧/ ٢٥٢٥، ومحمد الكتاني في السلوة ٣/ ٤ رقم ٨٣٩، فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ٢/ ٩٨٠ إلى ٩٨٤، الاعلام للزركلي ٣/ ١٣٣. وغيرهم.

(٣) إتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، لابن زيدان ٤/ ١٤٧، دليل المؤرخ للمغرب الأقصى لابن سودة ١٩٢. فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني ص ٢٣٢.

(٤) كناه عبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري في دليل مؤرخ المغرب بأبي الفضل. ينظر ص ١١٨.

(٥) لوييري موافقة لما يجري على لسان المغاربة خاصة الحمريين ونسبة إلى لوييرات الحمراء، تمييزًا لها عن لوييرات غيرها، وليست تبعد عنها بكثير، تعرف بلويرات الكتور. والأصل في تسميتها «لبيرات» تصغيرًا للآبار، نظرًا لكثرتها في المنطقة.

(٦) ينظر الإعلام ٨/ ٣٣٣ رقم ١٢١٦ ودليل مؤرخ المغرب ص ١١٨.

- ٧- عبد القادر بن أحمد بن شقرون<sup>(١)</sup> (ت ١٢١٩هـ).
- ٨- محمد بن أحمد بنيس<sup>(٢)</sup> (١١٦٠هـ - ١٢١٤هـ).
- ٩- أبو العباس، أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي<sup>(٣)</sup> (كان حياً سنة ١٢٠٢هـ).
- ١٠- أبو عبد الله، محمد بن محمد البويحياوي<sup>(٤)</sup>.
- ١١- محمد بن إبراهيم الزروالي العصفوري.
- ١٢- أبو الحسن، علي بن أويس الحصيني.
- ١٣- أبو العباس أحمد التلمساني السماتي

(١) ينظر تذكرة المحسنين لعبد الكبير الفاسي: الموسوعة ٢٤٧٦/٧، سلوة الانفاس لمحمد الكتاني ٩٨/١ رقم ١١، إتحاف المطالع لابن سودة: الموسوعة ٢٤٧٦/٧، شجرة النور الزكية لمخلوف ٣٧٤ رقم ١٤٩٧، معجم المؤلفين لكحالة ٢٨٩/٥.

(٢) ينظر سلوة الانفاس لمحمد الكتاني ١/٢٢٤ رقم ١٥٢، إتحاف المطالع لابن سودة: الموسوعة ٢٤٦٧/٧، شجرة النور الزكية لمخلوف ٣٧٤ رقم ١٤٩٣.

(٣) نصّ الفاسي نفسه في «الإتمام» على أخذ أبي العباس الهشتوكي عنه، وحلاه بأوصاف تقف عليها في النص المحقق، وهو قوله «وهو صاحبنا الطالب النجيب، الألمعي الأريب، ذو اللسان القوول، والقلب العقول، أبو العباس أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي - والى الله سعادته وحرس نجابته-، ولولا أن مدّح الشيخ تلميذه مدح نفسه على الحقيقة فيما سبق إلى العقول، لأطبنت فيما أقول، لكنني اقتصرت قولاً بالصدق وتوخياً للحق».

(٤) هو كسابقه الهشتوكي ممن حظي بشرف الذكر من شيوخه الفاسي وتحليلته بأوصاف تقف عليها في الإجازة القرائية التي ذيت بها «عجالة المواسي»، قال الفاسي - رَحِمَهُ اللهُ -: «ثم إن صاحبني الألمعي، الذكي اللودعي، الفقيه الأجل، أبا عبد الله السيد محمد بن محمد الدكالي البويحياوي، نور الله بصيرته، وطهر سريرته، ممن عني بالأخذ عني، والاستماع مني، وتوخي المثول بين يدي، وتردد في ذلك إلي، فقرأ علي القرآن العظيم...»

١٤- أبو العباس أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي.

١٥- محمد بن أحمد بن علي الأخطيبي الحسناوي.

✽ مؤلفاته:

(وألف تأليف منها: شرح لامية الأفعال لابن مالك في سفر ضخم، وحاشية على شرح الجعبري لحرز الاماني، وحاشية على شرح الجرابردي لشافية ابن الحاجب التصريفية، وطبقات المقرئين، وفهرسة أشياخه المعتبرين،... وغير ذلك من التأليف والتقايد والأجوبة).

سلوة الأنفاس ومحاذة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس.

(وكتابه المحاذي في علم القراءات أوسع ما كتبه من تأخر في هذا العلم... وله طبقات المقرئين، وفهرسة أشياخه المعتبرين نثرية وأخرى منظومة، وتأليف في إثبات صحبة شمروش الجني).

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات.

(له المحاذي في علم القراءات، وطبقات المقرئين، وفهرس في تراجم أشياخه، والقطوف الدانية من شرح الدالية، والقول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز، وتأليف في مخارج الحروف، وشرح لامية الأفعال لابن مالك في مجلد ضخم).

الأعلام.



✽ مكتبته:

له في القراءات:

١- في الشروح الكبيرة لأمّهات النصوص والمراجع:

• «المحاذي» وهو المسمى أيضًا «إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الاماني ووجه التهاني بما يفك أسر العاني من فوائد النشر وكنز المعاني»، حققته كاملاً ضمن رسالتي لنيل الدكتوراه المسجلة موسم ٢٠١٣م، ويُجهز للطبع.

• «شذا البخور العنبري وبعض عزائم الطالب العبقري، إعانة على فتح كنز العلامة أبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري». حقق الطالب الباحث توفيق بن محمد عبد المحسن الخزرجي من أول الكتاب إلى نهاية باب الإدغام الكبير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، موسم ١٤٣٨/١٤٣٩هـ، لنيل الدكتوراه.

٢- في باب الوقف على الهمزة لهشام وحمزة:

• «أرجوزة في أحكام الهمز عند الوقف»، وهي ثالثةٌ مصدراته رَحْمَهُ اللهُ، تصدرُ مع أختيها المسلولتان من هذين الكتابين وكتاهما في السبع، ضمن عملي لي بعنوان «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي».

• «بيان حكم الوقف على كل لفظ ذي همزة لهشام وحمزة»، وهو للمصدرة كالشرح، وجعلتها أيضًا ذيلًا في إصدار قريب.

• «القطوف الدانية من شرح الدالية».

### ٣- في فن التصدير:

- «إبراز الضمير من أسرار التصدير».
- «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»، وهما بين يديك.
- «جواب منظوم في بعض أوجه القراءات اختلف فيها قراء سوس». وهو وإن كان جواباً، فذكره هنا من جهة موضوعه: في ما يؤخذ به في ﴿أَلَمْ أَلَّه﴾ [آل عمران/ ١] تقديماً وتأخيراً، وما يُمنع.
- وتقدم ذكر مصدرته في الهمز.

### ٤- في الفهارس والإسناد:

- «فهرس شيوخ محمد بن عبد السلام»، أو «برنامج الشيوخ»، كذا وسمه غير واحد، واخترتُ له بعد التحقيق والتعليق أن يعنون بـ «عجالة المواسي بأسانيد قراءة محمد بن عبد السلام الفاسي» يطبع قريباً، مذيلاً بـ:
- «منظومة السند القرائي لمحمد بن عبد السلام»، بهذا العنوان حَقَّقْتُهَا، ونشرتها مجلة «مرآة التراث» في العدد السادس، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء.
- «تقييد لبعض الأسانيد»، أَلْحَقْتُهُ بعملِي على السند القرائي «العجالة»، لبالغ أهميته وقيمته؛ لما تضمنه من ذكر السند في العشر الصغير.
- «تقييد في صحبة شمهورش الجني والرواية عنه»، وقفتُ على ما ترجح عندي أنه هو، فأوليته العناية ليظهر قريباً مع «العجالة».

• «إجازاتان بالقراءات»، ألحقت إحداهما بـ«العجالة».

٥- في التراجم:

• «طبقات المقرئين» مفقود.

• «تقييد في العائلة الفاسية الفهرية».

٦- في الوقف والابتداء:

• «رسالة في الوقف الانتظاري أو الاضطرابي». وهي في أصلها جواب.

• «رسالة في موضوع الابتداء بما بعد حرف المد إذا كان همزا»، هي جواب عن

سؤال في الباب.

• «الأقراط والشنوف في معرفة الابتداء والوقوف».

٧- في التجويد:

• «تقييد في شرح ثلاثة أبيات من عقود الجمان في تجويد القرآن».

• «رسالة في ما خالف فيه معلمو الصبيان قواعد الأداء وشروط التجويد». وهو

جواب.

• «تقييد في التجويد».

• «تسهيل المعارج إلى تحقيق المخارج». وهو شرح لباب المخارج والصفات

من حرز الشاطبي.

• «رسالة في المد الطبيعي».

## ٨- في الجمع والإرداف:

- فصول من الركن الأول من «الأقراط والشنوف في معرفة الابتداء والوقوف».
- أجوبة عديدة عن مسائل أدائية متعلقة بصناعة الإرداف، أشار عليّ صفينا الأود الدكتور محمد البخاري بأمر شرعته فيه؛ ذلك أنه وقف على اشتغالي بتحقيق أجوبته كما وضعها الفاسي أول يوم، فاقترح مشكوراً أن أنتقي من الأجوبة جميعها ما كان في الجمع والإرداف، لتخرج في عمل مستقل، نسأل الله تيسير ذلك.

## ٩- في الأجوبة:

- «القول الوجيز في قمع الزاري على حملة كتاب الله العزيز».
- أجوبة في القراءات، متعددة متباينة الموضوع والطرح، حققت منها ثلثة، تظهر مطبوعة تباعا.

## وله في غير القراءات:

- «المناهل الصافية لأبواب الشافية».
- «إرشاد السالك إلى لامية ابن مالك».
- «تقييدات على ألفية ابن مالك».
- «حاشية على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب».

## ❁ وفاته:

بعد طول تطوافه وكثرة رحلاته بين شمال المغرب وجنوبه، ومكوته بين

قبائل الشمال ولطة وسوس والشيظمة، وما تخلل ذلك من تلبية نداء حنينه إلى مكة الغرب<sup>(١)</sup> قرّ قراره واستقرت أوبته بها ليقضي ما تبقى من حياته في التدريس والتأليف والإفادة إلى أن توفي بمرض الاستسقاء بفاس يوم الأربعاء ثاني عشر رجب الفرد الحرام عام أربعة عشر ومائتين وألف<sup>(٢)</sup> عن نحو خمس وثمانين سنة، ودفن في جوار جده أبي المحاسن داخل القبة عند رأس ضريحه<sup>(٣)</sup>.

وكان مما أثبت عن أحواله وصروف الدهر به ذهاب إحدى عينيه فصبر، وعد ذلك من جملة نعم الله عليه فشكر<sup>(٤)</sup>.

### ❁ كلمات في الشناء عليه

حلّاه تلامذته ومَن بعدهم مَن ترجم له وعرّف به بأوصاف هو أحقّ بها وأهل لها، فما بخس من قدره، ولا غولي في أمره، وهذه كلمات مما قيل فيه، من الإجلال والتنويه:

- محمد الكتاني في «سلوة الأنفاس»:

«الشيخ الفقيه العلامة، الأستاذ المحقق المجود الفهامة، المنفرد بتحقيق

(١) كذا وسمها أبو محمد علي بن عبد الجبار الصحيني في ما نقله ابن القاضي في الفجر الساطع عند القول في فرش الحروف «حرف ﴿تَأْتِنًا﴾» المجلد الرابع ص ١١٦.

(٢) كذا قال ابن زيدان في معجم طبقات المؤلفين ص ٣٢١ رقم ٣٠٨.

(٣) السلوة للكتاني ٢/٣٥٧ رقم ٧٦٩.

(٤) نفسه.

الأحكام القرآنية، وصاحب الملكة التي ليست لأشياخه فضلاً عمّن دونهم في العلوم العربية».

«وكان حافظاً جامعاً راسخ الملكة في أكثر الفنون، كالنحو والتصريف واللغة والحساب والعروض والتاريخ وأنساب العرب وأيامهم والبيان والمنطق والكلام والأصلين والفقه والحديث والتفسير وعلوم القراءات وأحكام الروايات».

«وكان قوي العارضة نافذ البصيرة كثير التحصيل باحثاً نظاراً، قادرًا على الاستنباط بصيرًا في كل فن، ظاهر الزهد والورع قانع الفتن والبدع، يلبس الخشن ويمشي في الأسواق ويقول الحق من غير تصنع ولا نفاق»

«وكانت له القدم الراسخة في العبادة من صلاة وصوم وتعليم ومطالعة وتلاوة، وفي محبة آل البيت وحفظ أنسابهم»<sup>(١)</sup>

- موسوعة أعلام المغرب:

- عبد الكبير الفاسي في «تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين»:

«الشيخ الأستاذ المقرئ المشارك العلامة المطلع، آخر من أتقن القراءات علماً وعملاً، حتى صار شيخ الجماعة فيه.

وقال: «علامة الزمان ومجود الأوان، خاتمة المجتهدين في القراءات، وعين أعيان بحور الفقهاء والمحدثين والنحاة»<sup>(٢)</sup>.

(١) سلوة الأنفاس للكتاني ٢/ ٣٥٧ وما بعدها، رقم ٧٦٩.

(٢) تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين لعبد الكبير الفاسي. ٧/ ٢٤٧١.

- عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس»:

«خاتمة المنفردين بتحقيق توجيه القراءات بالمغرب، العالم النحوي التصريفي الجليل»  
وفي ترجمة الجليلي بن أحمد بن المختار السباعي<sup>(١)</sup>: «أن السلطان مولاي سليمان أرسله له يطلب منه الدعاء قائلا: إني أتكلف العدل ما أمكنني، قال: فقلت له: فكيف تعدل وأنت تولي على المسلمين العمال الظالمين مثل فلان وفلان؟ لو كنت تريد العدل لوليت العلماء الأتقياء مثل ابن عبد السلام الفاسي وسيدي علي بن أحمد الوزاني. قال فقلنا له: مثل من ذكرت لا يتولون. قال: يجبرهم على الولاية»<sup>(٢)</sup>.

- الزركلي في «الأعلام»:

«كبير العلماء بالقراءات بعصره في فاس»<sup>(٣)</sup>.

- سعيد أعراب في «القراء والقراءات بالمغرب»:

«وهذه شخصية أخرى قد نزع من بأنها مدرسة قائمة بذاتها، عاشت طويلاً وخرجت أجيالاً».

«وكان قوي الذاكرة نافذ البصيرة، حفظ القرآن في وقت مبكر وأتقن تجويده وأداءه، أثر حياة الخشونة»<sup>(٤)</sup>.

(١) فهرس الفهارس ١/ ٢٩٧ رقم ١١٦.

(٢) فهرس الفهارس ٢/ ٤٨٤ وما بعدها.

(٣) الأعلام للزركلي ٢/ ٢٠٦.

(٤) القراء والقراءات ص ١٤١ وما بعدها.

- أبو علي، الحسن بن محمد بوزيد الخمسي في «روضة المقام»:

«وارتحت إذ ذاك بجميع ما روته عنها إلى خاتمة المحققين وإمام المقرئين والمتقين سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي أطال الله بقاءه للمسلمين، فأقمت عنده أزيد من ضعف ما أقمت عندهما وعرضت عليه جميع ما روته عنهما فبين لي ما اختار لنفسه من هنيئاتك، وأقرني على ما قيدته عنه وعنهما من ذلك، حسبما أخذوا بجمعهم عن شيخهم وأستاذهم بجملةهم سيدي ومولاي عبد الرحمن بن إدريس...»<sup>(١)</sup>.

وقد نقل سعيد أعراب مثل هذا دون الإحالة على مصدر قوله: «ولتعلم أني ما حدثت بالبدور العشرة حتى ختمت القرآن بجمعها نحو من ستين ختمة وافية كاملة عرضاً ودرسا، وكنت لا أصاحب وقت طلبها إلا من انتهت إليه في تحقيقها الرياسة الشاخمة، وانقطعت دونه أسباب كل من يسايره في علومها، ومع شأني هذا كانت لي في إخراج الضاد لكنته، حتى من عليّ وافي العباد من العناد بصحبة من لا يزال فؤادي بلوعة شوقه يقاسي، شيخي وأبي الروحي محمد بن عبد السلام الفاسي، فسمعني تجويده بحسن نطقه وكريم لفظه»<sup>(٢)</sup>.

- أبو الربيع، السلطان سليمان في «عناية أولي المجد»:

قال: «فلم يبرح أن سخر الله له العلوم، يتصرف فيها كيف يشاء على الخصوص والعموم، تتفجر ينابيع الحكمة من فيه، وكل إناء يرشح بما فيه،

(١) خاتمة «روضة المقام»، مخطوط.

(٢) القراءات والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب ص ١٥٣-١٥٤.



كان البحر الزاخر منفردًا بإجراء العلل النحوية، على مسالك العلل العقلية، وبإحصاء المفردات من المواد اللغوية، والاستشهاد عليها بشواهد العربية، وبتوجيه القراءات واستخراج الروايات، وبمعرفة حال الرواة وتتبع أفراد الطبقات، فائقًا في أسرار التنزيل، نافعًا في أحكام التأويل، ماهرًا في الفرائض والحساب، سابقًا في مجال استخراج الجواب، محققًا في الأصول والمنطق والبيان، جمعًا بين ما يعصم الجنان واللسان... وكان ممن يستوجب التصدير بين التحقيق والتحري، مشاركًا لأشياخه في أكثر تلامذتهم، مزاحمًا لأعيانهم في مضائق معارضتهم، قوي العارضة، كامل التجرد، نافذ البصيرة، كثير التحصيل، باحثًا نظارًا، يعرف الرجال بالحق، ويعترف بالفضل لمن له سبق، قادرًا على الاستنباط، بصيرًا في كل فن بمواقع الغلط، إذا بحث أو بوحد، لا ينفصل إلا عن تحقيق... يضرب الفنون ببعض، ليقرب أقصاها فهما من سماء إلى أرض، فصيح اللسان ثاقب الجنان، يستفيد السامع من فيه أكثر مما يكفيه، يقول: «لا ادري» في ما لا يستحضر من المسائل العلمية، لا سيما فيما يرجع إلى الأحكام الشرعية»<sup>(١)</sup>.

- شيخه أبو حفص، عمر بن عبد الله الفاسي في جواب له عن سؤال رفعه إليه صاحب أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي:

قال يخاطبه: «يا من بسحر بيانه أضحى بديع زمانه، وحاك منه قريضًا مطرزا بيئانه»<sup>(٢)</sup>.

هذا وفي ثنايا مؤلفات تلامذته المشهورين، كأبي عبد الله محمد التهامي الحمري

(١) ينظر عناية أولي المجد للمولى سليمان ص ٧٢.

(٢) ينظر إسعاف السائل بجمع الأسئلة والرسائل مخطوط.

الاويري، وأبي العلاء إدريس البكر اوي ومحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن بصري المكناسي، وبوزيد الخمسي، عباراتٌ غير ما ذكرت في حق شيخهم الفاسي رحمة الله عليهم أجمعين.

- تلميذه محمد التهامي بن محمد بن مبارك بن مسعود الحمري الاويري<sup>(١)</sup>  
(١٢٤٦هـ)، قال - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

«ومنهم شيخنا الذي ألفت إليه البلاغة قلادها، واتخذته البراعة تاجها، وتقصر عن مدها في السمو الكواكب، وتتقطع للرحلة إليه أعناق النجائب، العالم العلامة الهمام، أبو عبد الله سيدي محمد بن عبد السلام، كان - رَحْمَةُ اللَّهِ - عارفاً باللغة ضابطاً لألفاظها، قد ضرب فيها بعطن، وانقادت له صعابها بلا رسن، وكنتُ أسرد عليه «قصيدة ابن المرحل» في اللغة، فيقول في بعض المواضع: «هذه اللفظة ليست في «القاموس»»، قد فاق أهل زمانه في اللغة والتصريف والقراءة والعربية، مع مشاركته لهم في سائر الفنون من العلوم الأدبية وغيرها، كالفقه والحديث والتفسير، وله معرفة بعلم التاريخ والتعديل والتوقيت وأحكام النجوم والحساب، وكان ورعاً تقياً زكياً، قد فاق أهل زمانه في علوم القرآن»، قال: «وكان - رَحْمَةُ اللَّهِ - ثبتاً فيما ينقله، محرراً لما يقوله، لم يذكر في زمانه في القطر المغربي في التجويد ومعرفة طرق القراءات غيره»<sup>(٢)</sup>.



(١) «لوييري» موافقة لما يجري على لسان المغاربة خاصة الحمريين ونسبة إلى لوبيرات الحمرا، تمييزاً لها عن لوبيرات غيرها، وليست تبعد عنها بكثير، تعرف بلبيرات الكنتور والأصل في تسميتها «لبيرات» تصغيراً للآبار، نظراً لكثرتها في المنطقة.

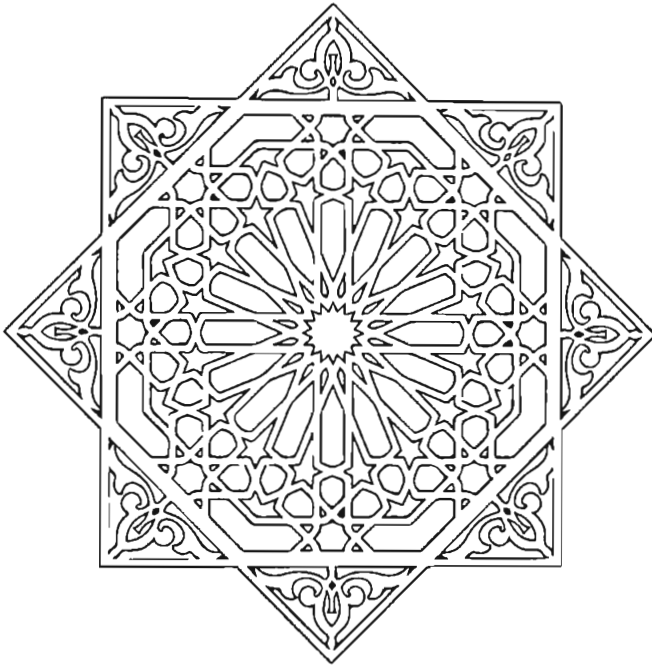
(٢) إتحاف الخل المواطي ببعض مناقب الإمام السكياطي للتهامي لوييري، مخطوط.



# المؤلفان:

- إبران الضمير من أسرار التصدين.

- إتمام إبران الضمير من أسرار التصدين.



## مدعاة التحقيق:

أما تحقيق «إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

فقد كان موضوع رسالتي لنيل الماجستير، لموسم ٢٠١١م بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، تحت إشراف العلامة المحقق الشيخ المقرئ المسند، سيدي توفيق بن أحمد العبكري حفظ الله مهجته وأدام بهجته.

وقد وافق موضوعُ الرسالة رغبتي الشديد في أن يكون عملي إسهامًا في بيان الفضل المكنون ونصرة الحق المغبون لآثار المغاربة القرائية، ومقاماتهم العالية في علوم القرآن على وجه العموم، وفي علوم القراءات على الخصوص.

ولقائل أن يقول: إن «إبراز الضمير من أسرار التصدير» لسيدي محمد بن عبد السلام سبق أن كان موضوع عملين اثنين: للطالب الباحث ياسين محمد مبشيش، وللطالب الباحث بوشته أزييط فأقول:

أما العمل الذي قام به الطالب الباحث ياسين محمد مبشيش، وقد سماه «دراسة وتحقيق» بتاريخ فاتح غشت من سنة ألفين وتسعة للميلاد، فقد حصلت على نسخة من عمله، ووقفت على تفاصيل ما قام به، ووددت لو أنه استجاب لطلبي -رغم كثرة إلحاحي عليه- لعلني أحصل على كامل نسخته التي اعتمدها الكائنة بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة ضمن مجموع برقم ٢٤١٩، بخط ناسخها محمد بن محمد بن أحمد المدعو أحذمار سنة ١٢٥٦ هجرية، في عشر ورقات، على كل صفحة أربعة وعشرون سطرا.

هذا وقد راسلته عبر البريد الإلكتروني، طلبًا للتواصل وأداء للنصيحة؛ ذلكم أنه بعمله -دراسة وتحقيق- أكثر من الإجحاف والإتلاف، والله المستعان.

ثم إنني ظننت أن السبب يرجع بالأساس إلى يتيمة الفريدة الوحيدة، فلما وقفت على الصفحتين الأولى والأخيرة، وعلى وصفه للوثيقة «سليمة من الحرم وأثر الأرضة، خطها مغربي حسن واضح شيئاً ما، ملونة في القصيدة»<sup>(١)</sup>، علمتُ أن العمل من صاحبه أتي.

عنون الكتاب بـ «إبراز الضير من أسرار التصدير»، فقلت: لعلها من زلات الرقن والطبع، فأعاد وأصر فذكر في تقديمه أنه كتاب إبراز الضير<sup>(٢)</sup>، ونسب إلى محمد بن عبد السلام في النص المحقق «هذا إبراز الضير..»<sup>(٣)</sup>، فتركت إحسان الظن ولزمت شمس اليقين، وقلتُ: لعمرى إن هذا هو الضير أن يسمى الكتاب ويظن به أنه إبراز الضير .

ناهيك عما في نقل النص من كثرة التصحيف والتحريف، يذكرني بالناسخ ينسخ التصانيف وليس له قلم التخصص يكتب به<sup>(٤)</sup>.

وأما الآخر: فإني أكثرُ من تفحصه وتمهلُ في نقده إلى أن خلصت إلى نقضه، غير أنني أقول جازماً وأصرح حازماً: إن عمله خال من تحقيق النص، أقول هذا وأجعل لمصطلح «التحقيق» مولته العلمية المستحقة وأوصافه العملية الدقيقة، بل لا يشمل عمله العناية اللغوية والعلمية - من ضبط وتخريج وتوثيق وبيان - لأهم نسخ المخطوط التي وقف عليها - وهي التي جعلها أصلاً، غير أنك لا تجد بها من

(١) ص ٦ من رسالته.

(٢) ص ٣ من رسالته.

(٣) ص ٩ من رسالته.

(٤) وقد جمعت كل المواطنين التي وقع فيها تحريف أو تصحيف أو تركها المحقق بياضاً.

خلال المطالعة تعلقًا ولا وصلًا-، بله أن يكون قد قابل النسخ: فلا هو قارن ولا دقق، ولا نسق ولا حقق، ولا قابل ففاضل.

وقد جمعتُ الذي لي على هذا العمل من متابعة للنص و«للدراصة»، وحررته في مقال أردتُ به بيان كبريات الدواعي والبواعث التي دفعتني إلى إعادة تحقيق هذا التأليف في محاولة مني لإنصافه وإخراجه على الوجه الذي أراده مؤلفه أو هو أقرب، وجعلتُ أصنفها طلبًا للاختصار، وأذكر أمثلة لكل صنف لا على الحصر، وإنما على وجه الاقتصار، والله يشهد أنه للمؤلف وللمؤلف - لا لنفسي - كان هذا الانتصار: فتقدم المتابعة تمهيدٌ يعرض الأسباب التي دعنتني إلى تحرير هذا النقد، وتوصيفًا للطبعة التي خرج بها التحقيق، ومن ذلك قولي:

«خرج الكتاب في ثلاث مائة وست وسبعين صفحة (٣٧٦ صفحة)، جاء تفصيلها كالآتي:

- الدراسة: أربع وسبعون صفحة (٧٤ صفحة).

- النص المحقق: تسعون صفحة (٩٠ صفحة).

- الفهارس: مائتان وسبع صفحات (٢٠٧ صفحة).

وحيث كان كنه المتابعة وموجب «إعادة التحقيق»، إن سلمنا أن الكتاب حقق، هو الوقوف على النص والحال التي قُدِّم بها إلى القارئ، أحرثُ مالي على شق الدراسة من ملحوظات حول المنهجية والأسلوب والمعارف، ورحتُ أجمع ما يدخل تحت باب واحد من الأخطاء المتعلقة بالمتن، فصنفتها في الفصل الأول إلى أربعة مباحث:

١- أخطاء التصحيف والتحريف.



٢- أخطاء الضبط للأرجوزة.

٣- أخطاء التعليق والتوثيق.

٤- أخطاء الفهرسة.

ثم انتظمت مؤاخذاً على «الدراسة» في فصل ثان على ثلاثة مباحث:

١- المبحث الأول: المنهجية والبناء.

٢- المبحث الثاني: الأسلوب والتعبير.

٣- المبحث الثالث: المعارف والمعلومات.

أقتصر ههنا على التمثيل، وأحيل من أراد الاستزادة إلى أصل المتابعة كاملة على وجه التفصيل في العدد الأول من المجلة العلمية المحكمة «الحجة» الصادرة عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، التابع للرابطة المحمدية للعلماء:

المبحث الأول: أخطاء التحريف والتصحيح:

- إثباته في النص: «الأسباب الموحية» ص، ٨٠ وتميحه بالصواب: «الموجبة» ص ٨٠، والذي في الأصل: «الموجبة».
- «وإنما يجيء استيعاب..» ص ٨٣،<sup>(١)</sup> الصواب: «وإنما يجب استيعاب...».
- «خلاف البصري بباب أنبيكم» ص ٨٩، الصواب: «باب أو نبئكم»<sup>(٢)</sup>.

(١) لم يعلق بشيء رغم عدم استقامة المعنى، وثبوت غير لفظ «يجيء» في النسخ الأخرى.

(٢) ويؤكد غلط المحقق تعليقه وتوثيقه، ويأتي ضمن أخطاء التعليق والتوثيق قريباً.

• ثم قال بعد «أنبيكم»: «خلاف قالون جاء أجلهم» ص ٨٩، وفي الأصل: «خلاف ورش وقنبل بباب جاء أجلهم»، بل إن بين الخلافيين خلافاً آخر أسقطه المحقق رغم ثبوته في النسخة الأصل، وهو قول المؤلف: «خلاف قالون والبرزي في ﴿بالسوء إلا﴾ [يوسف/٥٣].

أحصيت المواطن فإذا هي واحد وستون موطناً.

المبحث الثاني: أخطاء ضبط الأرجوزة:

• «فاعتمد القدوة في الإقراء\*\* هذي المعاني...». والصواب: «فاعتمد القدوة». ص ٨٠.

• «إشباع مفضول لعيسى قدما\*\* كذا الدوري، منحت النعما» ص ٩٩. والصواب «إشباع مفصول ..... كذا لدوري» ليستقيم الوزن ويصح المعنى، وانظر نص المصدرة بضبطي.

• «بالها مقدماً لَلْبَز لا تخف» ص ١٠٧، الصواب: «لِبَز» بلام واحدة وتشديد الزاي وتنوينه.

• «نوته مصدر هشام فيه\*\* وبأبه القَصْرُ بلا تمويه» ص ١١٦، والصواب: «وبابه القصر» بجر «باب» عطفًا على هاء «في»، وبنصب «القصر» مفعولاً لاسم الفاعل «مصدر».

• «كي لا يكون دَوْلَةٌ وابتها» ص ١٥٨. والصواب «دَوْلَةٌ»<sup>(١)</sup>.

(١) كذا ورد في الآية محل الخلاف المقصود (الحشر/٧)، فقوله: «دَوْلَةٌ» بفتح الدال وسكون الواو تحريف للآية، ويلزم ضبطها بالرفع اسمًا لـ «يكون» على ما قرأ به هشام وجها =

أحصيت المواطن، فلما تجاوزت المائة تركت العد.

### المبحث الثالث: أخطاء التعليق والتوثيق

• عند قول المؤلف في ص ٨١: «وبعض مسائله جاء تصدير الوجه المصدر لهم من جهة أنه المنصوص عن الإمام» علق المحقق برقم ٣٠: «يقصد به الإمام الداني رَحْمَةُ اللَّهِ». والصواب أنه يقصد الإمام القارئ أحد السبعة.

• قال المؤلف: «الخلاف في البسمة لورش» ص ٨٧، ومراده: وصلها وفصلها عن سابقتها ولاحققتها، أي الوجوه الثلاثة المقروء بها يقدم في أدائها؟ وبأي وجه يثنى؟ وأيها يؤخر؟ لمن أراد الاستيعاب، وذلك بعد تقرير أن البسمة لورش ثلاثة الوجوه بعد السكت والوصل، غير أن المعلق جاء بنص من «التيسير» لا صلة له بالمراد الهامش ٧٣: قال الداني: «اختلفوا في التسمية بين السور، فكان ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي يسملون في سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراءة» كذا نَقَلَ، وبنقله تحريفٌ لما في الأصل كما سطرت تحته، الصواب «يسملون بين سورتين» و«ما خلا الأنفال براءة».

• حيث حرّف لفظ «ب» «فرق» ص ٩١، وجعله المحقق «يُعرف»، فقد أخطأ في حق الكلمة مرة أخرى حين قال في الهامش ١٢١: «وردت هذه اللفظة مرة واحدة في قوله تعالى في سورة الرحمن الآية ٤١: ﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ﴾ ولو أنه يتأمل لاستشعر الخطأ في قوله «يعرف»؛ لأنه لا خلاف للعشرة فيها.

• «وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد» ص ٩٩، لا يخفى أن أبا

شعيب المذكور هو الراوي المعروف المشهور بالسوسي، غير أن المحقق بالهامش ١٨٩ ترجم لأبي شعيب قائلًا: «هو أبو شعيب بن أيوب بن زريق، أبو بكر الصريفي...» فأخطأ مرتين: حين خفي عليه أن أبا شعيب هو السوسي الراوي المعروف، وحين قال عن أبي بكر الصريفي أنه «أبو شعيب»، والصحيح أنه شعيب.

• ومثل ذلك أيضا: نقل ابن عبد السلام نصًا من «التيسير»: «أبو بكر وأبو عمرو وحزمة ﴿يُؤَدِّهَ إِلَيْكَ﴾، و﴿لَا يُؤَدِّهَ إِلَيْكَ﴾ (كلاهما في الآية ٧٤ من آل عمران) و﴿ثَوْتِهِ مِنْهَا﴾....» إلى آخر كلامه في الصفحة ١١٦، ولست أدري كيف خفي على المحقق أن أبا بكر هو شعبة، فأخطأ حين ترجم له برقم ٣٢١، قال: «هو أبو عبد الله بن مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف، كنيته أبو بكر، التجيبي المصري النجاد...».

أحصيت المواطن فإذا هي ثلاثة وستون موطنًا.

### المبحث الرابع: الفهارس

أخذت من الكتاب أكثر من نصف صفحاته، وأزيد من ضعف ما للنص «المحقق» من صفحات: الفهارس ٢٠٧ صفحة من أصل الكتاب ٣٧٦ صفحة.

تفصيل عمله في الفهارس مسطر في نص متابعتي التي نشرتها مجلة الحجة في عددها الأول، عن مركز الإمام أبي عمرو للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة التابع للرابطة المحمدية للعلماء، وأمثلة ب:

• تتبّع الباحث لفظ «ريب» في القرآن كله، والمطلوبُ بيانُ باب «ريب» بالتعريف وبذكر ما يدخل معه من ألفاظ، فأخذ منه هذا جهدًا غير مطلوب وكما من الصفحات لا مبرر له.

• تتبع لفظ «ينذر» في القرآن كله، رغم أن المقصود من الخلاف حرف واحد في سورة الأحقاف.

• تتبع لفظ «جاء» ولفظ «سوء» بضم السين في القرآن كله، وأيم الله لا يدخل اللفظان في شيء من الخلاف المقصود، بل المراد «جاء أجلهم» وبابه، و«السوء إلا».

• ثم قال «الكتب الواردة في متن الأرجوزة» ص ٣٤٩، فجعل القرآن العظيم تاسعها، وذكر سبعة وعشرين عنوانًا من غير ترتيب.

وانظر - غير مأمور - بقية هذه المؤاخذات وشواهداها في نص المتابعة النقدية، بالعدد الأول من المجلة العلمية المحكمة «الحجة».

وتجدر الإشارة أنه قبل كتب هذه المتابعة سبق أن وضعت كلمة مقتضبة<sup>(١)</sup> في توصيف أصل هذا الكتاب المطبوع: وهو رسالة تقدم بها ذ. بوشتا أزابيط لنيل دبلوم الدراسات العليا، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط سنة ١٩٩٥/١٩٩٦ م؛ ذلك أني اطلعت على عمله مرقونًا في جزئين قبل أن يعمد إلى طبعه.

ورغم ذلك فقد وجد عليّ بعضهم من معارف «المحقق»، على ملتقى أهل التفسير أن انتصرتُ للفاشي وكتابه يومها، فلما عرضتُ الذي عندي على العمل رسالة أكاديمية وكتابًا مطبوعًا، لم أتلُق جوابًا إلى يوم الناس هذا.

فكان من دواعي تحقيق الكتاب الانتصارُ له ولمؤلّفه، وانظر - غير مأمور - نصّ المتابعة النقدية كاملاً في العدد الأول من المجلة العلمية المحكمة «الحجة» الصادرة

(١) نُشر نص هذه الكلمة كاملاً على موقع ملتقى أهل التفسير.

عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة،  
 الرابطة المحمدية للعلماء.



## وأما تحقيق «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

فأكبر ما يدعو إليه اللزوم القائم بين الكتابين؛ لكونهما كالكتاب الواحد، موضوعًا ومنهجًا، على ما يأتي بيانه قريبًا.

وكان الشروع فيه مباشرةً بعد مناقشتي لرسالة الماستر تحقيقًا لـ «إبراز الضمير» الشهر الأخير من سنة ٢٠١١م، توجيهًا من المشرف الشريف سيدي توفيق العبقري، دام له التوفيق، وقد أوقفني على نسخة له، وكان ذلك أول لقاء لي بالكتاب.

ثم استقر عندي بمرور الوقت وإدمان مطالعة كتب الفاسي، أن أعكف على مكتبته القرائية واللغوية تحقيقًا وإخراجًا، سائلًا المولى أن يرزقني الإخلاص في ذلك، وهو سر القبول.

فكانت الإشارة من بعض أساتذتي وأصدقائي أن يكون الإصدار واحدًا جامعًا بين الكتابين، وهو الذي بين يديك.



## سابقة التأليف في فن التصدير، تمحيضًا وتضمينًا:

١- منظومة باسم «الأخذ» للأوعيشي، وهي في بيان المصدر وما عليه العمل في حرف نافع فقط، وعرفت أيضًا بـ«الاحمرار».

٢- «المصدرة» أو «التصدير» لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، وفي «الفجر الساطع» له أغلب أبياتها، وهي أيضًا مقتصرة على حرف نافع، وقد قام كتابه «بيان الخلاف والتشهير» على ذكر الوجه المقتصر عليه فيها يقرأ بأكثر من وجه.

٣- «تحفة المنافع فيما جرى به العمل في الأداء في قراءة نافع» لبعض أصحاب عبد الرحمن بن القاضي الكناسي.

٤- «تحفة القراء في أول القول من الأداء» لأحد تلامذة ابن القاضي، في مائة وعشرين بيتًا، رتبها على أربعة فصول:

- من سورة البقرة إلى آل عمران.
- من النحل إلى الأحقاف.
- من آل عمران إلى النحل.
- من الأحقاف إلى الختم.

قال:

سميتها بتحفة القراء	في أول القول من الأداء
فرتبها أربعة من الفصول	بعد تمام نظمت لما أقول
قائلها الفقير نجل عثمان	مستعينا <sup>(١)</sup> بعون ربي المنان

(١) كذا هذه اللفظة فيما وقفت عليه من المخطوط، وبها ينكسر وزن الشطرة، ولعلها صُحِّفَتْ من (مُسْتَعِينًا).



قال:

تم بحمد الله ما قصدته من الخلاف هكذا رويته  
عن شيخنا المدعو بابن القاضي إمامنا حقًا بلا اعتراض

٥- «مصدرة الطالبين» لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الزدوقي السوسي (ت في النصف الأول من ق ١١)، لامية في ستة وستين بيتًا.

٦- «مصدرة في السبع» لأبي العلاء إدريس بن محمد الحسني المنجرة ت ١١٣٧هـ، نظمها سنة ١١٠١هـ.

٧- «مصدرة في الثلاث» لأبي العلاء إدريس بن محمد الحسني المنجرة ت ١١٣٧هـ.

٨- «مصدرة في العشر الصغير، العشر النافعية» لأبي العلاء إدريس بن محمد الحسني المنجرة ١١٣٧هـ.

٩- «مصدرة في الثلاث» لأبي العلاء قصيدة رائية لأبي العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري البكراوي: ت ١٢٥٧هـ، تقع في ثمانية عشر بيتًا على الطويل<sup>(١)</sup>.

١٠- «مصدرة في السبع» لأبي القاسم بن علي الشاوي المعروف بـ«ابن دري» من موالي السلطان المولى اسماعيل (ت ١١٥٣هـ): قصيدة لامية على البحر البسيط في تصدير ذي الوجهين، مطلعها:

(١) انظر «قطوف من فن التصدير عند المغاربة» تعليق وتحقيق يوسف الشهب، وقد اضْطَمَّ على النصوص الخمسة المذكورة: مصدرة الطالبين، ومصدرات المنجرة الكبير في السبع والثلاث والعشر الصغير، ومصدرة البكراوي في الثلاث، مفرقة على ثلاثة إصدارات: في القراءات السبع، وفي القراءات الثلاث، وفي العشر النافعية «العشر الصغير». عن مدرسة ابن القاضي للقراءات.

حمداً لمن جعل القرآن ذا شرف  
 ثم الصلاة على محمد وعلى  
 لمن تلاه وذا فضل لمن عملا  
 آله مع صحبه ثم على من تلا  
 وبعد خذ صدر ذي الوجهين منفردا  
 والضد والقارئ<sup>(١)</sup> في الحرز فجد مقولا

١١ - «إبراز الضمير من أسرار التصدير» لمحمد بن عبد السلام الفاسي ت ١٢١٤ هـ.

١٢ - «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير» لمحمد بن عبد السلام الفاسي  
 ١٢١٤ هـ. وهما بين يديك.

١٣ - «جواب منظوم في بعض أوجه القراءات»، اختلف فيها قراء سوس،  
 لمحمد بن عبد السلام الفاسي ١٢١٤ هـ، وهو في تعليل وجهي الإشباع والقصر في  
 ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ [آل عمران/ ١]، وردَّ وجه التوسُّط.

١٤ - «شفاء العليل» لأبي العباس أحمد بن عبد الله أكرماز المراكشي تحدث فيه  
 عن مسائل من القراءات وعن وجوه ﴿تَأَمَّنَّا﴾ خاصة.

١٥ - «تصدير أبي عمرو البصري» رجز لأبي الحسن علي بن علي الحساني  
 العمراني أخذ عن أبي العلاء بواسطة، وعد من تلاميذ المنجرة الابن.

١٦ - «الدرة السنية في ترجيحات وتشهير مسائل الخلاف الواردة في البرية» لأبي  
 القاسم أحمد التازي، وهي بذلك في حرف نافع فقط.

١٧ - «المقدم في الأداء من أوجه الخلاف لرواة البدور السبعة» لأبي عبد الله  
 محمد بن علي بن يوسف بن يالوشة التونسي (ت ١٣١٤ هـ).

(١) هو كذلك فيما وقفتُ عليه من مخطوط، ولا يصح وزن هذا الشطر بهذه الكلمة، ولعلها  
 (القار) محذوفة الياء من (القاري) للضرورة.

١٨- «الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء» لأحمد بن ثابت الشريف التلمساني (ت ١١٥٢هـ).

١٩- «مصدرة في العشر النافعية، العشر الصغير» سلمني صورة من مخطوطها فضيلة الدكتور حسن بن عبد الهادي حميتو.

٢٠- «قصيدة التقديم»: كذا آخر المصدرة في النسخة التي اطلعت عليها، لعلي بن الشرقي الشكدالي، قصيدة لامية على الطويل، تقفو «الشاطبية» في أسلوبها، ترميزاً وقافية وروياً، يقول:

وبعد، فهاك ما أخذنا رواية      عن أشياخنا الأعلام للبعة الملا  
بوجهين، لكني اقتصرت هنا على الـ      مقدم، غير وقف حمزة أهملها

٢٢- مصدرة عبد السلام المدغري في السبع ت بعد ١١٥٤، قصيدة لامية على الطويل:

وبعد فخذ نظماً يفيدك حفظه      في تصدير وجه ما فيه الخلف يبتلى<sup>(١)</sup>

٢٣- روض الزهر في عشر طرق نافع ذي السر لعبد السلام بن محمد بن علي المدغري، توفي بعد ١١٥٤هـ، أرجوزة مائعة نافعة في مئتي بيت ونيف، أتمها عام ١١٣١هـ، يقول -رَحْمَةُ اللَّهِ-:

وهاك ما الأخذ به قد اشتهر      عن الرواة العشر إن خلف ظهر  
مما بوجه أو بوجهين وما      آخر منهما وما تقدا

(١) هو كذلك فيما وقفت عليه من مخطوط، ولا يصح وزن شطره الثاني.

٢٤- تكميل المنافع في قراءة الطرق العشر المروية عن نافع، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الرحماني «كان حياً ١٠٧٠هـ»، قال: «وأذكر فيه أوجه الخلاف وما صدرنا به منها حسب روايتنا في ذلك»<sup>(١)</sup>.

٢٥- «إتقان الصنعة في التجويد للسبعة» لأبي العباس أحمد بن علي بن شعيب الفاسي ت ١٠١٥ هـ، من مشمول هذا الكتاب ذكر ما قرئ بأكثر من وجه، مع التنصيص على الأخذ بأيهما، أو بترتيب الأوجه حال الاستيعاب أخذاً وقراءة.

٢٦- «تهذيب رسم الأئمة السبعة من طريق «اليسير» و«الشاطبية»» أو «تقييد رسم البدور السبعة»، لأبي عبد الله محمد بن عمر [أو ابن عمار] الهواري، من تلامذة أبي زيد المنجرة الابن، ذكر فيه المقدم والمؤخر.

هذا بعض ما تيسر من ذكر ما اشتملت عليه أرحام المؤلفات من تصدير والباقي أكثر وأوفر، أتيت على أغلب الإسهام المغربي في ذلك في كتابنا «فن التصدير بين التنظير والتشهير».



(١) تكميل المنافع للرحماني ص ٥٠.

## موضوع الكتابين وأهميته:

«إبراز الضمير من أسرار التصدير» و«إتمامه» كتابان لمحمد بن عبد السلام الفاسي ١٢١٤ هـ، دُرَّتَانِ نَفِيسَتَانِ ضَمِنَ الْمَكْتَبَةُ الْمَغْرِبِيَّةُ الْقَرَائِيَّةُ، فِي «التصدير والتشهير»، ولست أطيل ههنا في الدرس الاصطلاحي ولا في التأريخ لتداول «التقديم» و«التصدير» و«التشهير»، وكل ذلك تحت العنوان الأبرز وهو «الاختيار»، غير أنه لا يخفى أن المراد بالتصدير «ترتيب أوجه أداء حرفٍ ترتيب اختيار وفضل بناءً على موجبات نصية أو قياسية أو نحو ذلك»، وله أن يوافق التشهير أو يخالفه؛ إذ ابتناؤه على النظر والتعليل، وبيان ذلك كله في كتابنا «فن التصدير».

وقد علم أن لكتابينا بين أقرانها الصدارة والتبريز، فغالب ما في الباب منظومات وأراجيز، اشتملت على ذكر حرف الخلاف وبيان المصدر والمؤخر، وتكاد تكون جميعها في حرف نافع لولا آثار قليلة كمصدرات إدريس بن محمد الحسن المنجرة: واحدة في السبع، وثانية في الثلاث، وثالثة في العشر النافعية، ومصدرة إدريس بن عبد الله الودغيري البكراوي في الثلاث،<sup>(١)</sup> فتجلت أهمية هذا التأليف على وجه الخصوص في أمرين اثنين:

كونه في تصدير السبع، وحيازته قصب السبق إلى بيان موجب كل اختيار، وربطه بكل حرف من الحروف موطن الخلاف، ولا أعلم لأحد من أهل التأليف في هذا الخلاف جاء بحروفه مع التفصيل الوارد في كتابينا هذين، وبيان موجب كل

(١) انظر الأربعة مع «مصدرة الطالبين» لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الزدوتي السوسي (ت في النصف الأول من ق ١١) في إصدار لي بعنوان: «قطوف من فن التصدير عند المغاربة».

ترجيح بين الشهرة والكثرة والأداء وغير ذلك مما التزم به ابن عبد السلام وألزم اختياره الاعتماد عليه كما سرد أول تأليفه.

ثم إن المؤلف - رَحِمَهُ اللهُ - لم ينفصل عن واقعه القرائي، وهو يكشف عما وصفه بـ «الأسرار»؛ فنزل عند حقيقة التمييز بين نوعين من الأداء:

الاقتصار والاستيعاب.

فأفرز ذلك نوعين من الحروف: حروف تؤدي على الاقتصار، وأخرى جرى عمل الناس فيها على الاستيعاب، وفي ذلك توصيف لما كان عليه مقرأ المغاربة من أداء حال الأفراد والإرداف.

فهذه حروف من الخلف القرائي، فرشاً وأصلاً، وردت القراءة فيها عن الأئمة السبعة ورواتهم بأكثر من وجه واحد، وكلُّ صحيحٍ معمول به، وما كلُّ صحيحٍ مقروء به، فمن استوعب أصاب، ومن اقتصر لا يعاب، ورُبَّ طالبٍ للإيعاب، يحار الجواب، حين يُسأل عن أسرار الباب، وما أكثر من تجد عنده الرواية دون دراية بما يروي ويؤدي، مخلصاً في لقنه، على ما أخذ من نقله.

لمثل هذا الملمح الدقيق وَضَعَ محمدُ بن عبد السلام الفاسيُّ مؤلفاته في فن التصدير، فجاء بغير المؤلف، وأبرز المضمرة وأحال السرَّ إلى المكشوف، فكان سبب التقديم سرُّ غير متداول، لانصرافِ الهمم إلى حفظ الخلاف، وضبط ترتيبيه، أكثر من انصرافها إلى السؤال عن سر ذلك، فكان «إبراز الضمير من أسرار التصدير» عام ألف ومائة واثنين وثمانين للهجرة (١١٨٢هـ)، ليردِّف إتماماً بقسيمه عام ألف ومائتين واثنين (١٢٠٢هـ).

فهو أوبُّ منه - رَحِمَهُ اللهُ - بعد عقدين من الزمن، إلى ثلثة من حروف الخلاف،

إنصافاً لها واستكمالاً، وإتياناً عليها بالإحصاء واستيعاباً؛ إذ انتهج وهو يضع في التصدير صنائعه أن يخلي تأليفه الأول «إبراز الضمير» من أمرين اثنين:

- باب الوقف على الهمزة لهشام وحمزة: فوضع مصدرّةً ثالثةً، وألف كتاباً كالشرح لها على منهج الاستيعاب فيه، وسار على عادة قومه في الاقتصار بشرح دالية ابن المبارك «القطوف الدانية».

- وحروفٌ خلافية تنوعت درجات اعتبارها بين ما كان من قبيل الأداء، وأخرى خلافية على الجواز القرائي المعروف، تؤدي على الاقتصار، وهو إخلاء متعمد معتمد؛ تمييزاً منه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بين رُتَبِ الخلاف، وبين مآخذ التصنيف.

لم أجد فيما وقفتُ عليه من الأنظمة والشروح والتقاييد - وقد منّ الله بتحقيق وإخراج أهم مصدريات المغاربة - من ذهب مذهب الفاسي رَحِمَهُ اللهُ، أو الأحوط أن أقول: من صرّح بالنظر الذي نظّر له، فاستقلال «إبراز الضمير من أسرار التصدير» بعدة متعينة من حروف الخلاف، وإعراؤه من أخرى تستقل أيضاً بالنظم الجامع والشرح الموجّه المدافع، وتعمّد الانصراف عن خلاف الوقف على الهمزة، هو مذهبٌ رآه، وأقرّه إذ ارتضاه، وأظهره وأجلاه.

قال - رَحِمَهُ اللهُ - في «أجوبة له عن أسئلة تسعة رفعت إليه في رقعة»<sup>(١)</sup> ذاكراً التأليفين بياناً للصنفين:

(١) كذا قال، وحققتُها تحت عنوان أجوبة محمد بن عبد السلام الفاسي عن أسئلة الرقعة التسعة، والنقل من المسألة الثامنة، ونصها: «إذا ابتداء ورش بلام التعريف التي نقلت إليها حركة همزة بعدها، مجردة من همزة الوصل، فإذا كان بعدها حرف مد: فهل هو على وجوهه، أو يتعين له القصر لظهور علامة الاعتداد بالعارض؟

«وقلتُ في ذلك منظومة<sup>(١)</sup> يسرها الله عليّ، بينت فيها المصدر من وجهي الخلاف، الذي اقتصر الناس على الأخذ فيه بوجه واحد، وهي غير المنظومة<sup>(٢)</sup> التي في بيان الوجه المصدر من الخلاف المأخوذ بوجهين» انتهى من الأجوبة.

ثم إنه على هذا النهج أقرأ بعض الآخذين عليه، إمعاناً منه في نصرته، وبيان وجه قوته، ويأتي قريباً شيء من ذلك، نقلاً لتخصيصه، على ما وقفت من تنويه بعض الآخذين عنه وتخصيصه.

ثم إنه كرّسه إذ درّسه، وبسطه ونشره، في أضخم مؤلفاته، وأوعب شروحاته «محاذي حرز الأمانى»؛ إذ ضمنه - رَحْمَةُ اللَّهِ - عند مواطن الخلاف - موضوع «الإبراز» و«الإتمام» - في قسمي الأصول والفرش، ذكر المصدر والمؤخر، واختيار الاقتصار والاستيعاب، مع ضميمة الأخذ عن شيوخه، والأخذ عنه من طلبته، وتوصيف ما عليه الأداء حرفاً وحالاً، ولذلك شواهد أنتقي منها تمثيلاً، لا حصرًا:

- الأوجه الثلاثة في المد عند الإدغام الكبير فيما كان قبله حرف لين، هو مثال على تصدير غير المصدر بالنظر، وإنما صُدِّرَ وجه الإشباع لأنه المشهور، ولأنه المقتصر عليه، للمقتصر، فتصدر لذلك للمستوعب، رغم أن القياس يقتضي

= وعلى هذا، فهل يندرج معه حمزة؟

وهل: ﴿عَادَاَ الْأَوْلَى﴾ كغيرها في ذلك؟

وما صورة الاعتداد بالعارض وعدمه في فور؟» انتهى.

(١) هي المنظومة المشروحة بـ «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»، وسمتها بالمصدرة

الثانية ضمن «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي»

(٢) هي المنظومة المشروحة بـ «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، ووسمتها بالمصدرة

الأولى ضمن الإصدار نفسه.



تصدير التوسط، قال -رَحْمَةُ اللَّهِ- في «محاذيه» على الشاطبية، باب المثلين في كلمة وكلمتين: «ثم اعلم أيضًا أن من يريد جمع الوجوه في تلاوته واستيعابها يُطَلَّبُ بأن يصدر بوجه الإشباع<sup>(١)</sup>؛ لأنه المشهور في الأداء وقفًا، وهذا الأصل محمول عليه، وإن كان مبنياً على الاعتداد بالعارض الذي هو مرجوح، ثم بالتوسط ثم بالقصر كالوقف على ما يأتي فيه.

والقياس<sup>(٢)</sup> أن يصدر بوجه التوسط؛ لأنه المصدر في الوقف، ثم الإشباع، ثم القصر، لكنهم خالفوا حكم الوقف ههنا، فقدموا الإشباع ثم التوسط ثم القصر؛ لأنهم إذا اقتصروا على وجه من الثلاثة اقتصروا على وجه الإشباع فيهما فلذلك قدموه، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا عين كلامه في «الإتمام» بلفظ قريب، قال -رَحْمَةُ اللَّهِ-:

«ثم اعلم أن مقتضى حمل هذا الأصل على باب الوقف أن ترتب ثلاثة اللين نحو ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [البقرة/٣٤]، و﴿الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ [القصص/٥١] ترتب ثلاثة «ريب» و«سوف»، فيكون المصدر هو التوسيط، والذي أخذتُ به، وهو الذي عليه الناس، هو تقديم الإشباع، ولا يبعد أن يكون من باب تقديم غير المصدر لشهرته، وذلك عند إرادة الاقتصار على وجه واحد»<sup>(٤)</sup>.

- ومثله قوله في أداء التعوذ وقفًا عليه أو وصلًا له بما بعده:

(١) «ط»: «بأن يصدر في حروف المد بوجه الإشباع». زيادة بيان.

(٢) «ط»: «والقياس في حروف اللين» زيادة بيان.

(٣) محاذي حرز الأمانى للفاسي باب المثلين في كلمة وكلمتين، ص ٦٠١ من النص المحقق.

(٤) إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير.

«وهذا الوجه هو الأحسن عند الداني، فكان ينبغي أن يكون هو المصدر، لكن جرى العمل بخلافه فصدرت ما جرى به العمل، ثم أتبعته ما لاقاه في وجه وقف، فلم يبق لهذا إلا التأخر. والله جلت قدرته أعلم».

- خلاف «يَبْتَغِ غَيْرَ»، قال في «المحاذي»، باب المثليين في كلمة وكلمتين:

«وبالوجهين قرأته أنا مع تصدير الإدغام، والنظر يقتضي تصدير الإظهار لما يأتي».

هذا ونحوه مما انبنى عليه أن فرقتُ بين التصدير القائم على التنظير والتصدير المرادف للتشهير، وتفصيله في كتابنا «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي».

فإن ذلك نصٌّ وظاهر في التأكيد على قيام التصدير عند الفاسي على نظر يبرزه في شرحه على المصدرتين.

ولا حرج إذا بلغ مطمح نظره إلى خلاف ما عند سابقيه أو معاصريه، كالذي في ما سبق من شواهد، وهو نص صريح يجعل للعمل سلطة التصدير، فيغلب التشهيرُ التنظيرَ، ولكن الفاسي ليس بالهين اللين، ولا هو بالثائر الساخط، فانتهج وما امتهج، فجمع بين الأمرين؛ إذ نظر، وأخذ بما اشتهر؛ إذ التصدير على ما فهمتُ غير التشهير، خلاف ما جرى على ألسنة كثيرين، يقولون: «التشهير»، ويريدون «التصدير»، فهو عنده أوسع من التشهير، بل التشهير أحد موجباته، على خلاف ما جرى تداوله من أن التقديم والتشهير والتصدير أسماء لمسمى واحد.

وإليك هذا النص الناصر، لمحدثه الفاسي الحسنة، في أحقيته بإنقاذه وجوه أدياء من الإعدام إلى الأعمال، وهو إعدام جره الإهمال والإخمال، حتى ظن الناس أن

ليس ثمة غير واحد، فبدل أن يقال «المقتصر عليه كذا»، قيل: المتعين فيه كذا،  
والحال يغني عن القول، فواقع المقرء دال.

قال - رَحِمَهُ اللهُ -: «ثم اعلم أن جريان العمل لا يرفع الخلاف على أنه يميته في  
الوجود حتى لا يعتبره ناظر فيه، فهو كحكم الحاكم يرفع الخلاف بين الخصمين  
بحيث لا تبقى دعوى لأحدهما على الآخر، حيث اختار الحاكم أحد وجهين في  
المسألة لمرجح قام عنده، قطع باختياره له الخصامَ بينهما، فلا يُبطل ذلك الاختيارُ  
القول الآخر من الوجود حتى لا يراعيه حاكم آخر ناظر فيه، فيختاره لشاهد آخر  
يقوم عنده، فيقطع به خصامًا آخر بين خصمين آخرين، وهو ظاهر، على أن كل  
ما سطر في هذا المنظوم<sup>(١)</sup>، وفي منظوم شيخ شيخنا - رَحِمَهُمَا اللهُ - جرى فيه العمل  
بالاقتصار على وجه واحد إلا ما قل منه، وتركوا الوجه الآخر تيسيرًا على الطلبة  
حيث كان استيعاب الوجوه لا يجب، والمقرء يثبت لصاحبه بوجه واحد من وجوه  
عنده متعددة، فلم ينكر عليهم أحد ذلك الاقتصار.

ومع اقتصارهم وفقد النكير عليهم لم يرتفع الخلاف عن تلك المسائل، وذكروا  
فيها الوجوه المصدرة وغيرها. والله جلت قدرته أعلم» انتهى.

إن الفاسي لا يتجنب ما لما جرى عليه العمل وللشهرة من قوة الجانب، ولا  
يغفل عنه حين يبحث عن سر التقديم بالنظر، بل إنه يصرح «الأداء مقدم على النص  
لو وجد».

قلتُ: فتقديمه على النظر أولى وأقوى، فالتصدير: بالعمل، ثم بالنص، ثم يتأخر النظر.

(١) يعني المنظوم المشروح في الابرار.

ثم له التقدم في العمل والنص تناسقا، لا تراهما.

ولا يتعارض تصدير المشهور مع تصدير النظر إلا في معدود يسير من الحروف، مما أوجبه باعث الاختصار، سواء على الاستيعاب أو الاقتصار، أو فرضه انسياق الآخذين على موروث الأولين، مبالغة في حرفة الاقتفاء، والتزام غرز الاقتداء.

وقد تقرر أن النظر الذي لا نصّ يعضده غير مقروء ولا مأخوذ به، قال -رَحْمَةُ اللَّهِ- في ذلك: «والنظر يقتضي ثالثًا مبنياً على الاعتداد بالأصل والعارض في فور، ولكن لم يأت النص إلا بوجهين» انتهى.

وأوضح من ذلك منطوقاً ومفهوماً قوله -رَحْمَةُ اللَّهِ-:

«يعني أن أكثر المسائل المسطورة التي اقتصروا فيها على أحد وجهي الخلاف اقتصروا على الوجه المصدر منهما فيه؛ لشهرته بين قراء ذلك الزمان وقوة جانبه، إلا مسائل قليلة وهي المذكورة، اعتمدوا فيها على الوجه الشهير بين الناس، وإن لم يوافق المصدر تغليباً لجانب الشهرة، فهي المعبر. والله سبحانه أعلم» انتهى، فالشهرة: جريان العمل، وقوة الجانب: التنظير.

ويدل الطالب إلى نهج الأداء على مشهور الزمان، دون إعدام الترتيب الذي اقتضاه نظره، ولا الطعن فيه وإن خالف ترتيب المشهور، يقول -رَحْمَةُ اللَّهِ-: «إنك إذا لم ترد متابعتهم في الاقتصار وتعلقت همتك باستيعاب الوجوه تكثيراً للفائدة، فقدّم الوجه الذي اقتصروا عليه؛ لأن الشهرة التي دعت إليه صيرته إلى الصدر، وذلك نظير ما يفعله من يريد جمع الوجوه في وقف حمزة وهشام على الهمز في نحو «السوء» من قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف/١٨٨] انتهى.

- ومن تنصيبه أيضًا على انقسام القراءة إلى مقتصر ومستوعب فينقسم التصدير حينها، قوله في «المحاذي، باب معرفة الوقف والابتداء، فصل: سبق في فصل بيان أقسام الوقف والابتداء أن عندنا قسمًا سابعًا من أقسام الوقف وهو الوقف الانتظاري»<sup>(١)</sup> ما نصه: «فإن كنت ممن يستوعب وجوه الشاطبية قرأته لقالون بإشباع به وصلة ميم الجمع» انتهى.

وقوله فيه أيضًا «ثم تقرأ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ لابن كثير وحده، أو مع قالون إن كنت ممن يستوعب وجوه الشاطبية».

- وقوله في «المحاذي»، باب هاء الكناية: «فقرأها قالون بحذف الصلة إلا كلمة ﴿ظَه﴾ منها، فله فيها وجهان:

إثبات الصلة، وعليه اقتصر الآخذون بهذا الزمان، ولا يقرءون غيره.  
وحذفها، وهو المصدر لمن يأخذ بالوجهين ممن يستوعب وجوه الشاطبية.  
وبالوجهين أخذت على شيخنا رَحِمَهُ اللهُ انتهى فتأمل.

- حكم المد بعد همز مغير، قوله في «المحاذي» باب المد والقصر: «فإن تغيرت الهمزة ففي حرف لمد الذي قبلها وجهان مبنيان على الاعتداد بالأصل والعارض، والاعتداد بالأصل هو المصدر، وعليه يقتصر من لم يستوعب.

والنظر يقتضي ثالثًا مبنياً على الاعتداد بالأصل والعارض في فور، ولكن لم يأت النص إلا بوجهين.» انتهى.

إلى غير ذلك مما يفيد أن مذهبه في التصدير مبني على نظريته، ومنهج يحتكم

(١) وهو في أصله من كتابه «الأقراط والشنوف في معرفة الابتداء والوقوف» الركن الأول.

إليه، خلاف ما قد يعتقد كثيرون أنه مجرد اقتفاء للسالف، والتزام بأداء مضي، وليس بعد التصريح استنباط أو تأويل، فتصديراته مبنية على نظر واجتهاد، آلى على نفسه أن يبينه على موجبات وقواعد، لا يخالفها، وإليها مآب المناقشة والمفاتشة، وبها سنن التتبع، لمن ارتام التعليق، أو ناوش التعقب.

فكيف بعد هذا، ينكر على الفاسي مخالفة من سبقه من شيوخه أو من متقدمي أهل الفن كابن القاضي وابن غازي رحمهم الله أجمعين، بل قد وقفتُ على غريب قول وممجوج تعليق لأحد من وضع رمزية في القراءات، فأبى إلا أن يحذر من يقف على موضوعه من الفاسي، وحجته في ذلك «مخالفته لشيوخه»، فذلك -على ظنه الذي ظن- «منزعة للبركة، مذهبة للانتفاع»، ولعمري ما دخل علوم القراءات من فساد كالذي دخله من مثل هذا الفهم الثقيل، والجمود الخانق.

وقريب من ذلك ما يكثر أن نسمعه من مؤاخذات على تصديرات معدودة للفاسي، أو على توجيهه لبعضها<sup>(١)</sup>، فيحاكمون الرجل بما لا يصح، نظراً ومنهجاً، كأن يعقب على شيء من ذلك بما لم يلزم به تحريره وتحليله، بل بمنهج غيره في التقديم والتأخير، وهذا خلط بين، وتعسف جلي، فإن كان من تعليق يستقيم، أو تعقيب وجيه، فليكن بما ألزم نفسه ونفسه، وأحكم به تأليفه في النظم والشرح، والغلق والفتح، حينها يصح مراجعته، ويستبين تغليظه، إذا انغلقت سبل الاحتمال، وانعدمت تأويلات يحمل بها المقال، وهو القائل غير ما مرة في أكثر من حرف ما مفاده «المصدر بالنظر كذا، ولكن المصدر بالأداء غيره»، ناهيك عن مخالفته لمشهور

(١) كالاعتراض على موجب ترتيب الأوجه في التيسير من الداني «المقدم في الذكر».

المصدر في حروف معدودة، فصدر بمؤخر ما عند شيخ شيخه المنجرة، ومن ثم ما عند نبخته الأولى ابن القاضي رحمهم الله جميعاً<sup>(١)</sup>، وليس ذلك لأحد إلا أن يكون قوي الحجة، بين المحجة، والفاسي كذلك، وليس ههنا محل بسط مزعمي، والانتصار لدعواي التي أقر لها بجسامة المعنى وجسارة المبنى؛ إذ أقول: «إن الفاسي أقوى من شيخه المنجرة الابن ومن شيخ شيخه المنجرة الأب».

هذا والباب كله، بأصوله وفروعه، وعلى اختلاف الأقوال والمذاهب فيه، اجتهاداً ورأي، ولا يخفى أن في الاجتهاد ما ليس في النص والظاهر والمتعين، كما أن الباب منبئ عن طبيعة العلاقة بين الرواية والدراية، ذلك أنه لا انفصال ولا انفصام بينهما، بل إحداهما في الأخرى على الاتساق، لا على القسومية لمن تأمل.

ولو مثلت بحرف أو اثنين لاستبان سبيل الفاسي في نظره، وأخص من ذلك قراءته لكتاب «التيسير»، وكفى به، فكثيراً ما أوقفتني قراءته لنص معين، فيظهر بعد التأمل أن الرجل يقرأ التيسير بغير معهود قراءة أقرانه، بله من جاء بعده إلى يوم الناس هذا، ولا غرو في ذلك، والاحتفاء بالتيسير شرقاً وغرباً، مستمر منذ كتب الله لمدرسة المغرب الأندلسية الظهور، فتلقاه أهل الملة بالقبول، فكان به ومنه مقرأهم، ولا يزال، وبالمثال يتضح المقال:

- قوله في خلاف «يطمئث» من سورة الرحمن - وذلك في «إبراز الضمير»، فموضوع التأليفين واحد، ومنهجها متحد - قال:

(١) تجد تفصيل ذلك في كتابنا «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي»، ومن ذلك حرف ﴿مَالِيَهُ هَلَاكَ﴾، فهو عند الفاسي بالإدغام، وما الإظهار عند شيخ شيخه المنجرة إلا تصحيف، كذا تقف عليه في الإتمام.

«صُدِّرَ ضم الأول وكسر الثاني لأن الأول اتفق عليه راويا الكسائي، وكذا اتفقا على كسر الثاني، ونص التيسير في ذلك:

«أبو عمر عن الكسائي ﴿يَطْمِئَهُنَّ﴾ [الرحمن/٥٥] في الأول بضم الميم، وأبو الحارث عنه في الثاني [الرحمن/٧٤] كذلك، هذه قراءتي، والذي نص عليه أبو الحارث كرواية الدوري، والباقون بكسر الميم فيهما»<sup>(١)</sup> انتهى.

فقوله: «في الأول» يقتضي أن الثاني عن الدوري بالكسر، وقوله: «وأبو الحارث في الثاني» يقتضي أن الأول بالكسر عنه: فحصل أن لكلّ منهما في كلّ منهما وجهين، وقوله: «والذي نص» يقتضي أن أبا الحارث يضم الأول أيضا، فقد اجتمع الراويان على ضمه فُصِّدَر، ويقتضي أيضا أنه يكسر الثاني فقد اجتمعا عليه أيضا فُصِّدَر، وهو ظاهر.

ومن «الإتمام» أمثل بـ:

- تصدير الضم بالنظر لقالون: ليس فقط لمجيئه عن أبي الفتح وهو طريق التيسير، بل يرى الفاسي في قول التيسير «ابن كثير وقالون بخلاف عنه» موجبا لتقدم الضم؛ لعطف قالون على ابن كثير أولا.

ثم إن التقديم في الذكر عنده مع الداني، غير مطلق في كل الحروف، وهو أقل اعتبارا في «حرز» الشاطبي؛ ذلك أن الفاسي يستحضر ظاهر العبارة، ولا يتجاهل صياغتها، لكن نظره أعمق من الاقتصار على ذلك، ومن إطلاقه، ولا يمنعه ذلك من أن يقوي تنظيره في بعض الحروف بترتيب الذكر عند الشاطبي، دون أن يجعله الموجب الوحيد، وإنما يذكره أحيانا من باب زيادة وجهة التوجيه، وتراه في

(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الرحمن ص ٤٧٧.



حروف آخر - وقد استوجب توجيهه مخالفة ترتيب «الحرز» - يذكر الرايين، مع حفظ المقامين:

- قال في تصدير التوسط في مد اللين وبعده همز: «ثم إن عبارته، أي: «الشاطبي»، تقتضي تقديم الإشباع على التوسيط، لكنه - رَحِمَهُ اللهُ - يذكر الأحكام على حسب ما يطوع به النظم، فلا يقتضي كلامه في مثل هذا ترتيباً. والله أعلم» انتهى.

أما مثال ما يقتضي أخذ ترتيبه نظماً، فمد البدل؛ الذي صدر فيه بالتوسط لما استقر عنده من موجب الاقتصار التيسيري، وثنى فيه بالإشباع لشهرته المصرية، ثم استدرك قائلاً - وبه ختم - : «وظاهر الشاطبية تقديم القصر ثم الإشباع ثم التوسيط. والله أعلم».

يقصد قوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُعَيَّرٍ      فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لِرُوشٍ مُطَوَّلًا  
وَوَسَطَهُ قَوْمٌ



## تحقيق العنوانين وتوثيق نسبة الكتابين:

يشهد لـ «إبراز الضمير من أسرار التصدير» أنه بهذا العنوان لمحمد بن عبد السلام المتقن التحرير عدول ثلاث:

• منطوق النص نفسه.

• وشاهد من جنسه.

• وجزم المترجمين أنه من زرعه وغرسه.

يشهد التأليف لنفسه: يقول المؤلف: «يقول عبد الله تعالى خديم كتابه، المتعلق بأذيال حملته - وفرَّهم الله تعالى - محمد بن عبد السلام الفاسي - لطف الله به بمنه -: هذا «إبراز الضمير من أسرار التصدير» انتهى.

ويصرح الناسخ للنسخة التي اعتمدها هذا العمل أصلاً وعمدة محمد بن أحمد بن علي الأخطيبي الحسناوي - وهو أحد تلامذته - أنه نقلها «من خط يد مؤلفه شيخنا المذكور»، والمذكور في السياق هو سيدي محمد بن عبد السلام.

ويشهد شاهد من أهله وقريب له في مضمونه وشكله، وهو ثاني الكتابين «إتمام الإبراز»:

يقول ابن عبد السلام عن «إبراز الضمير» في «إتمام إبراز الضمير»: «وقد نظمت في ذلك رجواً بينت فيه وجه تصدير ما صُدِّر وشرحته، وسميت الشرح «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، وهو موجود مع مشروحه بأيدي الآخذين وفرَّهم الله». انتهى.

كما وقفت في «المحاذي» له على شيء مما ذكر في «الإبراز» و«إتمامه»، نقله بنصه.

ومن نسب الكتاب للفاسي:

- الدكتور حسن الوزاني محقق معجم طبقات المؤلفين على عهد الدولة العلويين:  
«للمترجم له تصانيف أخرى من بينها «إبراز الضمير من أسرار التصدير»<sup>(١)</sup>.
- الباحثة سعيد أعراب في كتابه الشهير القراء والقراءات بالمغرب: «وخلف  
آثارًا قيمة في علم القراءات، منها....

٧- أرجوزة في تصدير ذي الوجهين، قال فيها:

وَبَعْدَ ذَا فَإِنِّي سَأَذْكُرُ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ مَا قَدْ صَدَّرُوا  
حَالَ الْأَدَا مِمَّا حَوَاهُ الْحِرْزُ لِمَقْرَأِ السَّبْعِ عَدَاكَ الْعَجْزُ  
وَإِنْ تَقُلْ مَا مُوجِبَاتُهُ الَّتِي قَضَتْ عَلَيْنَا بِاتِّبَاعِ الْجِلَّةِ

- ٨- وقد وضع عليها شرحًا أسماه «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، قال فيه:  
«كنت كثيرًا ما يسألني الطلبة عن سر تقديم أحد وجهي الخلاف في الأداء ففكرت  
في ذلك...»<sup>(٢)</sup>

- الدكتور عبد الهادي احميتو في أطروحته الرائدة قراءة الإمام نافع عند المغاربة:  
«وقد خلف وراءه عددًا كبيرًا من المؤلفات والرسائل القيمة».

وذكر منها:

- ٨- كتاب «إبراز الضمير من أسرار التصدير»: وهو شرح له على قصيدته  
أسرار التصدير له التي أولها:

(١) معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين ص ٢/٣١٩. إحالة رقم ١٥٤٠

(٢) القراء والقراءات بالمغرب ص ١٤٧. بتصرف.

الحمد لله الذي منحني تفضلاً حفظ كتابه السني»<sup>(١)</sup>

• الأستاذ الباحث محمد الحشيش في رسالته لنيل الدكتوراه سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م تحت اسم «المصنفات المغربية في القراءات القرآنية: من مؤلفات ابن القاضي وتلاميذه إلى مؤلفات البكراوي وتلاميذه»،<sup>(٢)</sup> غير أنه جاء بنصين في مطلبي أ- أسباب تأليفه وج- قيمته، هما في حقيقة الأمر ليسا من «إبراز الضمير» كما نقل وأحال، وإنما من «إتمام إبراز الضمير»، وهو عبارة عن أرجوزة وشرح لها على نفس نسق الكتاب موضوع البحث. وقد وقفتُ على ما نقل الباحث بالحرف في مخطوط مثيل لإبراز الضمير موضوعاً وشبيه به بناءً ومنهجاً.

قال في مطلب أ- أسباب التأليف: «وجاء في آخر المخطوط معلقاً على الآيات الأخيرة: يعني أنك إذا لم ترد الاقتصار وتعلقت همتك باستيعاب الوجوه...» إلى آخر ما نقل، ثم أحال قائلاً: «انظر اللوحة الأخيرة من «إبراز الضمير»»<sup>(٣)</sup>.

قلت: إنما هو نص من «إتمام الإبراز»، لا من «إبراز الضمير» لمحمد بن عبد السلام. وقال في مطلب ج- قيمته [أي قيمة «إبراز الضمير»]: «في هذا الكتاب أبان المؤلف عن قدرته على شرح أرجوزته في مسائل الخلاف ذوات الوجهين أو أكثر، ومن عاداته أنه يتحدث عن شيوخه في مقدمة كل عمل، كما يبرز نجابة بعض تلاميذه كما فعل مع تلميذه أبي العباس الهشتوكي»<sup>(٤)</sup>

(١) قراءة الامام نافع عند المغاربة ٤/ ٤٠٤.

(٢) المصنفات المغربية في القراءات القرآنية ج ٢/ ١٣٧، ١٣٦، ١٣٨.

(٣) المصنفات المغربية في القراءات القرآنية ٢/ ١٣٧.

(٤) المصنفات المغربية في القراءات القرآنية ٢/ ١٣٨.

قلت: إنما نوه بأبي العباس الهشتوكي في «الإتمام» لا في «إبراز الضمير»، يقول: «فلما كنت بثغر الصورة المحروس بالله لقنت بعض الآخذين علي من أهل السوس من أعتني بشأنه ولا آله نصحًا لإمكانه، إذ كان ممن رغب في الأخذ عني والتلقي مني وتوخي المثول بين يدي والجمع على الاستفادة مما لدى تلك المسائل على الاستيعاب، وأذنت له في القراءة بها وإقراءها لمن يرغب فيها من الطلاب: وهو صاحبنا الطالب النجيب الألمي الأريب ذو اللسان القوول والقلب العقول أبو العباس أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي - وإلى الله سعادته وحرس نجابته-، ولولا أن مدح الشيخ تلميذه مدح لنفسه على الحقيقة فيما يسبق إلى العقول لأطنبت فيما أقول، لكنني اقتصرت قولاً بالصدق وتوخياً للحق.» انتهى.

ثم جاء بعد هذا بتعليق لابن عبد السلام على مسألة من مسائل الخلاف وهي خلاف المد في الإدغام الكبير، وأحال على اللوحة السادسة من المخطوط<sup>(١)</sup>، تمثيلاً لما في «إبراز الضمير» من تعرض لمسائل الخلاف، وإنما يتعلق الأمر ببيت من أرجوزة «إتمام الإبراز»، ولا كان الشرح من «إبراز الضمير» أيضاً.

البيت قوله:

ثم الثلاثة ترى للبصري في الباب الإدغام الكبير فادر

والشرح من قوله: «كانت ثلاثة مدود الوقف»<sup>(٢)</sup>.



(١) المصنفات المغربية في القراءات القرآنية ٢/ ١٣٨، والإحالة برقم ١.

(٢) انظره في إتمام إبراز الضمير.

## شهادةُ بعض مؤلفات الفاسي لإتمام إبراز الضمير:

وقفتُ على نصوص من هذا التأليف منقولةً بحرفها، خلال تحقيقاتي لبعض مؤلفاته، وهي على البيان الآتي:

أولاً: في باب المد والقصر من «المحادي لحرز الأمانى»:

عند بلوغه لخلاف «ءالان»، قال - رَحْمَةُ اللَّهِ - : «وقرأت في ﴿عَالَن﴾ بثلاثة أوجه الهمز السابق لورش في المدة الأولى؛ اعتباراً للسبب الحاضر دون الغائب على الاعتداد بالعارض؛ لما سبق فيها مع تصدير التوسيط، وبالقصر وجهها واحداً في المدة الثانية بناء على أن النقل متحصل، أو بناء على الاعتداد بالعارض؛ كي لا يجمع بين الاعتداد بالعارض وعدمه في فور، وإن كان جائزاً على الصحيح، ولقالون بالقصر فقط على الاعتبارين.

وقد قلت في ذلك ما نصه:

فإن عرى الساكن تغييرٌ خذاً  
بوجهي العارض والأصل وذاً  
وجاز قصرٌ باعتبار الجمع  
بين اعتبارين، فدن بالشرع

إلى آخر ما نقل من كتابنا هذا.

ثانياً: باب التكبير في «المحادي»:

عند تفصيل الخلف فيه: في ألفاظه، وفي وجوه أدائها، قطعاً ووصلاً، قال - رَحْمَةُ اللَّهِ - : «وقد كنت قلت في ذلك أبياتاً من الرجز جمعت فيها الوجوه الأربعة والعشرين، وأشارت إلى أن الباب أوسع من ذلك، أحببتُ ذكرها هنا، وهي:

تكبيرنا يجري على البسمةِ      فالصدر منها صدره للجليةِ  
فقدَّرْتهُ ختم الأولى وقِفِ      فيه، ففيهما معا؛ لكي تفي

إلى آخر الآيات الثمانية عشر على ما تقف عليه في النص المحقق.

ثالثاً: في بعض أجوبته:

مما حققتُ له منها ستة تأليفات مستقلة، جواباً على أسئلة ترفع إليه، منها ما اخترت له عنوان «أجوبة محمد بن عبد السلام الفاسي عن أسئلة الرقعة التسعة»، نص السؤال الثامن منها هو:

«إذا ابتدأ ورش بلام التعريف التي نقلت إليها حركة همزة بعدها، مجرداً عن همزة الوصل، فإذا كان بعدها حرف مد فهل هو على وجوهه، أو يتعين له القصر لظهور علامة الاعتداد بالعارض، وعلى هذا فهل يندرج معه حمزة، وهل: «عاداً الأولى» كغيرها في ذلك وما صورة الاعتداد بالعارض وعدمه في فور؟» انتهى نص السؤال. ختم جوابه المطول بما نصه: «وهذا هو الحق، وبه أخذت عن شيخنا رَحِمَهُ اللهُ، وقلت في ذلك من منظومة يسرها الله علي بينت فيها المصدر من وجهي الخلاف، الذي اقتصر الناس على الأخذ فيه بوجه واحد، وهي غير المنظومة التي في بيان الوجه المصدر من الخلاف المأخوذ بوجهين، وذكرت معه حكم ﴿بِيسِ الْأِسْمِ﴾ ما نصه:

وصدراً لكل من قد نقلًا      بدءاً بهمز الوصل حيث نزلًا  
و ظاهر اعتبار عارض هنا      متحدٌ مع غيره نلت المني  
وحكمُ «بیس الاسم» حكمُ النقلِ      فصدراً به اعتبار الأصلِ

والله سبحانه وتعالى أعلم.»

رابعاً: شهادة غيره من ألف بعده:

أبو العلاء إدريس بن عبد الله البكراوي في «التوضيح والبيان في مقرئ نافع المدني»: نقل عن الفاسي كثيراً من تصديراته وتوجيهاته، وناقشه في بعضها معترضاً، واعتضد بأبيات مصدراته غير ما موطن، ومن ذلك:

- قوله في أوجه التعوذ والبسملة وصلًا ووقفًا، بعد سردها أولاً على ترتيب الضدية: «الوقف عليهما معاً، ثم وصلهما معاً، ثم الوقف على «الرحيم» ووصل «الرحيم»، ثم وصل «الرحيم» والوقف على «الرحيم»، ثم بحسب الرتبة: «وقفها، ثم وقف الأول ووصل الثاني، ثم عكسه وهو وصل الأول ووقف الثاني، ثم وصلهما»، قال: «وإلى ترتيبها أشار شيخنا بقوله: «الوقف في تعوذ فصدر...» إلى آخر ما نقل من أبيات المصدرة الثانية، من البيت الثالث عشر إلى السادس عشر، فقف على ذلك<sup>(١)</sup>.

- وقوله في أوجه أداء البسملة لمن له بين السورتين، وإنما اقتصر على ذكر قالون بقوله «لقالون في البسملة أربعة أوجه، واحد منها ممنوع...» إلى آخر كلامه، لما ألزم به قلمه في مقدمة كتابه من الاقتصار على حرف نافع، ثم قال بعد سرد الأوجه: «ترتيب هذه الأوجه كما في الأداء هكذا: قِفْ وصل، وقف ووقف، وصل وصل، وإلى ترتيبها أشار شيخنا بقوله «وقف بسابق ووصلهما بما...» إلى آخر ما نقل من البيت الثامن عشر إلى العشرين من المصدرة الفاسية الثانية<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر التوضيح والبيان للبكراوي ص ١١٣.

(٢) ينظر التوضيح والبيان للبكراوي ص ١٢٥.



- وقوله في ما لراء «فرق» من أوجه: «ثلاثة أوجه على الذي به العمل للجميع: الترقيق في الوصل، مع الوقف بالروم، والتفخيم بسكون الوقف، وقد أشار شيخنا للذي به العمل فيه، في الوصل والوقف، فقال: «وصدر الترقيق في فرق لدى...» إلى آخر البيت التاسع والتسعين من المصدرة الثانية<sup>(١)</sup>.

هذا ما نقله حرفاً ولفظاً، والمنقول بالمعنى أكثر منه عدداً، تأكيداً على تداول التصدير أداءً، ومصدرات الفاسي حفظاً، واعتباراً لها، نزولاً عند مشيخته رَحْمَةُ اللَّهِ، وعرفانا برئاسته التي لا ينازعه فيها أحد.

أبو عبد الله أو أبو الفضل محمد التهامي الحمري الأوبيري، نسبة إلى لوبرات الحمرا، ناحية الشماعية في كتاب له بعنوان «القول المبين في جواز الوقف لورش حالة الإرداف على ﴿رَعُوفٌ﴾ و﴿الْتَبِيَيْنِ﴾ و﴿مُتَكِّينِ﴾»، وهو مخطوط حريريّ بالعناية والإصدار تمثيلاً لنفسه الدرائي، وسعة حفظه وجمعه لنصوص أساتذة الفن:

قال فيه - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

«وقد أشار إلى هذا شيخنا في «مصدرته»: وصدر التوسيط عن ورش بباب ﴿إِمْسَنَ﴾ فالإشباع فالقصر اللباب».

وقال في موطن آخر منه:

«والمقدم الإشباع، قال شيخنا في «مصدرته»:

فإن يكن باب غفور قدموا مدّاً فتوسيطاً فقصرًا فاعلموا<sup>(٢)</sup>»

(١) ينظر التوضيح والبيان للبكراوي ص ٢١٩.

(٢) تقف على البيتين في إتمام إبراز الضمير البيتان ٢٤ و ٢٩.

ويعني بقوله «شيخنا» الفاسي رَحِمَهُ اللهُ، والنقلان كلاهما من مصدرته المشروحة في: «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»

إلى غير ذلك مما تتبعته، في كتابنا «فن التصدير بين التشهير والتنظير».

ومجمل القول أن الكتابين يشهد أحدهما للآخر، ويشهد لاختياري أن أعنون منظومات لفاسي وغيره بـ«المصدرات» ما سبق آنفا، وما يأتي استقراؤه في قابل الدراسات، والله المعين.



## حتمية الإتيان والعنونة بـ «الإتمام»:

مما وجب «إبراز الضمير» من حقوق ألا يَصْدُرُ إلا مع قسيمه «الإتمام»، رغم أن بينهما عقدين من الزمن، أعني زمن تحريرهما من الفاسي رَحْمَةُ اللَّهِ، لكنه يوم وضع الأول بيت نية وضع الثاني، لما تعمدته من الإخلاء المذكور، بل بيت وضع كتاب ثالث في باب الهمز، لما سطره في منهجه أول كتابه على ما تقف عليه في النص المحقق.

ومن أكد الدواعي لإرداف «الإبراز» بـ «الإتمام» ما كاد أن يجعل تحقيق «الإتمام» من الواجب المحتم، وهو الصلة الوثيقة بينه وبين «إبراز الضمير من أسرار التصدير»؛ فإن الحسنة تدعو أختها، ومن أوجب ما لها إردافها بها، فلا يتم «لأسرار التصدير» إفشاءً إلا بهذا الكتاب المتم لسابقه، ولا ينتظم عقد حروف الخلاف إلا بها ورد في هذا التأليف، فكان حرياً أن يسمى «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»، وليس في التسمية تشنيعٌ على الأول، ولا وسم بالنقص، فإنها هو إتمام لباب المصدر من حروف الخلاف جميعها، وإلا فإن السابق الأول تام كامل في ما قُصِدَ له؛ إذ أريد لـ «إبراز الضمير من أسرار التصدير» أن يكشف موجبات التصدير معزوة لحروفها، وكذلك كان، بتضافر الأرجوزة وشرحها، مخصوصاً بثلة من الحروف التي جمعها قاسم الاستيعاب أداء وعملا، كما خُص «الإتمام» بحروف جمعها قاسم الاقتصار أداء وعملا، وكما خُص نظمٌ وشرح بأوجه الوقف على الهمزة، فهي تأليفات ثلاث، يُتم بعضها بعضاً، وهي بمكانة واحدة، وليس في تقدم أحدها -تأليفاً أو تحقيقاً ونشراً- معنى الأصالة أو الرئاسة، كما لم يكن في تأخر الآخر -وضعاً من المؤلف أو تحقيقاً من الدارس- معنى الثانوية أو الدونية.

والم تأمل لعباراته - رَحْمَةُ اللَّهِ - في سياق حديثه عن حروف كتاب «الإتمام» في كتاب «إبراز الضمير» نفسه، تتضح له بعض معالم منهج شروحه، وكأنني به يستدرك على مستدرك مفترض، يلحظ على «إبراز الضمير» عدم تعرضه لثلة من الحروف، والأمر عنده - رَحْمَةُ اللَّهِ - ليس من النقص المعيب، بل من وثيق نظره الذي وضعه، ووضع فيه تأليفه في فن التصدير، يقول:

«وبعض ما فيه الخلاف واردٌ قد جاء عنهم بوجهٍ واحدٍ  
لذا تركتُ ذكره والعذرُ لهم: جوازُ الاقتصارِ فأذروا»

يعني أن بعض المسائل التي ورد فيها خلاف، قد جاء أهل الأداء بوجه واحد من وجهي الخلاف، فصار خلافه وفاقا، لذلك تركت أنا تلك المواضع، ولم أتعرض لها، والعذر لهم في ذلك المجيء جواز اقتصار القارئ على حفظ سورة من القرآن أو تلاوتها بمقرا واحد ورواية منه أو وجه من تلك الرواية، وإنما يجب استيعاب كل المتواتر حفظاً من كل الروايات والوجوه على الأمة في الجملة» انتهى من إبراز الضمير. وقال في موضع آخر منه أيضا: «لم يقع إيعاب مواضع الخلاف؛ لأنه بقي منها مواضع، وهي:..»، فسر د مجمل ما يشتمل عليه هذا الكتاب الثاني الذي بين يديك من حروف الخلاف السائرة في الأداء على الاقتصار.

ثم عاد ليؤكد ذلك في ثاني تأليفاته التصديرية التبريزية لموجبات كل اختيار، إذ يقول: «وقد نظمتُ في ذلك رجراً بينتُ فيه وجه تصدير ما صُدِّرَ وشرحتُه، وسميتُ الشرح إبراز الضمير من أسرار التصدير، وهو موجود مع مشروحه بأيدي الآخذين - وفرهم الله -».

وكنت أعريتُ ذلك الرجز من ذكر تخفيف الهمز، وقلت فيه إن لذلك كتباً تُتَسَلَّمُ منها أحكامه<sup>(١)</sup>، ثم سألتني بعض فقهاء أرض دكالة -حفظه الله- أن أبين له ذلك، زاعماً أن المبتدئين قصرت أفهامهم عن تسلّم ذلك من كتبه الموضوعه فيه، ورغب أن يكون ذلك نظماً ليلحق بذلك النظم، فأسعفتُه في مرغوبه وذيلتُ ذلك برجز بينت فيه ما وسعني بيانه من مصدر في تخفيف الهمز<sup>(٢)</sup>، وهو أيضاً بأيدي الآخذين -نفع الله بذلك عباده وجعله ذخراً ليوم القيامة-.

وبعض تلك المسائل التي اشتمل عليها «الحرز» جرى عمل الناس فيه على الاقتصار على وجه واحد من وجهي الخلاف أو وجوهه؛ لشهرته في الناس زمن شيخ الجماعة أبي زيد، ابن القاضي رَحْمَةُ اللَّهِ، وكنْتُ أنا قد أخذتُ عن شيخنا ومفيدنا وعمدتنا العلامة المهام المبرز الحافظ المتقن مولاي عبد الرحمن بن إدريس الشريف المنجرة -جزاه الله عنا خيراً ورحمه وقدس روحه- استيعاب تلك الوجوه قراءةً في كثير من مواضعها من القرآن، وإذناً في الباقي، عن والده المذكور، عن شيخه العلامة أبي عبد الله محمد بن القاسم البقري المصري الشافعي بسنده إلى ابن الجزري الحافظ الحجة، وعن والده المذكور، عن شيخه العلامة أبي عبد الله محمد، عن والده الأستاذ الكبير أبي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن منصور

(١) ن: «إتحاف الأنام ببعض مؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام»، نشره موقع مركز الإمام أبي عمرو للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، وللمؤلف أرجوزةً وبياناً للوقف على الهمزة كالشرح للأرجوزة، يستكمل بذلك ما أعرى منه إبراز الضمير من أسرار التصدير، وله أيضاً شرحه الشهير للدالية ابن المبارك، وسماه «القطوف الدانية في شرح الدالية». وكل ذلك مما أحقق ضمن مكتبته القرائية.

(٢) هو ما أشرت إليه آنفاً من أرجوزة في مائة وستة وأربعين بيتاً، وقد حَقَّقْتُها والبيان المنشور على نسخ عدة.

بن علي الشريف البعناني<sup>(١)</sup> بسنده إلى العلامة الحجة أبي عبد الله، ابن غازي رحم الله جميعهم» انتهى من الإتمام.

وكان أن شهد هذا التأليف «الإتمام» لسابقه «إبراز الضمير من أسرار التصدير» ليثبت نسبته إلى ابن عبد السلام رَحِمَهُ اللهُ؛ حيث ورد فيه: «وقد نظمتُ في ذلك رجزاً بينتُ فيه وجه تصدير ما صُدِّرَ وشرحتُه، وسمَّيتُ الشرح إبراز الضمير من أسرار التصدير، وهو موجود مع مشروحه بأيدي الآخذين وفرهم الله»، والحق أنه وقعت الإشارة، بل التصريح بإخلاء «إبراز الضمير» من مباحث وثيقة الصلة بما اتخذ موضوعاً للنظم والشرح، كحكم الوقف على الهمزة لهشام وحمزة، وكأحرف جرى العمل فيها على الاقتصار، فأعري منها كتاب إبراز الضمير من أسرار التصدير، ليختص بها الكتاب الذي يأتيك نصه محققاً عن قريب، فوسم بـ «الإتمام»، وكذلك كان.

تلکم هي الصلة بين التأليفين: «إبراز الضمير وإتمام إبراز الضمير»، يشهد اللاحق للسابق اسماً ووسماً، موضوعاً وشكلاً، ويشهد السابق للاحق إشارة ووعداً، فما تعمَّد الفاسيُّ إخلاء الأول مما يظهر للبعض وثيق الصلة بموضوع التصدير إلا عن موعدة وعدّها، تصريحاً وتلميحا، بأن يكتمل إبراز المضمّر من سر تصدير الأوجه في مختلف حروف الخلاف الأصولية والفرشية، أو التي هي من قبيل الأداء والتجويد.

لكلّ ما سبق ومثيله أكثر، تركت وسم الكتاب بما جرى من أقلام الباحثين

(١) في «ب»: «البوعناني». ينظر فهرس الفهارس والأبواب ١/٢٣٩، ٢٤٠، والاعلام بمن حل ٥/٢٧٧.

وعنونة المفهرسين لخزانات المخطوطات وغيرهم، من قبيل: «أرجوزة وشرحها في أوجه الخلاف» أو «تذييل على إبراز الضمير»، واخترت له:

«إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»

لزوما لعبارة المؤلف، ونزولاً عند موضوع المؤلف، والله من وراء القصد وهو

يهدي السبيل.



## تأريخ كتب الشرحين وبيان سبب الوضعين:

بيان السبب فيما يؤلف أمر يعتاد ويؤلف، عند غالب أهل التصنيف؛ ذلكم أنهم يستهلون تأليفهم ببيان الدواعي والأسباب، ولا يخفى ما في ذلك من فوائد يستنبطها ذوو الألباب، كما أن في الأمر مزيد استيثاق للاعتراف بما كان عليه المغاربة من زهد في التعرض للتدوين والتأليف، تواضعاً منهم ونفوراً من مرتبة التصدر والظهور، كشأن «إبراز الضمير»: هذا النتاج النافع ما كان ليُعرف له في عالم الوجود وجود لولا إلحاح السائلين واستزادة الطلاب الطالين، يقول ابن عبد السلام رَحْمَةُ اللَّهِ:

« هذا «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، إذ كنتُ كثيراً ما يسألني الطلبة -بلغ الله آمالهم- عن سر تقديم أحد وجهي الخلاف في الأداء، ففكرت في ذلك ففتح الله عليّ فيما عساه أن يكون هو الحامل لمشيختنا -رَحْمَةُ اللَّهِ- على ذلك التقديم<sup>(١)</sup>

وقال: «اعلم أن مسائل الخلاف في ذوات الوجهين أو أكثر منهما التي شملها حرز الأمانى -رحم الله ناظمه وجزاه خيراً- جرى عمل الناس في بعضها على استيعاب الوجوه تلاوة لكل من له وجهان أو أكثر: كمد المنفصل لقالون والدوري مثلاً، مع تصدير وجه وتأخير آخر.

وقد نظم في ذلك غير واحد، كشيخ شيخنا مولانا إدريس بن محمد المنجرة الشريف -قدس الله سرهما-، وقد نظمت في ذلك رجزاً بينت فيه وجه تصدير ما صدر وشرحته، وسميت الشرح «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، وهو موجود مع مشروحه بأيدي الآخذين وفرهم الله» انتهى من الإتمام.

(١) ص ١ من إبراز الضمير.



ومعلوم أن الإرداف صنعةٌ انتشرت بين المغاربة، وأخصُّ المقبلين على تحصيل القراءات وتحرير طرقها، وحرص المغاربة من أهل هذا الفن - كما تثبت مؤلفاتهم وتقييداتهم - على الإمام بالعديد من الطرق مع تصدير ما حقه التصدير حاليًا والاقتصار والاستيعاب، فكان الداعي إلى مثل تأليف «إبراز الضمير» هدفين اثنين: بيان المصدر والمؤخر عند تعدد الأوجه، وبيان سبب تصدير وجه على غيره.

ويقول في «إتمام إبراز الضمير»: «ثم سألني بعض فقهاء أرض دكالة حفظه الله أن أبين له ذلك<sup>(١)</sup>، زاعماً أن المبتدئين قصرت أفهامهم عن تسلّم ذلك من كتبه الموضوعه فيه، ورغب أن يكون ذلك نظماً ليلحق بذلك النظم، فأسعفته في مرغوبه وذيلتُ ذلك برجز بينت فيه ما وسعني بيانه من مصدر في تخفيف الهمز، وهو أيضاً بأيدي الآخذين، نفع الله بذلك عباده وجعله ذخراً ليوم القيامة». انتهت من الإتمام.

ويقول عن هذا الشرح لأرجوزة اشتملت على ما لم يتم إيعابه في الإبراز قولاً لا ريب هو الداعي إلى تأليف «إبراز الضمير» ومثله:

« ثم إنه لما لقتته<sup>(٢)</sup> المسائل المذكورة طلب مني أن أنظمها له في سلك يكون لها جماعاً، فلا تكون إذا متاعاً مضاعماً، لأن ذلك أيسر في اللفظ، وأدعى إلى الحفظ، وأحضر في الفؤاد، وأقرب تناولاً عند الاستشهاد، فأسعفته إلى طلبته، ووفيت له في رغبته، ونظمت له هذا الرجز المشتمل على تلك المسائل، وشرحت له الرجز بما تقف عليه فيه - إن شاء الله - وهو سبحانه المسئول أن يجعلني فيه مسدداً، فلا يضيع فيه سعبي بدداً، ولا حول ولا قوة إلا بالله..» انتهى من الإتمام.

(١) يشير إلى أوجه الوقف على الهمزة لهشام وحمزة.

(٢) يقصد أبا العباس الهشوكي كما يتضح من السياق لمن رجع إليه.

ويقول عن داعي تأليف بيان المصدر من أوجه الوقف على الهمزة - وهو مما ترك في «إبراز الضمير» كما صرح - وعليه فلا يبعد أن يكون الداعي لتأليف ذلك داعياً لتأليف ذا: «هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين وامتدت إليه أعناق الطالبين من بيان حكم الوقف على كل لفظ ذي همزة»<sup>(١)</sup>.

ويقول عن الداعي نفسه نظماً:

«وبعد إنك سألت ذكر ما صدر للهمز بوقف اعلمنا  
وقلت إن نُظِمَ كان لاحقاً بما بدا فما نظمتم سابقاً»<sup>(١)</sup>

إنما رأيتُ دوافع نظم أرجوزة الوقف على الهمزة ودوافع تأليف بيان حكم الوقف عليها ودوافع تأليف «إتمام إبراز الضمير» دوافعاً لتأليف «إبراز الضمير من أسرار التصدير» لقوة الارتباط شكلاً ومضموناً، ولتصريح المؤلف فيها أنها استكمالٌ لما بدأ به - وهو «الإبراز» - كما تنطق بذلك عبارة «إتمام إبراز الضمير»، ومقدمة الأرجوزة وشرحها في المواضع التي لم يتم التعرض لها في «الإبراز»، ومقدمة «بيان حكم الوقف على الهمزة» على ما نقلت أعلاه.

وأما عن تاريخ تأليفه لـ «إبراز الضمير» فلا خلاف في كونه عام اثنين وثمانين ومائة وألف لهجرة النبي ﷺ لإجماع أغلب النسخ على ذلك.

ورد آخر الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل: «نُجِرَ بحمد الله وحسن عونه ظهر يوم الأربعاء لثمان مضت من شوال المبارك سنة اثنتين وثمانين ومائة

(١) ص ١ من «بيان حكم الوقف على الهمزة لهشام وحمزة» لمحمد بن عبد السلام الفاسي.

(١) منظومة في أقسام الهمزة والوقف عليها له.

وألف [١١٨٢هـ] على يد جامعه سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي، كان الله له وليًا ولطف به».

وأما تاريخ تأليف «إتمام إبراز الضمير» فإنه كان بعد لقي تلميذه الأنجب أبو العباس أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي اللقاء الثاني، وقراءته عليه بالاستيعاب، وسؤاله أن يضع له تأليفًا في ذلك، فكانت المنظومة وشرحها، وقد أرخ الفاسي نفسه للقاء؛ إذ قال: «ثم لما عدتُ إليه<sup>(١)</sup> في حدود العام الثاني بعد المائتين وألف [١٢٠٢هـ] وجدته هناك، فجدد قراءته عليّ... ثم إنه لما لقتته المسائل المذكورة طلب مني أن أنظمها له في سلك يكون لها جماعا، فلا تكون إذا متاعًا مضاعًا؛ لأن ذلك أيسر في اللفظ، وأدعى إلى الحفظ، وأحضر في الفؤاد، وأقرب تناولًا عند الاستشهاد<sup>(٢)</sup>، فأسعفته إلى طلبته، ووفيتُ له في رغبته، ونظمتُ له هذا الرجز المشتمل على تلك المسائل، وشرحت له الرجز بما تقفُ عليه فيه» انتهى من الإتمام.



(١) يعني ثغر الصويرة.

(٢) «ع» و«د»: «الإشهاد».

## منهج الفاسي في تحرير الكتابين:

المؤلفان - موضوع المقاربة والمقابلة - نظمان وشرحان:

النظم الأرجوزي الأول في مائة وستة أبيات، وشرح مقيد بموضوع المشروح، فلا استطراد ولا ابتعاد، والحديث عن قيمته حديث عن أهمية ما اشتهر بالخلاف الجائز والواجب ضمن مباحث علم القراءات الأساسية، وتتبع ملامح منهج المؤلف في مؤلفه يخلص بالوقوف على منهجه في تصدير الوجوه كواحد من اختياراته الأدائية وآرائه العلمية.

وكنت قبل الحصول على نسخة جامعة الملك سعود لا أملك غير الظن بوقوف سعيد أعراب على مخطوط يشمل الأرجوزة مجردة عن الشرح، وعلى مخطوط للنظم مذيلاً بشرحه وهو المسمى «إبراز الضمير»، ويجريثني على هذا الظن ترقيمه للمؤلفات كما نقلت لك، وكذا كان صنيعه في منظومة أخرى له في التصدير وهي التي وُسمت في مبحث المؤلفات بـ «إتمام إبراز الضمير»، حيث عد: «١٠ - منظومة أخرى في التصدير و ١١ - وله عليها شرح».

إلى أن ثبت عندي اليقين أن الأمر كذلك؛ لما وقفت عليه قبيل رفع يد الرقن والتنقيح في هذا العمل بأيام، ذلكم أني حصلت على صورة لمجموع مغربي في القراءات بمكتبة جامعة الملك سعود، وضمنه «إبراز الضمير من أسرار التصدير» غير أنه - بعد الاطلاع والمقابلة - اشتمل على الأرجوزة دون الشرح، وعلى يسير من كلام المؤلف.

أما الأرجوزة: «أسرار التصدير» كما يختار غير واحد تسميتها<sup>(١)</sup>؛ إذ أنك تجد في صدر أبياتها عدّة للموجبات جملةً واحدة من غير تفصيل، ودون قرن كل موجب بحرف من حروف الخلاف، وظهر سر تصدير كل حرف خلال الشرح لا في أبيات المنظومة؛ فقد نظم المؤلف مواطن التصدير ذاكراً الوجه المقدم مع العزو لصاحبه دون بيان الوجه المؤخر ولا بيان سبب التصدير، فكان الشرح إبرازاً للمُضمّر، فذيل كل بيت -وفي أحيان قليلة كل شطر- بموجب تصدير الوجه المنظوم، والذي تعمد الشيخ إضماره في الشرح، وكأنّي به يُلزم الطالب الاطلاع على البيت مرفوقاً بشرحه: فإنك لا تجد في شرحه ذكراً للوجه المصدر، مما يجوجك إلى العود إلى البيت المشروح للوقوف على الوجه المقدم في الأداء، يقول بعد كل بيت «صُدِّر» بناءً للمفعول، فأخلى نثره من الوجه المصدر كما أخلى نظمه من موجب تصدير المصدر، فأخذ الواحد بالآخر أخذاً وثيقاً.

بعد تعيين موجبات التصدير التي اعتمدها المؤلف، أشار -رَحِمَهُ اللهُ- بلطيف ذكائه ورجاحة اختياره إلى تعمده ترك الحروف التي ورد الأثر فيها بأكثر من وجه، واستقر العمل عندها على وجه واحد، وهي التي خصص لها تأليفاً آخر<sup>(٢)</sup>، وإلى تعمده ترك بيان الأوجه والمصدر منها في باب الوقف على الهمزة لهشام وحمزة، وله في هذا الإغفال المتعمد سبب قوي إذ يعتمد؛ ذلكم أنه خصص وغيره من

(١) قال الدكتور الباحثة عبد الهادي حميتو حفظه الله: «كتاب إبراز الضمير من أسرار التصدير وهو شرح له على قصيدته أسرار التصدير التي أولها...» قراءة نافع ٤/ ٤٠٤، وقال الأستاذ أحمد اليزيدي -رَحِمَهُ اللهُ- عن إبراز الضمير: «الكتاب شرح على قصيدة أسرار التصدير له...» الجعبري ومنهجه ص ٤٣٥.

(٢) ينظر مبحث المؤلفات: إتمام إبراز الضمير.

المشايخ العديد من المؤلفات لهذا الباب الشائك الشائق، ويستحسن لصعوبته وكثرة تفريعاته إفراده بالاطلاع والطلب، فأفرد بالتأليف.

فكان أن قسم حروف الخلاف إلى صنفين، يقول عن الأول الذي نظمه وشرحه في «إبراز الضمير»:

«جرى عمل الناس في بعضها على استيعاب الوجوه تلاوة»<sup>(١)</sup>.

ويقول عن الصنف الثاني الذي اكتفى بسرد مواطنه وخصص له نظماً وشرحاً آخرين:

«وبعض تلك المسائل جرى عمل الناس فيه على الاقتصار على وجه واحد»<sup>(٢)</sup>.

وعن الثاني قال أيضاً: «يعني أن بعض المسائل التي ورد فيها خلاف، قد جاء أهل الأداء بوجه واحد من وجهي الخلاف فصار خلافه وفاقاً، لذلك تركت أنا تلك المواضع ولم أتعرض لها»<sup>(٣)</sup>.

حصر ابن عبد السلام - رَحِمَهُ اللهُ - مواطن الخلف الوارد عن كل قارئ أو راوٍ في مائة وثمانية وعشرين موطناً [١٢٨]، رأى أن أربعة وخمسين منها [٥٤] يُقتصر فيها على وجه واحد، وعلى ذلك جرى عمل الناس، فأخرها إلى وقت آخر وجعل لها نظماً وشرحاً آخرين، ليكون كتابه «إبراز الضمير من أسرار التصدير» مشتملاً على ذكر الخلف في أربعة وسبعين حرفاً تُقرأ على استيعاب الأوجه جرياً على سنة الناس زمانه، خاصة من الجامع الراغب في الاستيعاب.

(١) إتمام إبراز الضمير ص ٣.

(٢) نفسه.

(٣) إبراز الضمير مخطوط ص ٤.

شرع في سرد المواطن موضوع الشرح بداية من البيت الرابع والعشرين، ولم يخرج في أحد من المواطن عن أحد الموجبات التسعة التي عدّها أول شرحه وضمنها أبيات نظمه<sup>(١)</sup>، ورآها داعياً لتقديم وجه على آخر حال الأداء إفراداً أو إردافاً، وهذه ميزة من مميزات ابن عبد السلام وحسنة من حسناته وخصيصة من خصائص تأليفاته؛ إذ لم أقف -ضمن ما أوصلني بحثي وأبلغني جهدي- على من ألف من الأولين في «موجبات التصدير» على التفصيل المسطر في تأليف ابن عبد السلام في هذا الفن -خاصة في «إبراز الضمير من أسرار التصدير»- بل إن موضوع هذا الكتاب بالأساس والمدعاة، والقصد الذي أراد تبليغه لصفوة من الناس هو موجبات التصدير، وعبر عنها بالأسرار: وكأن الأمر يتعلق بأمر خفي، مستور غير جلي، ولعمري لقد أصاب؛ ذلكم أن الذي تداوله القراء وأهل الأداء معرفة الأوجه مع إتقان ترتيبها على الأداء المشهور المأخوذ به، دون الاطلاع على موجب ذلك الترتيب، وهو أمر أضمره شيوخ الأداء وسكت عنه متصدروا الإقراء؛ لحصول الفائدة بمجرد معرفة المصدر والمؤخر، غير أنه تطمح نفوس سامية وهمم عالية لمعرفة سر ذلك الترتيب وموجبه.

لبي ابن عبد السلام رغبة السائلين وجاء ببغية الطالبين فحصر الموجبات، وعدّها نظماً وشرحاً، وكان لكل حرف من حروف الخلاف موجب -وفي أحيان كان له موجبان أو ثلاثة- يأتي به في عبارة مختصرة موجزة من غير إطناب ممل ولا إيجاز مخل. فهائِم الموجبات التسعة مستخرجة من «إبراز الضمير من أسرار التصدير» لسيدي محمد بن عبد السلام:

(١) من البيت السادس إلى البيت الرابع عشر.

وهي:

• تنصيص الداني في «التيسير» على اختيار وجه:

ومثاله تصدير السكت على الوصل بين السورتين لمن له الوجهان وهم: ورش وأبو عمرو وابن عامر<sup>(١)</sup>.

• اختياره في غير «التيسير» لوجه:

ومثاله تصدير الإظهار على الإدغام في ﴿بِالْمَلْفِيَّتِ ذِكْرًا﴾ [المولات/٥] و﴿بِالْمَغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [الماديات/٣] لخلاص<sup>(٢)</sup>.

• اقتصاره في «التيسير» على وجه وعدم ذكر غيره.

ومثاله تصدير التسهيل على التحقيق في باب الهمزتين المتفتحتين في كلمة لهشام<sup>(٣)</sup>، وتصدير الوقف بهاء العوض على السكون في «بم» و«مم» و«عم» وبابه للبيزي<sup>(٤)</sup>.

• مجيء الوجه عن أسند له قراءة صاحب الخلاف في «التيسير».

ومثاله تصدير الصاد على السين لخلاص في ﴿يَبْصُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣] و﴿بَصْطَةً﴾ الأعراف [الآية ٦٩]<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر البيت الرابع والعشرين وشرحه.

(٢) ينظر البيت السابع والتسعين وشرحه.

(٣) ينظر البيت الثلاثين وشرحه.

(٤) ينظر البيت الرابع والثلاثين وشرحه.

(٥) ينظر البيت السابع والثلاثين وشرحه.



• تقديم ذكر وجه على آخر في «التيسير».

ومثاله: تصدير المد على القصر في المنفصل لقالون، وتصدير الاختلاس على الإسكان في باب ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/ ١١٠] لدوري أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

• اجتماع روايتي إمام على وجه، ومجيء الآخر من إحداهما فقط.

ومثاله: تصدير الضم على الكسر في ﴿يَطْمِئِنَّهُنَّ﴾ الأولى، وتصدير الكسر على الضم في الأخرى للكسائي<sup>(٢)</sup>.

• التصريح بوجه، وإدراج الآخر في عموم الكلام.

ومثاله تصدير المد على القصر في المنفصل لدوري أبي عمرو<sup>(٣)</sup>، وتصدير التشديد على التخفيف في ﴿تَبَكَّهَوْنَ﴾ [الواقعة/ ٦٨] و﴿تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران/ ١٤٣] للبزي<sup>(٤)</sup>.

• التنصيص عن الإمام بوجه معين:

ومثاله تصدير الفتح على الضم في ضاد ﴿ضُعْبِ﴾ الثلاثة بالروم لحفص<sup>(٥)</sup>.

• قول الداني عن أحد الوجهين «وبه أخذ»:

ومثاله تصدير الفتح على الإضجاع في ﴿ءَاتِيكَ﴾ معاً [النمل/ ٤٠ و ٤١] وفي

(١) ينظر البيت الثامن والعشرين وشرحه.

(٢) ينظر البيت التسعين وشرحه.

(٣) ينظر البيت الثامن والعشرين وشرحه.

(٤) ينظر البيت الرابع والأربعين وشرحه.

(٥) ينظر البيت السابع والسبعين وشرحه.

﴿ضِعْبًا﴾ [النساء/ ٩] لخلاص<sup>(١)</sup>، وتصدير الإدغام على الإظهار في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء/ ١٥٤] له أيضا<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد يجتمع في التصدير الواحد أكثر من موجب، ومثاله:

- تصدير التخفيف على التشديد في نون ﴿أَتَحَّجُّونِي﴾ [الأنعام/ ٨١] لهشام، وموجب ذلك «تصدير الداني به في التيسير، وقوله في المفردات في جانبه «وبه آخذ»، وقال الجعبري: «وهو الأشهر»<sup>(٣)</sup>.

- تصدير الإثبات على الحذف في ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف/ ٧١] لابن ذكوان، وموجب ذلك «ترجيح صاحب التيسير له بالإيماء في التيسير، وبالنص على اختياره في غيره، ولكونه عن أسند له قراءة عن ابن ذكوان، ونصه في التيسير في آخر سورة الكهف»<sup>(٤)</sup>.

- تصدير الفتح على الضم في ضاد «ضعف» الثلاثة بالروم لحفص، وموجب ذلك: أنه المروي عن عاصم، ولقول صاحب التيسير إنه «أصح»، ولتقديمه له<sup>(٥)</sup>.

- تصدير القصر على المد في ﴿أَنْ رَّءَاةَ﴾ [الملق/ ٧] لقبيل، وموجب ذلك: «أنه المنصوص عنه، واقتصار الداني عليه»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر البيت السادس والأربعين وشرحه.

(٢) ينظر البيت الثامن والأربعين وشرحه.

(٣) ينظر البيت الرابع والخمسين وشرحه.

(٤) ينظر البيت التاسع والستين وشرحه.

(٥) ينظر البيت السابع والسبعين وشرحه.

(٦) ينظر البيت المائة وشرحه.

قلت: إذا اعترضت الشهرة الوجه المصدر غلبت الشهرة التصدير، وصار الوجه المشهور هو المصدر، ويكون هذا عند الاستيعاب والاقتصار معا:

- أما عند الاقتصار: الأصل أن يقتصر على الوجه المصدر، وحيث يكون المشهور وجها غير الوجه المصدر، غلبت الشهرة وكانت هي المعتبر.

- وأما عند الاستيعاب: الأصل أن يؤتى بالمصدر ثم بالذي بعده ثم بالذي بعده، وإذا كان من الوجوه وجه مشهور يصير هو إلى الصدارة.

هذا، ولا تعترض الشهرة الوجه المصدر إلا في مواطن قليلة معدودة معلومة، والغالب أن يكون المصدر مشهوراً عليه الأداء.

تأمل قوله - رَحْمَةُ اللَّهِ -: «يعني أن أكثر المسائل المسطورة التي اقتصروا فيها على أحد وجهي الخلاف اقتصروا على الوجه المصدر منها فيه؛ لشهرته بين قراء ذلك الزمان وقوة جانبه، إلا مسائل قليلة وهي المذكورة، اعتمدوا فيها على الوجه الشهير بين الناس وإن لم يوافق المصدر؛ تغليباً لجانب الشهرة فهي المعتبر».

وتأمل قوله: « إذا لم ترد متابعتهم في الاقتصار وتعلقت همتك باستيعاب الوجوه كثيراً للفائدة، فقدم الوجه الذي اقتصروا عليه؛ لأن الشهرة التي دعت إليه صيرته إلى الصدر»<sup>(١)</sup>.

### ❁ كيف تلقى ولقن الفاسي هذه الحروف:

تلك بعض من ملامح درايته، أما روايته وقراءته لهذه الحروف خلال عرضه

(١) ص ٥٩ من الإتمام.

- رَحْمَةُ اللَّهِ - فموصوفة منه نفسه، كما وكيفا، بيانا منه لعدد الختمات وحرفها الذي قرئت به، وتنصيحا منه على ما قرأ منها بالاختصار، وبالاستيعاب الكلي الجامع، وهو في ما كان لحمزة وهشام من أوجه في الوقف على الهمز، وبالاستيعاب الجزئي، الذي يؤتى فيه بالأوجه كلها في مواطن معينة، دون اطراد وتعميم، ليؤذن له في الباقي بالاستيعاب وإن قرأه على الاختصار.

أما نصه عن الأخذ الثالث الذي ذكرت، وهو الاستيعاب في البعض والإذن في الآخر من الحروف التي شملها كتابه الذي بين يديك، فقولہ - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

«وكنْتُ أنا قد أخذتُ عن شيخنا ومفيدنا وعمدتنا العلامة المهام المبرز الحافظ المتقن مولاي عبد الرحمن بن إدريس الشريف المنجرة - جزاه الله عنا خيرا ورحمه وقدس روحه - استيعاب تلك الوجوه قراءة في كثير من مواضعها من القرآن، وإذنا في الباقي».

وقوله عن إقراءه بذلك: «والجمع عليّ، استفادة مما لديّ، تلك المسائل على الاستيعاب، وأذنتُ له في القراءة بها وإقراءها لمن يرغب فيها من الطلاب»

وأما الأداء على الاستيعاب حرفا حرفا من أول القرآن إلى آخره في الألفاظ ذات الهمزة لهشام وحمزة، فقراءته وإقراءه لغيره بذلك كان؛ إذ يقول عن قارئ حريص ختم عليه ثلاث عشرة ختمة: «واستوعب في جميعها أيضا وجوه تخفيف الهمز في الوقف لهشام وحمزة».

وعلى ما قرأ فقد أقرأ - قدس سره -، وهذا تصريح تفصيلي منه - رَحْمَةُ اللَّهِ - في إحدى إجازاته، وافق الذي أقرأ به أبا العباس الهشتوكي، الطالب الذي سأل وضع

منظومة في ذكر الخلاف على الاستيعاب والترتيب، فكان «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»، قال - رَحِمَهُ اللهُ -:

«فقرأته عرضًا باستظهار على أشياخي الثلاثة:

العلامةُ الحجة الحافظ الراوية المتفنن البركة أبو زيد مولاي عبد الرحمن بن البركة الإمام شيخ الإقراء مولاي أبي العلاء إدريس بن محمد الشريف الحسني، المدعو المنجرة.

والشيخُ البركة الحافظ الأمل أبو حفص عمر بن أحمد الجامعي.

والحافظ الخَيْرُ الأَرْضِي الأفضل سيدي أبو القاسم بن علي الغياثي.

أما الأولان فقرأته عليهما في ختمة لنافع، جمعت فيها بين راوييه، وفي ختمة أخرى جمعت فيها بين نافع وابن كثير من روايته أيضا، وفي ختمتين اثنتين جمعت فيهما بين نافع وابن كثير وأبي عمرو، ابن العلاء، وأدرجت فيها الإدغام الكبير من روايته أيضا، وتخفيف الهمز من رواية السوسي فقط.

ثم قرأت على الأول ثمان ختمات جمعت فيها بين قراءات القراء السبعة المشهورين المذكورين في التيسير وحرز الأمانى ووجه التهاني من رواياتهم الأربع عشرة المذكورين معهم فيهما، وأدرجت في ذلك الإدغام الكبير لأبي عمرو من روايته مع تخفيف الهمز الساكن للسوسي، واستوعبت فيها وجوه تخفيف الهمزة لهشام وحمزة.

وقرأت على الثاني سبع ختمات كذلك<sup>(١)</sup>، وبلغت في الثامنة إلى سورة نبأ.

(١) على التفصيل المذكور في الختمات الثمان على أبي زيد المنجرة.

وأما الثالث فقرأت عليه سبع ختمات جمعاً للقراء السبعة بالإدراج والاستيعاب المذكورين.

وأجازوا لي ذلك عن شيوخهم».

انتهى بنصه من إجازته لأبي عبد الله محمد بن محمد الدكالي البويحيائي<sup>(١)</sup>، ولعله المشار إليه في مقدمة «الإتمام» على ما تقف عليه في المتن المحقق، طالبا لوضع تأليف في أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة، فكانت منظومته «مصدرة في أحكام الهمز»<sup>(٢)</sup>، وكان تأليفه الثري «بيان الوقف على الهمز»، نسأل الله تيسير طبعهما قريبا.

وأما الاقتصار فهو أصل مقرئه رَحْمَةُ اللَّهِ، ولا يتخرج من ذكر هذه المخالفة المحمودة له، يقول: «حسبنا أخذتُ استيعاب ذلك كذلك عن شيخنا - رَحْمَةُ اللَّهِ - من طرق المغاربة، حسبنا أخذ ذلك عن والده، عن شيخه الشريف البعناي المذكور، وإن كان طريقه عن ابن القاضي بالاقْتِصَار على بعض الوجوه من تخفيف الهمز، وعلى وجه واحد من تلك المسائل».

فَعُلِمَ أن خلاف الوقف لحمزة وهشام، وخلاف الحروف المستقلة بالتصنيف والتأليف في كتابه «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير» يؤديان على الاقتصار زمن ابن القاضي، ويندر أن يقرأ طالبٌ أو يطالبٌ شيخٌ بالاستيعاب خلال الختم عليه بالجمع، ولو كان فإنه يندر أن يتبع ذلك في جميع مواطنه من القرآن كله؛ فيبعد

(١) جعلتها ذيل كتاب «عجالة المواسي بأسانيد قراءة محمد بن عبد السلام الفاسي»، يطبع قريبا.

(٢) هي ثالث المصدرات التي حققتها، وضمنتها «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي».

مثلاً الإتيان بالروم والإشمام بعد السكون وفقاً على أواخر الكلم، في جميع القرآن، ولا الإتيان بالقصر والتوسط والإشباع في المد العارض للسكون في جميع القرآن، ومثل هذا كثير، لا نقول بعدم إمكانه؛ إذ تصوره وارد، وكذا وقوف حمزة وهشام على الهمزة، في كل لفظ يصح الوقف عليه، فذلك ممكن، لكن الهمزة له - أداءً من الطالب، واستماعاً من الشيخ - مما عزَّ وجوده في كل زمان، وزماننا أضعف، والله المستعان.

وفي «محاذيه» نصوص متناثرة في أبواب الأصول والفرش ناطقة بمثل ذلك، قد سبق بعضها، وتفصيلها في كتابنا «فن التصدير بين التنظير والتشهير».



## مصادر الفاسي المعتمدة:

أ- في «إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

موضوع الكتاب يفرض البيان والتدقيق، والمقارنة والتعليق، فهو شرح لنظم في حروف الخلاف، فلزم تعيين الطريق لكل وجه، ولزم ضبط الوجهين أو الثلاثة أحياناً، ولزم كشف موجب تقديم المصدر، وهو أمرٌ استوجب الإمام، والوقوف عند كلام «الشيخ» و«الحافظ» و«الإمام»، ثم طلب ما كان عليه العمل؛ إذ به الأخذ عند الأول، فلا عجب أن يكون من مصادر الفاسي المعتمدة في الشرحين أمانت كتب القراءات، وأنفس شروحاتها، والجرد لها كافٍ لبيان ذلك شاف.

• التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو والداني ت ٤٤٤هـ.

• الدر النثير والعذب النمير، شرح كتاب التيسير في القراءات لعبد الواحد بن أبي السداد المالقي ت ٧٠٥هـ.

• كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني لإبراهيم بن عمر الجعبري ت ٧٣٢هـ.

أولها مرجع رئيس وثانيها شرح له نفيس، وآخرها من ألزم الشروحات لسبر غور أكمل المنظومات في القراءات السبع المشتهرات، ألزم المؤلف قلمه الأمانة في النقول، ومنهجته التقوي بأحد الأعلام وبما يقول، وكان في بعض الأحيان يزيد عليهم اختياراً أو اقتصاراً أو انتصاراً غيرهم من أئمة الفن وأعلامه من أمثال:

- أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون ٣٨٩هـ.



- أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ت ٣٩٩ هـ.

- مكّي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧ هـ.

- محمد بن سفيان القيرواني ٤١٥ هـ.

- محمد بن شريح الإشبيلي ٤٧٦ هـ.

ب - في «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

• الكتاب لعمر بن عثمان، أبي البشر المشهور بسبويه ت ١٨٠ هـ.

• السبعة في القراءات لأحمد بن موسى، أبي بكر، المشهور بابن مجاهد ت ٣٢٤ هـ.

• التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد، أبي عمرو الداني ت ٤٤٤ هـ.

• مفردة نافع لأبي عبد الله، محمد بن شريح الإشبيلي ت ٤٧٦ هـ.

• الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر، أحمد بن علي بن خلف الأنصاري، المعروف بابن الباذش ت ٥٤٠ هـ.

• حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي، ت ٥٩٠ هـ.

• الشافية في علمي التصريف والخط لعثمان بن عمر، حمّال الدين، أبي عمرو، المشهور بابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ.

• اللاكئ الفريدة في شرح القصيدة، شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، لأبي عبد الله محمد بن حسن بن يوسف الفاسي، ت ٦٥٦ هـ.

- إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل، المشهور بأبي شامة ت ٦٦٥هـ.
- الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، لأبي محمد، عبد الواحد بن أبي السداد المالقي المالكي ت «٧٠٥هـ».
- الدرر اللوامع في أصل مقراء الإمام نافع لأبي الحسن علي بن محمد التازي الرباطي، المشهور بابن بري ت ٧٣٠هـ.
- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى لإبراهيم بن عمر الجعبري ت ٧٣٢هـ.
- شروحات الدرر، وشرح أبي عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي المِثْثُوري منها بوجه أخص. ت ٨٣٤هـ.
- علم النصره في تحقيق قراءة إمام البصرة لأبي زيد، عبد الرحمن بن القاضي، ت ١٠٨٢.
- الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى لأبي زيد، عبد الرحمن بن القاضي، ت ١٠٨٢هـ.
- مصدره في السبع لشيخ شيخه أبي العلاء إدريس بن محمد المنجرة الكبير. ت ١١٣٧هـ.

قلت:

كما أن الإبداع متجل، إذ الشرح به متحل: فلا إطناب ولا إسهاب، فالشرح موطن إظهار المضمرة، والإحالة على موجب تصدير المصدر، بأوجز العبارات وألطف الإشارات مع الاستشهاد بالنصوص لفظاً ومعنى من «التيسير» و«الدر

النثر» و«كثر المعاني»، وبالاعتقاد على مذهب الأولين والاعتضاد باختيار المراجع المتقنين: مَنْ لهم الرئاسة في علم القراءات والكياسة في الاختيارات أمثال ابن شريح ومكي والمهدوي وأبي الحسن وأبي الطيب ابني غلبون، فكان شرحه منجزاً على الإيجاز.

وصحبت سمة الإيجاز من غير إخلال بالمعنى المقصود إدراكه كلِّ مراحل تأليفه، بل وفي مواطن يُظن بالمؤلف أنه سيطيل النفس ويكثر القياسات والاستدلالات، إذ به يوجز العبارة ويوضح الإشارة فلا يسع القارئ إلا التسليم برأيه والقول بقوله، وأذكر على سبيل التمثيل قياسه بقاعدة نحوية دفاعاً عن تصدير غير المصدر طاعة لصناعة الإرداف وطلباً للاختصار، قال: «وهذا نظير ما ذكره الرضي في باب الحال في نحو: «لقي زيد عمراً مصعباً منحدرًا»، أنه ينبغي أن تكون الحال الأولى من المفعول لتتصل به، والحال الثانية من الفاعل، فيلزم فصل واحد وهو أخف» انتهى كلامه؛ إذ الأصل أن السكت مقدم على الوصل لورش بين السورتين، غير أن الوصل مقدم بين الفلق والناس لكونه آخر ما جاءت به التلاوة، ولا وقف وسط السورة، فيسري حكم الوصل إلى دخول سورة الناس، ثم يثني بالسكت، شأن هذا شأن جمع الماهر، فتأمله، ولا يخفى ما في ذلك من الاختصار.

لزوماً لمنهج «إبراز الضمير»، سلك المؤلف - رَحِمَهُ اللهُ - مسلك جمع حروف الخلاف في أرجوزة مع بيان الوجه المقدم مستعيناً بألفاظ تفيد ذلك كـ «صدر»، و«قدم»، و«ابتداء»، و«بدأ» و«أولاً»، «مقدماً» و«سبق»، ثم يأتي بعد النظم ليشرح ويبرز ما خفي من موجب التقديم، ولا يستطرد إلا حين الضرورة.

تحصل الفائدة أولاً بجمع الأوجه التي ثبت بها مقرأ الحرف الخلافي على ما في التيسير والشاطبية، منظومة ومشروحة: بضع وخمسون حرفاً خلافيًا في «الإتمام» جمعتها منظومته في ثلاثة وأربعون ومائة «١٤٣»، تنضاف إلى أربعة وسبعين حرفاً خلافيًا في «الإبراز» نظمها في ستة ومائة بيت «١٠٦»، المجموع مائة وعشرون ونيف حرف، جئتك بحروف «الإتمام»، معزوة إلى رواها، مع بيان المصدر والمؤخر منها، فأقول:

## مُضَمَّنُ الْكِتَابَيْنِ:

أولاً: تَصْدِيرَاتُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لِحُرُوفِ كِتَابِ

«إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

خلاف ورش وابن عامر وأبي عمرو في ما بين السورتين:

◆ تصدير السكت على الوصل.

خلافهم في الأربع الزهر:

◆ تصدير البسملة على السكت.

خلاف قالون ودوري أبي عمرو في مد المنفصل:

◆ تصدير المد على القصر

خلاف خلف في المفصول:

◆ تصدير السكت على عدمه.

خلاف خلاد في «شَنْءٍ» و«ال»:

◆ تصدير السكت على عدمه.

خلاف هشام في باب الهمزتين المتفتحتين في كلمة:

◆ تصدير التسهيل على التحقيق.

خلاف هشام في الهمزتين المختلفتين: فتحةً فضمة:

◆ تصدير التحقيق مع الإدخال على التحقيق مع عدمه وعلى التسهيل مع الإدخال.

خلاف هشام في الهمزتين مفتوحة فمكسورة من كلمة:

◆ تصدير الإدخال على عدمه.

خلاف هشام في ﴿أَيْنَكُم﴾ [افصلت/ ٩]:

◆ تصدير التسهيل مع الإدخال على التحقيق مع الإدخال.

خلاف البصري في «أَلتَّاسِ» المجرور:

◆ تصدير الإضجاع على الفتح:

خلاف ابن ذكوان في باب «زاد» غير ﴿بَرَآدَهُمْ﴾ [البقرة/ ٩] وفي باب ﴿أَلْحِبَارِ﴾:

◆ تصدير الإضجاع على الفتح.

خلاف خلاد في ﴿ءَاتِيكَ﴾ معاً [النمل/ ٤٠ و٤١] وفي ﴿ضِعْبًا﴾ [النساء/ ٩]:

◆ تصدير الفتح على الإضجاع.

خلاف دوري الكسائي في ﴿يُورِي﴾ و﴿بِأُورِي﴾ [الحرفان في المائة / ٣٣]:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف ابن ذكوان في فتحتي «راء» مع الضمير المكني:

◆ تصدير الإضجاع على الفتح.

خلاف شعبة في همزة «راء» التي تلاها ساكن:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف السوسي في راء «رءا» عند انتفاء الساكن بعدها:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف ابن ذكوان في ﴿هَارِ﴾ [التوبة / ١١٠] وباب «أدرت»:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف السوسي في ﴿وَتَبَا﴾ في الموضعين [الإسراء / ٨٣] وفصلت / ٥٠]:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف دوريّ أبي عمرو في الرء الساكنة مع اللام:

◆ تصدير الإدغام على الإظهار.

خلاف ابن كثير في ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة / ٢٨٣]:

◆ تصدير الإظهار على الإدغام.

خلاف خلاد في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء/ ١٥٤]:

◆ تصدير الإدغام على الإظهار.

خلاف خلاد في ﴿وَمَسَّ لَمْ يَتَّبِقْ وَأَوْلِيكَ﴾ [الحجرات/ ١١]:

◆ تصدير الإدغام على الإظهار.

خلاف ابن ذكوان في ﴿وَلَفَدَ زَيْنًا﴾ [الملك/ ٥]:

◆ تصدير إدغام الدال في الزاي على الإظهار.

خلاف البزي في ﴿يِمِّمَ﴾ و﴿مِمِّمَ﴾ و﴿عَمِّمَ﴾ وبابه:

◆ تصدير الوقف بهاء العوض على الميم ساكنة.

خلاف الكسائي في الوقف على مال الأربعة: ﴿بِمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾

[النساء/ ٧٧] و﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الكهف/ ٤٨] و﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان/ ٧]

و﴿بِمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج/ ٣٦]:

◆ تصدير الوقف على «ما» على الوقف على «اللام» في «مال» الأربعة.

خلاف هشام في ﴿كَيْدُونَ فَلَا﴾ [الأعراف/ ١٩٥]:

◆ تصدير الإثبات على الحذف وصلًا ووقفًا.

خلاف قالون وأبي عمرو وحفص في ﴿بِمَاءِ آبِئِنَّهُ اللَّهُ﴾ [النمل/ ٣٧]:

◆ تصدير إثبات الياء على الحذف وقفًا.

خلاف قنبل في ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر/٩]:

◆ تصدير الإثبات وفقاً على الحذف.

خلاف دوريّ أبي عمرو في باب ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/١١٠]:

◆ تصدير الاختلاس على الإسكان.

خلاف خلاد في ﴿يَبْضُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣] وفي ﴿بَضْطَةً﴾ [الأعراف/٦٩]:

◆ تصدير الصاد على السين فيهما.

خلاف ابن ذكوان في ﴿يَبْضُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣]، وفي ﴿بَضْطَةً﴾ [الأعراف/٦٩]:

◆ تصدير السين على الصاد في ﴿يَبْضُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣]، والصاد على السين في

﴿بَضْطَةً﴾ [الأعراف/٦٩].

خلاف هشام في ﴿نُوتَهُ﴾ [آل عمران/١٤٥]:

◆ تصدير القصر «الاختلاس» على الإشباع.

خلاف البزي في تاء ﴿تَمَنُّونَ﴾ [آل عمران/١٤٣] و﴿تَبَفَّكُهُونَ﴾ [الواقعة/٦٨].

◆ تصدير التشديد على التخفيف.

خلاف هشام في ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران/١٦٩]:

◆ تصدير تاء الخطاب على ياء الغيب.

خلاف هشام في ﴿أَتُحَجِّجُونِي﴾ [الأنعام/٨١]:

◆ تصدير التخفيف على التشديد في نون ﴿أَتُحَجِّجُونِي﴾ [الأنعام/٨١].



خلاف ابن ذكوان في ﴿إِفْتِدَهُ﴾ [الأنعام/ ٩١]:

◆ تصدير الصلة على القصر «كسرة دون صلة».

خلاف شعبة في ﴿أَنَّهَا إِذَا﴾ [الأنعام/ ١١٠]:

◆ تصدير الكسر على الفتح.

خلاف ابن ذكوان في تنوين ﴿حَبِيثَةٌ اجْتَثَّتْ﴾ [إبراهيم/ ٢٨] و﴿بِرَحْمَةٍ

دَخَلُوا﴾ [الأعراف/ ٤٨]:

◆ تصدير الكسر على الضم.

خلاف شعبة في ﴿بَيْيسٍ﴾ [الأعراف/ ١٦٥]:

◆ تصدير «بَيْيسٍ» على «بَيْيسٍ» لشعبة.

خلاف البزي في ﴿لَا أَفْسِمُ﴾ [القيامة/ ١] ﴿وَلَا أَذْرِيكُمْ﴾ [يونس/ ١٦]:

◆ تصدير المد على القصر «الحذف».

خلاف ابن ذكوان في ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ [يونس/ ٨٩]:

◆ تصدير التخفيف في النون ﴿تَتَّبِعَنَّ﴾ على التثقيب ﴿تَتَّبِعَنَّ﴾.

خلاف قنبل في ﴿نَزَّعَ﴾ [يوسف/ ١٢]:

◆ تصدير القصر على المدة، أو قل تصدير الحذف على الإثبات للياء.

خلاف هشام في تاء ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف/ ٢٣]:

◆ تصدير الفتح على الضم.

خلافُ البرزِّي في ﴿إِسْتَيْسُوا﴾ وبابه:

◆ تصدير «استايسوا» و«تاييسوا» و«يايس» و«واستايس» و«يايس» على ﴿إِسْتَيْسُوا﴾ و﴿تَأَيْسُوا﴾ و﴿يَأَيْسُ﴾ و﴿إِسْتَيْسَ﴾ و﴿يَأَيْسَ﴾.

خلافُ هشامٍ في ﴿أَفِيدَةَ﴾ [إبراهيم/٣٩]:

◆ تقديم الإشباع «أفيدة» على القصر ﴿أَفِيدَةَ مِنَ النَّائِسِ﴾ [إبراهيم/٣٩].

خلافُ البرزِّي في ﴿شَرَكَاءِى﴾ [النحل/٢٧]:

◆ تصدير حذف الهمزة «شركاي» على إثباتها ﴿شَرَكَاءِى﴾ [النحل/٢٧].

خلافُ ابنِ ذكوان في ﴿وَلَتَجْزِينَ﴾ [النحل/٩٦]:

◆ تصدير الياء على النون.

خلافُ ابنِ ذكوان في ﴿فَلَا تَسْأَلْتِي﴾ [الكهف/٧١] وصلا ووقفا:

◆ تصدير الإثبات على الحذف.

خلاف شعبة في ﴿ءَاتُونِي﴾ بالكهف [الآية ٩٢]:

◆ تصدير «قَالَ أَعْتُونِي» الثلاثي من المجيء على ﴿ءَاتُونِي﴾ [الكهف/٩٢] الرباعي.

خلاف السوسي في ياء ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم/١]:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف ابنِ ذكوان في ﴿أَدَا مَا مِثُّ﴾ [مريم/٦٦]:

◆ تصدير الخبر بهمزة واحدة على الاستفهام بهمزتين.

خلاف خلاد في ﴿يَتَّفِهْ﴾ [النور/ ٥٠]:

◆ تصدير إسكان الهاء على كسرها مع الإشباع.

خلاف ابن ذكوان في ﴿تُخْرَجُونَ﴾ [الروم/ ١٨]:

◆ تصدير الرباعي المبني للمفعول على الثلاثي المبني للفاعل.

خلاف هشام في ﴿كِسَبًا﴾ بالروم [الآية ٤٧]:

◆ تصدير الإسكان على الفتح.

خلاف حفص في ﴿ضُعْفٍ﴾ [الروم/ ٥٣]:

◆ تصدير الفتح على الضم في ضاد ﴿ضُعْفٍ﴾ الثلاثة بالروم [الآية ٥٣].

خلاف البزي وأبي عمرو في «الآي»:

◆ تصدير «الآي» وصلًا ووقفًا على «الآي» بتسهيل الهمزة.

خلاف ابن ذكوان في ﴿وَإِنَّ أَلْيَاسَ﴾ [الصفات/ ١٢٣]:

◆ تصدير ﴿وَإِنَّ أَلْيَاسَ﴾ [الصفات/ ١٢٣] بهمزة الوصل على «إلياس» بهمزة

القطع.

خلاف قنبل في ﴿بِالسُّوِّ﴾ [ص/ ٣٢]:

◆ تصدير إسكان الهمز «السُّوِّ» على ضمه ومدّه «السُّوِّق».

خلاف هشام ودوري أبي عمرو في ﴿يَرِضْهُ﴾ [الزمر/ ٨]:

◆ تصدير الإسكان على اختلاس الضمة في هاء ﴿يَرِضْهُ﴾ [الزمر/ ٨].

خلاف هشام في ﴿لَمَّا مَتَّعٌ﴾ [الزخرف/ ٣٥]:

◆ تصدير التثقييل على التخفيف.

خلاف البزي في ﴿لِنُنذِرَ﴾ [الأحقاف/ ١٢]:

◆ تصدير الخطاب بالتاء على الغيب بالياء.

خلاف البزي في ﴿ءَانِبَاءٌ﴾ [عمد/ ١٦]:

◆ تصدير المد «أنفا» على القصر «أنفا».

خلاف الوقف لابن كثير في ﴿يَنَادِ﴾ [ق/ ٤١]:

◆ تصدير إثبات الياء على حذفها.

خلاف حفص وخلاد في ﴿أَلْمُصَيِّرُونَ﴾ [الطور/ ٣٥]:

◆ تصدير الصاد على السين لحفص، وتصدير الإشمام على الإخلاص لخلاد.

خلاف شعبة في شين ﴿أَلْمُنَشَّاتُ﴾ [الرحمن/ ٢٤]:

◆ تصدير الكسر على الفتح.

خلاف الكسائي في ﴿يَطْمِئَهُنَّ﴾ معاً [الرحمن/ ٥٥ و٧٤]:

◆ تصدير الضم على الكسر في ﴿يَطْمِئَهُنَّ﴾ الأولى، وتصدير الكسر على

الضم في الأخرى.

خلاف شعبة في ﴿أَنْشُرُوا بِأَنْشُرُوا﴾ [المجادلة/ ١١]:

◆ تصدير ضم الشينين على كسرهما.

خلاف هشام في ﴿يَكُونُ دَوْلَةٌ﴾ [الحشر/٧]:

◆ تصدير التأنيث ﴿تَكُونُ دَوْلَةٌ﴾ [الحشر/٧] على التذكير ﴿يَكُونُ دَوْلَةٌ﴾

[الحشر/٧].

خلاف ابن ذكوان في ﴿فَلَيْلًا مَا تَوْمِنُونَ﴾ [الحاقة/٤١] و﴿فَلَيْلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾

[الحاقة/٤٢]:

◆ تصدير الغيب على الخطاب.

خلاف هشام في لام ﴿لِبَدَأَ﴾ [الجن/١٩]:

◆ تصدير الضم على الكسر.

خلاف الوقف لحفص وابن ذكوان والبزي في ﴿سَلَسَلَا﴾ [الإنسان/٤]:

◆ تصدير الوقف بالمد «سلاسلاً» على الوقف بسكون اللام «سلاسَلْ».

خلاف خلاد في ﴿بِالْمُفَيِّتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات/٥] و﴿بِالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾

[العاديات/٣]:

◆ تصدير الإظهار على الإدغام.

خلاف خلاد في صاد ﴿بِمُصَيِّطٍ﴾ [الغاشية/٢٢]:

◆ تصدير الإشمام على الإخلاص.

خلاف قنبل في ﴿أَنْ رَّءَاهُ﴾ [العلق/٧]:

◆ تصدير القصر على المد.

خلاف البزي في ﴿وَلِيَّ دِينٍ﴾ [الكافرون/٦]:

◆ تصدير الإسكان على الفتح.

خلاف ابن ذكوان في ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالبقرة:

◆ تصدير الألف مع الفتحة «إبراهام» على الياء مع الكسرة.

خلاف البزي في ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة/٢١٨]:

◆ تصدير التسهيل على التحقيق.

خلاف التكبير للبزي:

◆ تصدير التكبير المجرد على التكبير مع الهيللة، وعلى التكبير مع الهيللة والحمد.



ثانيا: تصديراتُ ابنِ عبدِ السلامِ لحروفِ كتابِ

«إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

خلاف التعوذ:

◆ تصدير الوقف عليه على وصله بالآية.

◆ تصدير فصل الجميع، ثم الوقف على التعوذ مع وصل البسملة بالآية، ثم وصل التعوذ بالبسملة مع فصلهما عن الآية، ثم وصل الجميع. فهذه وجوه أربعة عند اقتران التعوذ بالبسملة، وذانك وجهان اثنان عند إتباع التعوذ بالقرآن دون البسملة.

خلاف البسملة لمن فصل بها بين السورتين:

◆ تصدير الوقف على الأولى ووصلها بالثانية، ثم فصل الجميع، ثم وصل الجميع، تلك وجوه ثلاثة، والرابع ممتنع.

خلاف البصري في مواضع الخلاف من الإدغام الكبير:

◆ تصدير الإدغام على الإظهار.

خلاف قالون في ميم الجمع:

◆ تصدير الضم على السكون، والأداء على غير المصدر؛ لشهرته.

خلاف ورش بباب الهمز السابق على حرف المد «البدل»:

◆ تصدير التوسيط ثم الإشباع ثم القصر.

خلاف ورش بباب ﴿شَنَّءٍ﴾:

◆ تصدير التوسيط على الإشباع.

خلاف ورش في واو ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف/ ٢٥]:

◆ تصدير التوسيط على الإشباع.

خلاف الجماعة الوقف بباب ﴿رَيْبٌ﴾ [البقرة/ ١]:

◆ تصدير التوسيط على الإشباع.

خلاف الجماعة عند المد العارض للسكون:

◆ تصدير الإشباع ثم التوسيط ثم القصر.

خلاف الجماعة في الوقف، بم يكون:

◆ تصدير الإسكان ثم الروم ثم الإشمام.

خلاف المد لأبي عمرو البصري في الإدغام الكبير:

◆ تصدير الإشباع ثم التوسيط ثم القصر.

خلاف البصري في الإشارة في الإدغام الكبير:

◆ تصدير الإدغام الخالص على الإدغام بإشارة.

خلاف ورش بباب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/ ٥٠]:

◆ تصدير التسهيل على الإبدال.



خلاف ورش وقنبل بباب الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، ووجهٌ ثالث لورش في ﴿هَوُّلَاءِ اِنْ﴾ [البقرة/ ٣٠] و﴿أَلْبَغَاءِ اِنْ﴾ [النور/ ٣٣]:

◆ تصدير التسهيل على الإبدال.

خلاف ورش وقنبل بباب ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف/ ٣٢]:

◆ تصدير التسهيل على الإبدال:

خلاف المد عند حذف الهمزة في المتفتحتين من كلمتين فتحًا لقالون والبيزي والبصري:

◆ تصدير المد على القصر.

خلاف المد عند حذف الهمزة في المتفتحتين ضما وكسرًا للبصري:

◆ تصدير المد على القصر.

خلاف قالون والبيزي في باب ﴿بِالسُّوءِ الْآءِ﴾ [يوسف/ ٥٣]:

◆ تصدير الإدغام على التسهيل.

خلاف المد عند الأخذ بالتسهيل في ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْ كَيْفِكَ﴾ [الأحقاف/ ٣١] و﴿مِنْ أَلْسَمَاءِ أَلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة/ ٤]:

◆ تصدير المد على القصر.

خلاف نافع والمكي والبصري في باب ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾ [البقرة/ ١٤١]:

◆ تصدير الإبدال واوا على التسهيل بين بين لنافع والمكي والبصري «سما».

خلاف ورش في ذوات الياء:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف ورش في ذوات الياء المتصلة ب «ها»:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف ورش في ذوات الياء من باب يصلى غير رأس آية:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف ذوات الياء من باب ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة/ ١٢٤]:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف لورش في ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ [الأنفال/ ٤٤]:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف السوسي في باب ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ﴾ [البقرة/ ١٦٤]:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف السوسي في ترقيق لام اسم الله في نحو ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة/ ٥٤]:

◆ تصدير الترقيق على التعليل.

خلاف ورش في الوقف على اللام المغلظة وصلا:

◆ تصدير التعليل على الترقيق.

خلاف ورش في «طال» وبابه:

◆ تصدير التخليط على التريق.

خلافهم في روم حركة الضمير وإشمامها:

◆ تصدير الروم والإشمام على عدمه.

خلاف الابتداء للناقل في نحو ﴿الْأَرْضُ﴾:

◆ تصدير البدء بهمز الوصل على البدء باللام، وحرف ﴿يَيْسَ الْأِسْمُ﴾ من

ذلك.

خلاف الوقف على هاء التأنيث للكسائي:

◆ تصدير الإمالة تفصيلاً وتخصيصاً على الإمالة مطلقاً.

خلاف ورش في باب ﴿سِثْرًا﴾:

◆ تصدير التفخيم على التريق.

الخلاف في الوقف على الراء المكسورة المرققة وصلًا:

◆ تصدير التفخيم على التريق.

خلاف قالون في ﴿الْدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة/ ١٨٥]:

◆ تصدير الحذف على الإثبات.

خلاف قالون في ﴿أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف/ ١٨٨، الشعراء/ ١١٥]:

◆ تصدير الحذف على الإثبات.

خلاف قالون في إمالة ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ [آل عمران/ ٢]:

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف البصري بباب ﴿أَوْنَيْبَيْكُمْ﴾ [آل عمران/ ١٥]:

◆ تصدير عدم الإدخال على الإدخال.

خلاف ورش في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران/ ٦٥]:

◆ تصدير التسهيل بين بين على التسهيل إبدالا

خلاف ورش بـ ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة/ ٢٤] و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء/ ٣٦].

◆ تصدير الإمالة على الفتح.

خلاف ورش في راء ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/ ٧١]، وفائدة في ﴿ذِكْرَى الْبَارِ﴾ [ص/ ٤٥]:

◆ تصدير الترقيق على التفخيم في ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/ ٧١]، ولا يرى في ﴿ذِكْرَى

الْبَارِ﴾ [ص/ ٤٥] خلفا.

خلاف ورش بباب «أَرَأَيْتَ»:

◆ تصدير التسهيل بين بين على الإبدال.

خلاف السوسي في ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام/ ٧٨]:

◆ تصدير الفتح على الإمالة.

خلاف الجماعة في باب ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام/ ١٤٤]:

◆ تصدير الإبدال على التسهيل بين بين.

وجوه ﴿ءَالَىٰ﴾ لنافع أخذًا ومأخذًا:

◆ التوسط لورش.

◆ القصر لقالون.

خلاف ورش في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام/١٦٢]:

◆ تصدير الإسكان على الفتح.

خلاف قالون في ﴿يَلْهَثُ ذَالِكَ﴾ [الأعراف/١٧٦]:

◆ تصدير الإظهار على الإدغام.

خلاف ﴿إِزْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود/٤٢] لأصحابه: قالون والبزي وخلاد:

◆ تصدير الإدغام على الإظهار.

خلاف أبي عمرو في ﴿يَبْشُرَىٰ﴾ [يوسف/١٩]:

◆ تصدير الفتح على الإضجاع، ثم على التقليل.

خلاف الجماعة في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف/١١]:

◆ تصدير الإخفاء على الإشمام.

الخلاف في مد عين من ﴿كَبَّيْعَصَّ﴾ [مريم/١] و﴿جَمَّ عَسَوَّ﴾ [الشورى/١]:

◆ تصدير الإشباع على التوسط.

خلاف قالون في ﴿لَأَهَبَ﴾ [مريم/١٨]:

◆ تصدير التحقيق على الإبدال ياءً.

خلاف قالون في ﴿يَاتِيهِ﴾ ببطه [الآية ٧٥]:

◆ تصدير عدم الصلة على الصلة.

خلاف ابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج/٣٤]:

◆ تصدير الإظهار على الإدغام.

خلافهم في راء ﴿بِرِوٍ﴾ [الشعراء/٦٣] وصلًا، ولا خلاف في تفخيمه وقفًا:

◆ تصدير الترقيق على التفخيم.

خلاف ابن كثير في ﴿عِنْدِي أَوْلَمٌ﴾ بالقصص [الآية ٧٨]:

◆ تصدير الفتح على الإسكان.

خلاف قالون في ﴿الْتَلَّىءِ﴾ [غافر/١٥] و﴿الْتَنَادِءِ﴾ [غافر/٣٢]:

◆ تصدير الحذف على الإثبات.

خلاف قالون في ﴿رَبِّي﴾ بفُصِّلَتْ [الآية ٥٠]:

◆ تصدير الفتح على الإسكان.

خلاف قالون في ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف/١٩]:

◆ تصدير الإدخال على عدم الإدخال.

خلاف ورش في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم/١]:

◆ تصدير الإظهار على الإدغام.

خلاف ورش في ﴿كَتَبْتَنِيَهُ﴾ [الحاقة/١٨ و١٩]:

◆ تصدير التحقيق على النقل.

خلاف أبي عمرو في ﴿أَكْرَمَ﴾ [الفجر/١٥] و﴿أَهْنَى﴾ [الفجر/١٦]:

◆ تصدير الحذف على الإثبات.

خلاف التكبير:

◆ تصدير وصله بآخر السورة الأولى على باقي الأوجه الستة المبسوطة في شرحه.



## إفادات وإشادات من «إتمام الإبراز»:

من ملح الفوائد في الكتاب ذكره لأحد تلامذته، ممن عدَّ من نجباء الآخذين عنه، ولولا هذا الذكر لاندرس اسمه ووسمه، أقصد أبا العباس، أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي، وقد سبق الحديث عنه، وعن قراءته على شيخه، وكذا إشارته إلى طالب آخر، انصرف عن تسميته، واكتفى بنسبته إلى دكالة، قال - رَحِمَهُ اللهُ -: «ثم سألتني بعض فقهاء أرض دكالة - حفظه الله - أن أبين له ذلك، زاعما أن المبتدئين قصرت أفهامهم عن تسلّم ذلك من كتبه الموضوعة فيه، ورغب أن يكون ذلك نظماً ليلحق بذلك النظم، فأسعفتُه في مرغوبه وذيلتُ ذلك برجز بينت فيه ما وسعني بيانه من مصدر في تخفيف الهمز، وهو أيضاً بأيدي الآخذين - نفع الله بذلك عباده وجعله ذخراً ليوم القيامة -» انتهى.

والرجز المقصود هنا مصدرته الثالثة في بيان حكم الوقف على همزة لهشام وحمزة<sup>(١)</sup>، ولا أستبعد أن يكون هو نفسه المذكور باسمه، والمحلى ببديع الأوصاف من شيخه في إجازته له بالقراءات؛ إذ يقول: «ثم إن صاحبنا الألمي، الذكي اللوذعي، الفقيه الأجل، أبا عبد الله السيد محمد بن محمد الدكالي البويجياوي، نور الله بصيرته، وطهر سريرته، ممن عني بالأخذ عني، والاستماع مني، وتوخي المثول بين يدي، وتردد في ذلك إلي، فقرأ علي القرآن العظيم».

ومن تفقُّهه الوجيه: الدقة في التوجيه، انتصاراً لرأي يراه، وتوهيناً لمخالفه،

(١) جعلتها ذيل كتابه «بيان حكم الوقف على كل لفظ ذي همزة لهشام وحمزة»؛ إذ هو كالشرح للمصدرة، كما ألحقها بكتابي «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي».



ومثال ذلك منعه لوجه قطع ألفاظ التكبير والحمدلة والهيللة؛ قال - رَحْمَةُ اللَّهِ -: «وأنا لا أظن أنه يجوز الوقف بين جملة الهيللة والتكبير، ولا بين جملة الهيللة والحمدلة والتكبير، ولا بين جملة الهيللة والحمدلة؛ لأنه أتى بها لغرض واحد فهي فيه كاللفظ الواحد، فكما لا يوقف على أجزاء البسملة لا يوقف على أجزاء التكبير والهيللة لمن جمع بينهما ولا على أجزاء التكبير والهيللة والحمدلة لمن جمع بينها.»

وإن كان في استنصاره بألفاظ البسملة نظر؛ إذ أنه لا يطلق على البسملة إلا الإتيان بالألفاظ الأربعة انحتاماً، وهو نفسه - رَحْمَةُ اللَّهِ - يفرق في المحاذي بين التسمية والبسملة من هذا النظر، ولا يقال ذلك في الحمدلة والهيللة، وإن ندر إطلاق التكبير ويراد به: التكبير والحمدلة والهيللة، فتأمل.

هذا، ولقد مكثت أمداً طويلاً عند بعض تعليقاته لتصديرات في حروف بعينها، فأشكل علي ما ذكره من موجب، أن أجده في التيسير على ما عبّر عنه، فانظر موجب تصدير الإمالة في ﴿جَبَّارِينَ﴾ و﴿وَالْجَارِ﴾، قال: «لاقتصار الداني عليه في «التيسير»، والحق أني لم أتبين الاقتصار؛ وقد ذكر الداني الخلف، ثم قال: «وبه آخذ»، فلعل المراد «صدر لقوله الداني فيه: «وبه آخذ»، لأنه جرى استعماله للاقتصار في الذكر في التيسير، لا على معنى الاقتصار في الأخذ والقراءة، والله أعلم بالصواب، وتأمل تصديره للحذف في «أنا إلا» لقالون، خلاف ما لمن سبقه، وعلى رأسهم ابن القاضي، رحمهم الله أجمعين.

إلى غير ذلك مما أجلته إلى مقام آخر، يتيسر لي فيه مقال آخر.

## النُّسخُ المعتمدة ومنهج التحقيق والتعليق:

يوجد لـ «إبراز الضمير من أسرار التصدير» فوق عشر نسخ، يوجد منها تحت يدي ست، تَخِذْتُ منها ثلاثة للمقابلة وإخراج النص على هيئته الحالية مرجعاً ومعتمداً، وكان من فضل الله علي حصولي على نسخة أراها تستحق أن تكون الأصل بلا منازع، لوضوح خطها وانفرادها بالاستدراكات والهوامش والزيادات<sup>(١)</sup>، وتصريح ناسخها بنقلها من خط يد المؤلف، والذي صرح باسمه مسبقاً بوسمه: «شيخنا»<sup>(٢)</sup>، وصرح بسنة النسخ أربعة ومائتين وألف للهجرة، وهي سنة كان المؤلف على قيد الحياة حينها، أقصد نسخة خزانة علال الفاسي، ويأتي وصفها.

ثم قابلتها بنسختي الخزانة الحسينية وخزانة جامعة الملك سعود، أما انصرافي عن باقي النسخ فانصراف له ما يبرره واكتفاء له ما ينصره، أجمله في أمرين اثنين:

الأمر الأول يتعلق بباقي النسخ:

(١) كقوله في مواضع الخلاف التي تركها ولم يضمنها «إبراز الضمير» لمصاحبة العمل والأداء وجهاً معيناً، فصارت كأنها محل اتفاق، وذكر المواطن دون التعرض لها وقال أن عدتها أحد وأربعون، ثم جاءت هذه النسخة الأصل لأجد فيها «يقول جامع هذه الأوراق محمد بن عبد السلام الفاسي، كان الله له، لم يقع إعجاب مواضع الخلاف لأنه بقي منها مواضع، وهي...»، ولا تجد هذه الزيادة المهمة في غيرها من النسخ على كثرتها.

(٢) يقول الناسخ: «على يد كاتبه لنفسه ولمن شاء الله بعده محمد بن أحمد بن علي الأخطيبي الحسناوي من خط مؤلفه شيخنا المذكور جزاه الله عنا خيراً من فضله ونفعه بأجره».

أما نسخة الخزانة الوطنية «د ٣٤٤٣» فمبتور أكثرها، لا يوجد منها إلا الصفحتان الأولى والأخيرة، وقد وقفت عليها مصورة في شريطين مختلفين؛ إذ صور المجموع في زمنين متغايرين، وقد أكد لي القيم على المخطوطات أن هذا البتر في الأصل.

وأما نسخة خزانة القرويين، فقد توصلت عبر الطالب النجيب عبد الله حوكش بصورة من نسخة التأليف، لا يتوفر منها في المجموع ١٨٣١ على ما سلمنيه إلا الصفحات الثلاث الأولى من الكتاب.

وأما النسخة التي استلمتها من الشيخ العدل المسند العشرراوي سيدي الحسن بن محمد بن قدور الحمري الريحاني، المعروف بالحسن غرور، استلام طالب البركة من عظيم القدر عنده، فقد كتب الله لي هذا الشرف بعد استكمالي للمقابلة بسابقتها، ثم إنني لم أجد بها مزيد تنقيح ووجه تصحيح لما أقررت من نص الأرجوزة وشرحها، وقد أكد لي الشيخ حسن غرور وهو يطالع عملي ويقرؤه<sup>(١)</sup> أن لا حاجة إلى مزيد مقابلة لما هي عليه حال التأليف، والفضل والمنة لله وحده.

هذا وله غير ما ذكرت من النسخ، لا تبلغ إحداها شأو المعتمد، والله من وراء القصد.

### الأمر الثاني:

اقتنعت بعد المقابلة والمقارنة أن «إبراز الضمير» نال حظها الذي طالما حُرّمه،

(١) وما زلت أحتفظ -مغتباً مسروراً- بنسختي من التحقيق التي شرفها الله بتذييلات وتعليقات بخط يده الكريمة.

واسترجع حقه الذي سبق أن ظلمه، بعد العناية بالنسخة الأصل وتطعيمها عند الضرورة والحاجة بنسختي الحسنية «١٠٥١» وجامعة الملك سعود «٧٢٦٦»، فهذأت نفسي بعد كثير تردُّد، ولانت بعد طول تشدُّد، وهي لا تريد بذلك إلا أن تُنصِّف «إبراز الضمير» لإخراجه قريباً مما سطره صاحبه رَحْمَةً لِلَّهِ.

وإليكم وصفاً دقيقاً للنسخ المعتمدة:

أما نسخ «إبراز الضمير من أسرار التصدير» المعتمدة:

أ - نسخة خزانة علال الفاسي بالرباط:

رمزت لها بـ «ع».

تقع ضمن مجموع برقم ع ٧٣٤، في أربع عشرة ورقة، أخذت صفحة العنوان كامل الصفحة الأولى، وهي من صنع القيم على المخطوط وآثار القدم بادية عليه، كتب عليها: «٧٣٤» «إبراز الضمير من أسرار التصدير» منظومة وشرحها، محمد بن عبد السلام بن محمد بن عبد السلام الفاسي المتوفى عام ١٢١٤ هـ. قراءات».

عدد الأسطر خمسة وعشرون سطراً، خطها مغربي جيد، ميز الناسخ بين النظم وشرحه بأمرين: استعمل الأحمر للأرجوزة، وكتب النظم على بناء القصيدة: بيت في كل سطر، وهذا مما افتقدته في النسخ الأخرى، كما اعتمد نظام التعقيب بين الورقتين دون الصفحتين في الورقة الواحدة.

وعليها استدراكان اثنان لا غنى للتحقيق عنها، ولا يصح النقل الأمين إلا

بهما:

• استدرك على تعداده للمواطن التي تركها وخصص لها تأليفاً آخر، فقال أولاً:

«ثم اعلم أن عدة هذه المواضع أحد وأربعون وهي...» ليقول بعدها: «لم يقع إيعاب مواضع الخلاف لأنه بقي منها مواضع، وهي..».

• وعلق على خلاف «ايتوني» لشعبة في البيت السبعين فقال: «يقول جامع هذه الأوراق محمد بن عبد السلام لطف الله به: تأملت ما كتبت على هذا البيت في قراءة شعبة «ءاتوني» فألفيت...»

ب - نسخة الخزانة الحسنية بالرباط:

رمزت لها بـ«ح».

تقع ضمن مجموع رقمه ١٠٥١، في خمس عشرة ورقة، مسطرة كل صفحة منها سبعة وعشرون، لم يلتزم الناسخ تمييز النظم عن الشرح بالاحمرار واعتماد بناء القصيدة في كل التأليف، فكثير من الأبيات كتب كالنثر وبالتسويد، خطها مغربي غير مضبوط الكلمات، تخلل النسخ بعض التصحيف والتحريف، ولا توجد إشارة إلى اسم الناسخ ولا مصدر نسخه.

ج - نسخة مكتبة جامعة الملك سعود:

رمزت لها بـ«س».

تقع ضمن مجموع رقمه ٧٢٦٦ في خمس صفحات، بخط مغربي واضح، لم يميز بين النظم وغيره، وإنما استعمل الأحمر لبيان الحرف محل الخلاف، كتب الناسخ آخر الصفحة الأخيرة:

«كان الفراغ نسخة من خط نقل من نسخة نقلت من خط نسخة نقلت من خط مؤلفه، والحمد لله رب العالمين».

عليها زيادة واحدة على أبيات الأرجوزة: قال بعد البيت الثامن والعشرين:

ومن يرى المدبب المنفصل      فليضع المط كما في المتصل  
ومن يرى القصر فلا يضعه      وإن ترى من واضع فامنعه

وهي من النسخ التي تضمنت الأرجوزة خالية من شرحها، وأعقبها الناسخ كلام ابن عبد السلام يعد المواضع المتروكة، والتي تناولها بالنظم والشرح في «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير».

وأما نسخ «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»:

كثيرة وفيرة، متداولة متوفرة، اعتمدت منها على ست:

• الأولى:

النسخة «أ»: نسخة بالخرزاة الحسنية بالرباط تحت رقم ١٠٥١:

جعلت لها سبق الأصل، عليها تصحيحات كثيرة، ويؤكد ذلك بعض الألفاظ التي صححت فيها، وبقيت على ما هي عليه في باقي النسخ.

تقع ضمن مجموع كائن أصله بالخرزاة الحسنية بالقصر العامر بالرباط، تحت رقم ١٠٥١، في أربع وعشرين لوحة، بست وأربعين صفحة من الصفحة رقم ٢٤٧ إلى الصفحة رقم ٢٧١، خطها واضح، ماز الناسخ النظم عن الشرح بلون أحمر، عليها تصحيحات قيمة كأنها قرئت على المؤلف.

• الثانية:

النسخة «ب»: نسخة بالخرزاة الملكية بالرباط تحت رقم ١٣٩٤٨:

به بتر شديد، ليس فيها من التأليف إلا من أوله إلى شرح أبيات تصدير توسط المد لقالون والدوري، فهي ثمانى صفحات فقط.

• الثالثة:

النسخة «د»: نسخة الخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم ٣٤٤٣:

تحتوي على طرر كثيرة حاشية العديد من الأبيات وشروحا، تركت إثبات ذلك كله، ولو أنها تجمع مستقلة وكانت تقييداً لثلة من الفوائد القواعد والنصوص الفصوص، وإن لها وثيق الصلة ببعض ما تناوله المؤلف استطراداً أو استهتاراً منه؛ للتأصيل والتدليل، منها ما هو للمؤلف نفسه يقينا، وأخرى له على الاحتمال، وبعضها شواهد لغيره.

• الرابعة:

النسخة «ع»:

سلمنيها سيدي ومولاي توفيق العبكري أثابه الله، ست وثلاثون لوحة بست وثلاثين صفحة، بها سقط كثير وتحريفات وتصحيحات أكثر، مع رداءة خط.

نسخت على يد «الحسين بن محمد العمري السوسي أصلا، وكان الفراغ منه يوم السبت آخر شهر الله ربيع الثاني عام ١٢٤٥ هجرية».

• الخامسة:

النسخة «س»: نسخة مكتبة جامعة الملك سعود:

نسخة اقتصر فيها على النظم، مرتبة الأبيات على ما ورد في باقي النسخ ذات

النظم والشرح، في خمس صفحات، «بيد كاتبه لنفسه ومن شاء الله بعده علي الهستوكي بتاريخ تمام جمادي الثانية عام ١٢٨٠».

• السادسة:

النسخة «و»: نسخة الخزانة الملكية بالرباط تحت رقم ١٠٥٧:

حصلت عليها بعد رفع يد الرقن والمقابلة والعناية بالنص، ولم أجد بها بعد النظر فيها حقيق مزيد، فتركت كثيرًا من اختلافاتها خلال المقابلة بها؛ إذ في أخواتها الغنية والكفافية، وهي واضحة الخط جيدة، سلمت من التحريفات والتصحيفات، تقع في ثلاثة عشر لوحة.

ومن المتروك أيضًا نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، ضمن مجموع برقم ٢٤١٩، جعل له المفهرس عنوان «إبراز الضمير من أسرار التصدير»، وهو وهم منه، بدءًا من الصفحة ١٠٦ إلى الصفحة ١٢٠، وتجد قريبًا بعضًا من صفحاته مصورة.

منهج المقابلة والعني بالنص:

عنونتُ لكل بيت وشرح بما يُظهر المصدر وصاحبه والمؤخر: «تصدير كذا على كذا لفلان»، خاصة وأن الرجل لم يذكر في شرحه الوجه المصدر، وإنما اكتفى بذكره في البيت، فيعقب ببناء فعل التصدير للمفعول «صُدِّر» فيستحيل على قارئ الشرح معرفة المصدر مما سواه إلا برجوعه إلى الأرجوزة، وفي ذلك مدعاةً إلى حفظ المنظومتين وضبطهما ودوام ربطهما بشرحيهما، فكل ما تجده داخل النص المحقق بين معقوفين فإنه مني، والمؤلف منه براء، ومن ذلك توثيق الآيات.

لا أذكر مخالفة النسخ للنسخة التي جعلتُ لها النص، إذا كانت مخالفةً لا تسعف



بفائدة أو كانت مشوشة على القارئ، خاصة ما كان من النسخة «ع»؛ فهي كثيرة المخالفة بالنصحيف والتحريف والزيادات التي ليست حقيقة بالذكر بله بالاعتبار، وما كان من هذا داخل النص المحقق تهميشًا فهو للتمثيل فقط.

وعليه، فإني تركت كثيرًا من بيان السقط الذي في «ع» و«د» و«ب» و«و»، إذا أثبت نص النسخة «أ» التي جعلت لها الصدارة.

لم أنبه إلى زيادات النسخ على التي جعلتها سطرًا أول الرقن؛ ذلك أن الأولى إقامة النص على وضعه الأول يوم خطه المؤلف رَحْمَةً لِلَّهِ، ما أمكنني فهمي وأسعفتني النسخ التي بين يدي.

وعملا بقولهم «لا يشكّل إلا ما يشكّل»، فقد ضبطت ما احتاج إلى ضبط، خاصةً من الأرجوزة، عليّ أكون بذلك أخرجتها على صورتها التي تكلم بها ناظمها، على موعدة مني أن تنال مزيد عني ورعي ضمن عمل لي بعنوان «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام» أذيله بمصدرات الفاسي الثلاثة.

أثبت الآيات بالرسم العثماني، وعلقت حين الحاجة بذكر وجه أدائها على الرواية محل كلام المؤلف، ولا يفوتني توثيق الآية حذاءها بدل الانتقال إلى أسفل الصفحة من أجل ذلك؛ حفاظًا على ذهن القارئ مركزًا معلقًا بالمتن، فلا أقطعه ليجد أن الأمر يتعلق بذكر موضع الآية ورقمها، فلا أستوقف قراءة القارئ إلا لأمر لازم البيان قبل الاسترسال.

ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم المستشهد بقولهم والمعتضد باختيارهم والمستعان بشروحهم، ولم أعرض لترجمة القراء السبعة ورواتهم لشهرتهم.

أقمت نص الأرجوزتين على الأوفق والأنسب، واختلاف النسخ تجده مجموعاً في باب مستقل آخر الكتاب، مع نصها مسلولين من الكتابين، ومعتمدي في ذلك العناية التي حظيت بها مصدرات الفاسي استقلالاً، إذ عملت على استخراجها، والتقديم لها، وطبعها في تويليف صغير، مقدماً له ببعض الدرس والاحتفاء بعنوان «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي»، وتجد آخر الكتاب نص المصدرتين.

ضمنت قسم التقديم بيان مضمن الكتابين، بذكر حروف الخلاف جميعها، والتنصيص على الوجهين أو أكثر فيها، وعلى المصدر من ذلك، معزواً إلى صاحبه.

هذا وقد كان هديي في التصرف في النص ألا أقلق القارئ بكثرة المقاطعات وحشو الإحالات والتعليقات، واكتفيت بذكر ما يلزم من توثيق أو تعليق مفروض، وما كان مسبقاً بـ "ينظر" فإشارة إلى الاختلاف بين المثبت ولفظ المصدر المحال عليه، اختلافاً لا يضر، أو إشارة إلى استحسان الرجوع إلى أصل الكلام لمزيد اطلاع وتحصيل سعة باع.

إن هذا العمل الذي قدّمته له درة من عقد المكتبة الرائدة لهذا العلم محمد بن عبد السلام، وقد لقي من سيدي أبي أروى العبقرى أفيد توجيه يتلقفه طويلب من معلمه، ومن الظن أحسنه ومن التعليق أبينه، فكان الهدي في شقي التحقيق ثم التقديم قوله حفظه الله:

«والأهم من ذلك أن يأخذ النص المحقق حظه الوافي من التصحيح والتنقيح.. فذلك منتهى التحقيق وغايته.. ومتى تهيأ لك من النص حسن الصحبة وجمال

العشرة أمكنك أن تسلك بتقديمه للقراء سبيل الحسنی وزيادة. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل».

وكان الهدى إذ أقاطع القارئ في النص قوله:

«أما ما ذكرت من مهيع التعليق وسبيل التحشية، فالذي يظهر أن سبيل التحرير مع وضوح المعنى ووجازة المبنى هو الأقوم والأهدى في مثل هذه الموضوعات الدقيقة؛ إذ الحوالة على المصادر في مثل هذا المقام قد لا تفيد ولا تجدي، وربما ورثت نوع إيهام وإبهام».

كتبه -دامت هيئته- يوم التاسع من الشهر السادس من سنة ٢٠١١م.



## خاتمة المحقق:

هذا وقد سلّمتُ - خلال رحلتي مع «إبراز الضمير من أسرار التصدير»- أن هذا العمل لا ينال تمامه ولا يبلغ كماله إلا بفضل توفيقِ الموقِّقِ سبحانه، ثم بفضل توفيقِ الموقِّقِ أعلى الله شأنه، خادمِ كتابِ الله ونعمتِ الخدمة، وقد كان مما أثقل ظهري وألزمي استفراغ وسعي وزيادة، ذلكم الظن الجميل والتشريف الجليل من الموقِّقِ العبقري أبي أروى توفيق بن أحمد العبقري -أبقاه الله عالي القدر منشرح الصدر- فطالما نغصتُ عليّ نفيسي راحتي، وأقلقت استراحتي وذكّرتني يوم كتبتُ له أقول: «إني أحرص أن يكون البحث الذي هو تحت إشرافكم لا ثِقاً بتشريفكم، وألا تغلب حظوظ النفس حظوظ البحث»، فأجاب: «أنتم بحمد الله ممن يحسن أن يطعم النص إذا استطعمه ويسعفه بطلبته إذا استنجده».

والحق أني كنتُ - خلال رفقتي للمشرف الشريف- نصّاً أستطعمه فيطعمني، وأستنجده فيسعفني، وأسترشده فيرشدني.

فكيف بعد هذا الظن بي منكم أركن إلى جانب الاطمئنان والوثوق بالوصول، فلا والله ما اعتقدت ولا لولهة فيما أقدم اليوم الكمال والتمام، وإنه اليوم بين يديكم يطلب رقع نقصه، ورتق بتره وبيان عوره، وبين يدي ثلة من خيرة المقرئين المحققين والشيوخ المدققين الذين بهم ازدان فخره وشرفه، فناداهم بلسان حاله على لسان مقالتي «رحم الله من أهدى إلي عيوبي».

قاله الفقير إلى رحمة مولاه يوسف أحمد شهاب، شهر محرم الحرام من عام ١٤٣٣هـ الشهر الأخير من سنة ٢٠١١م.



نماذج من صور المخطوط



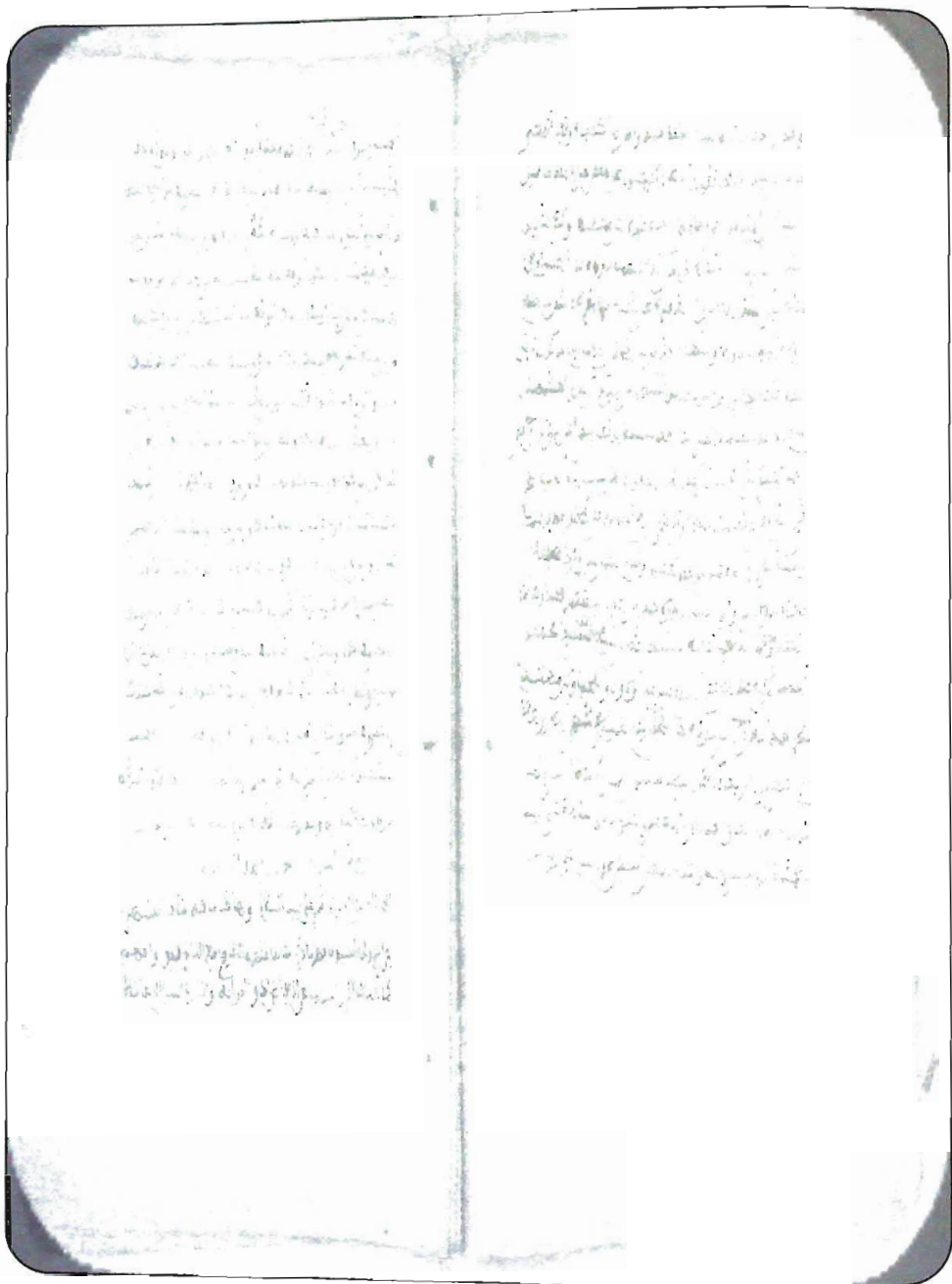












اللوحه الأخيرة من النسخة «س»

# فسخ إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير

247

بشر وقد تشرع في... وعلى رتبة على سبب من هو مضمون...  
 فالسبيل عايد السبل هو أبعاضه والبعوض المضمون له الضمير...  
 الزواجر ما في هو المضمون...  
 صاحب...  
 صل عليه...  
 لسوس...  
 فرشاع...  
 لوك...  
 المص...  
 ان...  
 نت...  
 ك...  
 فر...  
 تلام...  
 وت...  
 لا...  
 ما...  
 م...  
 من...  
 ان...  
 ف...  
 ن...  
 ط...  
 ا...  
 من...

حسان

حسب

حسبنا

حسبنا

احل

احل

احل



تَفْهِيمُ الْاِتِّخَاذِ الرَّاسِخِ صَلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَمْلِيقِهِ

- وقال السليل عن ابن السكيت • عروا لعائش دوزأ بمسرح •
- العجوة التي يحبها الله • بقضائهم منة الله •
- وأفاض عن ابن السكيت • معلما لم يجد من حمله •
- فيما لم يكن منه وتكرمه • ما سأل على حاجتها فغير منه •
- يوم تجاوز ذلك ما قد • المنع بقاء من جهة ذلك الغلو •
- صل عليه الله ما لا يخفى • وذلك ذو النجوم أو الفرس •
- جزاؤه بعض من عين • بالنفس من كذا من علمه بفتنت •
- لغنته وجوه جزا على • فلهما ويصرفا عن المسالك •
- لأنه فر شاع كما فنصرت • بعضها عن ابن السكيت •
- مقال ابن السكيت • صوره من غير ما النظم كان أجود •
- أو كثر فر حبه فدا بقوله • مستوحاة الخلاء من مرض حدره •
- جعلت مبادئ المانع • مؤذنه من فضله وعن غيره •
- الرضبة تفر من وجهه • ثم يليه وصله كما تسمع •
- لأن وجهه الرضبة • يفتله فارتبها جعلت •
- الرضبة مهيبة وجهه • لم تهيبه وجهه •
- ثم وصل إليها الأربعة • والكل جازيها من الأفع •

طرح الزم

لعل له ما يدل على ذلك ذوات الأوجيس أو أكثر منها لئلا تفتلها حرز كامله وهو الله  
 تخلصه وجزاه خير أجر من على الناس به بعضها على الصبيحة الأوجيه كالتلوة لكل من الله وجماع  
 له أكثر كذا في بعض النسخ والورد مثلا مع ظهر وجهه وتلخيصه في آخره من غير وجهه ذاك  
 يعر واهر تشبه يتخاطب ما لنا الأوجيس من غير الأوجيه التي يرب من الله ثم دعا من تحت  
 ذاك من جزا بيت به وجهه أن تصير ما ضير ورش وشرهته وسفيت الشعر ابراز









بسم الله الرحمن الرحيم

وقال الشيخ رحمه الله  
العلماء النورانيون  
في حيز من حيز الفلسفة والعلوم  
والله اعلم بالصواب

قال السليل عليه السلام  
الحمد لله الذي جعل في كل زمان  
أفامه تفرح الخلق

في كل زمان ومكان  
وكانت على صاحبها خير

يزيدوا في روز الآخرة في الثمان  
بجاهه تطوعا في كل يوم

قل نعم ربنا ما لا يحصى  
في كل يوم من كل يوم

فما زال من عباده من  
تعاينها ولتسبحها بحمدها

من عباده من  
منتهو عن الخلق كما قد مضى

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

من قبلك ومن قبلك  
من قبلك ومن قبلك

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including the number 22.

Handwritten marginal notes in the middle-left section of the page.

Handwritten marginal notes at the bottom-left of the page.

Handwritten marginal notes on the right side of the page.

من قوله تعالى وان نسمنه لسواك وذلك ان تيقف العينين في حيزين لا اول له هو مجاز والهمزة

بعد نقل حركتها الى الساكن اذ جعلها ثم تبرز على حيزين اربعين وهم السائلون اذ اورد

الوقف ثم يقال هم حيث سكنت الوقف حروف مد قبل هم وغيره فيشعر وجهان

المد والقصر والوقف عليها بالروم وهذا وجه ثالث والوقف بلا الشرح وهذا

وجه رابع جرم الوقف بلا الشرح وهو اعلا من اعراض الهمزة في علمه وان كان لا يحسن بزيادة

مع سبعة الاصل وهذه ايضا وجوه اربعين والوجه الثاني في تحميلة الهمزة في شئ

هو ما جعل الهمزة من جنسها في علمه او ادخلها في علمه بلا وقف عليه بل هو عليه

بلا الساكن بلا الشرح به وبالنون وهذه ثلاثة اوجه الاربعة السابعة

تكون سبعة وهذه الاربعة والاربعة هي المصدر على الثلاثة المتبادرة

لانها بدو في التحميلة في العلم بحفظها ان تشر تب اول اتم بيوتها بالثلاثة

الاخر بعد هذا كمنه هذه كاسنوا في تصدوا حيزا اذ اورد الا في تنظر على حيزين

وهذا الوجه الاول من الاربعة والوجه الاول والثلاثة هي ان يريد الاستيعاب

تضم الوجه غير المشهورة الصورة المشهورة ابد اعينة الا في تنظر وهكذا

القون في السبع ثم اذا قدمت ذلك في بيان وجه الاخر مؤخر وان كان معدرا

في نفسه هذا اذا بدل في العاية والقيام بواجب حركتها في السبع كمن اذ

عليه وسلم في المسمى والتعلم في الاربعة



من قوله تعالى وان نسمنه لسواك وذلك ان تيقف العينين في حيزين لا اول له هو مجاز والهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن اذ جعلها ثم تبرز على حيزين اربعين وهم السائلون اذ اورد الوقف ثم يقال هم حيث سكنت الوقف حروف مد قبل هم وغيره فيشعر وجهان المد والقصر والوقف عليها بالروم وهذا وجه ثالث والوقف بلا الشرح وهذا وجه رابع جرم الوقف بلا الشرح وهو اعلا من اعراض الهمزة في علمه وان كان لا يحسن بزيادة مع سبعة الاصل وهذه ايضا وجوه اربعين والوجه الثاني في تحميلة الهمزة في شئ هو ما جعل الهمزة من جنسها في علمه او ادخلها في علمه بلا وقف عليه بل هو عليه بلا الساكن بلا الشرح به وبالنون وهذه ثلاثة اوجه الاربعة السابعة تكون سبعة وهذه الاربعة والاربعة هي المصدر على الثلاثة المتبادرة لانها بدو في التحميلة في العلم بحفظها ان تشر تب اول اتم بيوتها بالثلاثة الاخر بعد هذا كمنه هذه كاسنوا في تصدوا حيزا اذ اورد الا في تنظر على حيزين وهذا الوجه الاول من الاربعة والوجه الاول والثلاثة هي ان يريد الاستيعاب تضم الوجه غير المشهورة الصورة المشهورة ابد اعينة الا في تنظر وهكذا القون في السبع ثم اذا قدمت ذلك في بيان وجه الاخر مؤخر وان كان معدرا في نفسه هذا اذا بدل في العاية والقيام بواجب حركتها في السبع كمن اذ عليه وسلم في المسمى والتعلم في الاربعة



# إبراهيم الضمير في سبب التصديق

في ذكر الأوجه الأدائية المقدمة  
في خلافيات القراء السبعة وتعليقها

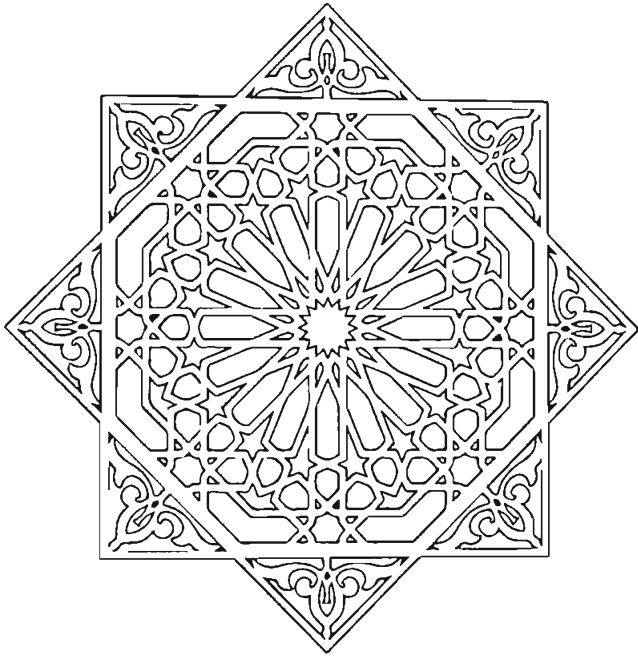
للإمام

أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت ١٢١٤هـ)

ألفه عام ١١٨٢هـ

دراسة وتحقيق

د. يوسف الشهب (شهاب)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

### [دواعي التأليف]

يقول عبد الله تعالى خديم كتابه، المتعلق بأذيال حملته - وقرهم الله تعالى - محمد بن عبد السلام الفاسي لطف الله به بمنه<sup>(١)</sup>: هذا إبراز الضمير من أسرار التصدير؛ إذ كنت كثيراً ما يسألني الطلبة بلغ الله آمالهم عن سر تقديم أحد وجهي الخلاف في الأداء، ففكرت في ذلك ففتح الله عليّ فيما عساه أن يكون هو الحامل<sup>(٢)</sup> لمشيختنا - رَحْمَهُمُ اللَّهُ - على ذلك التقديم، فقلت مستعيناً بالله:

### [موجبات التصدير]

- ١ - أَحْمَدُ رَبِّي الَّذِي مَنَحَنِي
  - ٢ - ثُمَّ أَوْلِي لِرَسُولِ الظَّاهِرِ
  - ٣ - مُحَمَّدٍ أَزَكَى الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
  - ٤ - وَبَعْدَ ذَا فَإِنِّي سَأَذْكُرُ
  - ٥ - حَالَ الْأَدَا مِمَّا حَوَاهُ الْجِرْزُ
  - ٦ - وَإِنْ تَقُلْ مَا مُوجِبَاتُهُ الَّتِي
- تَفَضَّلًا حِفْظَ كِتَابِهِ السَّنِي
- ذِي الْحَسَبِ الْأَنْقَى الرَّفِيعِ الظَّاهِرِ
- وَعَالِهِ وَصَحْبِهِ عَلَى الدَّوَامِ
- مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ مَا قَدْ صَدَّرُوا
- لِمُقَرَّرِي السَّبْعِ عَدَاكَ الْعَجْزُ
- قَضَتْ عَلَيْنَا بِاتِّبَاعِ الْجِلَّةِ

(١) «س»: «رحمه الله به أمين».

(٢) «ح»: «أن يكون الحامل».



- ٧- فَهِيَ أَنَّ صَاحِبَ التَّيْسِيرِ      ذَا الْعِلْمِ وَالْإِتْقَانِ وَالشَّخْرِيرِ  
 ٨- قَدْ نَصَّ فِي كِتَابِهِ فِي بَعْضِ مَا      قَدْ صَدَّرُوا عَلَى اخْتِيَارِهِ اَعْلَمَا  
 ٩- وَبَعْضُهُ فِي غَيْرِهِ قَدْ اصْطَفَاهُ      مِنْ كُتُبِهِ، فَالزَّمْ هُدَيْتَ مُصْطَفَاهُ  
 ١٠- وَالْبَعْضُ لَمْ يَذْكُرْ لَدَيْهِ خُلْفًا      وَالْبَعْضُ مِنْ طَرِيقِهِ قَدْ يُلْفَى  
 ١١- وَبَعْضُهُ قَدَّمَهُ فِي الذِّكْرِ      وَالْبَعْضُ مِنْ رِوَايَتَيْنِ يَجْرِي  
 ١٢- وَبَعْضُهُ ذَكَرَهُ تَصْرِيحًا      وَعَمَّ فِي نَظِيرِهِ تَلْوِيحًا  
 ١٣- وَبَعْضُهُ لِكَوْنِهِ مَنْصُوصًا      عَنِ الْإِمَامِ، فَخُذِ النَّصُوصَا  
 ١٤- وَبَعْضُهُ قَدْ قَالَ عَنْهُ: «وَبِهِ      أَخْذٌ» فَاعْلَمْنَاهُ وَأَنْتَبِهْ  
 ١٥- فَاعْتَمَدَ الْقُدُوءُ فِي الْإِقْرَاءِ      هَذِي الْمَعَانِي لَدَى الْأَدَاءِ  
 ١٦- وَصَدَّرُوا بِكُلِّ مَا حَوَاهَا      إِلَّا لِمُوجِبٍ دَعَا سِوَاهَا  
 ١٧- فَاتَّبَعَ الْهُدَاةَ فِيهَا وَاقْتَدِ      بِفِعْلِهِمْ لَدَى الْأَدَاءِ تَهْتَدِ

معنى ما ذكر بعدما وجب ذكره مقدماً من حمد الله والصلاة على نبيه سيدنا محمد ﷺ وذكر موضوع النظم: إن تسأل أيها الطالب بلفظ:

« ما الأسباب الموجبة لتصدير ما صدره التي حكمت علينا باقتفاء<sup>(١)</sup> العظماء من الأئمة الأعلام؟ ».

فتلك الموجبات هي أن الشيخ الإمام العلامة القدوة الصدر الحافظ المحرر

(١) «ح»: «باقتفاء». والمعنى يصح بالمصدرين، وبينهما عموم وخصوص؛ إذ إن الاقتداء يقتضي الاقتفاء.

المتقن أبا عمرو وسعيد بن عثمان الداني، شيخ الإقراء رَحِمَهُ اللهُ:

نص في كتابه «التيسير» في بعض مسائل الخلاف على اختيار الوجه المصدر لهم. وبعضها اختاره في كتاب من كتبه غير «التيسير»<sup>(١)</sup>، فالزم أيها الطالب - هداك الله - مختاره في «التيسير» وفي غيره<sup>(٢)</sup>.

وبعضها<sup>(٣)</sup> اقتصر فيه على الوجه المصدر لهم ولم يذكر غيره.

وبعضها جاء الوجه المصدر لهم عن أسند له قراءة صاحب الخلاف في «التيسير»<sup>(٤)</sup>.

وبعضها قدّم فيه في الذكر الوجه المصدر.

وبعضها اجتمعت روايتا إمام فيه على الوجه المصدر لهم، وجاء الوجه الآخر من إحداهما فقط.

وبعضها صرح الداني فيه بالوجه المصدر لهم، وأدرج الوجه الآخر في عموم في كلامه<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر فهرست تصانيف أبي عمرو للأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، وعمل آخر فريد مفيد في بابه: «معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، إمام القراء بالأندلس والمغرب، وبيان الموجود منها والمفقود» للعلامة الدكتور عبد الهادي حميتو.

(٢) «ح»: «وغيره».

(٣) أي: بعض مسائل الخلاف.

(٤) ينظر «باب ذكر الإسناد الذي أدى إليّ القراءة عن هؤلاء الأئمة من الطرق المرسومة عنهم رواية ودراية» ص ١١١ وما بعدها.

(٥) «ح»: «في عموم كلامه».

وبعض مسائله جاء تصدير الوجه المصدر لهم من جهة أنه المنصوص عن الإمام، فخذ نصوص المذكور من كتاب «التيسير».

وبعض مسائله قال الداني في الوجه المصدر لهم منه: «وبه آخذ».

فاعلم هذا المذكور وانتبه لاستخراجه من الكتاب المذكور، فقصده العلماء الذين يقتدى بهم في علم الإقراء هذه المعاني المذكورة عند أدائهم، وصدروا بالوجه الذي شمل شيئاً منها إلا إذا دعاهم الأداء في صناعة الإرداف إلى تقديم غير المصدر لاختصار أو إدراج مع موافق، مثلاً.

فاتبع أنت -أيها الطالب- الهداة المعلمين لنا، المعرفين الطلاب مسالك<sup>(١)</sup> ما يروونه ووجوهه، وأتمم بأفعالهم لدى أدائك ترشّد وتستقم في علمك، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



(١) «ح»: «كن سالك»، ولا يستقيم المعنى به.

(٢) تلك هي الموجبات التسعة التي يراها المصنف -رَحْمَةُ اللَّهِ- سبباً لتقديم وجه على آخر في الأداء والتلاوة، وبها يستقيم ترجيح وجه على آخر فيختار، فكان لكل وجه مقدم مختار منهج للتقديم والاعتبار، وقد يجتمع في الاختيار الواحد سببان أو ثلاثة، وقد لا يرى للتصدير إلا موجب واحد كالاقتصار أو التقديم في الذكر، غير أنه يُخْرَج عن سنن التصدير، فيُقدّم غير المصدر، ويُثنى بالراجع المصدر، وذلك لداعي الاختصار خلال القراءة بالجمع للسبعة الأختار، وسيأتي مثال ذلك.

[ما يقتصر فيه على وجه واحد في الأداء:]

١٨ - وَبَعْضُ مَا فِيهِ الْخِلَافُ وَارِدٌ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ بِوَجْهِ وَاحِدٍ

١٩ - لِيَا تَرَكَتْ ذِكْرَهُ، وَالْعُذْرُ لَهُمْ: جَوَازُ الْإِقْتِصَارِ فَأَذْرُوا

يعني أن بعض المسائل التي ورد فيها خلاف، قد جاء أهل الأداء بوجه واحد من وجهي الخلاف فصار خلافه وفاقا، لذلك تركت أنا تلك المواضع<sup>(١)</sup> ولم أتعرض لها،<sup>(٢)</sup> والعدر لهم في ذلك المجيء جواز اقتصار القارئ على حفظ سورة من القرآن أو تلاوتها بمقرا واحد ورواية منه أو وجه من تلك الرواية، وإنما يجب استيعاب كل المتواتر حفظاً من كل الروايات والوجوه على الأمة في الجملة، لما ثبت في صحيح البخاري من قول رسول الله ﷺ آخر حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه»<sup>(٣)</sup>. وقال الجعبري: «ونقل القراءات السبع فرض كفاية لأنها أبعاض القرآن وهو كذلك حفظاً للمعجزة وللاجتهاد، وجواز الاقتصار على البعض للبعض»<sup>(٤)</sup>.

(١) وعدتها أربعة وخمسون موضعاً: منها الإحدى والأربعون التي يأتي سردها بعد الدفاع عن الاقتصار فيها على وجه دون آخر لمصاحبة العمل له، «فرغ الخلاف»، ثم أضاف إليها ما أثبت استدراكاً كما جاءت به النسخة الأصل «ع»، وعدته ثلاثة عشر موضعاً.

(٢) قلت: أخلى هذا التأليف منها ومن بيان الخلاف فيها مع التصدير بما هو عليه الأداء فيها، وخصص لها تأليفاً آخر سميته «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير». فانظر المبحث المخصص لآثاره في التقديم.

(٣) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٢/٥٤٢ تر ٤٩٩٢.

(٤) انتهى كلام الجعبري. ينظر كنز المعاني تحقيق أحمد اليزيدي. ٣٠/١.

لكن يبقى أن يقال:

هل لتعيين هذا المقتصر عليه للاقتصار عليه وجه؟

فيقال: الوجه في ذلك مصاحبة العمل والأداء، فصارت تلك المواضع كأنها محل اتفاق، لأن العمل إذا صحب شيئاً نفى عنه حكم الخلاف، ولا يصادم العمل الرواية لانصراف الاتفاق إلى العمل دون الرواية.

قال ابن أبي السّداد في قول صاحب «التيسير» في باب الاستعاذة: «فأما الرواية بذلك فوردت عن أبي عمرو»<sup>(١)</sup> ما نصّه:

«وليس فيما ذكر من الإخفاء<sup>(٢)</sup> المروي مناقضة لقوله<sup>(٣)</sup>: «ولا أعلم بين أهل الأداء خلافاً في الجهر»<sup>(٤)</sup>؛ إذ لا تعارض بين الرواية والأداء، ونظير هذا: المسألة من الفقه يكون فيها قولان عن مالك مثلاً، فيستمر العمل بأحدهما، كترك رفع اليدين عند الركوع، حيث استمر العمل عليه مع وجود الرواية بالرفع، فإذا قال

(١) التيسير باب ذكر الاستعاذة ص ١٢٢.

(٢) المقصود هنا إخفاء التعوذ، وهو على مرتبتين: الإسرار ودونه الكتمان: أما الإسرار فتلفظ بالاستعاذة حيث يسمع المتلفظ نفسه وهو قول الجمهور، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي، وأما الكتمان فهو ذكر الاستعاذة في النفس دون تلفظ وعليه حمل أكثر شراح القصيدة. النشر ٢٥٤/١.

(٣) «ح»: «لقوته». والصواب ما ثبت في «ع» مناسبة للسياق، وموافقة لما في شرح ابن أبي السّداد ص ١٣٧.

(٤) التيسير باب ذكر الاستعاذة ص ١٢٢. وتمام نصه: «في الجهر بها [أي الاستعاذة] عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برؤوس الأجزاء وغيرها، في مذهب الجماعة اتباعاً للنص واقتداءً بالسنة».

قائل - والحالة هذه-: لا أعلم خلافاً في العمل بترك رفع اليدين عند الركوع، ثم قال: وقد وردت الرواية عن مالك بالرفع، لم يتناقض قوله لانصراف الاتفاق إلى العمل دون الرواية. والله سبحانه أعلم.

ثم قال العبد: وبعد أن قررت هذا التأويل الراجع للمنافرة بين الرواية والتلاوة، وجدت الحافظ<sup>(٢)</sup> قد نقل مثله فقال في كتاب التمهيد في سورة يوسف عليه السلام:  
واختلفوا في سكون الياء وفتحها من قوله: ﴿مَثْوَايَ﴾ و﴿يَبْشُرَايَ﴾.  
ثم نقل أقوال الرواة في ذلك، ثم قال ما نصّه:

وسألت شيخنا أبا الحسن<sup>(٣)</sup> عن هذه الأشياء التي توجد مسطورة في النصوص كياء ﴿هُدَايَ﴾ و﴿يَبْشُرَايَ﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾ وشبهه، والتلاوة في النقل<sup>(٤)</sup> عن مسطّرها بخلاف ذلك، فقال لي: ذلك بمنزلة الآثار الواردة في الكتب في الأحكام وغيرها بنقل الثقات والعمل بخلافها، فكذلك ذلك، ثم قال الحافظ: وهذا من لطيف التأويل وحسن الاستخراج<sup>(٥)</sup>. انتهى.

ثم أعلم أن عدة هذه المواضع أحد وأربعون<sup>(٦)</sup> وهي:

(١) في الأصل «قال العبد» دون «ثم». يقصد ابن أبي السداد نفسه، رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) «ح». صحة المعنى توجب هذه الزيادة، وهي كذلك في الأصل المطبوع.

(٣) طاهر بن غلبون.

(٤) في الأصل المطبوع: «بالنقل».

(٥) الدر النثير ص ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨. وبدأيته: «وليس».

(٦) «س»: «إحدى وأربعون». وانظر ما للفاصي في كل فرد منها من بيان التصدير وذكر موجهه، في إتمام إبراز الضمير على وجه التفصيل والتحرير، تعليلاً منه وتوجيهاً.

- الخلاف في البسمة لورش.
- الخلاف لقالون في ميم الجمع.
- الخلاف للبصري في مواضع الخلاف من الإدغام الكبير.
- الخلاف لقالون بـ ﴿يَأْتِيهِ﴾ بظه [الآية ٧٥].
- الخلاف لورش بباب الهمز السابق على حرف المد.
- الخلاف لسكون الوقف للجماعة.
- خلاف مد «عين» في فاتحتي مريم والشورى.
- خلاف ورش بباب ﴿شَاءَ﴾.
- خلاف الوقف بباب ﴿رَيْبٌ﴾.
- خلاف ورش في واو<sup>(١)</sup> ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف/ ٢٥].
- خلاف ورش بباب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/ ٥].
- خلاف باب ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام/ ١٤٤].
- خلاف البصري بباب ﴿أَوْبَيْئِكُمْ﴾ [آل عمران/ ١٥].
- خلاف قالون والبيزي في ﴿بِالسَّوَاءِ الْآءِ﴾ [يوسف/ ٥٣].
- خلاف ورش وقنبل بباب ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف/ ٣٢، يونس/ ٤٩، النحل/ ٦١، فاطر/ ٤٥].

(١) «ح»: «في باب». وقوله «في واو» أصوب وأدق، لتعيين موضع الخلاف في مد سكون الواو وقصره.

- خلاف ورش بباب ﴿هَوَّلَاءِ اَنْ﴾ [البقرة/ ٣٠] و﴿الْبِغَاءِ اَنْ﴾ [النور/ ٣٣].
- خلاف نافع والصاحبين في باب <sup>(١)</sup> ﴿يَشَاءُ اِلَى﴾ [البقرة/ ١٤١].
- خلاف ورش في ﴿كَتَبِيَهٗ﴾ [الْحَاقَّة].
- خلاف ابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج/ ٣٤].
- خلاف ورش في ﴿نَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم/ ١].
- خلاف ﴿اِزْكَبْ مَعَنَا﴾ [هود/ ٤٢] لأصحابه.
- خلاف ورش في ذوات الياء.
- خلاف ورش بـ ﴿جَبَّارِيْنَ﴾ [المائدة/ ٢٤] و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء/ ٣٦] موضعان].
- خلاف باب ﴿مُسَمَّى﴾.
- خلاف ورش بـ ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/ ٧١].
- خلافهم بـ ﴿فِرِّي﴾ [الشعراء/ ٦٣].
- خلاف «طال». [وردت ثلاث مرات: ﴿أَبْطَالَ﴾ [طه/ ٨٥]، ﴿حَتَّى طَالَ﴾ [الأنبياء/ ٤٤]، ﴿فَطَالَ﴾ [الحديد/ ١٦] وبابه.
- خلاف ذوات الياء من باب ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة/ ١٢٤].
- خلافهم في روم حركة الضمير وإشمامها.
- خلاف ﴿عِنْدِي﴾ بالقصص [الآية ٧٨].

(١) «ح»: «باب».



- خلاف ﴿مَحْيَاةً﴾ [الأنعام/١٦٤] لورش.
- خلاف أبي عمرو في ﴿أَكْرَمَـةً﴾ [الفجر/١٥] و﴿أَهْنَىـةً﴾ [الفجر/١٦].
- خلاف قالون في ﴿التَّلَوَىـةً﴾ [غافر/١٥] و﴿التَّنَادَىـةً﴾ [غافر/٣٢].
- وخلافه في ﴿الدَّاعِجِ إِذَا دَعَايَ﴾ [البقرة/١٨٥].
- وخلافه في ﴿أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف/١٨٨، الشعراء/١١٥].
- خلافهم في ﴿هَآنَتُمْ﴾ [آل عمران/٦٥].
- خلاف السوسي في ﴿رَعَا أَلْفَمَرَ﴾ [الأنعام/٧٨].
- خلاف أبي عمرو في ﴿يَبْشُرَى﴾ [يوسف/١٩].
- خلاف قالون في ﴿لَاهَبَ﴾ [مريم/١٨].
- وخلافه في ﴿رَبِّي﴾ بِفُصِّلَتْ [الآية ٥٠].
- وخلافه في ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف/١٩].
- والله أعلم.



{يقول جامع هذه الأوراق محمد بن عبد السلام الفاسي كان الله له: لم يقع إيعاب مواضع الخلاف؛ لأنه بقي منها مواضع، وهي:

- خلافهم في التعوذ.

- خلاف المد لأبي عمرو البصري في الإدغام الكبير.

- والخلاف له في الإشارة فيه.

- والخلاف في المد لسبب المتغير همزاً كان أو سكوناً.

- وخلاف السوسي في باب ﴿وَلَوْ تَرَىٰ أَلْيَيْنَ﴾ [البقرة/ ١٦٤].

- ثم خلافه في هذا الباب إذا أخذ بوجه الإمالة في ترقيق لام اسم الله في نحو

﴿نَرَىٰ اللَّهَ﴾ [البقرة/ ٥٤].

- وخلاف الابتداء للناقل في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة/ ٢١].

- وخلاف الوقف على هاء التأنيث للكسائي.

- وخلاف قالون في ﴿يَلْهَثُ﴾ [الأعراف/ ١٧٦].

- وخلافه في إمالة ﴿التَّورِيَّةِ﴾ [آل عمران/ ٢].

- وخلاف ﴿عَالَسَ﴾ معاً. [يونس/ ٥١ و٩١].

- وخلاف ﴿تَأَمَّنَّا﴾ [يوسف/ ١١].

- وخلاف التكبير. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) ما بين اللامتين من استدراقات المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ أَنْبَتَهُ تلميذه صاحب النسخة «ع»، على هامش سرده للمواضع الواحدة والأربعين السابقة، فتكون جملة المواضع أربعة وخمسين، =

[إعراء الكتاب من ذكر خلاف الوقف على الهمزة لهشام وحمزة]

٢٠ - نَعَمْ، وَلَا أَذْكَرُ حُكْمَ الْهَمْزَةِ فِي الْوَقْفِ عَنِ هِشَامِهِمْ وَحَمْزَةَ

٢١ - لِطَوْلِ ذَيْلٍ مَعَ مَا اخْتُصَّ بِهِ مِنْ كُتُبٍ تُوَضِّحُهُ، فَاذْتَبِهْ

لما قال قبل: «لذا تركت ذكره» أعلم بـ«نعم» سائلاً قدره: بـ«هل تركت غير ذلك؟»، أنه ترك أيضاً خلاف حمزة وهشام في تخفيف الهمز في الوقف لطول ذيل ذلك العلم<sup>(١)</sup>، مع أنه قد<sup>(٢)</sup> أفردته الناس بالتأليف<sup>(٣)</sup> التي توضح من خلافه ما يعسر، وتبين الوجوه المصدرة من غيرها، فانتبه أيها الطالب لتلك الكتب واشتغل بها تحصل على مرغوبك. والله أعلم.



= قد خصص لها تأليفاً آخر، وهو الموسوم: «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير» مخصوصاً بهذه الحروف التي جرى عمل الناس فيها على الاختصار، وإنما قرأها الفاسي بالاستيعاب، وأقرأ بذلك كما نصت إجازاته لتلاميذه، فانظر ما في كل واحد منها من التصدير وبيان موجه.

(١) «ح».

(٢) «ح».

(٣) من تأليف ابن عبد السلام في ذلك: كتابٌ حققته واخترت لعنوانه لفظ «بيان حكم الوقف على كل لفظ ذي همزة لهشام وحمزة»، ومنظومة في ذلك، جعلتها نائلة مصدرات الفاسي، في كتابنا «فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي»، وشرحه الشهير «القطوف الدانية من شرح الدالية». ينظر مقالتي تحت عنوان «إتحاف الأنام بمؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام». نشره مركز أبي عمرو الداني على موقعه الرسمي.

- ٢٢- رَجَوْتُ مِنْ رَبِّي قَبُولًا فِيهِ وَالْأَجْرَ وَالتَّقَعَّ بِمَا يَحْوِيهِ<sup>(١)</sup>  
 ٢٣- وَمِنْهُ جَلَّ أَسْأَلَ الإِعَانَةَ وَالرُّشْدَ وَالتَّسْدِيدَ فِي الإِبَانَةِ

أي ظننت واعتقدت في هذا الكتاب من ربي سبحانه تفضلا منه، على أن يحصل لي ما يسرني به في يوم قيامتي، بأن يأخذه مني بالرّضى، وأن يثبيني عليه وأن يجعله مما يعين على حصول الخيرات لعباد الله المؤمنين، ءامين.

ومن الله العظيم أسأل خلق القدرة على نظم ما قصدت، والهداية في القول والفعل، والتوفيق للسداد، أي الصواب، في إيضاح المسائل، والله أعلم.



[١- تصدير السكت على الوصل بين السورتين لمن له الوجهان، وهم: ورش وأبو عمرو وابن عامر]

- ٢٤- بِالسَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ صَدْرًا لِمَنْ لَهُ الْوَجْهَانِ وَأَعَكْسُ لَا امْتِرًا  
 ٢٥- بِ«فَلَقِي» لِعِلَّةِ التَّدَاخُلِ بِصُنْعِ إِرْدَافٍ بِلَا تَجَاهُلِ  
 ٢٦- إِذْ وَضُلُ سَابِقٍ لَهُ مَا ارْتَفَعَا بِالْوَقْفِ وَسَطَ سُورَةٍ وَأَنْقَطَعَا

صُدِّرَ لِقَوْلِ صَاحِبِ «التيسير»:

«ويُخْتَارُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ: السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ»<sup>(١)</sup>. انتهى.

ومعنى ما بعد أن الوصل يتقدم على السكت بين الفلق والناس؛ لأن سورة الإخلاص خرج القارئ منها بالوصل، فحكمه باق بيده لم يرتفع بالوقف في وسط سورة الفلق، وصناعة الإرداف اقتضت أن القطعة من القرآن من رأس وقفة إلى رأسها الآخر إذا اشتملت على موضعي خلاف، في كل موضع منهما وجهان لقارئ، وقصد التالي<sup>(٢)</sup> اختصاراً أن يبدأ في الموضع الأول بوجه من الوجهين ثم يردف عليه الوجه الآخر ويستمر إلى الموضع الآخر، فيبدأ فيه بالوجه الذي أردف ثانياً في الموضع الأول.

ثم يردف الوجه الذي بدأ به في الموضع الأول على هذا الوجه ليقبل الفصل؛

(١) التيسير للداني، باب ذكر التسمية ص ١٢٤.

(٢) أي: القارئ.

لأن الأصل أن يقرأ في الموضوعين معاً بوجه نسقا، ثم يعود فيقرأ فيهما بالوجه الآخر نسقا، فلما أراد الاختصار بترك قراءة ما بين الموضوعين في كل مرة، قرأ في الموضوع الأول بالوجهين ولاءً كما ذكر، ثم تدرّج للموضع الثاني ليقراً بهما ولاءً أيضاً فيه، فكان إذا بدأ فيه بما بدأ به في الأول يلزمه فصلان، وإذا بدأ بما خرج به لزمه فصل واحد، وفصل أخف من فصلين.

وهذا نظير ما ذكره الرضي في باب الحال في نحو: «لقي زيد عمراً مصعداً منحدرًا»<sup>(١)</sup>، أنه ينبغي أن تكون الحال الأولى من المفعول لتتصل به، والحال الثانية من الفاعل، فيلزم فصل واحد وهو أخف، ومن ذلك رأس الفلق مع ما قبله من سورة الإخلاص، ورأسها الثاني مع ما بعده من سورة الناس، فلما خرج التالي من سورة الإخلاص بالوصل واستمر إلى أن بلغ سورة الناس ولم ينقطع حكم الوصل بوقف في وسط الفلق، لزم دخوله بالوصل وإن لم يكن هو المقدم، لئلا يلزمه فصلان، وهذا من الأسباب الداعية لتقديم غير المقدم كما سبق.

والله أعلم.



(١) شرح الرضي على الكافية، ج ٢ ص ١١.

٢- تصدير البسملة على السكت في الأربع الزهر لمن ليس له البسملة  
بين السورتين<sup>(١)</sup>

٢٧- وَصَدَّرُوا بِسْمَلَةَ الزُّهْرِ عَلَى سَكْتٍ بِعَكْسِ الْعَصْرِ لِلَّذِي خَلَا

صُدِّرَتِ البسملة في هذه المواضع الأربعة<sup>(٢)</sup>، لأنها خلف السكت، وقد علمت أن السكت هو المختار عند الداني، فَلْيُعْطَ مَا خُلْفُهُ حُكْمَهُ، ومعنى قوله «بعكس العصر» أن البسملة تؤخر بين العصر والهمزة، لما سبق آنفاً في علة تقديم الوصل على السكت بين سورتي الفلق والناس.  
والله أعلم.



٣- تصدير المد على القصر في المنفصل لقالون ودوري أبي عمرو.

٢٨- إِشْبَاعُ مَفْضُولٍ لِعَيْسَى قَدَمًا كَذَا لِدُورِيٍّ، مُنِحَتِ النَّعْمَا

صُدِّرَ: أما<sup>(٣)</sup> لقالون فلتقديم الداني له واستطراده للخلاف، وأما للدوري فلأنه صرح فيه بنسبته إلى أهل العراق ولم يتعرض للخلاف إلا ما دخل في عموم مفهوم «غير» السابق في كلامه، ونصه:

(١) وهم الثلاثة الذين سبق الخلاف لهم آنفاً: ورش وأبو عمرو وابن عامر.

(٢) سور القيامة والمطففين والبلد والهمزة.

(٣) في «ع»: «إما». وقد تكرر ضبط الناسخ في غير ما موضع لها هكذا «إما»، ولا يصح المعنى إلا بالمختار في النص، وهو ضبط النسخة «ح»، فاعتمده.

«فإذا كانت الهمزة أول كلمة، وحرف المد آخر كلمة أخرى<sup>(١)</sup>، فإنهم يختلفون في زيادة التمكين لحرف المد هناك:

فابن كثير وقالون بخلاف عنه وأبو شعيب وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المد<sup>(٢)</sup>، وقال بعد ذلك: «وأطولهم مدًا في الضريين<sup>(٣)</sup>: ورش وحمزة، ودونها عاصم، ودونه الكسائي وابن عامر<sup>(٤)</sup>، ودونها أبو عمرو من طريق أهل العراق<sup>(٥)</sup> وقالون من طريق أبي نسيط بخلاف عنه<sup>(٦)</sup>. انتهى.

فقوله: «ودونها أبو عمرو»، نصّ على المد للدوري، ولم يذكره في النص الأول إلا في مفهوم «غير»، فيكون المدُّ مصرحًا به، والقصر مفهوم من عموم، والمصرحُ به أكد.

قال ابن أبي السّداد:

«ويظهر أن مذهبه في «التيشير» اختيارُ زيادة المد للدوري، إذ لو اختار له القصرَ لذكر أبو عمرو مع ابن كثير بدّل ذكره أبا شعيب، ولو أراد الوجهين عن الدوري لقال: «وأبو عمرو بخلاف من طريق أهل العراق» على عادته، وسترى

(١) المد المنفصل.

(٢) التيسير للداني، باب ذكر المد والقصر ص ١٤٦.

(٣) في الأصل: «في الضريين جميعا». التيسير باب ذكر المد والقصر ص ١٤٧.

والمقصود في نوعي المد: المتصل والمنفصل.

(٤) في الأصل: «ودونه ابن عامر والكسائي».

(٥) حيثما ذكر الداني «البصري من طريق أهل العراق» فإنه يعني الدوري عن اليزيدي.

(٦) التيسير للداني باب ذكر المد والقصر ص ١٤٧.



بعد هذا في هذا الباب<sup>(١)</sup> ما يدل على أن تعويله إنما هو على الأخذ بالزيادة<sup>(٢)</sup> انتهى.

وقوله: «وقالون من طريق أبي نسيط»، ذكر في هذا النص المدّ أولاً لكون الحديث فيه واستدرك الخلاف، وقدّم في النص الأول القصر لكون الحديث فيه واستدرك الخلاف، فربما قام من «التيسير» أن الوجهين سواء، لكنّه لما لم يعز الكلام الأول إلى طريق، وعزاه في الثاني إلى طريق<sup>(٣)</sup> أبي نسيط، حسن أن يحمل أن يكون النص الثاني تفسيراً للأول، ويكون النصان شيئاً واحداً، وحينئذ يترجح المدّ ويتصدر لذلك.

وقد اقتصر على المد لقالون غير واحد كأبي الطيب ابن غلبون وابنه أبي الحسن ومكي في «المفردات» وابن سفيان والمهدوي وابن شريح في «التذكير» وغيرهم، والله أعلم.



[٤- تصدير السكت على الهمز على عدمه في المفصول خلف، وتصديره في «شئ» و«ال» لخلاّد]

٢٩- لِحَلْفِ صَدْرٍ بِسَكْتِ الْمُنفَصِلِ كَذَا لِخَلَادٍ بِ«شئ» وَبِ«أل»

صُدِّرَ السَكْتُ لِحَلْفِ فِي الْمُنْفَصِلِ لِتَصْدِيرِ الدَّانِي بِهِ، وَهُوَ نَصُهُ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

(١) في الأصل: «وسترى بعد هذا الباب ما يدل». ينظر الدر الثير للمالقي ص ٣١٢.

(٢) نفسه ص ٣١٢.

(٣) «ح».

وَصُدِّرَ السُّكْتُ لِحِلَادِ عَلَى «شَيْءٍ» وَعَلَى «لَامِ الْمَعْرِفَةِ» لِاتِّفَاقِ الطَّرِيقَيْنِ عَلَيْهِ عَنِ  
حِزَّةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٥- تصدير التسهيل على التحقيق في باب الهمزتين المتفتحتين في كلمة لهشام]

٣٠- وَلِهَشِيمٍ صَدَّرًا تَسْهِيلًا<sup>(١)</sup> بِيَابِ «ءَأَأَنْتَ» تَكُنْ نَيْبِلًا

صُدِّرَ لِأَنَّ صَاحِبَ «التيسير» اقتصر عليه، والتحقيق من زيادات القصيد،  
قال في «التيسير»: «اعلم أنهما<sup>(٢)</sup> إذا اتفقتا بالفتح نحو ﴿ءَأَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/٥٥]،  
و﴿أَنْتُمْ دَعَلِمٌ﴾ [البقرة/١٣٩]، و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء/٦١] ونحوه، فإن الحرمتين  
وأبا عمرو وهشامًا يسهلون الثانية منهما»<sup>(٣)</sup> انتهى كلامه. والله أعلم.



[٦- تصدير الإضجاع على الفتح في «النَّاسِ» المجرور للبصري]

٣١- وَصَدَّرِ الْإِضْجَاعَ لِلْبَصْرِيِّ فِي «النَّاسِ» مَجْرُورًا، أَيَا صَفِيَّ

صُدِّرَ لَذِكْرِهِ فِي كَلَامِ «التيسير» أولاً، وذكر الفتح ثانياً، ونصه: «وأقراني

(١) «ح» و«س»: «صُدِّرَ التسهيلاً».

(٢) ضمير التثنية عائد على الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، كذا عبر عنهما الداني معنوياً  
الباب الذي منه هذا النص. التيسير ص ١٤٩.

(٣) التيسير للداني باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ص ١٤٩.

الفارسي عن قراءته على أبي طاهر في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من «أَلتَّائِسِ» في موضع الجر حيث وقع، وهي رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون وابن سعدان عن اليزيدي، وأقراني غيره بالفتح وهي رواية أحمد بن جبير عن اليزيدي، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وبذلك قرأ الباقون<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.

ولصاحب «النشر» فيه وفي «تجبره»<sup>(٢)</sup> كلام في هذه الإمالة، ويطلقها في روايتي البصري عملاً بظاهر «التيسير»، ونص «الشاطبية» لا أخذ به عندنا، والله أعلم. وقال<sup>(٣)</sup> ابن أبي السّداد: «وذكر الداني في «الموضح» أنه قرأه بالفتح على أبي الفتح وأبي الحسن، وأنه يأخذ فيه بالوجهين ويختار الإمالة»<sup>(٤)</sup> انتهى. والله أعلم.



٧- تصدير الاختلاس على الإسكان في باب ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/١١٠]

لدوري أبي عمرو]

٣٢- وَقَدَّمَ الدُّورِيُّ وَجَهَ الإِخْفَا بِبَابِ «يُشْعِرُكُمْ»، وَذَا لَا يَخْفَى

صُدِّرَ لتصدير الداني به في «التيسير»، ونصّه:

(١) التيسير للداني فصل وأمال أبو عمرو ص ١٨٦. وسقط من نقله «عنه» بعد اليزيدي أي: عن اليزيدي عن أبي عمرو.

(٢) في «تجبر التيسير» مانصه: «يعني من رواية الدوري عنه، لأنه تقدم في الأسانيد أنه قرأ برواية الدوري عن أبي عمرو على الفارسي عن أبي طاهر، وهذا من الدقائق فاعلمه». التحبير ص ٧١.

(٣) «ح»: «وقول».

(٤) الدر النثير للمالقي ص ٤٩٩. وكلمة «الداني» غير مذكورة في الأصل.

«أبو عمرو ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة/٥٣] في الحرفين، و﴿يَامُرُكُمْ﴾ [البقرة/٦٦] و﴿يَامُرُهُمْ﴾ [الأعراف/١٥٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران/١٦٠]<sup>(١)</sup> و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/١١٠] باختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرَّقِّيِّين<sup>(٢)</sup> وغيرهم بالإسكان<sup>(٣)</sup>، وهو المرويُّ عن أبي عمرو دون غيره، وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر<sup>(٤)</sup> انتهى.

واقصر مكِّيُّ وابنُ شريح على الاختلاس عنه<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.



(١) الموضع الثاني من الآية: ﴿فَمَسْ ذَا أَيْدِي يَنْصُرُكُمْ﴾، أما الموضع الأول فالجميع بالسكون المحض على الجزم ﴿إِنْ يَنْصُرُكُمْ﴾.

(٢) «ح»: «العراقيين»، ولا يصح، الصواب - كما هو في التيسير والنسخة «ع» - أن يقول من طريق الرقيين؛ إذ لا يتحقق معنى للمخالفة إذ يقول «العراقيين»، وقد سبق الخُلف من البغداديين وهم عراقيون أيضاً، وقد علم أن القصد حين يقول من طريق البغداديين هو طريق الدوري عن اليزيدي، وحين يقول من طريق الرقيين فإنه يقصد رواية السوسي عن اليزيدي. ينظر التيسير باب ذكر فرش الحروف، سورة البقرة ص ٢٢٧.

(٣) الحركة محل الاختلاس من طريق البغداديين والمسكنة من طريق الرقيين هي ضمة الراء من ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾.

(٤) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة البقرة ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

(٥) قال مكِّي: «وقرأ أبو عمرو في رواية الرقيين عنه ﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ و﴿يَامُرُكُمْ﴾ و﴿يَامُرُهُمْ﴾ هذه الألفاظ حيث وقعت بإسكان الهمز في ﴿بَارِيكُمْ﴾ والراء في ما عداها، وقرأ في رواية العراقيين عنه بالاختلاس «التبصرة ٤٢١».

[٨- تصدير الإدغام على الإظهار في الراء الساكنة مع اللام لدوري أبي عمرو]

٣٣- إِدْغَامُ رَاءِ الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ بِلَامٍ عَنْهُ يُصَدَّرُ لَدَى كُلِّ الْأَنَامِ<sup>(١)</sup>

صُدِّرَ لتصدير الداني به أيضًا في «التيسير»، ثم استدرك الخلاف، ونصّه: «وأدغم أبو عمرو الراء الساكنة في اللام نحو قوله ﷺ: ﴿تُعْبَرُ لَكُمْ﴾ [الأعراف/١٦١]<sup>(٢)</sup>، و﴿وَاضِرٌ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور/٤٨] وشبهه، بخلاف بين أهل العراق في ذلك، وحدثنا محمد بن أحمد بن عليّ قال حدثنا ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيديّ عن أبي عمرو بالإدغام، ولم يذكر خلافًا ولا اختيارًا<sup>(٣)</sup>. انتهى. والله أعلم.



[٩- تصدير الوقف بهاء العوض على الوقف بالميم الساكنة في ﴿مِيم﴾]

و﴿مِمَّ﴾ و﴿عَمَّ﴾ وبابه للبزي]

٣٤- وَ«مَا» فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ فَقِفْ بِأَلِهَا مُقَدِّمًا لِبَرٍّ، لَا تَخْفُ

صُدِّرَ لاقتصار صاحب «التيسير» عليه ونصّه:

«فصل وتفرد البزّي بزيادة هاء السكت<sup>(٤)</sup> عند الوقف على «ما» إذا كانت

(١) «س»: «كل إمام».

(٢) قرأ أبو عمرو البصري ﴿نَغْبِرُ﴾ بالنون.

(٣) التيسير للداني فصل وأدغم أبو عمرو ص ١٧٢ و ١٧٣.

(٤) تسمى أيضًا هاء العوض عند البعض تمييزًا لها من هاء السكت. ينظر الإقناع لابن بادش ٤٩٤/١، والإبراز ٢٨١، النشر ١٣٤/٢.

استفهاما ووليها حرف جر، نحو قوله: ﴿بَلِمَ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة/٩٠]، و﴿لِمَ تَقُولُونَ﴾ [الصف/٢]، و﴿فِيمَ أَنْتَ﴾ [النازعات/٤٣]، و﴿مِمَّ خَلِقَ﴾ [الطارق/٥] و﴿فِيمَ تَبْتَرُونَ﴾ [الحجر/٥٤] و﴿بِمَ يَرْجِعُ﴾ [النمل/٣٦] و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا/١] وشبهه، فيقف «فلمه» و«لمه» و«فيمه» و«عمه» و«فبمه» و«بمه» و«عمه»، ووقف الباكون على الميم ساكنة وباللغة التوفيق<sup>(١)</sup> انتهى.

واقصر عليه ابن شريح أيضا<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



[١٠ - تصدير الألف مع الفتحة «إبراهام» على الياء مع الكسرة «إبراهيم» في البقرة لابن ذكوان]

٣٥- أَلِفٌ «إِبْرَاهِيمَ» فِي الْبِكْرِ<sup>(٣)</sup> مَضَى مُصَدَّرًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ الرَّضَى

صَدَّرَ لِأَنَّ صَاحِبَ «التَّيْسِيرِ» ذَكَرَ<sup>(٤)</sup> الْأَلْفَ لِهَشَامٍ، ثُمَّ قَالَ:

«وَقَرَأْتُ لَابْنَ ذَكْوَانَ فِي الْبَقْرَةِ خَاصَّةً بِالْوَجْهِينَ».

فكان أحد الوجهين هو السابق لهشام، فكان بذلك الاعتبار مُصَدَّرًا له في

الذكر، ونصّه:

(١) التيسير فصل وتفرد البزي ص ٢٠٦.

(٢) نعم، لم يذكر ابن شريح في الكافي عن البزي غير هذا الوجه المصدر. ص ٢٨٦.

(٣) سورة البقرة.

(٤) «ح»: «ذهب». وعبارة أهل الفن «ذهب» أطف وأدق من قولهم «ذكر» في مثل هذا الموطن.

«هشام» ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ بالألف جميع ما في هذه السورة<sup>(١)</sup>، وفي النساء ثلاثة أحرف وهي الأخيرة [موضعان في الآية ١٢٥ وثالث في الآية ١٦٣]، وفي الأنعام الحرف الأخير [الآية ١٦١]، وفي التوبة الحرفان الأخيران [موضعان في الآية ١١٤]، وفي إبراهيم حرف [الآية ٣٥]، وفي النحل حرفان [الآيتان ١٢٠ و ١٢٣]، وفي مريم ثلاثة أحرف [الآيات ٤١، ٤٦، ٥٨]، وفي العنكبوت الحرف الأخير [الآية ٣١]، وفي عسق<sup>(٢)</sup> حرف [الآية ١٣]، وفي الذاريات حرف [الآية ٢٤]، وفي النجم حرف [الآية ٣٧]، وفي الحديد حرف [الآية ٢٦]، وفي الممتحنة الحرف الأول [الآية ٤]، فذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً، وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة بالوجهين، والباقون بالياء في الجميع<sup>(٣)</sup>. انتهى. والله أعلم.

وَصَدَّرَ بِالْأَلْفِ ابْنُ شَرِيحٍ أَيْضاً<sup>(٤)</sup>.



(١) أي سورة البقرة، وفيها خمسة عشر موضعاً في الآيات: ١٢٥، ١٢٤ موضعان، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٠، ١٢٧، ١٣٣، ١٤٠، ١٣٦، ١٣٥، ٢٥٨ ثلاثة مواضع، والآية ٢٦٠.

(٢) في الأصل: «وفي حمّ عَسَقٍ وهي سورة الشورى». ينظر التيسير ص ٢٣٣.

(٣) في الأصل: «في جميع القرآن»، وذلك أسلم في الفهم، فقوله في الجميع يوهم أن المقصود في جميع هذه المواطن المذكورة، وعدتها ثلاثة وثلاثون، وعبارة الإمام أوضح ورافعة للإيهام دافعة للإيهام إذ يقول «في جميع القرآن»، وعدتها تسعة وستون. فتنبه، ينظر التيسير فصل ذكر فرش الحروف سورة البقرة ص ٢٣٣.

(٤) ونص التصدير من الكافي قوله: «قرأ هشام إبراهيم بألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً» ثم قال بعدها: «وروى الأخفش عن ابن ذكوان جميع ما في هذه السورة بالألف، وكان يأخذ له فيها بالياء، وبالوجهين قرأت له، وبهما أخذ» الكافي ص ٣١٤، ٣١٣.

[١١- تصدير التسهيل على التحقيق في ﴿لَأَعْتَنَّكُمْ﴾] [البقرة/٢١٨] للبزّي]

٣٦- وَقَدَّمَ لِأَخْمَدَ الْبَزِّي لَدَى «لَأَعْتَنَّكُمْ» تَسْهِيلَهُ تَنْلُ هُدَى

صُدِّرَ لِقِصَارِ صَاحِبِ «التيسير» عليه، والتحقيق من الزيادات، ونصّه:

«البزّي من رواية أبي ربيعة عنه ﴿لَأَعْتَنَّكُمْ﴾ [البقرة/٢١٨] بتلين الهمزة<sup>(١)</sup>، والباقون بتحقيقها»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قال ابن أبي السّداد:

«تقييده هذه<sup>(٣)</sup> القراءة برواية أبي ربيعة يقتضي<sup>(٤)</sup> أنه قرأ أيضًا بتحقيق الهمزة من طريق غير أبي ربيعة، وقد نصّ في «المفردات» على أن الخزاعي وابن هارون روايا عنه التحقيق»<sup>(٥)</sup>. انتهى. والله أعلم.



(١) هو تسهيل الهمزة بين بين، وقد مر، ويسمى تلييناً والهمزة المذابة، وقد شاع استعمال لفظ التليين عند القدماء. ينظر النشر ١/٣٤٢.

(٢) التيسير فصل ذكر فرش الحروف سورة البقرة ص ٢٣٩.

(٣) «ح»: «تقييده القراءة»، وهذا سقط خالف المطبوع: «تقييده هذه القراءة». ينظر الدر الثير ص ٦٢٨.

(٤) «ع»: «تقتضي»، و«ح»: «تقتضي». وكلا الفعلين خلاف ما في الأصل «الدر الثير» وهو: «يقتضي»، وهو الأنسب لفاعله «التقييد».

(٥) الدر الثير والعذب النمير ص ٦٢٨ و٦٢٩.



١٢ - تصدير الصاد على السين في ﴿يَبْضُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣] و﴿بَضْطَةٌ﴾ الأعراف [الآية ٦٩] لخلاّد، وتصدير السين على الصاد في ﴿يَبْضُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣]، والصاد على السين في ﴿بَضْطَةٌ﴾ [الأعراف/٦٩] لابن ذكوان]

٣٧ - «يَبْضُطُ» مَعَ «بَضْطَةٍ» الْأَعْرَافِ قَرَأَ خَلَاذُ الصَّادِ بِهِ مُصَدِّرًا  
٣٨ - وَتَجَلُّ ذَكْوَانَ سِينٍ «يَبْسُطُ» يَبْدَأُ، وَصَادٍ «بَضْطَةٌ» لَا شَطْطُ

أما تقديم الصاد فيها لخلاّد، فلكون صاحب «التيسير» ذكره في غير «التيسير» من الطريق الذي عيَّنه<sup>(١)</sup> في «التيسير»، وأما تقديم الصاد في الأعراف لابن ذكوان فلاقتصار صاحب «التيسير» عليه، والسين فيها من الزيادات، وأما تقديم السين له هاهنا فلتصريح الداني به، وأخذ الصاد من المفهوم.

ونصّه: «قبل وحفص وهشام وأبو عمرو وحمزة بخلاف عن خلاّد: ﴿يَبْضُطُ﴾ [البقرة/٢٤٣] و﴿بَضْطَةٌ﴾ في الأعراف [الآية ٦٩] بالسين، وروى النقاش عن الأخفش هنا<sup>(٢)</sup> بالسين، وفي الأعراف بالصاد، والباقون بالصاد فيها»<sup>(٣)</sup> انتهى.

فمقتضى قوله «بخلاف عن خلاّد بالسين»: أن يصدّر له السين لتنصيبه عليه أولاً، ودخول الصاد في عموم قوله «الباقون بالصاد»، لكنه لما أسند قراءة خلاّد في «التيسير» من طريق أبي الفتح، وقال في غير «التيسير»: «وقرأت في رواية خلاّد

(١) «ح»: «عنه». و«عيَّنه» أقوى في الاحتجاج وأبلغ.

(٢) هنا أي في سورة البقرة ﴿يَبْضُطُ﴾ الآية ٢٤٥.

(٣) التيسير فصل ذكر فرش الحروف سورة البقرة ص ٢٤٠.

عن (١) أبي الفتح فيهما بالصاد وعلى أبي الحسن بالسين، تصدّر له الصادُ فيهما لكونه من الطريق الذي عينّه في «التيسير».

وقوله «روى النقاش عن الأخفش هنا بالسين وفي الأعراف بالصاد»: فالسين في البقرة عن النقاش، وابنُ النضر عنه الصادُ، والصادُ في الأعراف عن النقاش، ثم هي أيضًا عن ابن النضر لدخوله في عموم قوله «والباقون بالصاد فيهما»، فتكون السين في الأعراف من زيادات القصيد، كذا قرره الجعبري وهو ظاهر. والله أعلم.



[١٣ - تصدير الإضجاع على الفتح في باب «زاد» غير ﴿فَزَادَهُمْ﴾ [البقرة/٩]  
وفي باب ﴿الْحِمَارِ﴾ لابن ذكوان]

٣٩ - «فَزَادَ» مَعَ بَابِ «الْحِمَارِ» أَضْجَعًا مُقَدِّمًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ اسْمَعَا

أي: وعن ابن ذكوان أضجع أي أمل باب ﴿الْحِمَارِ﴾ وباب «زاد» في الوجه المقدم له، اسمع ما ذكرت لك، وصدّر الإضجاع له فيهما، أمّا في ﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة/٥] وبابه وهو: ﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران/٣٣ و٣٥، التحريم/١٢] و﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران/٣٩، ٣٧، مريم/١١، ص/٢١] و﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾ [النور/٣٣] و﴿الْإِكْرَامِ﴾ في الحرفين [الرحمن/الآيتان: ٢٧ و٧٨]، فلتقديم الداني وجه الإمالة على وجه الفتح. وأما «زاد» فلتصريحه بوجه الإمالة، وأخذ وجه الفتح من المفهوم، ونصّه:

«وأمال»<sup>(١)</sup> ابنُ ذكوان من قراءتي على فارس بن أحمد، وعلى أبي القاسم الفارسي ﴿الْمِي جِبَارِك﴾ و﴿الْحِبَارِ﴾ في البقرة [آية ٢٥٨] والجمعة [آية ٥] لا غير، وقرأ الباقر بإخلاص الفتح<sup>(٢)</sup> في الباب كله»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «وتفرد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بالإمالة في»<sup>(٤)</sup> قوله ﴿عِمْرَانَ﴾ و﴿الْمِحْرَابَ﴾ [الآيتان ٣٣، ٣٧] حيث وقعا، و﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾ في النور [آية ٢٣]، و﴿الْإِكْرَامِ﴾ في الحرفين في الرحمن [الآيتان ٢٧، ٧٨]، وقرأت على الفارسي على<sup>(٥)</sup> النقاش بإمالة الراء من ﴿الْمِحْرَابَ﴾ حيث وقع فقط، وقرأت على أبي الحسن بإمالة الراء من ﴿الْمِحْرَابَ﴾ في موضع الخفض، وهما موضعان في آل عمران [آية ٣٩] ومريم [آية ١١]، وقرأ الباقر بإخلاص الفتح في جميع ذلك»<sup>(٦)</sup>.

وقال قبل هذين النصين في «فصل تفرد حمزة»:

«وتابعه ابن ذكوان على إمالة «جاء» و«شاء» حيث وقعا، و﴿بِرِزَادِهِمْ﴾ في أول البقرة [آية ٩]، هذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وروى غيره عنه بالإمالة

(١) «ح»: «وأما ابن ذكوان»، والصواب ما أثبت في «ع» وهو الموافق للأصل «وأمال»، وبه يستقيم المعنى. ن. التيسير ص ١٨٥.

(٢) هو الفتح عينه، ويعبر عنه بإخلاص الفتح.

(٣) التيسير للداني، فصل «وأمال أبو عمرو» ص ١٨٥.

(٤) في الأصل «في آل عمران في قوله تعالى» ينظر التيسير ص ١٨٧.

(٥) «ح»: «عن النقاش».

(٦) التيسير، فصل «وتفرد هشام» ص ١٨٧.

في جميع القرآن»<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.



١٤- تصدير الإظهار على الإدغام في ﴿وَيَعِدُّبْ مَنْ﴾ [البقرة/٢٨٣] لابن كثير]

٤٠- وابن كثير صَدَّرَ الإِظْهَارَ بِبَا «يَعِدُّبْ مَنْ» وَلَا إِنْكَارَ

صُدِّرَ لتقديم «التيسير» له في الذكر، لأن صاحبه قال:

«وأظهر ورش ﴿وَيَعِدُّبْ مَنْ﴾ في البقرة [الآية ٢٨٣]، واختلف<sup>(٢)</sup> عن قبل

وعن البري أيضا، وأدغم ذلك الباقون»<sup>(٣)</sup>.

فحيث كان الحديث في الإظهار، كان مصدِّراً له في اللفظ. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.



(١) التيسير، فصل «وتفرد حمزة» ص ١٨٣.

(٢) في الأصل «واختلف فيه» أي في الإظهار. ينظر التيسير ص ١٧٣.

(٣) التيسير فصل وأدغم أبو عمرو ص ١٧٣.

(٤) ثم إن الإدغام ليس من طريق التيسير فتأخرت رتبته، والإظهار رواية الداني على أبي الفتح كما صرح في المفردات ص ١٣٦: «فقرأته على أبي الفتح من طريق ابن مجاهد بالإظهار»، وهو طريق التيسير، فيصدر. وانظر النشر ٩/٢. فيصح أن نقول «صدر لتقديمه في الذكر في التيسير ولأنه من طريق التيسير في غيره». والله أعلم.

١٥- تصدير التحقيق مع الإدخال على التحقيق مع عدمه، وعلى التسهيل مع الإدخال في الأخيرين في الهمزتين المختلفتين: فتحة فضمة، لهشام]

٤١- بِـ «أَوْتَبْتُكُمْ» «أَنْزَلَا» مَعَ «أَأُلْقِي» هِشَامٌ أَدْخَلَا

٤٢- مُصَدِّرًا لَكِنَّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ زَادَ مَعَ الْمَدِّ أَخِيرًا بَيْنَ بَيْنِ

صُدِّرَ الإدخال له مع التحقيق لكونه قراءة الداني على أبي الفتح، الذي أسند عنه قراءته لهشام في «اليسير»، وعدم الإدخال مع التحقيق زائد في «الشاطبية»<sup>(١)</sup> عليه باعتبار طريق أبي الفتح، ووجه الإدخال مع التسهيل مؤخر في «اليسير» من طريق أبي الحسن في موضعيه، فلما كان وجه التحقيق مع عدم الإدخال زائدا، وكان وجه الإدخال مع التسهيل مؤخرا، وجب تصدير غيرهما، ولما كان وجه التحقيق مع عدم الإدخال مقدما له في الذكر<sup>(٢)</sup> باعتبار طريق أبي الحسن توسط<sup>(٣)</sup>.  
ونصّه:

«وهشام من قراءتي على أبي الحسن يحقق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويدخل قبلها ألفا في الباقيين<sup>(٤)</sup> كقالون، والباقون يحققون

(١) قوله:

وفي آل عمران روي لهشامهم كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا

(٢) «ح»: «مقدما في الذكر له».

(٣) فتلك وجوه ثلاثة جاءت على هذا الترتيب: مصدر فموسط فمؤخر: التحقيق مع الإدخال، ثم التحقيق مع عدم الإدخال، ثم التسهيل مع الإدخال.

(٤) في الأصل «في الباقيتين» وكلاهما يصح، قول الشارح في الباقيين عودا على الموضعين، =

الهمزتين في ذلك، وهشام من قراءتي على أبي الفتح كذلك، ويدخل بينهما ألفاً،  
بالله التوفيق»<sup>(١)</sup>.

انتهى، والله أعلم.



[١٦- تصدير القصر «الاختلاس» على الإشباع في ﴿نُوتِهِ﴾ [آل عمران/١٤٥]  
لهشام]

٤٣- «نُوتُهُ» مُصَدَّرٌ هِشَامٌ فِيهِ وَبَابِهِ الْقَضْرَبُ لَا تَمْوِيهِ

صُدِّرَ لاقتصار «التيسير» عليه<sup>(٢)</sup>، ونصه في آل عمران:

« أبو بكر وأبو عمرو وحزمة ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾، و﴿لَا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [كلاهما في  
الآية ٧٤ من آل عمران] و﴿نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾ في الموضعين [كلاهما في الآية ١٤٥ من آل عمران]، وفي  
النساء [الآية ١١٤] ﴿نُوتِهِۦ﴾ و﴿نُصِّلِهِۦ﴾، وفي عَسَقَ<sup>(٣)</sup> ﴿نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الآية ٢٠]  
بإسكان الهاء في السبعة، وقالون باختلاس كسرة الهاء فيها، وكذا روى الخُلُوَانِي  
عن هشام في الباب كله»<sup>(٤)</sup> انتهى.

= وقول الأصل في الباقيتين عودًا على الهمزتين الثانيةين من كل موضع. والأولى موافقة  
الأصل. ن. التيسير ص ١٥٠.

(١) التيسير باب «ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة» ص ١٥٠.

(٢) «ح»: «لاقتصاره في التيسير».

(٣) في الأصل «حَمَّ عَسَقَ» وهي سورة الشورى. ينظر التيسير ص ٢٥٣.

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة آل عمران» ص ٢٥٣.

فقوله: «في الباب كله» يعني به حرفي ﴿يُؤَدِّهَ﴾ [آل عمران/ ٧٤] وثلاثة حروف ﴿نُؤِيَهَ مِنْهَا﴾ [موضعان في آل عمران/ ١٤٥، وموضع في السورى/ ٢٠] و﴿نُؤَلَّهَ﴾ و﴿نُضْلِيَهَ﴾ [النساء/ ١١٤] و﴿يَاتِيَهَ مُؤِمِنًا﴾ بطه [الآية ٧٤] و﴿يَتَّفِيَهَ﴾ [النور/ ٥٠] و﴿بِأَلْفِيَهَ﴾ [النمل/ ٢٨]، وهو لم يذكر في سورة آل عمران عند ﴿يُؤَدِّهَ﴾ [آل عمران/ ٧٤] سوى السبعة الأول كما رأيت، ثم قال: «في الباب كله»، ولما ذكر ﴿يَاتِيَهَ﴾ في طه [الآية ٧٤] قال:

«قالون باختلاف عنه، ﴿يَاتِيَهَ﴾ [طه/ ٧٤] باختلاس كسرة الهاء في الوصل، وأبو شعيب بإسكانها فيه، والباقون بإشباعها»<sup>(١)</sup>.  
فربما تُوهِمُّمُ أَنْ هَشَامًا يَنْدَرِجُ فِي الْبَاقِينَ.

وقال في ﴿يَتَّفِيَهَ﴾ [النور/ ٥٠]: «أبو بكر وأبو عمرو وخلاد بخلاف عنه ﴿يَتَّفِيَهَ﴾ [النور/ ٥٠] بإسكان الهاء، وقالون باختلاس كسرتها، والباقون بصلتها»<sup>(٢)</sup>.

(١)

وقال في ﴿بِأَلْفِيَهَ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل/ ٢٨]:

«عاصم وأبو عمرو وحزمة ﴿بِأَلْفِيَهَ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل/ ٢٨] بإسكان الهاء، وقالون يختلس كسرتها في الوصل، والباقون يشبعونها فيه»<sup>(٣)</sup>.

(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة طه ص ٣٦٤. وفيه «قالون بخلاف عنه» مكان «باختلاف عنه».

(٢) في الأصل «وقالون باختلاس كسرة الياء، والباقون بصلتها بياء». التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة المومنون ص ٣٨٤.

(٣) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة النمل ص ٣٩٥.

فربما تُؤمُّهم أيضًا اندراج هشام في الباقيين الواصلين فيهما، لكن قال ابن أبي

السَّداد:

«وذكر في «المفردات»<sup>(١)</sup> هذه الألفاظ التي ذكر هنا، وذكر معها ﴿يَأْتِيهِ﴾

[طه/٧٤] و﴿يَتَّفِهِ﴾ [النور/٥٠] و﴿بِأَلْفِيهِ﴾ [النمل/٢٨] وشبهه، وهذا عنى بقوله في

«التيسير»: «في الباب كله»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال ابن أبي السَّداد عنه:

«أنه ذكر في «المفردات» أنه قرأ على أبي الفتح بالاختلاس، وعلى أبي الحسن

بالإشباع<sup>(٣)</sup>، فيتوجه التصدير أيضًا من أنه المروي عمَّن أسند له قراءة هشام في

«التيسير»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.



(١) ينظر المفردات: مفردة ابن عامر باب ذكر اختلافهم في فرش الحروف ص ٣٦٢.

(٢) الدر الثير والعذب النмир لابن أبي السَّداد ص ٦٣٦.

(٣) القصد من الإشباع من السياق «وصل هاء الكناية بياء أو واو مديتين. قال ابن مجاهد: وقال حفص عن عاصم يأتيه ونوله ونؤته... بجر الهاء مع الإشباع» فهو هنا مرادف للمد وضد الاختلاس» ينظر معجم المصطلحات لعبد العلي المسؤول ص ٧٥.

(٤) والنص كما ورد في شرح ابن أبي السَّداد هو: «ثم قال في المفردات: «إنه قرأ على أبي الفتح عن قراءة علي عبد الله بن الحسين باختلاس الكسرة في حال الوصل»، قال: «وكذا رواه الحلواني عنه منصوصاً»، ثم قال: «وقرأت له ذلك على أبي الحسن عن قراءته بإشباع الكسرة كإين ذكوان» (انتهى كلام الداني). قال العبد) الكلام لابن أبي السَّداد وهو يقصد نفسه بقوله «العبد»: وإسناد قراءته برواية هشام في التيسير، إنما هي عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين» انتهى كلام ابن أبي السَّداد. ينظر الدر الثير ص ٦٣٦.



[١٧- تصدير التشديد على التخفيف في ﴿تَمَنُّونَ﴾ آل عمران/١٤٣]

و﴿تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة/٦٨] للبزي]

٤٤- «تَفَكَّهُونَ» مَعَ «تَمَنُّونَ» يَرَى أَحْمَدُ شَدَّ التَّايِهِ مُصَدِّرًا

صُدِّرَ لتصريح الداني به، وأخذ التخفيف من المفهوم، ونصه:

«وزادني أبو الفرج النجَّادُ المقرئُ عن قراءته على أبي الفتح ابن بُدهن عن أبي بكر الزينبيِّ عن أبي ربيعة عن البزِّيِّ موضعين في آل عمران: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنُّونَ أَلْمُوتَ﴾ [الآية ١٤٣]، وفي الواقعة ﴿بَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الآية ٦٨]، فشدَّ التاء فيها، وذلك قياس قول أبي ربيعة، فإن ابتدئ بهذه التاءات<sup>(١)</sup> حُفِّضَ لا غير، وإن كان قبلهن حرف مد زيد في تمكينه، والباقون بتخفيف التاء في الباب كله<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



[١٨- تصدير تاء الخطاب على ياء الغيب في ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ آل

عمران/١٦٩ لهشام]

٤٥- وَصَدَّرَ الرَّضَى هِشَامٌ بِالْخِطَابِ بِ«يَحْسِبَنَّ قُتِلُوا» بِلَا اِرْتِيَابِ

هذا الحرف الذي ذكر الداني فيه أنه قرأه على أبي الفتح بالياء، ونصه:

(١) «ح»: «الثلاث». والمعنى يفسد. فهما تاءان اثنتان. فصَحَّ ما أثبت من «ع».

(٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة البقرة ص ٢٤٤ و ٢٤٥. والخبر بنصه في التهذيب

٦٣. وانظر كلام ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٣٥، ٢٣٤.

«وهشام من قراءتي على أبي الفتح ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ [آل عمران/ ١٦٩] بالياء، والباقون بالتاء»<sup>(١)</sup> انتهى.

وهو قد أسند قراءة هشام في «التيشير» عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، فكان نصه المذكور يُوهم أن الياء المثناة من أسفل عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وهو قد قال في «المفردات» إنه قرأ بالياء المثناة من أسفل على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي وأبي طاهر الأنطاكي، وقال فيها إنه:

«قرأ على أبي الحسن وأبي الفتح من طريق عبد الله بالتاء المثناة من فوق»<sup>(٢)</sup>.

هكذا ذكر عند ابن أبي السداد<sup>(٣)</sup>.

فإذا كان هكذا فالتاء المثناة من فوق هي الآتية عمن أسند عنه في «التيشير»: وهو أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين، فاستوجبت لذلك التصدير، والياء المذكورة في «التيشير» هي عن غير من أسند له فيه، وهو أبو الفتح عن عبد الباقي والأنطاكي.

والله أعلم.



(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة آل عمران ص ٢٥٧.

(٢) انظر المفردات: مفردة ابن عامر باب ذكر اختلافهم في فرش الحروف سورة آل عمران ص ٣٦٣.

(٣) ينظر كلام ابن أبي السداد في الدر النثير ص ٦٣٧.

١٩- تصدير الفتح على الإضجاع في ﴿ءَاتِيكَ﴾ معاً [النمل/٤٠، ٤١] وفي  
﴿ضِعْبًا﴾ [النساء/٩] لخلاّد]

٤٦- وَفَتْحُ ﴿ءَاتِيكَ﴾ مَعَا ضِعَافًا صَدْرُ لِحَلَادٍ، وَلَا تَخَافَا

صدر لقول صاحب «التيسير» «وبالفتح أخذ له» ونصه:

«وتفرد حمزة<sup>(١)</sup> بإمالة فتحة الهمزة إشماما في قوله تعالى: ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِ﴾ في الحرفين في النمل [الآيتان ٤٠ و٤١]، وإمالة فتحة العين في قوله تعالى: ﴿ضِعْبًا﴾ في النساء [الآية ٩]، وعن خلاّد في هذه الثلاثة المواضع خلاف، وبالفتح أخذ له<sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



٢٠- تصدير الوقف على «ما» على الوقف على اللام في «مال» الأربعة<sup>(٣)</sup>  
[للكسائي]

٤٧- «مَالٍ» بِأَرْبَعٍ عَلَيَّ صَدْرًا وَقَفَا عَلَى «مَا» ثُمَّ «لَامٍ» لَا امْتِرَا

صَدْرٌ لِتَقْدِيمِ الدَّانِي لَهُ فِي «الْتَيْسِيرِ» عَلَى الْوَقْفِ عَلَى اللَّامِ وَنَصَهُ:

(١) في الأصل «وتفرد حمزة أيضا» ينظر التيسير ص ١٨٣.

(٢) التيسير باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين فصل وتفرد حمزة ص ١٨٣ و ١٨٤.

(٣) ﴿فَمَالٍ هَتَوُلَاءِ لُفُومٍ﴾ [النساء/٧٧] و﴿مَالٍ هَذَا أَلْكَتَبِ﴾ [الكهف/٤٨] و﴿مَالٍ هَذَا أَلرَّسُولِ﴾ [الفرقان/٧] و﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج/٣٦].

«واختلف في ذلك عن الكسائي، فرُوي عنه الوقف على «ما» وعلى «اللام»<sup>(١)</sup>. انتهى. والله أعلم.



[٢١] - تصدير الإدغام على الإظهار في ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٤] لخلاّد

٤٨ - وَلَا مَ «بَلَّ» أَذْغِمَ بِطَاءٍ «طَبَعًا» بَدَأَ الْخَلَادُ وَقَيْتَ الْقَبِيحَا

صُدِّرَ لِقَوْلِهِ فِي «التيسير» «وبالإدغام أخذ له»، ونصه:

«واختلف عن خلاّد عند الطاء في قوله عز وجل: ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٤]

فقرأته بالوجهين، وبالإدغام أخذ له»<sup>(٢)</sup>. انتهى. والله أعلم.



[٢٢] - تصدير الإمالة على الفتح في ﴿يُورِي﴾ و﴿بِقَاوِرِي﴾ [الحرف في المائة ٣٣]

لدوري الكسائي

٤٩ - كَذَلِكَ عَنْ حَفْصِ عَلِيٍّ أَضْجِعَا بَدَأَ «يُورِي» «فَأُورِي» مَعَا

طريقُ الدوريّ عن الكسائيّ أسنده في «التيسير» عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن محمد بن عليّ بن الجالندي الموصلي، عن جعفر بن محمد عن الدوريّ، وذكر الجعبري أن جعفر بن محمد عنه في ﴿يُورِي﴾ و﴿بِقَاوِرِي﴾

(١) التيسير باب «ذكر الوقف على مرسوم الخط» ص ٢٠٤.

(٢) التيسير باب «ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن» ص ١٧٠.

[الحرفان في المائة/ ٣٣] طريقان: الفتح طريق «التيسير»، والإمالة وهي من زيادات «القصيد»، لكن ذكر في «التيسير» ما نصه: «وروى لي الفارسي عن أبي طاهر، عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير، عن أبي عمر، عن الكسائي أنه أمال<sup>(١)</sup> ﴿يُورِي﴾ و﴿بَأْوَرِي﴾ في المائة [الآية ٣٣]، ولم يروه غيره عنه، وبذلك أخذ من هذا الطريق»<sup>(٢)</sup> انتهى.

فجاءت الإمالة من طريق جعفر بن محمد فيما بلغ الشاطبي، وزاده وهي طريق الضرير، وقال فيه «و بذلك أخذ من هذا الطريق»، ولم ير ابنُ أبي السّداد أن ذكره له من باب حكاية مذهب الغير كما قال الجعبري، بل قال: «ومن ذلك ﴿يُورِي﴾ و﴿بَأْوَرِي﴾ في العقود [الآية ٣٣] مذهب الشيخ والإمام فتحهما للجماعة<sup>(٣)</sup>، وللحافظ فيهما الوجهان في رواية الدوريّ عن الكسائي كما ترى»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

فتعزّزت<sup>(٥)</sup> الإمالة لذلك فصدرت. والله أعلم.



(١) ينظر التيسير ص ١٨٢.

(٢) التيسير باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين فصل وتفرد الكسائي ص ١٨٢.

(٣) «ح».

(٤) الدر النثير والعذب النмир للمالقي ص ٤٩٣.

(٥) في «ح»: «فتعذرت»، ولا يصح بها المعنى مهما تكلف ذلك، فالصواب «فتعزّزت».

[٢٣- تصدير الإدخال على عدمه في الهمزتين: مفتوحة فمكسورة من كلمة هشام]

٥٠- بِبَابِ «أَيْنَ» هِشَامٌ أَدْخَلَ مَدًّا مُصَدَّرًا وَقِيَّتَ الْخَبَلَا

صدر لكونه من طريق من أسند عنه رواية هشام في «التيسير»، ونصه:

«وهشام من قراءتي على أبي الفتح يدخل بينهما ألفا<sup>(١)</sup>، ومن قراءتي على أبي الحسن يدخلها في سبعة مواضع<sup>(٢)</sup>».

وقال في سورة التوبة:

«قرأ الكوفيون وابن عامر ﴿أَيِّمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة/١٢] بهمزتين حيث وقع، وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح بينهما ألفا<sup>(٣)</sup>».

فصُدِّرَ لذلك، لكنَّ ظاهر قوله «من قراءتي على أبي الفتح» من نصيه معاً، أنه عن أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين البغدادي؛ لأنه هكذا أسند، والذي عنده في «المفردات»<sup>(٤)</sup> أن الإدخال من<sup>(٥)</sup> قراءته على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، وأن عدم

(١) في الأصل: «في جميع القرآن»، خلافا لقراءته: هشام من طريق أبي الحسن. ينظر التيسير ص ١٤٩.

(٢) التيسير باب «ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة» ص ١٤٩ و ١٥٠. والسبعة المواضع هي: ﴿أَيِّنَّكُمْ﴾ و﴿أَيِّنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾، و﴿أَذَا مَا مِثَّ﴾، ﴿أَيِّنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾، ﴿أَنْتَكَّ﴾، ﴿أَيْفِكَ﴾، ﴿أَيِّنَّكُمْ﴾ مع تسهيل الثانية هنا خاصة.

(٣) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة التوبة» ص ٣٠٢.

(٤) انظر المفردات للداني ص ٣٥٤.

(٥) «ح»: «عن».

الإدخال إلا في سبعة مواضع عن قراءته على أبي الحسن وعلى أبي الفتح أيضًا عن قراءته على عبد الله بن الحسين البغدادي، كذا قال ابن أبي السداد عنه، لكن الذين راعوا هذه المعاني نظروا إلى قوله «من قراءتي على أبي الفتح» وهم يعلمون أنه المسند عنه في «التيسير»، فصدروا لذلك من غير أن يعتبروا ما وراء ذلك<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



[٢٤]- تصدير الإضجاع على الفتح في فتحتي «رءاء» مع الضمير المكني لابن ذكوان، وتصدير الفتح على الإمالة في فتحة الهمزة من «رءاء» التي تلاها ساكن لشعبة، وتصدير الفتح على الإمالة في الرءاء للوسوسي]

- ٥١- إِضْجَاعٌ فَتَحْتِي «رءَاء» عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ قَدَّمَ إِنْ تَلَاهَا مَكْنِي  
 ٥٢- وَإِنْ تَلَاهَا سَاكِنٌ فِي الْأَدَا قُلْ شُعْبَةٌ بِفَتْحٍ هَمْزَهَا بَدَا  
 ٥٣- وَصَالِحٌ قَدَّمَ فَتْحَ رَائِهَا إِنْ انْتَفَى السَّاكِنُ مِنْ وَرَائِهَا

صُدِّرَتِ الْوَجُوهُ الْمَصْدَرَةُ فِي الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ لِتَصْدِيرِ الدَّانِي بِهَا فِي «التيسير»، مع حكاية الوجه الآخر بصيغة المجهول مع «قد» في بعضها، ونصه:

«همزة والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان ﴿رءاء كوكباً﴾ [الأنعام/٧٧]، و﴿رءاء أيديهم﴾ [هود/٦٩] و﴿رءاء﴾ [النمل/٤١] وشبهه من لفظه، إذا لم يأت بعد الياء ساكن<sup>(٢)</sup>، بإمالة فتحة الرءاء والهمزة جميعاً.

(١) «ح»: «ما وراءه».

(٢) في الأصل «ساكن منفصل». ينظر التيسير ص ٢٧٧.

واستثنى النقّاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمكْنِيٍّ، نحو: ﴿رِءَاكُ﴾ [الأنبياء/ ٣٦] و﴿رِءَاهَا﴾ [موضعان: النمل/ ١٠ والقصص/ ٣١] و﴿رِءَاهُ﴾ [النمل/ ٤١]، النجم/ ١٣، التكوير/ ٢٣، العلق/ ٧] و﴿رِءَاهُ﴾ [موضعان فاطر/ ٨ والصافات/ ٥٥] بفتح الراء والهمزة فيه.

وبذلك قرأت على الفارسي عنه، وكذا أقرأنيه أيضًا أبو الفتح، عن قراءته على عبد الباقي، عن أصحابه، عنه، عن الأخفش. وورث الراء والهمزة بين اللفظين في الجميع.

وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط.

وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة.

والباقون بفتحها جميعا.

حمزة وأبو بكر ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام/ ٧٨] و﴿رَعَا الشَّمْسَ﴾ [الأنعام/ ٧٩] وشبهه، إذا لقيت الياء ساكنًا منفصلاً، بإمالة فتحة الراء فقط، والباقون بفتحها، وهذا<sup>(١)</sup> في حال الوصل، فإن فصل من الساكن بالوقف، كان الاختلاف في ذلك على نحو ما تقدم في ﴿رِءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام/ ٧٧].

وقد روى خلف عن يحيى، عن أبي بكر، وغير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتحة الراء والهمزة في ذلك كأول<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عمرو: وقد قرأت بذلك في روايتيهما.

(١) في الأصل «فهذا في حال الوصل». ينظر التيسير ص ٢٧٨.

(٢) في الأصل «في ذلك كله كأول أيضا». ينظر التيسير ص ٢٧٨.



وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن يزيد بن يمامة فتحة الهمزة في ذلك  
كأول أيضا، وكل صحيح معمول به<sup>(١)</sup> انتهى<sup>(٢)</sup>. والله أعلم



[٢٥- تصدير التخفيف على التشديد في نون ﴿أَتَحَّجَّوْنَ﴾ [الأنعام/٨١]

[هشام]

٥٤- وَلِهَشَامٍ خُفُّ نُونٍ يَسِيْقُ مِنْ قَبْلِ «فِي اللَّهِ» وَذَا مُحَقَّقُ

صدر لتصدير الداني به في «التيسير»، وقوله في «المفردات» في جانبه «وبه  
أخذ»<sup>(٣)</sup>، وقال الجعبري: «وهو الأشهر».

ونص «التيسير»:

«نافع وابن عامر بخلاف عن هشام ﴿أَتَحَّجَّوْنَ﴾ [الأنعام/٨١] بتخفيف النون  
والباقون بتشديدها»<sup>(٤)</sup> انتهى. والله أعلم.



(١) قوله على ما نقل: «وكل صحيح معمول به» مستقيم المعنى بتنوين «كل» ورفع على  
الابتداء وتنوين «صحيح» ورفع على الخبر، رغم مخالفته عبارة الأصل وهي: «وكل ذلك  
صحيح معمول به». ينظر التيسير ص ٢٧٨.

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الأنعام» ص ٢٧٧ و٢٧٨.

(٣) نص الداني من المفردات ص ٣٦٤: «وقرأت على أبي الحسن وأبي الفتح من طريق عبد  
الله بتخفيفها، وبه أخذ».

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الأنعام» ص ٢٧٨.

[٢٦] - تصدير الصلة على القصر «كسرة دون صلة» في ﴿إِفْتِدِهْ﴾ [الأنعام/٩١]  
لابن ذكوان]

٥٥- وَلاِبْنِ ذَكْوَانَ فَصِلْ هَاءَ «اِفْتِدِهْ» مُصَدِّرًا فَحَقَّقْنَاهُ وَاقْتَدِهْ  
صُدِّرَ لاِقْتِصَارِ الدَّانِي عَلَيْهِ فِي «التيسير»، ونصه:

«ابن ذكوان ﴿فَبِهْدِيهِمْ إِفْتِدِهْ﴾ [الأنعام/٩١] بكسر الهاء وصلتها<sup>(١)</sup>، وهشام  
بكسرها من غير صلة<sup>(٢)</sup>. انتهى كلامه. والله أعلم.



[٢٧] - تصدير الكسر على الفتح في ﴿أَنَّهَا إِذَا﴾ [الأنعام/١١٠] لشعبة]

٥٦- فِي «إِنَّهَا إِذَا» فَصَدَّرَ كَسْرًا عَنِ شُعْبَةَ بِذَلِكَ حَقًّا يُقْرَأُ  
صُدِّرَ لِتَقْدِيمِ الدَّانِي لَهُ فِي «التيسير»، ونصه:

«ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلاف عنه ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام/١١٠]  
بكسر الهمزة، والباقون بفتحها<sup>(٣)</sup>. انتهى. والله أعلم.



(١) في الأصل «وصلتها ياء». ن التيسير ص ٢٧٩.

(٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الأنعام ص ٢٧٩.

(٣) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الأنعام ص ٢٨٠.

[٢٨] - تصدير الكسر على الضم في تنوين ﴿حَبِيثَةٌ جُتَّتْ﴾ [إبراهيم/٢٨]  
و﴿بِرَحْمَةٍ دَخَلُوا﴾ [الأعراف/٤٨] لابن ذكوان]

٥٧- نُونٌ «حَبِيثَةٌ» وَ«رَحْمَةٌ» جَلَا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِكَسْرِ أَوْ لَا  
صُدِّرَ لِتَقْدِيمِ الدَّانِي لَهُ فِي «التيسير»<sup>(١)</sup>، وَنَصُّهُ:

«والباقون يضمنون ذلك له»<sup>(٢)</sup>، واستثنى ابن ذكوان من ذلك التنوين خاصة،  
فكسره<sup>(٣)</sup>، حاشا حرفين: ﴿بِرَحْمَةٍ دَخَلُوا﴾ [الأعراف/٤٨]، و﴿حَبِيثَةٌ جُتَّتْ﴾  
[إبراهيم/٢٨]، هذه رواية محمد بن الأخرم عن الأخفش<sup>(٤)</sup>، وروى عنه النقاش وغيره  
بكسر ذلك حيث وقع<sup>(٥)</sup>. انتهى. والله سبحانه أعلم.



(١) «ح».

(٢) الإشارة إلى ما يسبق النص المنقول بداية من حرف ﴿بَعَثَ اضْطَرَّ﴾ الآية ١٧٣ من  
البقرة وشبهه من نون ساكنة تسبق همزة الوصل، ودال ساكنة من ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتَ﴾، أو لام  
في ﴿قُلْ﴾ أو واو في ﴿أَوْ﴾ كقوله ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ و﴿أَوْ انْفُضْ﴾، ومن تاء في  
قوله ﴿وَقَالَتْ ائْخُرْجِي﴾ ومن تنوين نحو قوله ﴿فَتَبَيَّلًا﴾ ﴿نَنْظُرُ﴾، ﴿مُبَيِّنٍ﴾ ﴿اَفْتُلُوا﴾، وكل على  
مذهبه كما فصله الداني في التيسير فرش البقرة ص ٢٣٥.

فالباقون يضمنون ذلك كله، وهم السبعة غير عاصم وأبي عمرو وحمزة، فهؤلاء الثلاثة  
لهم حروف يرجع إليها في الباب.

(٣) كذا في «ح»، «فكسره»، وهو الصواب والموافق للأصل في التيسير ص ٢٣٦، وفي غيره  
«بكسره».

(٤) في الأصل «عن الأخفش عنه» أي عن ابن ذكوان. ينظر التيسير ص ٢٣٦.

(٥) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة البقرة» ص ٢٣٦.

[٢٩- تصدير «بَيْئْسٍ» على «بَيْئْسٍ» لشعبة]

٥٨- «وَبَيْئْسٍ» كـ «جَيْئَلٍ» مَقَدَّمٌ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى «بَيْئْسٍ» فَأَعْلَمُوا

صُدِّرَ لِتَصْدِيرِ الدَّانِي بِهِ فِي «التيسير» مع ذكره الوجه الآخر بصيغة المجهول مع «قد»، ونصه:

«وأبو بكر بخلاف عنه ﴿بَيْئْسٍ﴾ [الأعراف/ ١٦٥] بفتح الباء وهمزة مفتوحة بعد الياء<sup>(١)</sup> مثل قَيْقَب، والباقون ﴿بَيْئْسٍ﴾ بفتح الباء وهمزة مكسورة بعدها ياء مثل رئيس، وقد رُوِيَ هذا الوجه عن أبي بكر<sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٣٠- تصدير الإثبات على الحذف وصلا ووقفا في ياء ﴿كَيْدُونٍ فَلَا﴾]

[الأعراف/ ١٩٥] هشام]

٥٩- «وَأَبْدًا يَبْتَبِئُ الْيَا بِـ كَيْدُونِي فَلَا» وَصَلًا وَوَقْفًا عَنْ هِشَامِ ذِي الْعَلَاءِ

صُدِّرَ لِتَصْدِيرِ الدَّانِي بِهِ فِي «التيسير»، ونصه في باب الزوائد:

«وأثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين في قوله ﴿ثُمَّ كَيْدُونٍ﴾ في

الأعراف [الآية ١٩٥]<sup>(٣)</sup>».

(١) «بَيْئْسٍ».

(٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الأعراف ص ٢٩٥.

(٣) التيسير باب «ذكر أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم التي تسمى زوائد». ص ٢٢٢، ٢٢١.

وقال في آخر سورة الأعراف: «وفيها محذوفة ﴿ثُمَّ كِيدُونَ بَلَاءً﴾ [الأعراف/ ١٩٥] أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه»<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٣١- تصدير الإمامة على الفتح في ﴿هَارٍ﴾ [التوبة/ ١١٠] وباب «أدرن» لابن ذكوان]

٦٠- وَحَرْفُ «هَارٍ» مَعَ «أَدْرَل» يُضْجَعُ مُقَدِّمًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَعُوتَا

أما «هار» فإن صاحب «التيشير» ذكر<sup>(٢)</sup> في سورة التوبة ما نصّه:

«ابن كثير وحزمة وحفص وهشام والنقاش عن الأخفش ﴿هَارٍ﴾ [الآية ١١٠]<sup>(٣)</sup> بالفتح، وورش بين اللفظين والباقون بالإمالة»<sup>(٤)</sup> انتهى.

فتخصيصه النقاش عن الأخفش يقضي بإثبات الإمالة لابن ذكوان عن غيره، وتدخل في عموم قوله «والباقون»، وقد قال الجعبري: «ولابن ذكوان وجهان نقلهما أبو العز وأبو العلاء هبة عن الأخفش عنه بالإمالة، والنقاش عنه فعنه بالفتح، وأسند في «التيشير» قراءة ابن ذكوان عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش عن أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش، وهذا الإسناد يقتضي تقديم الفتح لأنه طريقة «التيشير».

(١) التيسير باب «ذكر فرش الحروف، سورة الأعراف». ص ٢٩٧.

(٢) «ح»: «ذكره»، ولا يستقيم.

(٣) ينظر التيسير ص ٣٠٥.

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة التوبة» ص ٣٠٥ و ٣٠٦.

لكن قال الداني في «المفردات»: «واتفق قالون وابن ذكوان على إمالة فتحة الهاء في قوله عز وجل في التوبة ﴿هَارِ﴾ [آية ١١٠]، على أن الفارسي قرأني ذلك عن قراءته على النقاش عن الأخفش بإخلاص الفتح، والذي نصّ عليه الأخفش في كتابه الإمالة خاصة»<sup>(١)</sup>.

ذكره ابن أبي السداد<sup>(٢)</sup>، فلما كانت طريقه هي طريق الأخفش، وكان الأخفش نص على الإمالة في كتابه، وكانت الإمالة هي طريق هبة، غُلِبَتْ طريقة النقاش؛ لأنها لم توافق ما أتى به النص في الكتاب، فصدرت الإمالة لذلك، وهو بعد محل نظر لتقديم الأداء على النص. والله أعلم.

وأما «أدرى» فقال<sup>(٣)</sup> فيه ما نصه: «ابن كثير وقالون وحفص وهشام والنقاش عن الأخفش ﴿أذْرِيكَ﴾ و﴿أذْرِيكُمْ﴾ حيث وقع بالفتح، وورش بين اللفظين، والباقون بالإمالة»<sup>(٤)</sup>.

فقوله: «والنقاش» يقتضي أيضًا وجهاً آخر هو الإمالة الداخلة في عموم قوله: «والباقون»، وعزاها الجعبري أيضًا لهبة عن الأخفش عن ابن ذكوان.

(١) المفردات للداني ٣٠٦.

(٢) نقل ابن أبي السداد لكلام الحافظ من المفردات هو بلفظ «والذي نص عليه الأخفش في كتابه الإمالة اليسيرة» ينظر الدر الثبير ص ٦٤٦.

(٣) الحافظ أبو عمرو الداني.

(٤) التيسير باب ذكر «فرش الحروف سورة يونس» ص ٣٠٨. ولم يرد لفظ ﴿أذْرِيكُمْ﴾ إلا في موضع واحد: يونس/١٦، وأما لفظ ﴿أذْرِيكَ﴾ فقد جاء في ثلاثة عشر موضعا: الحاقة/٣، المدثر/٢٧، المرسلات/١٤، الانفطار/١٧ و١٨، المطففين/٨ و١٩، الطارق/٢، البلد/١٢، القدر/٢، القارعة/٣، الهمزة/٥.

وقال ابن أبي السّداد: «ولم يذكر مكّي وابن شريح عنه إلا الإمالة»<sup>(١)</sup>.

فيظهر - والله أعلم - أن خلافاها هو خلاف ﴿هَارٍ﴾ [الآية ١١٠]، فلذلك صُدّرت. والله أعلم.



[٣٢ - تصدير المد على القصر «الحذف»، في ﴿لَا أُفْسِمُ﴾ [القيامة/١] و﴿وَلَا أُذْرِيكُمْ﴾ [يونس/١٦] للبزي]

٦١ - وَقُلْ «وَلَا أُذْرِيكُمْ» «لَا أُفْسِمُ يَوْمَ» بَرَّ مَدَّهُ يُقَدِّمُ

قال في «التيشير»:

«قنبل ﴿وَلَا أُذْرِيكُمْ﴾ [يونس/١٦] بغير ألف بعد اللام، وكذلك روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، وبذلك أقرأني أبو القاسم الفارسي عنه، والباقون بالألف»<sup>(٢)</sup>.  
وقال في سورة القيامة:

«قرأ قنبل ﴿لَا أُفْسِمُ يَوْمَ﴾ [القيامة/١] بغير ألف بعد اللام<sup>(٣)</sup>، وكذا روى النقاش عن أبي ربيعة عن البزي والباقون بألف»<sup>(٤)</sup> انتهى.

- 
- (١) الدر الثبير باب «ذكر فرش الحروف، سورة يونس» ص ٦٤٧. وأما ابن شريح فذكر حرف ﴿أُذْرِيكُمْ﴾ و﴿أُذْرِيكُمْ﴾ في فرش سورة يونس ص ٣٩٢.
- (٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة يونس ص ٣٠٨.
- (٣) هكذا قرأ: «لأقسم».
- (٤) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة القيامة ص ٥٠٢.

فتصدر؛ لأن أبا القاسم الفارسيّ الذي قال الداني عنه «وبذلك أقرّاني» هو الذي أسند عنه قراءة البزّيّ في «التيسير». والله أعلم.



٣٣- تصدير التخفيف في النون ﴿تَتَّبَعْنَ﴾ على التثقيب ﴿تَتَّبَعْنَ﴾

في ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ [يونس/٨٩] لابن ذكوان

٦٢- وَخِيفُ نُونٍ قَدَّمَا مَعَ ثِقَلٍ تَا «تَتَّبِعَانِ» لِابْنِ ذَكْوَانَ أَيْ

صُدِّرَ لِقْتَصَارِ صَاحِبِ «التيسير» عَلَيْهِ، وَنُصِّهَ:

«ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾ [يونس/٨٩] بتخفيف النون، والباقون بتشديدها،

ولا خلاف في تشديد التاء»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



٣٤- تصدير القصر على المدة أو قل تصدير الحذف على الإثبات للياء في

﴿نَزَّعَ﴾ [يوسف/١٢] لقنبل

٦٣- وَقُنْبُلٌ قَدَّمَ قَصْرَ «نَزَّعَ» .....

صُدِّرَ لِقْتَصَارِ صَاحِبِ «التيسير» عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وما ذكره آخر سورة يوسف ﷺ

(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة يونس ص ٣١١.

(٢) نعم الاقتصار واضح في ذكر فرش سورة يوسف؛ حيث يستفاد كسر العين دون وصل من قوله «وكسر الحرمان العين من يرتع»، وابن كثير أحد الحرمين. لم يذكر خلافا في هذا =



فحكاية مذهب الغير<sup>(١)</sup>.

وَلْيُنْظَرِ «الكنز»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



[٣٥ - تصدير الفتح على الضم في تاء ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف/٢٣] لهشام]

٦٣ - كَذَا هِشَامٌ فَتَحَ تَا «هَيْتَ» يَعْـي

صُدِّرَ لتقديم «التيسير» له مع حكايته الوجه الآخر بصيغة المجهول مع «قد».

ونصه:

«نافع وابن ذكوان ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف/٢٣] بكسر الهاء من غير همز وفتح التاء.

= الموطن من باب ذكر فرش الحروف، سورة يوسف ص ٣٢٠.

(١) في آخر سورة يوسف - كما هي عادته في فرش السور - ذكر ياءات السورة، وحكى رواية أبي ربيعة وابن الصباح عن قنبل «نرتعي» بإثبات ياء بعد العين في الحالين، وزاد بيان هذا الخلاف قائلاً «وروى غيرهما عنه - أي عن قنبل - حذفها في الحالين» وهذا عين كلامه واقتصاره في فرش السورة عند حرف «يرتع» كما سبق بيانه، كما أنه عُلِمَ أنه أسند رواية قنبل في التيسير من طريقين ليس فيهما من ذكر آخر سورة يوسف، وهما: أ- أبو مسلم البغدادي عن ابن مجاهد عن قنبل، وب- فارس بن أحمد الحمصي المقرئ عن عبد الله بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد عن قنبل. وبذلك صح قول الشارح أن الوجه الآخر وهو الصلة بالياء حكاية مذهب الغير. ينظر التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة يوسف ٣٢٥.

(٢) ص ٣٥٩ من رسالة الدكتوراه لعبد الرحيم بن لطف الله العباسي. تحقيق كنز المعاني من باب حروف قربت مخارجها إلى باب ياءات الزوائد.

وهشام كذلك إلا أنه يهمز<sup>(١)</sup>، وقد روي عنه ضم التاء<sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



٣٦- تصدير «استايسوا» و«تايسوا» و«يايس» و«واستايس» و«يايس» على ﴿إِسْتَيْسُوا﴾ و﴿تَأَيْسُوا﴾ و﴿يَأْيُسُ﴾ و﴿إِسْتَيْسَ﴾ و﴿يَأْيَسُ﴾ للبزي [

٦٤- وَبَابُ «يَأْيُسُ» قَدَّمَا لِأَحْمَدَا قَلْبًا وَبَدَلًا بِهِ نِلْتَ الْهُدَى

صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير»، مع أنه عمّن أسند عنه قراءة البزي في

«التيسير»، ونصه:

«البزي من قراءتي على ابن خواسطي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه ﴿فَلَمَّا إِسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾ [يوسف/٨٠] و﴿وَلَا تَأَيْسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف/٨٧] و﴿حَتَّىٰ إِذَا إِسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف/١١٠] وفي الرعد ﴿أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الآية ٣٢] بالألف وفتح الياء من غير همز في الخمسة، والباقون بالهمز وإسكان الياء من غير ألف في اللفظ<sup>(٣)</sup> انتهى. والله أعلم.



(١) «ح»: «بهمز». قراءة هشام بالهمز «هَيْتَ»، والخلاف عنه في التاء بين الفتح والضم.

(٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة يوسف ص ٣٢١.

(٣) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة يوسف ص ٣٢٣.

٣٧- تقديم الإشباع «أفئيدة» على القصر ﴿أَفِيدَةٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم/٣٩] هشام]

٦٥- وَالْهَمْزُ مِّنْ «أَفِيدَةٍ» قَدْ أَشْبَعَا هِشَامُنَا مُقَدِّمًا فَاسْتَمَعَا

صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير»<sup>(١)</sup> مع أنه عمن أسند عنه قراءة هشام فيه، ونص الحلواني عليه، ونص «التيسير»: «هشام من قراءتي على أبي الفتح» ﴿أَفِيدَةٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم/٣٩] بياء بعد الهمزة، وكذا نص عليه الحلواني عنه<sup>(٢)</sup> والباقون بغير ياء<sup>(٣)</sup> انتهى.

وتقييده بقراءته على أبي الفتح يؤذن بأن قراءته على غيره بلا ياء كالجماعة، وهو ظاهر. والله أعلم.



٣٨- تصدير حذف الهمزة «شركاي» على إثباتها ﴿شُرَكَائِي﴾ [النحل/٢٧] للبزي]

٦٦- بِ «شُرَكَائِي» صَدْرًا لِلْبُرِّيِّ أَحْمَدِ الرَّضِيِّ بِحَذْفِ الْهَمْزِ

صُدِّرَ لتصدير الداني به في «التيسير»، ونصّه:

(١) وكذا لتصريحه -رَحِمَهُ اللهُ- حيث قال «وبه أخذ» وهو تصريح واضح سقط من نقل الفاسي رَحِمَهُ اللهُ، كما هو مضاف في الإحالة التي تأتي. فالأمر كما يقول الفاسي نفسه في مثل هذه الحال «فالتصدير به والتصريح به أوحيا تصديره».

وستأتي هذه العبارة في شرح البيت السابع والستين. ينظر التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة إبراهيم ص ٣٣١.

(٢) في الأصل «وبه أخذ». والباقون بغير ياء» ينظر التيسير ص ٣٣١.

(٣) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة إبراهيم ص ٣٣١.

«البزِّيُّ بخلاف عنه ﴿أَيَّ شُرَكَآئِي الَّذِينَ﴾ [النحل/٢٧] بغير همز<sup>(١)</sup>، والباقون بالهمز<sup>(٢)</sup> انتهى.

فوجه ترك الهمز مصرَّح به، ووجه الهمز مندرج في الباقيين، فالتصدير به والتصريح به أوحيا تصديره. والله أعلم.



٣٩- تصدير الياء على النون في ﴿وَلَتَجْزِيَنَّ﴾ [النحل/٩٦] لابن ذكوان]

٦٧- وَلَا بِنِ ذَكْوَانَ بِأُولَى «يَجْزِيَنَّ» غَيْبٌ مَقْدَمٌ فَحَقَّقُوا وَأَثَلُوا

صُدِّرَ لاقتصار الداني عليه في «التيسير»، ونصه:

«ابن كثير وعاصم ﴿وَلَتَجْزِيَنَّ الَّذِينَ﴾ [النحل/٩٦] بالنون<sup>(٣)</sup>، وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهمٌّ، لأنَّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه بالياء.

والباقون بالياء<sup>(٤)</sup> انتهى.

وليوقف على كلام الجعبري ههنا، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

(١) ﴿شُرَكَآئِي﴾. ينظر التهذيب للداني ص ٦٤، والبدر المنير ص ٣١٢.

(٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة النحل ص ٣٣٦.

(٣) ﴿وَلَتَجْزِيَنَّ﴾.

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة النحل» ص ٣٣٩.

(٥) ينظر الكنتز ٤/ ١٨٤٨ وما بعدها، تحقيق فرغلي عرباوي.

[٤٠- تصدير الإمالة على الفتح في ﴿تَبَا﴾ في الموضعين [الإسراء/٨٣ وفصلت/٥٠]  
للسوسي]

٦٨- «تَبَا» مَعَا بِهِمْزَتَيْهِ أَضْجَعًا لِصَالِحٍ بَدءًا وَكُنْ مُسْتَمِعًا

صُدِّرَ لتقديم «التيسير» له، ونصّه:

«وأمال الكسائي وخلف فتحة النون والهمزة في السورتين [الإسراء/٨٣ وفصلت/٥٠]، وأمال خلاد فتحة الهمزة فيها فقط، وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك، وأمال أبو بكر فتحة الهمزة هنا، وأخلص فتحها هناك. والباقون بفتحها.

وورث على أصله في ذوات الياء»<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٤١- تصدير الإثبات على الحذف في ﴿قَلَّا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف/٧١] لابن ذكوان  
وصلا ووقفا]

٦٩- وَيَاءُ «تَسْأَلْنِي» بِكَهْفٍ قَدَمًا إِثْبَاتُهُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ أَعْلَمًا

صُدِّرَ لترجيح صاحب «التيسير» له بالإيماء في «التيسير»، وبالنص على اختياره في غيره، ولكونه<sup>(٢)</sup> عن أسنده قراءة عن ابن ذكوان، ونصّه في «التيسير» في آخر سورة الكهف: ﴿قَلَّا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف/٧١] حذفها في الحالين ابن ذكوان

(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الإسراء ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) «ح»: «وبكونه».

بخلاف عن الأخفش عنه، وأثبتها الباقون في الحالين وكذا رسمها»<sup>(١)</sup> انتهى.

فقوله «كذا رسمها» أشار به إلى ترجيح الإثبات<sup>(٢)</sup>.

وقال الجعبري<sup>(٣)</sup>: «قال الداني قرأت على أبي الحسن بالحذف والإثبات جميعاً، وعلى الفارسي عن النقاش، وعلى أبي الفتح عن الأخفش بالإثبات في الحالين، واختار إثباتها للرسم» انتهى. والله أعلم.



[٤٢ - تصدير «قال أتوني» من المجيء على ﴿ءَاتُونِي﴾ [الكهف/٩٢] لشعبة]

٧٠- لِشُعْبَةَ بِ «قَالَ ءَاتُونِي» سَبَقَ مَدُّ يَأْتِرْ هَمْزَةً<sup>(١)</sup> الْقَطْعِ التَّحْقُقِ

صُدِّرَ لِتَقْدِيمِ الدَّانِي لَهُ فِي «التَّيْسِيرِ»، وَنَصَهُ:

«همزة وأبو بكر بخلاف عنه ﴿قَالَ ءَاتُونِي﴾ [الكهف/٩٢] بهمزة ساكنة بعد اللام

من باب المجيء<sup>(٢)</sup>، فإذا<sup>(٣)</sup> ابتدأك سرّاً همزة الوصل وأبدلاً همزة الساكنة ياءً.

(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الكهف ص ٣٥٥.

(٢) هذا هو المقصود من الإيماء المذكور آنفاً.

(٣) هذا هو النص من غير التيسير وفيه سنده المذكور في التيسير، فاكتمل ما ذكر بداية من الإيماء والنص من غير التيسير وذكر الطريق المسندة في التيسير. ينظر الكنز ١٠٨٩/٣ تحقيق فرغلي عرباوي.

(١) «ح»: «همز القطع»، ولا يستقيم البيت بذلك.

(٢) «أتوني».

(٣) في الأصل «وإذا». ن التيسير ص ٣٥٤.

والباقون بقطع الهمزة ومَدَّة بعدها في الحالين»<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.

{يقول جامع هذه الأوراق محمد بن عبد السلام لطف الله به: تأملت ما كتبت على هذا البيت في قراءة شعبة ﴿ءَاتَوْنِي﴾ [الكهف/٩٢] فألفيت سوق كلام الداني فيه سهوا واضحا، أو غلطا فاضحا؛ لأن كلامه يقتضي تصدير الوجه الذي هو من المجيء، لا هذا الوجه المصدر للناس، ولعل الوجه في تصديرهم لما صدروا تقليد المسيع الأول أبي بكر ابن مجاهد، وأبي الطيب ابن غلبون، وأنها يختارانه. والله أعلم}<sup>(٢)</sup>.



[٤٣- تصدير الفتح على الإمالة في ياء ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم/١] للسوسي]

٧١- في «يَا» بِمَرِّمَ يَرَى السُّوسِيُّ فَتَحًا مَقَدَّمًا، أَيَا ذِكِّي

قال في «التيسير»:

«قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة فتحة الهاء والياء من ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم/١]، وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءة ته.

وابن كثير وحفص بفتحهما.

وابن عامر وحمزة بفتح الهاء وإمالة الياء.

وأبو عمرو بإمالة الهاء وفتح الياء.

(١) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الكهف» ص ٣٥٤.

(٢) «ع» و«و».

ونافع الهاء والياء يَيْنَ بين»<sup>(١)</sup> انتهى.

وفارس بن أحمد عنه، أسند قراءة السوسي في «التيسير»، لكنه لما قيد الإمالة بقراءته عن فارس، اقتضى ذلك أنه بالفتح عن<sup>(٢)</sup> قراءته على غيره، فكان الفتح منصوصاً عليه هنا بالمفهوم، ثم قال ثانياً «وأبو عمرو بإمالة الهاء وفتح الياء»، والسوسي داخل في أبي عمرو، فتأكدَ الفتحُ حيث نصَّ عليه منطوقاً ومفهوماً، فتصدّر لذلك، ولم يذكر مكّي ولا ابنُ شريح في الياء إلا الفتح. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.



٤٤- تصدير الخبر بهمزة واحدة على الاستفهام بهمزتين في ﴿أَذَا مَا مِثٌّ﴾  
[مريم/٦٦] لابن ذكوان

٧٢- بِـ﴿أَذَا مَا مِثٌّ﴾ قَدَّمَ حَبْرًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ أَخِي وَاعْتَبِرًا  
صُدِّرَ لتقديم «التيسير» له ونصّه:

«ابن ذكوان ﴿أَذَا مَا مِثٌّ﴾ [مريم/٦٦] بهمزة واحدة مكسورة<sup>(٤)</sup>، وقال النقاش عن الأخفش عنه: بهمزتين<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة مريم ص ٣٥٦.

(٢) «ح»: «من».

(٣) قال مكّي: «وقرأ أبو عمرو بإمالة الياء وفتح الهاء» ينظر التبصرة ص ٨٥٨.

(٤) في الأصل «بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، ﴿إَذَا مَا مِثٌّ﴾». ن التيسير ص ٣٥٩.

(٥) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة مريم ص ٣٥٩.



والنقاش هو في عمود سنده، لكنه لما ذكر في «المفردات»: «أنه لما قرأ بهمزة واحدة على أبي الفتح وأبي الحسن، وقرأ بهمزتين على الفارسي»<sup>(١)</sup>، غلب جانب من أسند عنه باتفاق اثنين. ولم يذكر مكِّي وابن شريح فيها سوى همزة واحدة<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



[٤٥- تصدير إسكان الهاء على كسرها مع الإشباع في ﴿يَتَّفِهْ﴾] [النور/٥٠]

[مخلاد]

٧٣- بِـ﴿يَتَّفِهْ﴾ خَلَّادُهُمْ إِسْكَانًا يَرَى مُقَدَّمًا، فَجَ الْبَيَانَا

صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير»، ونصُّه:

«أبو بكر وأبو عمرو ومخلاد بخلاف عنه ﴿وَيَتَّفِهْ﴾» [النور/٥٠] بإسكان الهاء<sup>(٣)</sup> انتهى. والله أعلم.



(١) ينظر المفردات للداني ص ٣٠١.

(٢) قال مكِّي: «وخالف ابن ذكوان أصله في موضع واحد في مريم ﴿أَدَا مَا مِثُّ﴾» [الآية ٦٦] فقرأ بهمزة واحدة على الخبر «التبصرة ٢٨٣».

(٣) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة النور. ص ٣٨٤.

[٤٦- تصدير إثبات الياء على الحذف وقفا في ﴿بِمَا آتَيْنِ، اللَّهُ﴾ [النمل/٣٧]  
لقالون وأبي عمرو وحفص]

٧٤- أَثَبَّتْ «آتَيْنِ» بِوَقْفٍ أَوْ لَا حَفْصٌ وَقَالُونَ وَجَبْرٌ<sup>(١)</sup> بِنُ الْعَلَاءِ

صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير» في سورتها<sup>(٢)</sup>، وعدم تعرضه لذكر الخلاف في باب الزوائد، ونصه في سورة النمل:

«﴿بِمَا آتَيْنِ، اللَّهُ﴾ [النمل/٣٧] أثبتتها مفتوحة في الوصل، ساكنة في الوقف، قالون وحفص وأبو عمرو بخلاف عنهم، أعني في الوقف.

وفتحها بالوصل<sup>(٣)</sup> وحذفها في الوقف ورش<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

وقال ابنُ أبي السَّداد:

«وذكر الحافظُ الخلافَ في الوقف عن قالون وحفص وأبي عمرو ويظهر أن الإثبات عنده أرجح<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.



(١) «ح»: «حبر ابن العلاء». يؤيد لفظ «جبر» ما ورد في الطبقات للذهبي، الطبقة الرابعة ص ٩١.

(٢) سورتها النمل.

(٣) «ح»: «في الوصل». وهو الموافق لما ورد الأصل. ن التيسير ص ٣٩٩.

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة النمل» ص ٣٩٩.

(٥) الدر الثير والعذب النمير ص ٦٧٨. ويرجع لكلامه ففيه مزيد بيان.

[٤٧] - تصدير الرباعي المبني للمفعول على الثلاثي المبني للفاعل في  
﴿تُخْرَجُونَ﴾ [الروم/١٨] لابن ذكوان]

٧٥- وَضُمَّ وَافْتَحَ «تُخْرَجُونَ» أَوْلَا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَلَا تَهَوَّلَا

قال في «التيشير»:

﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم/١٨]، وفي الجاثية: ﴿بِالْيَوْمِ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾  
[الآية ٣٥] بفتح التاء هنا والياء هناك وضم الراء<sup>(١)</sup>، وكذلك قال النقاش عن الأخفش  
هنا خاصة، والباقون بضم التاء والياء وفتح الراء<sup>(٢)</sup>. انتهى.

فقوله: «وكذلك<sup>(٣)</sup> قال النقاش» يقتضي أن غيره لم يقله، وقوله: «والباقون» يقتضي  
دخول مفهوم الأول فيه، فيكون وجه الضم والفتح معتنى به، حيث ذكر مرتين مع  
إسناده لقائله كالمتهربى منه فصدر لذلك، ولا سيما وأكثر النقلة عليه. والله أعلم.



[٤٨] - تصدير الإسكان على الفتح في سين ﴿كِسْبًا﴾ بالروم [الآية ٤٧] لهشام]

٧٦- «كِسْفًا» بِرُومٍ لِهَشَامٍ صَدْرًا إِسْكَانَ سِينِهِ وَلَا تَحْيِرًا

صُدِّرَ لِتَقْدِيمِ «التيشير» له، ونصه:

(١) أول النص قوله: «حمزة والكسائي ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾...». ينظر التيسير ص ٤٠٩.

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الروم» ص ٤٠٩.

(٣) «ع»: «وكذا»، ويصح المعنى به أيضا، فتركته لما غيرها لمناسبتها الأصل.

«ابن عامر بخلاف عن هشام ﴿كِسَبًا﴾ [الروم/٤٧] بإسكان السين، والباقون بفتحها»<sup>(١)</sup>. انتهى. والله أعلم.



٤٩- تصدير الفتح على الضم في ضاد ﴿ضُعْبٍ﴾ الثلاثة بالرُّوم [الآية ٥٣] لحفص

٧٧- وَحَفْصُهُمْ لَدَى ثَلَاثٍ «ضَعْفًا» يُقَدِّمُ الْفَتْحَ فَحَقَّقَ كَشْفًا

صُدِّرَ لِأَنَّهُ الْمَرْوِيُّ عَنْ عَاصِمٍ، وَلِقَوْلِ صَاحِبِ «التَّيْسِيرِ» إِنَّهُ «أَصَحُّ»، وَلِتَقْدِيمِهِ لَهُ<sup>(٢)</sup>، وَنَصَهُ:

«أبو بكر وحزمة ﴿مِسْ ضُعْبٍ﴾ فِي الثَّلَاثَةِ [كُلُّهَا فِي الْآيَةِ ٥٣ مِنَ الرَّومِ: ﴿مِسْ ضُعْبٍ﴾، ﴿مِسْ بَعْدِ ضُعْبٍ﴾، ﴿مِسْ بَعْدِ فَوْزَةٍ ضُعْفًا﴾] بِفَتْحِ الضَّادِ، وَكَذَا<sup>(٣)</sup> رَوَى حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ فِيهِنَّ، غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ وَاخْتَارَ الضَّمَّ اتِّبَاعًا مِنْهُ لِرِوَايَةِ حَدَّثَهُ بِهَا الْفَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَهُ ذَلِكَ بِالضَّمِّ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْفَتْحَ وَأَبَاهُ، وَعَطِيَّةٌ يُضَعِّفُ.

وما رواه حفص عن عاصم أصح، وبالوجهين أخذ في روايته لأتباع عاصم في روايته وأوافق حفصاً على اختياره»<sup>(٤)</sup> انتهى. والله أعلم.



(١) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الروم» ص ٤١٠.

(٢) فتلك ثلاثة دواعٍ للتصدير: الرواية، وترجيح الداني بقوله أصح، وتقديمه له في الذكر.

(٣) في الأصل «و كذلك». ينظر التيسير ص ٤١١.

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الروم ص ٤١١ و ٤١٢».

[٥٠- تصدير «اللائي» وصلًا ووقفًا على «الآي» بتسهيل الهمزة للبزي  
وأبي عمرو]

٧٨- أَحْمَدُ مَعَ جَبْرِ بَدَا بِيَاءِ سَاكِنَةٍ مَكَانَ هَمْزِ «اللَّاءِ»

صُدِّرَ لاقتصاره في «التيسير» عليه، ونصه:

«قالون وقنبل ﴿الَّتِي﴾ هنا [الأحزاب/٤] وفي المجادلة [الآية ٢] والطلاق [الآية ٤] بالهمز من غير ياء<sup>(١)</sup> وورش يباء مختلصة خلفًا من الهمزة، وإذا وقف صيرها ياء ساكنة، والبزِّيُّ وأبو عمرو يباء ساكنة بدلًا من الهمزة في الحالين<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.



[٥١- تصدير ﴿وَإِنَّ أَلْيَاسَ﴾ [الصفات/١٢٣] بهمزة الوصل على «إلياس» بهمزة

القطع لابن ذكوان]

٧٩- وَ الْهَمْزُ مِنْ «إِلْيَاسَ» قَدَّمَ وَضَلَّهُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَحَقَّقُوا أَصْلَهُ

صُدِّرَ لتصدير الداني<sup>(٤)</sup> به مع مجيئه عن أسند قراءته عنه، ونصه:

«ابن ذكوان من قراءتي على الفارسي، عن النقاش، عن الأخفش، عنه، ﴿وَإِنَّ

(١) «اللاء».

(٢) «اللائي»، وصلًا ووقفًا.

(٣) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الأحزاب ص ٤١٦.

(٤) «ح»: «لتصدير التيسير».

أَلْيَاسُ ﴿ [الصفات/١٢٣] بحذف الهمزة<sup>(١)</sup>، والباقون بتحقيقها، وكذا قرأت لابن ذكوان من طريق الشاميين<sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٥٢ - تصدير «السُّوق» على «السُّوق» لقبيل]

٨٠ - وَوَزُنُ «قُفْلٍ» قَدَمًا<sup>(١)</sup> لِقُنْبُلٍ «بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ»، وَأَسْأَلُ<sup>(٢)</sup> تَعْتَلِ

صُدِّرَ لاقتصاره في «التيسير» عليه، ونصّه:

«قنبل ﴿عَسَ سَاقِيهَا﴾ [النمل/٤٥]، وفي صاد ﴿بِالسُّوقِ﴾ [ص/٣٢]، وفي الفتح ﴿عَلَى سَوْفِهِ﴾ [الفتح/٢٩]: بالهمز في الثلاثة، والباقون بغير همز<sup>(٣)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٥٣ - تصدير الإسكان في هاء ﴿يَرِضَةُ﴾ [الزمر/٨] لهشام ودوري أبي عمرو]

٨١ - «يَرِضَةُ» بِالإِسْكَانِ هِشَامٌ يَبْتَدِي فِيهِ كَذَا الدُّورِيُّ، فَاحْفَظْ تَهْتَدِي<sup>(١)</sup>

(١) وإنَّ الِياسِ.

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الصفات» ص ٤٣٣.

(١) «ح»: «قدم».

(٢) «ح»: «وسل»، ولا يستقيم البيت به.

(٣) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة النمل» ص ٣٩٥.

(١) قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

صُدِّر: أما للدوري فلتصديره به في «التيسير»، وأما لهشام فلمجيئه عمَّن أسند له روايته فيه، ونصه:

«قرأ<sup>(١)</sup> نافع وعاصم وحزمة وهشام بخلاف عنه: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر/٨] باختلاس ضمة الهاء، وهشامٌ من قراءتي على أبي الفتح، وأبو شعيب وأبو عمرو وغيرهما عن اليزيديِّ بإسكانها.

وقرأتُ على الفارسيِّ وغيره من طريق أهل العراق: بصلتها بواو، وهي رواية أبي حمدون<sup>(٢)</sup> وغيره عن اليزيديِّ<sup>(٣)</sup>. انتهى. والله أعلم.



[٥٤ - تصدير التسهيل مع الإدخال على التحقيق مع الإدخال في

﴿أَيْنَكُمْ﴾ [فصلت/٩] لهشام]

٨٢- وَلِهَشَامٍ صَدَّرَنَّ بَيْنَ بَيْنٍ بِفِصَلَتِ «أَيْنَكُمْ» مِنْ دُونِ مَيْنِ

صُدِّر لاقتصاره في «التيسير» عليه، ونصه:

«وهشام من قراءتي على أبي الفتح يُدخل بينهما ألفا<sup>(٤)</sup>، ومن قراءتي على أبي

= «وإسكان يرضه يمنه لبس طيب بخلفهما والقصر فاذكره نوفلا»

(١) لفظ «قرأ» غير وارد في الأصل. ن. التيسير ص ٤٣٨.

(٢) في الأصل: «وهي رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون». ينظر التيسير ص ٤٣٨.

(٣) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الزمر» ص ٤٣٨.

(٤) في الأصل: «يدخل بينهما ألفا في جميع القرآن». ينظر التيسير ص ١٤٩.

الحسن يدخلها في سبعة مواضع»<sup>(١)</sup>.

إلى أن قال: «وفي فصلت ﴿أَيْنَكُمُ﴾ [الآية ٩] ويسهل الثانية هنا خاصة»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وهذا يتمشى على فهم الجعبري أن التحقيق من الزيادات.

وأما ابن أبي السداد فقال:

«وذكر - يعني الداني - عن هشام الفصل بالألف في جميع القرآن، وهي قراءته على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، ثم ذكر عنه الفصل في المواضع السبعة مع تسهيل الهمزة الثانية في فصلت خاصة، وهي قراءة الحافظ على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح أيضًا عن قراءته على عبد الله بن الحسين البغدادي، كذا قال في «المفردات»<sup>(٣)</sup> انتهى.

فظاهره أن التسهيل إنما هو من طريق أبي الحسن، وأبي الفتح عن عبد الله بن الحسين<sup>(٤)</sup> طريقة من أدخل في المواضع السبعة فقط، فإن صحَّ هذا كان الوجه في التصدير مجيئه عن أسند عنه قراءة هشام في «التيسير»، وهو أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين<sup>(٥)</sup> مع انضمام طريقة أبي الحسن بن غلبون إليه. والله أعلم.



(١) التيسير باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ص ١٤٩. والمواطن السبعة التي يدخل فيها ابن غلبون ألفا بين الهمزتين دون غيرها مذكورة في كتابه التذكرة. ينظر التيسير ص ١٤٩.

(٢) التيسير باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة ص ١٥٠.

(٣) الدر الثبير ص ٣٥٣ و٣٥٤. وكلام الداني في المفردات ص ٣٥٤.

(٤) «ح»: «عبد الله بن الحسن». والصواب «عبد الله بن الحسين».

(٥) «ح»: «عبد الله بن الحسن»، والصواب «عبد الله بن الحسين».



٥٥- تصدير التثقييل على التخفيف في ﴿لَمَّا مَتَّعْ﴾ [الزخرف/٣٥] لهشام]

٨٣- وَلِهَشَامٍ قَدَّمَا تَثْقِيلًا بِرُخْرَفٍ «لَمَّا» تَكُنْ نَبِيلاً

صُدِّرَ لتقديم «التيسير» له، ونصّه:

«وهشام بخلاف عنه<sup>(١)</sup>، ﴿لَمَّا مَتَّعْ﴾ [الزخرف/٣٥] بتشديد الميم، والباقون بتخفيفها<sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



٥٦- تصدير الخطاب «بالتاء» على الغيب «بالياء» في ﴿لِتُنذِرَ﴾ [الأحقاف/١٢]،

وتصدير المد ﴿ءَانِفًا﴾ [محمد/١٦] على القصر «أنفا» للبزي]

٨٤- خِطَابُ «تُنذِرَ» لِيَبْرَ صَدَّرُوا وَمَدُّ «ءَانِفًا» كَذَاكَ ذَكَرُوا

صُدِّرَ خطابُ «تنذر»<sup>(٣)</sup> لتقديم الداني له في «التيسير»، وترجيح صاحبه له في غيره.

ومدّ «ءانفا» لقوله في «التيسير»: «وبه آخذ».

ونصّه في الأول:

«قرأ نافع والبيزي بخلاف عنه وابنُ عامر ﴿لِتُنذِرَ الَّذِينَ﴾ [الأحقاف/١٢] بالتاء.

(١) في الأصل: «وهشام بخلاف عنه هنا». ينظر التيسير ص ٤٥٤.

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الزخرف» ص ٤٥٤.

(٣) «ح»: «لتنذر».

والباقون بالياء»<sup>(١)</sup> انتهى.

قال ابن أبي السّداد:

«ذكر في «المفردات» عن البزّيّ ﴿لِتُنذِرَ﴾ [الأحقاف/١٢] بالتاء المعجمة من فوق،

ثم قال: «وأقرأني الفارسي بالياء»، ثم قال: «وبالأول آخذ»<sup>(٢)</sup>.

وقال الجعبري: «الخطاب»، وبه قطع ابن مجاهد ومكيّ وأبو العلاء، ورجّحه

الداني»<sup>(٣)</sup> انتهى.

ونصه في الثاني:

«وحدثنا محمد بن أحمد بن عليّ البغداديّ، قال: حدثنا ابن مجاهد، قال: حدثنا

مضر بن محمد، عن البزّيّ بإسناده، عن ابن كثير: ﴿قَالَ أَنبَأ﴾ [محمد/١٦] بالقصر»<sup>(٤)</sup>.

وبذلك قرأت في رواية أبي ربيعة عنه، على أبي الفتح، وقرأت على الفارسيّ في

روايته: بالمد، وكذلك قرأت في رواية الخزاعي وغيره، عنه، وبه آخذ»<sup>(٥)</sup> انتهى.

والله أعلم.



(١) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الأحقاف» ص ٤٦٠.

(٢) النص كما ورد: «قرأ - يقصد البزي - «لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا» بالتاء، وأقرأني الفارسي عن

النقاش عن أبي ربيعة بالياء، وبالأول آخذ». المفردات ص ١٩٧.

(٣) الدر الثبير للمالقي ص ٦٨٦.

(٤) «قَالَ أَنبَأ».

(٥) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة محمد ﷺ» ص ٤٦٢.

[٥٧- تصدير الإدغام على الإظهار في ﴿وَمَسْ لَمْ يَتَّبِ فَأَوْكَيْكَ﴾ [الحجرات/١٧]

[خلاد]

٨٥- وَصَدَّرُوا إِدْغَامَ بَاءٍ «لَمْ يَتَّبِ» يَا لِفَالِ خَلَادٍ وَلَا زِمِ الْكُتُبِ

صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير»، ونصه:

«فصل وأدغم أبو عمرو وخلاد والكسائي الباء في الفاء حيث وقع، نحو

قوله ﴿أَوْ يَغْلِبُ بَسُوفَ﴾ [النساء/٧٣]، و﴿وَمَسْ لَمْ يَتَّبِ فَأَوْكَيْكَ﴾ [الحجرات/١١]

وشبهه، وخير خلاد في ﴿وَمَسْ لَمْ يَتَّبِ فَأَوْكَيْكَ﴾<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٥٨- تصدير إثبات الياء على حذفها وقفا في ﴿يُنَادِ﴾ [ق/٤١] لابن كثير]

٨٦- وَوَقَفَ الْمَكِّيُّ بِالْيَاءِ عَلَى «يُنَادِ» أَوْلًا فَخُذْ نَقْلًا عَلَا

صُدِّرَ، أمَّا للبرِّيِّ فلتقديم «التيسير» له، وأمَّا لقبيل فلاقتصاره عليه على ما

ذكره الجعبري، ونصه:

«وقال النقاش عن أبي ربيعة، عن البرِّيِّ، وابنُ مجاهد عن قبل: ﴿يُنَادِ﴾ [ق/٤١]

بالياء في الوقف، والباقون يقفون بغير ياء»<sup>(٢)</sup> انتهى.

فقوله: «وقال النقاش» يقتضي أن غير النقاش عنه الحذف.

(١) التيسير باب «ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن فصل وأدغم أبو عمرو» ص ١٧١.

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة ق» ص ٤٦٨.

وقوله: «وابن مجاهد» هذه طريق قنبل فيتعين<sup>(١)</sup> له الإثبات. والله أعلم.



[٥٩ - تصدير الصاد على السين في ﴿الْمُضَيَّرُونَ﴾ (الطور/٣٥) لحفص،

وتصدير الإشمام على الإخلاص فيه لخلاّد]

٨٧- صَادُ «مُضَيَّرُونَ» عَنْ حَفِصِ جَرَى مُقَدَّمًا فُبَيْلَ سَيْنِهِ يُرَى

٨٨- وَقَدَّمَنُ إِشْمَامَ خَلَادٍ عَلَى إِخْلَاصِ صَادِهِ تَكُنْ مُكَمَّلًا

صُدِّرَ، أما صاد حفص فلأن الداني قرأ به على أبي الحسن كما ذكر ابن أبي السَّداد، وأبو الحسن هو الذي أسند عنه في «التيسير» قراءة حفص، وقرأ السين على فارس.

وأما إشمام خلاّد فلتقديمه له في «التيسير»، ونصّه:

«وحمزة بخلاف عن خلاّد بين الصاد والزاي»<sup>(٢)</sup> انتهى.

ومذهب مكِّي وابن شريح لحفص بالصاد، ولخلاّد بالإشمام. والله أعلم.



[٦٠ - تصدير الكسر على الفتح في شين ﴿الْمُنْشَأَاتُ﴾ (الرحمن/٢٤) لشعبة]

٨٩- وَكَسْرُ شَيْنِ «الْمُنْشَأَاتُ» يُبْتَدَأُ بِهِ لِشُعْبَةَ أَخِي حَالَ الْأَدَا

صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير»، ونصه:

(١) «ح»: «فتعين».

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الرحمن» ص ٤٧٦.

«حمزة وأبو بكر بخلاف عنه ﴿الْمُنشَأْتُ﴾ [الرحمن/٢٤] بكسر الشين<sup>(١)</sup>، والباقون بفتحها»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



٦١ - تصدير الضم على الكسر في ﴿يَطْمِئُنَّ﴾ الأولى، وتصدير الكسر على الضم في الأخرى للكسائي]

٩٠ - «يَطْمِئُ» بِأَوْلَاهُ بَدَا الْكِسَائِيُّ بِالضَّمِّ، وَالْكَسْرُ بِثَانٍ جَاءِ

صُدِّرَ ضَمُّ الْأَوَّلِ وَكسَرَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ اتَّفَقَ عَلَيْهِ رَاوِيَا الْكِسَائِيِّ، وَكَذَا اتَّفَقَا عَلَى كسْرِ الثَّانِي، وَنَصَّ «التيسير» فِي ذَلِكَ:

«أبو عمر عن الكسائي ﴿يَطْمِئُنَّ﴾ [الرحمن/٥٥] فِي الْأَوَّلِ بِضَمِّ الْمِيمِ، وَأَبُو الْحَارِثِ عَنْهُ فِي الثَّانِي [الرحمن/٧٤] كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، هَذِهِ قِرَاءَتِي، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْحَارِثِ كِرْوَايَةَ الدُّورِيِّ، وَالْبَاقُونَ بِكسْرِ الْمِيمِ فِيهِمَا»<sup>(٤)</sup> انتهى.

فقوله: «في الأول» يقتضي أن الثاني عن الدوري بالكسر، وقوله: «وأبو الحارث في الثاني» يقتضي أن الأول بالكسر عنه: فحصل أن لكلّ منهما في كلّ منهما وجهين، وقوله: «والذي نص» يقتضي أن أبا الحارث يضم الأول أيضا، فقد اجتمع الروايتان على ضمه

(١) «الْمُنشَأْتُ».

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الرحمن» ص ٤٧٦.

(٣) «لم يطمئن».

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الرحمن» ص ٤٧٧.

فُصِّدْرَ، وَيَقْتَضِي أَيْضًا أَنَّهُ يَكْسِرُ الثَّانِي فَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ أَيْضًا فُصِّدْرَ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> ظَاهِرٌ.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٦٢] - تصدير الضم على الكسر في شيني ﴿أَنْشُرُوا فَإِنْشُرُوا﴾ [المجادلة/١٧] لشعبة]

٩١- وَضَمُّ شِينِي «أَنْشُرُوا» مَعًا يُرَى تَقْدِيمُهُ عَنِ شُعْبَةَ بِلَا امْتِرًا

صُدِّرَ لِتَصْدِيرِ الدَّانِي بِهِ، وَنَصَهُ:

«نافع وابن عامر وعاصم بخلاف عن أبي بكر: ﴿أَنْشُرُوا فَإِنْشُرُوا﴾ [المجادلة/١١] بضم الشين فيهما، وبيتدئون بضم الألف، والباقون بكسر الشين وبيتدئون بكسر الألف، وقد قرأت لأبي بكر من طريق الصريفي عن يحيى عنه بهذا الوجه» <sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٦٣] - تصدير التانيث ﴿تَكُونُ دَوْلَةٌ﴾ [الحشر/٧] على التذكير ﴿يَكُونُ

دَوْلَةٌ﴾ لهشام]

٩٢- وَأَثْنَنَّ عَنِ هِشَامٍ أَوْلَا «كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ» وَابْتِهَلَا

صُدِّرَ لِتَصْدِيرِ الدَّانِي بِهِ فِي «التيسير»، وَنَصَهُ:

(١) «ح»: «وهذا».

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة المجادلة» ص ٤٨٣، ٤٨٢.

«هشام: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً﴾ [الحشر/٧] بالتاء، وروى عنه بالياء، «دولة» بالرفع، والباقون بالياء والنصب»<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٦٤ - تصدير إدغام الدال في الزاي على الإظهار] ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك/٥] لابن ذكوان

٩٣ - أَدْعِمُ بِـ «زَيْنًا» أَخِي دَالَ «لَقَدْ» عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ الرَّضَى بَدَاءً بِـ «قَدْ»  
صُدِّرَ لتقديم الداني له في «التيسير»، ونصه:

«وأدغم ابن ذكوان في الزاي والذال والضاد والظاء في الأربعة لا غير، وروى النقاش عن الأخفش: الإظهار عند الزاي»<sup>(٢)</sup>. انتهى. والله أعلم.



[٦٥ - تصدير الغيب على الخطاب في] ﴿فَلْيَلَا مَا تَوْمِنُونَ﴾ [الحاقة/٤٧] و﴿فَلْيَلَا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة/٤٢] لابن ذكوان

٩٤ - «يَذَكَّرُونَ» «يَوْمِنُونَ» قَدَّمُوا غَيْبَهُمَا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ اعْلَمُوا  
صُدِّرَ لتصدير الداني به، ونصه:

«ابن كثير وابن عامر: ﴿فَلْيَلَا مَا تَوْمِنُونَ﴾ [الحاقة/٤١]، و﴿فَلْيَلَا مَا تَذَكَّرُونَ﴾

(١) التيسير باب «ذكر ذكر فرش الحروف سورة الحشر» ص ٤٨٤.

(٢) التيسير باب «ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن» ص ١٦٩.

[الحاقة/٤٢] بالياء جميعاً<sup>(١)</sup>، والباقون بالتاء، وكذا قال النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان<sup>(٢)</sup> انتهى. والله أعلم.



[٦٦ - تصدير الضم على الكسر في لام ﴿عَلَيْهِ لِبَدَا﴾ [الجن/١٩] لهشام]

٩٥ - هِشَامُنَا يَرَى بِلَامٍ<sup>(١)</sup> «لُبَدَا» ضَمًّا مُقَدَّمًا عَلَى كَسْرِ بَدَا  
صُدِّرَ لِقْتَصَارِ الدَّانِي عَلَيْهِ، وَنُصِّهَ:

«هشام: ﴿عَلَيْهِ لِبَدَا﴾ [الجن/١٩] بضم اللام<sup>(٢)</sup>، والباقون بكسرها<sup>(٣)</sup> انتهى.  
والله أعلم.



[٦٧ - تصدير الوقف بالمد في ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان/٤] على الوقف بسكون

اللام لحفص ولابن ذكوان وللبيزي]

٩٦ - مَدُّ «سَلَسِلًا» بِوَقْفٍ يُبْتَدَأُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَحَفْصِ أَحْمَدَا

أُسْنَدُ الدَّانِي فِي «التيسير» قراءة حفص عن شيخه أبي الحسن، عن الهاشمي،

(١) «ح»: «جيد». والصواب «جميعاً» كما ثبت عند التيسير ص ٤٩٤.

(٢) التيسير باب ذكر فرش الحروف سورة الحاقة ص ٤٩٤ و ٤٩٥.

(١) «ح»: «للام».

(٢) «لُبَدَا».

(٣) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الجن» ص ٤٩٩.



وقراءة ابن ذكوان والبرزي عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي، عن النقاش، عن الأخفش، وقال في «التيسير»:

«قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام: ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان/٤] بالتنوين، ووقفوا بالألف عوضاً منه، والباقون بغير تنوين.

ووقف حمزة وقنبل وحفص عن<sup>(١)</sup> قراءتي على أبي الفتح بغير ألف، وكذا قال النقاش عن أبي ربيعة عن البرزي، وعن الأخفش عن ابن ذكوان، وكذلك قرأت في مذهبها على الفارسي.

ووقف الباقر بالألف صلة للفتحة<sup>(٢)</sup> انتهى.

فأما تصدير المد في قراءة حفص فإنه قال: «من قراءتي على أبي الفتح»، وهو يقتضي أنه عن غيره بالألف.

وقال في «المفردات» إن أبا الحسن قال في قراءة حفص «يقف بالألف»<sup>(٣)</sup>، وأبو الحسن هو طريقه، فتصدّر لحفص لذلك.

وأما في قراءة البرزي وابن ذكوان فإن القصر هو الجائي عن أسند عنه قراءتهما، وهو المقدم عنده في الذكر، فكان القياس تصديره عنهما، لكنه صدّر لهما في «المفردات» الوقف بالألف، ثم حكى وجه القصر عن شيخه، فأذن بتصدير المد لهما، وربما أشار إلى هذا كلام «التيسير» حيث نسب القصر إلى قائله.

(١) 'ح': «من».

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الإنسان» ص ٥٠٤.

(٣) ينظر المفردات لللداني ص ٤٢٢.

والله جلت قدرته أعلم.



٦٨ - تصدير الإظهار على الإدغام في ﴿بِالْمُلْفِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات/٥]  
و﴿بِالْمُغِيَرَتِ صُبْحًا﴾ [العاديات/٣] لخلاّد]

٩٧ - خَلَّادُهُمْ بِـ«مُلْفِيَتِ» قَدَّمَ لِإِظْهَارٍ مَعَ تَاءِ «الْمُغِيَرَاتِ» اَعْلَمَا

أسند في «التيسير» قراءة خلاّد عن أبي الفتح، وقال في «التيسير» في سورة الصافات: «وأقرأني أبو الفتح<sup>(١)</sup> في رواية خلاّد: ﴿بِالْمُلْفِيَتِ ذِكْرًا﴾، ﴿بِالْمُغِيَرَتِ صُبْحًا﴾ في «المرسلات» [الآية ٥]، والعاديات [الآية ٣] بالإدغام أيضًا من غير إشارة<sup>(٢)</sup> انتهى.

ومقتضاه: تقديم الإدغام، لكنه ذكر في «المفردات» أنه قرأهما على طاهر بن غلبون بالإظهار<sup>(٣)</sup>، قال: وهو المعروف.

وقال الجعبري: «والإظهار وهو قراءته على ابن غلبون، وبه قطع أكثر النقلة كالداني في غيره - يعني في غير «التيسير» - وابن مجاهد والأهوازي<sup>(٤)</sup>». فصدّر لذلك. والله أعلم.

(١) في الأصل: «واقرأني أبو الفتح بن أحمد» ينظر التيسير ص ٤٣١.

(٢) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الصافات» ص ٤٣١.

(٣) المفردات للداني ص ٥٢٥.

(٤) ينظر الكنز ٥/٢٢٠٦ سورة الصافات.

٦٩- تصدير الإشمام على الإخلاص في ﴿بِمَصِيطٍ﴾ [الغاشية/٢٢] لخلاص]

٩٨- «مُصِيطٍ» إِشْمَامَ صَادِهِ أَقْبَلَ بَدءًا لِحَلَالِهِ فَحَقَّقَ وَأَنْقَلَ

صُدِّرَ لتقديمه في «التيسير»، ونصّه: «هشام: ﴿بِمَصِيطٍ﴾ [الغاشية/٢٢] بالسين. وحمزة بخلاف عن خلاص بين الصاد والزاي»<sup>(١)</sup> انتهى. والله أعلم.



٧٠- تصدير الإثبات وقفا على الحذف في ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر/٩] لقبيل]

٩٩- إِثْبَاتُ يَاءِ «الْوَادِ» فِي الْفَجْرِ قُلْ مُقَدِّمٌ فِي الْوَقْفِ عِنْدَ قُنْبُلِ

قال في «التيسير» في باب الياءات المحذوفة من الرسم<sup>(٢)</sup>: «وأثبت قنبل بخلاف عنه: ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر/٩] في الوصل فقط»<sup>(٣)</sup>.

وقال في سورتها: ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر/٩] أثبتها في الحالين البزي.

وأثبتها في الوصل ورش وقنبل، وقد روي عن قنبل إثباتها في الحالين»<sup>(٤)</sup> انتهى.

فخرج من نصّيه: أنه لا خلاف في إثباتها عنه في الوصل، واختلّف في إثباتها عنه في الوقف.

(١) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الغاشية» ص ٥١٩.

(٢) وتسمى ياءات الزوائد. ص ٣٤٨.

(٣) التيسير باب «ذكر أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم التي تسمى زوائد» ص ٢٢١.

(٤) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الفجر» ص ٥٢١.

وظاهر كلامه قاضٍ بتقديم الحذف، لكن قال الجعبريُّ: «وقال في غيره - يعني في غير «التيسير» -: قرأت على فارس، على ابن مجاهد، عن قبل: يثبتها في الحالين، وعلى أبي الحسن، عنه، فعنه: يثبتها في الوصل دون الوقف»<sup>(١)</sup> انتهى.

وأبو الفتح عنه أسند قراءة قبل، وعنه جاء الإثبات في الحالين، فصدّر لذلك. والله أعلم.



[٧١] - تصدير القصر على المد في ﴿أَنْ رَّءَاةٌ﴾ [العلق/٧] لقبيل

١٠٠- وَقَصْرُ هَمْزِ «أَنْ رَّءَاةٌ» قَدَمًا لَهُ عَلَى مُخْتَارِ مَدٍّ، فَأَعْلَمًا

صُدِّرَ لِأَنَّهُ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ، وَلَا قِصَارَ الدَّائِي عَلَيْهِ، وَنَصَهُ:

«قرأ قبل: ﴿أَنْ رَّءَاةٌ﴾ [العلق/٧] بقصر الهمزة<sup>(٢)</sup>، والباقون بمدّها»<sup>(٣)</sup> انتهى.

على أن الجعبريُّ قال:

«ولم ينقل الناظم سوى القصر، وإن أوهمتها عبارته»<sup>(٤)</sup> فانظره. والله أعلم.



(١) الكنز للجعبري ٣/١٠٧٣.

(٢) «أن رآه».

(٣) التيسير باب ذكر «فرش الحروف سورة القدر» ص ٥٢٨.

(٤) كنز المعاني ص ٨٠٣ الجزء الثالث من رسالة الدكتوراه لأحمد بن عبد الله بن درويش سليمان.

[٧٢- تصدير الإسكان على الفتح في ﴿وَلَيْ دِينَ﴾ [الكافرون/٦] للبزي]

١٠١- وَسَكَّنَ فِي الْكُفْرُونَ يَاءً «لِي» لِأَحْمَدَ الْبَزِيِّ بَدَأَ تَعْتَلِي

صُدِّرَ لقول الداني: «وهو المشهور وبه ءأخذ»، ونصه:

«نافع والبزي بخلاف عنه وحفص وهشام: ﴿وَلَيْ دِينَ﴾ [الكافرون/٦] بفتح الياء، والباقون بإسكانها، وهو المشهور عن البزي وبه ءأخذ»<sup>(١)</sup> انتهى.

وهذا على ما شرح به ابن أبي السداد كلام «التيسير» قال:

«قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ:

«وهو المشهور عن البزِّيِّ وبه آخذ»، يعني إسكان الياء»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وهذا هو الظاهر خلاف قول الجعبريِّ، وفي «التيسير» بخلاف عنه، والمشهور عنه: الفتح، وبه آخذ. والله أعلم.



[٧٣- تصدير التكبير المجرد على التكبير مع الهيللة وعلى التكبير مع

الهيللة ومع الحمد للبزي]

١٠٢- وَقَدِّمَ التَّكْبِيرَ لِلْبَزِيِّ وَزِدْ هَيْلَلَةً مَعَهُ لَهُ وَلَا تَزِدْ

١٠٣- أَوْ زِدْ بِثَالِثِ الْوُجُوهِ حَمْدًا مِنْ دُونِ «وَالْتَّائِسِ» تُكْمَلُ قَصْدًا

(١) التيسير باب «ذكر فرش الحروف سورة الكافرون» ص ٥٣٣.

(٢) الدر الثير للمالقي ص ٧٠٣.

صُدِّرَ لفظُ التكبيرِ مجردًا عن الهيللة لتصدير الداني به، وأردف عليه لفظه المصحوب بالهيللة؛ لأنه مذكور في «التيسير» أيضًا ثانيا، ونهى عن زيادة وجه آخر إشارة إلى اقتصار «التيسير» على هذين الوجهين، ثم انتقل بـ«أو» إلى ذكر وجه آخر أُصْحِبَ مع التكبير والتهليل فيه حمد، وذكره في «النشر»، وبها أخذت<sup>(١)</sup> على هذا الترتيب عن شيخنا الحافظ العلامة مولاي عبد الرحمن المنجرة<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم.



- ١٠٤- وَهَاهُنَا أَنْتَهَى وَحَمْدُ اللهِ يَصْحَبُ خَتْمَهُ بِلَا تَنَاهٍ  
 ١٠٥- ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ الشَّفِيعِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَبِ الرَّفِيعِ  
 ١٠٦- صَلَاتُهُ مَعَ السَّلَامِ السَّرْمَدِيِّ وَالْأَلِ وَالصَّخْبِ وَكُلِّ مُهْتَدِي<sup>(١)</sup>

{نُجِزَ بِحَمْدِ اللهِ وَحَسَنَ عَوْنِهِ ظَهَرَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لِثَمَانِ مَضَتْ مِنْ شَوَالِ الْمُبَارَكِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ عَلَى يَدِ جَامِعِهِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِي، كَانَ اللهُ لَهُ وَلِيًّا وَلَطْفَ بِهِ، وَوَأْفَقَ الْفِرَاقَ مِنْ نَسْخِهِ فِي شَهْرِ اللهِ الْمُبَارَكِ ذُو الْحِجَّةِ ضَحْوَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْمَوْفَى اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا مِنْهُ عَامَ أَرْبَعَةٍ وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفٍ -رَزَقْنَا اللهُ خَيْرَهُ، وَوَقَانَا ضَيْرَهُ- عَلَى يَدِ كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ شَاءَ اللهُ بَعْدَهُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِي الْأَخْطِيبِيِّ الْحَسَاوِيِّ مِنْ خَطِّ مَوْلَانَا شَيْخِنَا الْمَذْكُورِ جَزَاهُ اللهُ عَنَا خَيْرًا مِنْ فَضْلِهِ وَنَفَعَهُ بِأَجْرِهِ.

(١) «ح»: «أخذنا».

(٢) «ح»: «المنجرة».

(١) في هامش «ح»: «مقتدي». والياء للإشباع، وحذفها للتكثير.

اللهم اغفر لي ولوالدي ولأشياخي ولجميع المسلمين وآخر دعوانا أن الحمد  
 لله رب العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.  
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً<sup>(١)</sup>.



إِمْلَأْ أِبْرَارَ الضَّمِينِ

فِرَاسَاتِ التَّصَدِيقِ

فِي ذِكْرِ الْأَوْجِهِ الْأَدَائِيَّةِ الْمُقَدَّمَةِ  
فِي خِلَافِيَّاتِ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ وَتَعْلِيلِهَا

لِلْإِمَامِ

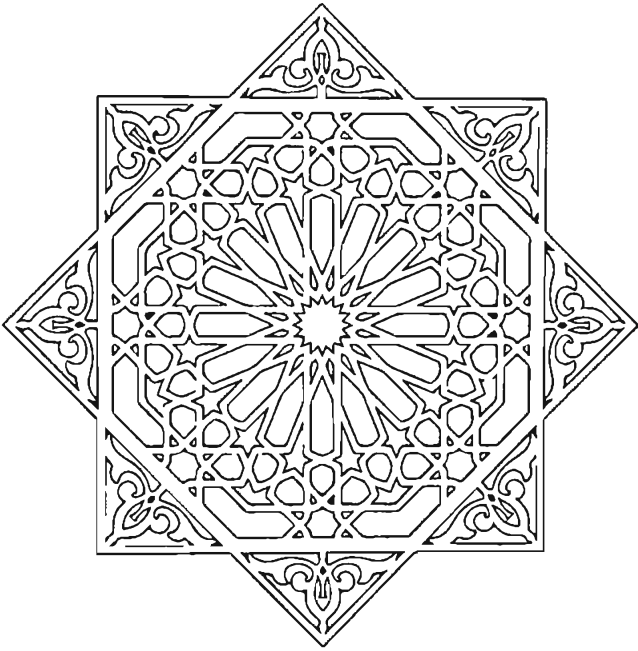
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِيَّ (ت ١٢١٤هـ)

أَلْفَهُ عَامَ ١٤٠٢هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

د. يُوسُفُ الشَّهْبِ (شَهَاب)





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة المقرئ النحوي اللغوي سيدي محمد بن عبد السلام الفاسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - آمين - ونفعنا بركاته، وأفاض علينا جميع الخيرات:

- ١- قَالَ سَلِيلُ عَابِدِ السَّلَامِ مُحَمَّدُ الْقَاسِيُّ ذُو الْإِجْرَامِ
  - ٢- أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي حَبَانِي
  - ٣- أَقَامَنِي بَعْدَ التَّعَلُّمِ لَهُ
  - ٤- فَيَا لَهَا مِنْ مِنَّةٍ وَتَكْرِمَةٍ
  - ٥- يَرْجُو تَجَاوُزَ الْإِلَهِ ذِي الْيَمِينِ
  - ٦- صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا لَاحَ الْقَمَرُ
  - ٧- هَذَا، وَإِنَّ بَعْضَ مَنْ صَحِبَنِي
  - ٨- لَقَنَنِيهِ وَجُوهَ حِرْزِنَا عَلَى
  - ٩- لِأَنَّهُ قَدْ شَاعَ الْإِقْتِصَارُ
  - ١٠- فَقَالَ: إِنْ بَيَّنَّتْ لِي مَصَدَّرًا
  - ١١- إِذْ كُنْتُ قَدْ نَظَّمْتُ مِمَّا يُقْتَرَا
  - ١٢- فَمُلْتُ - سَائِلًا إِلَهِي عَوْنَا
- مُحَمَّدُ الْقَاسِيُّ ذُو الْإِجْرَامِ  
تَفَضَّلًا بِخِدْمَةِ الْقُرْآنِ  
مُعَلِّمًا لِمَنْ يُعَانِي حَمْلَهُ  
فَاضَتْ عَلَى صَاحِبِ نَفْسٍ مُجْرِمَةٍ  
يَجَاهِ مُصْطَفَاهُ ذِي الْخُلُقِ الْحَسَنِ  
وَأَلِهِ ذَوِي الْحُجُورِ وَالْعُرْزِ  
بِالسُّوسِ لِلْأَخْذِ، وَعِلْمِي يَقْتَنِي  
تَمَامِهَا، وَلَيْسَ ذَا عِنْدَ الْمَلَا؛  
فِي بَعْضِهَا عَلَى الَّذِي يُخْتَارُ  
مِنْ غَيْرِهِ فِي التَّنْظِيمِ كَانَ أَجْدَرًا  
مُسْتَوْعَبَ الْخِلَافِ مَا قَدْ صُدِّرَا  
مِنْ فَضْلِهِ، وَعَنْ خِطَاءِ صَوْنَا:

## [١- خلاف التعوذ]

- ١٣- أَلْوَقْفَ فِي تَعَوُّذٍ فَصَدَّرِ      ثُمَّ يَلِيهِ وَصَلُهُ لَا تَمْتَرِ  
 ١٤- إِنْ مُفْرَدًا أُنِي، وَإِنْ قُرِنَ مَعِ      بَسْمَلَةٍ، فَأَرْبَعًا حَصَلَ تَطْعُ  
 ١٥- أَلْوَقْفُ فِيهِمَا، فَفِيهِ وَحْدَهُ،      تُمَّتَ فِيهَا وَحْدَهَا بُعَيْدَهُ  
 ١٦- تُمَّتَ وَصَلٌ لَهُمَا فِي الرَّابِعِ      وَالْكُلُّ جَائِزٌ بِلَا مُمَاعِجِ

## [موضوع الكتاب]

اعلم أن مسائل الخلاف في ذوات الوجهين أو أكثر منهما التي شملها «حرز الأمانى» -رحم الله ناظمه<sup>(١)</sup> وجزاه خيرا- جرى عمل الناس في بعضها على استيعاب الوجوه تلاوة لكل من له وجهان أو أكثر: كمد المنفصل لقالون والدوري مثلا، مع تصدير وجه وتأخير<sup>(٢)</sup> آخر.

وقد نظم في ذلك غير واحد: كشيخ شيخنا<sup>(٣)</sup> مولانا<sup>(٤)</sup> إدريس بن محمد المنجرة الشريف -قدس الله سرهما<sup>(٥)</sup>-، وقد نظمت في ذلك رجزا بيئت فيه وجه

(١) «ب»: «ناظمها».

(٢) «ب»: «وتأخر».

(٣) «ب» و«ع»: «كشيخ شيوخنا».

(٤) «د»: «مولاي».

(٥) إدريس بن محمد بن أحمد الحسنى الإدريسي المنجرة، وولده عبد الرحمن بن إدريس المنجرة. ينظر الأب في التقاط الدرر ٣٣٢، سلوة الأنفاس ٣٠٧/٢، فهرس الفهارس ٢/٥٦٨، الأعلام ١/٢٨٠، شجرة النور ٣٣٤. وينظر الابن في تذكرة المحسنين، الموسوعة =

تصدير ما صُدِّرَ وشرحتُه، وسمَّيتُ الشرح إبراز الضمير من أسرار التصدير، وهو موجود مع مشروحه بأيدي الآخذين - وفرَّهم الله -.

وكنْتُ أعريْتُ ذلك الرجز من ذكر تخفيف الهمز، وقلْتُ فيه إن لذلك كتباً تُتَسَلَّمُ<sup>(١)</sup> منها أحكامه<sup>(٢)</sup>، ثم سألتني بعض فقهاء أرض دكالة - حفظه الله - أن أبين له ذلك، زاعماً أن المبتدئين قصرت أفهامهم عن تسلّم ذلك من كتبه الموضوعه فيه، ورغب أن يكون ذلك نظماً ليلحق بذلك النظم، فأسعفتُه في مرغوبه وذيلتُ ذلك برجز بينتُ فيه ما وسعني بيانه من مصدر في تخفيف الهمز<sup>(٣)</sup>، وهو أيضاً بأيدي الآخذين، نفع الله بذلك عباده وجعله ذخراً ليوم القيامة.

= ٧/٢٣٨٦، السلوة ٢/٣٠٥، فهرس الفهارس ٢/٣٢٥، شجرة النور ٣٥٤.  
وقد حققتُ مصدرته في السبع، يجدها طالبها ضمن كتابي «قطوف من فن التصدير في القراءات السبع».

(١) «ب»: «تُستلم»، ويصح المعنى بها أيضاً.  
(٢) ينظر «إتحاف الأنام ببعض مؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام»، مقالٌ جمعت مادته، فنشره موقع مركز الإمام أبي عمرو الداني بمراكش، وللمؤلف أرجوزةٌ وبيانٌ للوقف على الهمزة كالشرح للأرجوزة، يستكمل بذلك ما أعري منه إبراز الضمير من أسرار التصدير، وله أيضاً شرحه الشهير لدالية ابن المبارك، وسماه «القطوف الدانية من شرح الدالية»، أما الأرجوزة: فمصدرة حققتها مع أختيها وأرسلت للطبع في دراسة لي بعنوان «فن التصدير بين التنظير والتشهير»، وأما بيان الوقف فنقله بنصه في «المحاذي»، وهو رسالتي للدكتوراه، في انتظار صدور ذلك مطبوعاً بعد تمام تحقيقه.

(٣) هو ما أشرت إليه آنفاً من أرجوزة في مائة وستة وأربعين بيتاً.

وبعض تلك المسائل التي اشتمل عليها «الحرز» جرى عمل الناس فيه (١) على الاقتصار على وجه واحد من وجهي الخلاف أو وجوهه؛ لشهرته في الناس زمن شيخ الجماعة أبي زيد، ابن القاضي (٢) رَحْمَةُ اللَّهِ.

وكنتُ أنا قد أخذتُ عن شيخنا ومفيدنا وعمدتنا العلامة المهام المبرز الحافظ المتقن مولاي عبد الرحمن بن إدريس الشريف المنجرة - جزاه الله عنا خيرًا ورحمه وقدس روحه - استيعاب تلك الوجوه قراءةً في كثير من مواضعها من القرآن، وإذنا في الباقي، عن والده المذكور، عن شيخه العلامة أبي عبد الله محمد بن القاسم البقري المصري الشافعي بسنده إلى ابن الجزري (٣) الحافظ الحجة، وعن والده المذكور، عن شيخه العلامة أبي عبد الله محمد، عن والده الأستاذ الكبير أبي عبد الله

(١) «ع» و«د»: «فيها» أي: في تلك المسائل، وأما لفظ «فيه» أي: «في بعض تلك المسائل».

(٢) «ع»: «أبي زيد القاضي». ينظر نشر المثنائي، الموسوعة ٤/ ١٥٦٩، التقاط الدرر ١٨٨، طبقات الحضيكي ٢/ ٤٠١، السلوة ٢/ ٢٥٢، شجرة النور ٣١٢.

(٣) سنده إلى ابن الجزري على ما ذكر الفاسي في سنده القرائي وفي المحاذي هو: أبو عبد الله محمد بن قاسم البقري المصري عن زين الدين أبي زيد عبد الرحمن بن شحاذة اليمني عن والده الشيخ شحاذة عن ناصر الدين الطبلاوي عن زكريا الانصاري عن رضوان العقبي عن ابن الجزري. كذا قال في سنده المنظوم:

محمد بن القاسم البقري	الشافعي المذهب المصري
عن اليماني عابد الرحمن	شيخ شيوخ أهل هذا الشأن
عن الرضى والده شحاذة	عن ناصر الطبلاوي الإفاده
عن زكري الأنصار عن رضوان	العقبي العالم الرباني
عن شيخه الحافظ شمس الدين	الجزري العالم المكين

محمد بن محمد بن سليمان بن منصور بن علي الشريف البعناني<sup>(١)</sup> بسنده إلى العلامة الحجة أبي عبد الله، ابن غازي<sup>(٢)</sup> رحم الله جميعهم.



(١) في «ب»: «البوعناني». ينظر فهرس الفهارس والأبواب ١/ ٢٣٩، ٢٤٠، والاعلام بمن حل ٥/ ٢٧٧. قال الفاسي: «وقرأ شيخ شيوخنا أيضًا على شيخه العلامة القاضي أبي عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن منصور بن علي البعناني الشريف الفاسي، وشيخنا - رَحِمَهُ اللهُ - أطلق أخذ والده عنه، وفي فهرسة والده أنه قرأ عليه نحو اثني عشر جزءًا، توفي - رَحِمَهُ اللهُ - سنة ثمان وتسعين وألف بنقديم التاء، وهو قرأ على والده أبي عبد الله وأبي الفلاح محمد بن محمد بن سليمان المذكور». ينظر أيضًا المحاذي باب ذكر سندي.

(٢) سند أبي عبد الله الشريف البعناني إلى ابن غازي هو: قرأ على والده أبي عبد الله وأبي الفلاح محمد بن محمد بن سليمان، وهو على أبي العباس أحمد بن شعيب الأندلسي الفاسي عم أحمد بن علي بن شعيب صاحب إتقان الصنعة في قراءة القراء السبعة، على والده أبي مدين شعيب، كذا هو سنده خلاف ما ورد في إجازات البعناني لتلامذته، فكأن الأمر من ظاهره يتعلق بطريقتين، قال ابن عبد السلام الفاسي: «ولم أقف على ترجمته»، وهو على شيخ الجماعة ابن غازي. ينظر سنده القرائي والمحاذي باب ذكر سندي، وكلاهما مما حققته.

هذا وقد وقفت على التنصيص بـ«عم صاحب إتقان الصنعة» في مواطن عدة، تحريرها في كتابي «عجالة المواسي».

## [أسباب التأليف]

فلما كنتُ بثغر الصويرة<sup>(١)</sup> المحروس بالله لَقنْتُ بعض الآخذين عليَّ من أهل سوس<sup>(٢)</sup> - بمن أعنتني بشانه، ولا آلوه نصحًا لإمكانه؛ إذ كان ممن رغب في الأخذ عني والتلقي مني وتوخي المثول<sup>(٣)</sup> بين يديَّ، والجمع عليَّ، استفادة<sup>(٤)</sup> مما لديَّ - تلك المسائل على الاستيعاب، وأذنتُ له في القراءة بها وإقرائها لمن يرغب فيها من الطلاب، وهو صاحبنا الطالب النجيب، الألمي<sup>(٥)</sup> الأريب، ذو اللسان القوول، والقلب العقول، أبو العباس أحمد بن عبد الله الهشتوكي الباهي<sup>(٦)</sup> - وإلى الله سعادته وحرس نجابته -، ولولا أن مدَّح الشيخ تلميذه مدَّحٌ لنفسه على الحقيقة فيما يسبق إلى العقول، لأطببتُ فيما أقول، لكنني اقتصرت قولاً بالصدق وتوخيًا للحق، كما أذنتُ له في إقراء القراءات السبع التي تضمنها كتاب «حرز الأمان» لولي الله سيدي أبي القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ ونفعنا به؛ لأنه قرأ عليَّ القرآن العظيم بمُضمَّنه عرضًا باستظهار في عدة ختمات، فختمه علي ست ختمات متوالية في حدود سنة

(١) «ب»: «السويرة» بضبط الياء ساكنة. تنطق إلى اليوم بالصاد ساكنة.

(٢) كذا في «ب» و«ع»، وفي غيرهما: «السوس».

(٣) «ب»: «المُثل»، بضم الميم وسكون الثاء، و«المَثَل» بفتح الميم وسكون الثاء، لكن الأمثل لفظ «المُثُول».

(٤) «ع»، وفي غيرها من النسخ: «على الاستفادة»، وما أثبت أنسب.

(٥) «ب»: «الأسمي».

(٦) لم أفق له على ترجمة، غير أن هذا الذكر من قلم شيخه نفسه غان كاف، ومن أعرف بالتلميذ من شيخه، وإنها لمدحة وتوشيح، لا يناله إلا من سبقت منه الحسنى نقلا ولقنا، ولهذا الموقف ثان شبيه، في إجازة الفاسي لأحد تلامذته على ما فصلتُ في التقديم.

خمس وتسعين بتقديم المثناة، لما كنتُ حالاً بالشعر المذكور، ثم لما عدتُ إليه في حدود العام الثاني بعد المائتين وألف وجدته هناك، فجدد قراءته عليّ، فختمه أيضاً سبع ختمات آخر متوالية عرضاً باستظهار بمضمن الكتاب المذكور للسبعة المشهورين أئمة الأمصار رحمهم الله تعالى.

وأدرج في الختمات الثلاث عشرة الإدغام الكبير لأبي عمرو البصري من روايته على ظاهر «الشاطبية»، حسبما به الأخذ في نواحي المغرب، مع تخفيف الهمز للسوسي فقط، واستوعب في جميعها أيضاً وجوه تخفيف الهمز في الوقف لهشام وحمزة، على مقتضى قياس وافق الرسم ولو مرجوحاً، أو على<sup>(١)</sup> مقتضاه مجرداً عن الرسم على مذهب الداني والشاطبي وابن شريح وابن واصل وغيرهم، حسبما أخذتُ استيعاب ذلك كذلك عن شيخنا رَحِمَهُ اللهُ من طرق<sup>(٢)</sup> المغاربة، حسبما أخذتُ عن والده، عن شيخه الشريف البعناني المذكور، وإن كان طريقه عن ابن القاضي بالاختصار على بعض الوجوه من تخفيف الهمز، وعلى وجه واحد من تلك المسائل، وحسباً أخذتُ ذلك عن والده أيضاً عن شيخه البقري المذكور من طرق<sup>(٣)</sup> المشاركة.

والله المسئول أن يوفقني وإياه للعمل بما فيه استعملنا، وأن ينفعنا به في دنيانا وآخرتنا، وأن يجعله من العمل المتقبل المبرور، وأن يستعملنا بتقوى الله العظيم، وأن يقف بنا عند مراعاة حرمة وحيه الحكيم، وأن يسلك بنا مسلك<sup>(٤)</sup> عباده

(١) «ب»: «وعلى».

(٢) «ب»: «طريق».

(٣) «ب»: «طريق».

(٤) «ب» و«ع» و«د»: «مسالك».



المهتدين، وأن ينفع بما علمنا عباده المؤمنين، وأن يعرفنا مقدار أنفسنا، وأن ينبهنا إلى اعتبار إحسانه إلينا، آمين.

ثم إنه لما لَقَّته المسائل المذكورة طلب مني أن أنظمها له في سلك يكون لها جماعاً، فلا تكون إذا متاعاً مضاعفاً؛ لأن ذلك أيسر في اللفظ، وأدعى إلى الحفظ، وأحضر في الفؤاد، وأقرب تناولا عند الاستشهاد<sup>(١)</sup>، فأسعفته إلى طلبته، ووفيت له في رغبته، ونظمت له هذا الرجز المشتمل على تلك المسائل، وشرحت له الرجز بما تقف عليه فيه - إن شاء الله -، وهو سبحانه المسئول أن يجعلني فيه مسدداً<sup>(٢)</sup>، فلا يضيع سعيمي فيه بدداً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهذا أو ان<sup>(٣)</sup> ابتداء الشرح، فأقول بحول الله وقوته:

صُدِّرَ الوقْفُ على التعوذ؛ لما يؤذن به من أول الأمر أنه ليس من القرآن؛ ولأنه وقف تام كما قال الحافظ الداني<sup>(٤)</sup>.

ووصل في الوجه الثاني اتكالا على معرفة أنه ليس من القرآن عند عامة<sup>(٥)</sup> المسلمين وخاصة القراء.

### [الأول]

ووقف عليه مع البسمة، وعليها معه عند اجتماعهما لذلك الإيدان، إذ لم

(١) «ع» و«د»: «الإشهاد».

(٢) «ب»: «مسندا»، وفي «ع» و«د»: «أن يجعلني مسددا».

(٣) «ب» و«ع»: «أول». المثبت أولى وأنسب.

(٤) المكثف في الوقف والابتداء ص ١٥٥، قال: «الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر التسمية أتم».

(٥) «ب»: «كافة»، والمقصود وصل التعوذ بالآية دون الافتتاح بالبسمة.

يؤت بهما إلا للاستفتاح. والخلاف في قرآنية البسملة له محل آخر يذكر فيه.

وبهذا الوجه جرى العمل بفاس والمغرب، حسبما ذكره الشيخ ابن القاضي، وذلك عند من له معرفة، فلذلك ذكرته مصدرا، وإن كان الداني يرى غيره أحسن كما سيأتي.

### [الثاني]

ووقف عليه دونها للإيدان المذكور ولتوصل بها جيء بها للاستفتاح فيه، وهو أول السورة.

### [الثالث]

ووقف على البسملة دونه؛ لأنها أتي<sup>(١)</sup> بهما للاستفتاح، فكانا كالجملة الواحدة، فوصلا فيما بينهما، ووقف على البسملة لما ذكر من الإيدان بأنها ليست من القرآن، مع قول الداني: «الوقف على البسملة أتم»<sup>(٢)</sup>.

### [الرابع]

ووصلا معاً مع المفتوح بهما فيه؛ لتوفر علم المسلمين أنها ليسا من القرآن، ووصل كل منهما بالآخر تسميا للاستفتاح؛ إذ كل منهما علم له<sup>(٣)</sup> على الانفراد، فكذلك في الاجتماع<sup>(٤)</sup>، فوصلهما مع المفتوح تمام للاستفتاح.

(١) «ب»: «لأنه أوتي».

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء ص ١٥٥.

(٣) «ع» و«د»: «له علم».

(٤) «ب»: «مع الاجتماع».

وهذا الوجه هو الأحسن عند الداني، فكان ينبغي أن يكون هو المصدر، لكن جرى العمل بخلافه فصَدَّرْتُ ما جرى به العمل، ثم أتبعته ما لاقاه في وجه وقف، فلم يبق لهذا إلا التأخر<sup>(١)</sup>. والله جلت قدرته أعلم.



## [٢] - الخلاف في البسمة لمن فصل بها بين السورتين]

- ١٧ - بِسْمَلَةٌ لِيُورِثَهُمْ بَيْنَ السُّورِ      بِثَالِثِ الْوُجُوهِ تُلْفَى فِي الْخَبَرِ  
 ١٨ - وَقَفَّ بِسَابِقٍ وَوَضَلَهَا بِمَا      بَعْدُ بِأَوَّلِ وَجُوهِهَا اعْلَمَا  
 ١٩ - يَلِيهِ وَقَفَّ بِهِمَا، وَيَتْلُو      بِثَالِثٍ وَضَلَهُمَا إِنْ تَبَلُّ  
 ٢٠ - وَرَابِعُ الْوُجُوهِ عَكْسُ الْأَوَّلِ      مُمْتَنِعٌ، فَحَصَّلاً ذَا تَعْتَلِ  
 ٢١ - وَكُلُّ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ      بِهَا، فَهَذَا حُكْمُهُ مِنْ دُونِ مَيْنُ

كانت ثالثة<sup>(٢)</sup> الوجوه عنه؛ لأنها من زيادات<sup>(٣)</sup> القصيدة على احتمال فيه.

وصدَّر الوقف على ما قبلها، ووصلها بما بعدها؛ لما فيه من الإعلام بتمام السورة، ولتتصل بها جعلت مفتاحاً له.

ووقف على آخر السورة وعلى البسمة؛ للإيدان بالانقضاء المذكور، وللإعلام<sup>(٤)</sup>

(١) «ع» و«د» و«ب»: «التأخير».

(٢) «ع»: «ثالث».

(٣) «ع» و«د»: «من زيادة».

(٤) «ب»: «والإعلام».

من أول الأمر أنها ليست من القرآن، ولأنها موضع وقف تام، وسبق أن الداني قال: «أتم» إلا أن مكياً منع الوقف عليها، وصلت بسابقتها أو فصلت منه، وليس بمتجه، بل الوجه الجواز، وهو مذهب الداني، ثم إن مذهب مكّي يقتضي أن يكون الوجه الثالث، أي وصلهما معاً، مصدرًا على هذا الوجه الثاني، أي وقفهما، فانظره.

ووصل آخر السورة بها وهي بأول الثانية؛ لأن القرآن كالسورة الواحدة، كما قال حمزة، فجاز وصل بعضه ببعض، وأعطيت البسملَةُ حكمه فوصل بها آخر السورة الأولى، ووصلت هي بأول الثانية لتتصل بها جعلت مبدأ له.

وكلُّ من فصل بين السورتين بها فالحكم له كحكم ورش.

والله سبحانه وتعالى أعلم.



### [ ٣ - الخلاف للبصري في غير المطرد من الإدغام الكبير ]

٢٢ - ما فيه وجهان من إدغام كبيرٍ إدغامه مقدّم بلا نكيرٍ

ما فيه وجهان من الإدغام الكبير وجهاهُ مبنيان على الاعتداد بالأصل والعارض، وعلى حصول التخفيف في الكلام من غير إدغام، وهذا البناء يقتضي تقديم الإظهار، وعليه اقتصر ابن مجاهد.

لكن أوثر الإدغامُ إظهارًا للرغبة<sup>(١)</sup> في التخفيف والمبالغة فيه، مع أن بعضه قال

(١) «ع» و«د»: «الرغبة».

الداني فيه: «بالإدغام قرأت، وهو القياس»<sup>(١)</sup>، وذلك باب ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ [النحل/٧٦]، وقال في غيره بعد ذكره مذهب ابن مجاهد: «وبالوجهين قرأت»<sup>(٢)</sup>، مع تعرضه لرد الإظهار في بعضه، وكل ذلك ظاهر<sup>(٣)</sup> في اختياره الإدغام. والله أعلم.



#### [٤- الخلاف لقالون في ميم الجمع]

٢٣- قالون في ميم الجميع يبتدي بوصلها فحَقَّقْنَه واقتد

مقتضى قول الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقالون بتخييره جلا»<sup>(٤)</sup> استواء الوجهين.

ومقتضى قول الداني في «التيسير»: «ابن كثير وقالون بخلاف عنه»<sup>(٥)</sup> أن يكون الضم والصلة مقدمين، ولا سيما وهما قراءته على أبي الفتح، وهو طريقه في «التيسير»، فيكون مصدرًا لهذا.

(١) لفظ الداني هو: «فكان ابن مجاهد يأخذ بالإظهار، وكان غيره يأخذ بالإدغام، وبذلك قرأت، وهو القياس» التيسير ص ١٣١. ومثل هذا قاله في المتقاربين من كلمة في حرف ﴿ظَلَّفَكُنَّ﴾ [التحریم/٥]: «وقرأته بالإدغام وهو القياس».

(٢) كقوله في ﴿وَعَاتٍ ذَا الْفُرْبَيْنِ﴾ [الإسراء/٢٦]: «فابن مجاهد يرى الإظهار فيه وقرأته بالوجهين»، وفي ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ [البقرة/٨٢]، «التَّوْرِيَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة/٥]: «فابن مجاهد لا يرى إدغامه لخفة الفتحة، وقرأته بالوجهين». التيسير ص ١٣٨.

(٣) «ع»: «ظهير».

(٤) حرز الأمان، سورة أم القرآن ص ٣٥.

(٥) التيسير ص ١٢٦.

واقْتَصَرَ على الإسكان لشهرته، وهو الذي أخذ به ابن مجاهد<sup>(١)</sup> وابن شريح<sup>(٢)</sup> وصاحب «المصباح»<sup>(٣)</sup> وغيرهم. والله سبحانه وتعالى أعلم.



[٥- الخِلاف لورش بباب الهمز السابق على حرف المد «البدل»]

٢٤- وصدّر التوسيط عن ورش بباب «ءامن»، فالإشباع فالقصر اللباب

صدّر التوسيط؛ لاقتصار صاحب «التيسير» عليه في سورة البقرة<sup>(٤)</sup>، وتوسّط الإشباع؛ لكونه المشهور عند المصريين.

وظاهر «الشاطبية» تقديم القصر ثم الإشباع ثم التوسيط<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.



(١) ص ١٠٨.

(٢) قال في مفردة قالون: «واعلم أن قالون يسكن ميم الجمع حيث وقعت» ص ١٤٨.

(٣) أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري ت ٥٥٠هـ، له المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، ينظر ص ٤٤٣/٢.

(٤) وقفت على نسخ خطية تورّد أبواب الأصول بعد قوله «سورة البقرة».

(٥) أخذ الترتيب من ترتيب الذكر في النظم، قال:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا

ووسطه قوم كءامن، هولا ءءالهة ءأاقى اللايان مثلا

حز الأمانى باب المد والقصر.

[ ٦ - خلاف ورش بباب ﴿شَيْءٍ﴾ ]

٢٥ - وصدّرن لورشهم توسيطًا      بباب «شيء»، ثم زد تمطيظًا

٢٦ - في الوصل والوقف، وزد عليهما      لغيره في الوقف قصرًا، فاعلمًا

صُدِّرَ التوسيط<sup>(١)</sup>؛ لاقتصار الداني عليه في سورة البقرة ونصه: «ورش يمكن الياء من<sup>(٢)</sup> ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة/ ١٩] و﴿شَيْئًا﴾ [مريم/ ٨] و﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران/ ٤٨] وشبهه، وكذلك<sup>(٣)</sup> الواو من ﴿السَّوَاءِ﴾ [التوبة/ ٩٩] و﴿سَوَاءَةً﴾ [المائدة/ ٣٣] وشبهه<sup>(٤)</sup>. انتهى كلامه.

وُحْمَلُ التمكنين في ذلك على التوسيط كما عند الجعبري، كما حُمِلَ القصر في عبارة الشاطبي على التوسط أيضا؛ لأنه ذكر القصر لغير ورش في الوقف على وجه المقابلة، فتعين حمل وجه القصر المذكور لورش على مرتبة أعلى من سقوط المد المذكور لغيره، وأدنى من الطول المذكور له، وهي التوسيط، ولا يجوز أن تكون هي<sup>(٥)</sup> جعل شيء من المد فيه؛ لأن الصحيح أن حرفي اللين لا شيء فيهما من المد، فحيث أجريا مجرى حروف المد أجريا مجراها في الفرعي خاصة، وهو إشباع أو توسيط<sup>(٦)</sup>، وكان

(١) «ب»: «التوسط». المعنى واحد.

(٢) «ب»: «في».

(٣) «أ»: «وكذا»، فتركته لما في النسخة المحققة من كتاب التيسير.

(٤) التيسير ص ٢٢٥.

(٥) أي «المرتبة»

(٦) «ع» و«د»: «وهي إشباع أو توسط»..

قصرهما عدوّ ذاتهما من مد، وهو بين.

ثم إن عبارته تقتضي تقديم الإشباع على التوسيط<sup>(١)</sup>، لكنه - رَحْمَةُ اللَّهِ - يذكر الأحكام على حسب ما يطوع به<sup>(٢)</sup> النظم، فلا يقتضي كلامه في مثل هذا ترتيباً. والله أعلم.



### ٧ - خلاف ورش في واو ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف/٢٥٠]

٢٧ - والواو من «سوءات» مثله جرى وألف من باب «ءامن» يُرَى

واو «سوءات» الذي هو جمع مؤنث سالم لـ «سوءة»، هو من باب «شيء» و«سوءة»، فيكون التوسيط فيه مقدماً؛ لأنه من ذلك الأصل، ويليه الإشباع.

وعلى التوسيط اقتصر في «التيسير»؛ لأنه قال بلمصق نصه المتقدم في البيتين اللذين قبله: «إذا انفتح ما قبلها وكانا مع الهمزة في كلمة واحدة حاشا ﴿مَوْيَلًا﴾ [الكهف/٥٧] و﴿الْمَوْءَدَّة﴾ [التكوير/٨] إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

فاستثنى - كما ترى - ﴿مَوْيَلًا﴾ [الكهف/٥٧] و﴿الْمَوْءَدَّة﴾ [التكوير/٨]، وسكت عن ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف/٢٥٠] فكانت داخلة في عموم الباب.

وزاد الشاطبي على الوجهين اللذين عنده في باب «شيء» وجه القصر؛ اعتباراً بأن

(١) «ب»: «التوسط».

(٢) «ب»: «له».

(٣) التيسير ص ٢٢٥.



جمع المؤنث السالم إذا كان واحده ساكن العين تتبع عين الجمع فاءه في التحريك، ويجب ذلك في مفتوح الفاء نحو «قصعة»، هذا أصله، لكنه إذا كانت العين معتلة نحو: «جوزة» و«عورة» و«سوءة» و«بيضة»، اختلفت لغة العرب فيها: فمنهم من جاءت لغته على هذا الأصل وهم هذيل، وأكثر العرب استثقل الحركة على العين المعتلة فالزمها السكون.

فإذا بنينا<sup>(١)</sup> على اعتبار لغة الأكثرين، كانت واو ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف/٢٥] و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف/٢١] ساكنة بين فتح وهمزة، ففيها الوجهان اللذان في المفرد نحو: ﴿سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ [المائدة/٣٣]، وهما التوسيط<sup>(٢)</sup> والإشباع.

وإذا بنينا على اعتبار لغة هذيل، وعلى اعتبار أن أصل عين الجمع التحريك، كانت الواو محركة، والواو المحركة<sup>(٣)</sup> لا مد فيها. والله تعالى أعلم.



## ٨- خلاف الوقف بباب ﴿رَيْبٍ﴾ [البقرة/١٧]

٢٨- وذي الثلاثة تُرَى في الوقفِ في باب «ريبٍ» «سوفٍ» دون خلفِ

تصدر التوسيط فيها؛ لأن باب الوقف في وجه المد ملحق باب الوصل، وباب الوصل في مثله هو باب «شيء» و«سوء»، وهو قد سبق فيه تقديم التوسيط على الإشباع. والله أعلم.

(١) «ع» و«د»: «إذا بنيتها».

(٢) «د»: «التوسط».

(٣) «ع»: «المتحركة».

## [٩ - الخلاف في المد العارض للسكون للجماعة]

٢٩ - فإن يكن باب «غفور» قدموا مداء، فتوسيطاً، فقصرأ، فاعلموا

باب «غفور» هو ما كان الساكن الذي قبل الحرف الموقوف عليه فيه حرف مد  
ألفاً نحو: ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [البقرة/١٧٨]، أو ياءً نحو: ﴿فَدِيرٌ﴾ [البقرة/١٩]، أو واواً نحو:  
﴿غَفُورٌ﴾ [البقرة/١٧٢].

وترتيب الوجوه على ما ذكر؛ لأن الساكن في الوقف محمول على الساكن في  
الوصل فأعطي حكمه وتصدر الإشباع، وإن كان مبنياً على الاعتداد بالعارض؛  
لأنه حكم الأصل فألحق الفرع به تماماً<sup>(١)</sup> للحمل وتوغلا في الفرار من التقاء  
ساكنين<sup>(٢)</sup>.

وتوسط التوسيط؛ لأنه قريب من حكم الأصل<sup>(٣)</sup> المحمول عليه.

وتأخر القصر، وإن كان مبنياً على الاعتداد بالأصل؛ لبعده من حكمه.

والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) ع: «تتميماً».

(٢) «ب» و«ع» و«د»: «الساكنين».

(٣) «ب»: «من حكمه الأصلي».

## [١٠- خلاف الوقف للجماعة، بم يكون؟]

٣٠- وقدمنَّ في الجميع الإسكان فالرومَ فالإشمامَ، فاحوِ التبيانَ

يعني أن الوقف يقدم فيه الإسكان؛ لأنه الأصل فيه، لأن الوقف طالب راحة فأعين بالأخف الذي هو زوال الحركة أصلاً، مع أن الحركة أتت بها بعد الحرف إعانة على نقل الهواء من حيز إلى آخر عند تركيب حروف الكلمة لإيجادها والنطق بها، وعند تركيب<sup>(١)</sup> بعضها مع بعض لإفادة المعنى، والوقف لا يريد شيئاً من ذلك، فكان يجب الإسكان على هذا، وهذا معنى كونه أصلاً.

لكنه قد تتوفر رغبةُ الوقف في إعلام السامع بحركة الحرف الموقوف عليه أو رغبةُ السامع في ذلك، فشرعت لهذه الضرورة الإشارةُ روماً وإشماماً، وكان الروم قبل الإشمام لأنه أقرب من الأصل، الذي هو الوصل عند إرادة الإفهام لاستواء<sup>(٢)</sup> الأعمى وغيره فيه. والله أعلم.



## [١١- خلاف المد لأبي عمرو البصري في الإدغام الكبير]

٣١- ثم الثلاثة تُرى للبصري في باب الإدغام الكبير فادرٍ

كانت ثلاثة مدود الوقف في باب الإدغام الكبير؛ لأن تغيره عارض كتغير

(١) «ع» و«د»: «تركيبها». يصح أيضاً.

(٢) «ب» و«ع» و«د»: «لاشتراك». يصح أيضاً.

الوقف، فجاز فيه ما جاز فيه، مدا<sup>(١)</sup> كان أو لينا، ولا عبرة بقول الجعبري: «ولم أقف على نص في اللين، والمفهوم من عبارة الشاطبي القصر»<sup>(٢)</sup>؛ إذ ليس كذلك، بل المفهوم الثلاثة، وقد نص عليها صريحاً ابن الجزري في «نشره»<sup>(٣)</sup>.

ثم اعلم أن مقتضى حمل هذا الأصل على باب الوقف أن تترتب<sup>(٤)</sup> ثلاثة اللين نحو: ﴿حَيْثُ شَيْئَتُمَا﴾ [البقرة/٣٤]، و﴿الْفَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ [القصر/٥١] ترتب ثلاثة «ريب» و«سوف»، فيكون المصدر هو التوسيط، والذي أخذت<sup>(٥)</sup> به، وهو الذي عليه الناس، هو تقديم الإشباع، ولا يبعد أن يكون من باب تقديم غير المصدر لشهرته، وذلك عند إرادة الاقتصار على وجه واحد، ومقتضى حمل هذا الأصل أيضاً على باب الوقف أن يكون الإشباع الذي فيه هو الإشباع الذي في باب الوقف، وهو الكبرى الذي هو إشباع ورش وحمزة؛ لأنه المأخوذ به في باب الوقف على ما به العمل، والذي أخذت به هو إشباع أبي عمرو الثابت له لأجل الساكن في نحو ﴿الدَّوَابِّ﴾ [الأنفال/٢٢] و﴿صَّ﴾ [ص/١] و﴿نَّ وَالْفَلَمَ﴾ [القلم/١]، ولو كان الأخذ له بإشباع ورش لوجب أن يندرج مع حمزة في ﴿فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا﴾ بالتلويح

(١) «ع» و«د»: «مديا». ويحسن لمن قال «مديا» أن يقول «لينا».

(٢) الكنز شرح البيت:

وأشمم ورم في غير باء وميمها مع الباء أو ميم وكن متأملاً ونصه: «ولم أقف على نص في اللين نحو ﴿الْفَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾ [القصر/٥١] و﴿الْبَيْلَ لِتَسْكُنُوا﴾ [يونس/٦٧]، والمفهوم من عبارة الناظم القصر» تحقيق الزبيدي ص ٣٠٥.

(٣) «ب»: «في النشر». ينظر باب المد والقصر. ٣٣٦/١.

(٤) «ب» و«د»: «أن ترتب»، و«ع»: «أن ترتب»، وبهما يصح المعنى أيضاً.

(٥) «ع» و«د»: «أخذنا».

ذِكْرًا» [الصفات]، «وَالذَّرِيَّتِ ذَرْوًا» [الذاريات/١]، ومع خلاد في «بِالْمُلْفِيَّتِ ذِكْرًا» [المرسلات/٥] «بِالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا» [العاديات/٣] فانظره.

وعلى ما به الأخذ تشكل مرتبة التوسط؛ إذ تكون باعتبار هذا الإشباع ليست هي التي باعتبار إشباع الكبرى؛ إذ التوسط باعتبار الكبرى، نص الداني على أن الفرعي فيه نصف الزيادة في الإشباع، خلاف ما وقع لشيخ شيخنا<sup>(١)</sup> رَحِمَهُمَا اللهُ، فيكون التوسط هو مرتبة الوسطى، وعليه فتكون<sup>(٢)</sup> أعلى من الإشباع المأخوذ له به، وذلك فاسد للاتفاق على أن مرتبة التوسط أخط من مرتبة الإشباع.

فإن قيل: يزداد له على الطبيعي في هذا التوسط نصف الزيادة له في الإشباع، وذلك نصف حركة، قيل: يكون هذا التوسط على هذا ليس هو التوسط الذي ذكره الداني لورش في بابه، ولا هو التوسط الذي ذكره الجعبري في باب الوقف، وأنا لا أعرف التوسط مضبوطاً إلا بما ضبطه به الداني أو بما ضبطه به الجعبري<sup>(٣)</sup>، وإن كان ضابط الداني لا يأبى هذا، وإن كان يتكلم في توسط ورش، من أن الوصل<sup>(٤)</sup> محمول على الوقف.

وبعد،

(١) «أ»: «شيوخنا»، وتركته رغم صحة المعنى باللفظين، غير أن قوله: «رحمهما الله» جعل لفظ «ع» و«د»: «شيخ شيخنا» أولى وأرجح، وأصوب وأصح.

(٢) «د»: «فيكون»

(٣) «ب»: «وأنا أعرف التوسط مضبوطاً بما ضبطه به الداني وبما ضبطه به الجعبري»، والمعنى صحيح أيضاً، مع زيادة معنى الحصر في ما أثبت.

(٤) جميع النسخ إلا «أ»: «مع أن الأصل».

فأنا لا أفهم إشباع أبي عمرو في باب الإدغام الكبير إلا إشباع الكبرى، ووقع في الأخذ وهم، فانظره. والله أعلم.

ثم إن المراد بالثلاثة ههنا<sup>(١)</sup> هي مراتب المد، لا مراتب أحوال الحرف الموقوف عليه؛ لأن المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى، وقد تقدمت كلمة الثلاثة في قوله:

«وذى الثلاثة ترى في الوقف .....

فلتكن هي عين هذه الثلاثة مع كونه سيتكلم على أحوال الحرف الموقوف عليه في الإدغام الكبير قريبا، إن شاء الله، والله تعالى أعلم.



### [١٢ - الخلاف له في الإشارة فيه]

٣٢- وخالص الإدغام قَدَّم في الكبير على الإشارة، فخذها عن خبير

صُدِّر الإدغام الخالص من غير<sup>(٢)</sup> إشارة على الإشارة في باب الإدغام الكبير؛ لتصدير الداني به في «التيسير»<sup>(٣)</sup>، وفيه تمام حمله عليه، فهذا<sup>(٤)</sup> الحكم وإن كان داخلا في عموم قوله: «وقدمن في الجميع الاسكان» لا يعد تكرارا؛ إذ لا تكرار بين

(١) «د»: «هنا».

(٢) «ب» و«ع» و«د»: «صدر الإدغام الخالص من إشارة»، تأملت فإذا المعنى صحيح بالعبارتين؛ «الخالص من إشارة» هو الذي لا إشارة فيه فكان خالصا متخلصا منه، وزيادة لفظ «غير» زيادة في البيان.

(٣) التيسير ص ١٤٣.

(٤) «ب»: «وهذا».

خاص وعام، لأنه يُذكر الخاص بعد العام لمزية فيه، ويكفيها هنا إعانة المبتدئين؛ إذ يعجز أكثرهم عن إدراجه تحت ذلك الكلي.

وأما قوله<sup>(١)</sup>: «فخذها<sup>(٢)</sup> عن خير»، فإشارة إلى إنكار من أنكر الروم الذي لا إدغام معه<sup>(٣)</sup>، وليس كذلك، فإنه موجود<sup>(٤)</sup>، ولا تمنع<sup>(٥)</sup> من الحمل عليه عبارة «التيسير» ولا عبارة الشاطبي، وربما كان حملها عليه متعيناً خلافاً لمنكره، فالإشارة بنوعيتها موجودة، فخذها ممن علمها ولا تتوقف في ذلك. والله تعالى أعلم.



### [١٣- خلاف ورش بباب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/٥]]

٣٣- وبابُ «ءالدُ» «ءأنذرتهم» تسهيلُ عثمانَ به مقدّمٌ

تصدر؛ لتصدير الداني به، وقوله عنه: «إنه القياس»، ونصه: «باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة: اعلم أنهما إذا اتفقتا بالفتح نحو قوله ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/٥]، و﴿أَنْتُمْ دَأَعْلَمُ﴾ [البقرة/١٣٩] و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء/٦١] وشبهه، فإن

(١) «ب»: «قولنا». وتصحح العبارتان، فإن المؤلف يقصد نفسه - رَحِمَهُ اللهُ - حين قال «قوله».

(٢) في بعض النسخ «وخذها» في النظم وشرحه، ويصح أيضاً، غير أن في «الفاء» معنى أقوى من الواو.

(٣) «ب»: «فيه».

(٤) «ع» و«د»: «فهو موجود»، والمثبت أصوب وأليق لما فيه من معنى التأكيد.

(٥) «ب» و«ع» و«د»: «ولا تمتنع».

الحرمين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منها، وورش يبدها ألفا، والقياس أن تكون بين بين<sup>(١)</sup> انتهى.

فقوله: «وورش» إلى آخره هو زيادة وجه على ما شمله الحرمان للاستثناء منه، وإن كان قرأ على ابن خاقان الذي هو طريقه في «اليسير» بالإبدال. والله تعالى أعلم.



[١٤- خلاف ورش وقنبل بباب الهمزتين المتفتحتين من كلمتين، ووجه

ثالث لورش في ﴿هَوَّلَاءِ اِنْ﴾ [البقرة/٣٠] و﴿الْبِغَاءِ اِنْ﴾ [النور/٣٣]

٣٤- وَصَدْرًا تَسْهِيْلًا ثَانِي هَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي اتِّفَاقٍ دُونَ مَيْنِ

٣٥- لورشهم وقنبل، وثاني وجهيهما الإبدال قل للعاني

٣٦- وأفرد التسهيل عنهما بـ«أل» من بعد «جاء»، وأطرحن الإبدال

٣٧- وزاد عثمان بـ«هؤلاء أن» ياءً خفيف الكسرو و«البغاء أن»

تصدر التسهيل بهذا الأصل؛ لاقتصار الداني عليه في «اليسير»<sup>(٢)</sup>، والبديل من

الزيادات، وظاهر القصيد أن الوجهين<sup>(٣)</sup> يجريان في ﴿جَاءَ أَل لُوطٍ﴾ [الحجر/٦١]

و﴿جَاءَ أَل فِرْعَوْنَ﴾ [القمر/٤١]، ولكن الذي أخذت به فيهما التسهيل فقط،

وهو<sup>(٤)</sup> معنى: «وأفرد التسهيل» إلى آخره.

(١) اليسير ص ١٤٩. وفي نقل المؤلف خلاف يسير تركت بيانه.

(٢) اليسير ص ١٥١.

(٣) «ب»: «وظاهر القصيد الوجهان». ويصح.

(٤) «د»: «وهذا».



وزاد ورش في ﴿هَوَّلَاءِ اِنْ﴾ [البقرة/ ٣٠] و﴿الْبِغَاءِ اِنْ﴾ [النور/ ٣٣] وجها ثالثا، وهو جعل الثانية ياءً محضة محركة بحركة مختلصة، وهذا الوجه في هاتين الكلمتين ثانٍ في «اليسير» ثالثٌ في «الحرز»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



١٥- خلاف قالون والبزي والبصري في المد عند حذف إحدى الهمزتين المتفقتين فتحًا من كلمتين، وخلاف البصري مثله في المتفقتين ضما وكسرا، وخلاف قالون والبزي في ﴿بِالسُّوءِ الْآءِ﴾ [يوسف/ ٥٣]، وخلاف المد عند التسهيل في المتفقتين ضما]

- ٣٨- وصدّر الإشباع للبرّي ثم لقالون وللبصريّ  
 ٣٩- في باب «جا أحدكم» و«أوليا أولئك» «السماء إن»، لا تنيا  
 ٤٠- لغير الهمز الذي بعد الألف والمدّ فاضلٌ به كما عرف  
 ٤١- و«حكم» بالسوء» كحكم «جاء» لابن العلاء  
 ٤٢- وصدّرًا إدغامه لأحمد ثم لعيسى، ثم تسهيلٌ بدًا  
 ٤٣- ثمّت إن سهلتها تصدّرًا مدّها أيضا؛ لِمَا تقررًا  
 ٤٤- و«أوليا أولئك» «السماء إلى» ك«السوء» في الحكم إذا ما سهلا  
 ٤٥- وألف الإدخال يُعطى حكما ألف الأصل، فاقتلنه فهما

(١) «ع» و«د»: «في الشاطبية»، والمعنى واحد. ينظر التيسير ص ١٥١ ونص الحرز هو: «بياء خفيف الكسر بعضهم تلا»

تصدر المد فيما ذكر؛ لأنه حرف مد قبل همز مغير بالحذف، والراجع فيه المد اعتدادًا بالأصل، كما قال ولي الله - رَحْمَةُ اللَّهِ -: «المد ما زال أعدلًا»، وكذا<sup>(١)</sup> قال في «التيسير»، وسيأتي نصه قريبًا إن شاء الله تعالى.

وقول الله تعالى: ﴿بِالسُّوءِ الْأَمَّا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف/٥٣] للبصري من هذا الأصل، فمده هو الراجع أيضا.

وأما قالون والبيزي فلهما فيه وجهان، والمصدر منهما إبدال الهمزة الأولى واوا<sup>(٢)</sup>، وإدغام الواو التي قبلها فيها، وتصدر المد؛ لأن الداني اقتصر عليه في «التيسير» كما قال في سورة يوسف<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثاني التسهيل: فإذا أخذ به تصدر إشباع حرف<sup>(٤)</sup> المد قبله لما تقرر في باب ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ [النساء/٤٣].

وقوله تعالى ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَاكَ﴾ [الأحقاف/٣١] و﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة/٤] وأمثاله مثل ﴿بِالسُّوءِ الْأَمَّا﴾ [يوسف/٥٣] في الحكم الذي هو تصدر الإشباع حيث يؤخذ فيه بالتسهيل، لأن قالون والبيزي يسهلان الهمزة الأولى منهما، فيجب لحرف المد الذي قبلها ما وجب لئب<sup>(٥)</sup> «السوء» من باب لا فارق، فإن كان ألف المد الذي قبل الهمز المغير ألف إدخال نحو ﴿عَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود/٧١]

(١) «ع» و«د»: «و كذلك».

(٢) «ع» و«د»: «إبدال الهمزة التي قلبت واوا»، والمعنى واحد.

(٣) التيسير ص ٣٢٢.

(٤) «ع»: «حروف».

(٥) «ب»: «باب»، «ع» و«د»: «لواو». وكل ذلك صحيح.

﴿عَآنَدَرْتَهُمْ تَ﴾ [البقرة/ ٥] و﴿أَنْتُمْ تَ﴾ [البقرة/ ١٣٩] لقالون والبصري وهشام في غير ﴿هَآنْتُمْ﴾ [آل عمران/ ٦٥]، ونحو ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص/ ٧]، ونحو ﴿أَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل/ ٦٢]، فإنه يعطى حكم الأصل على ما به العمل والأخذ من أنه مد متصل، وكل واحد فيه على مرتبته من باب لا فارق أيضا. والله سبحانه وتعالى أعلم.



٤٦- وكلما تغير السكون فحكمه كهمزة يكون  
٤٧- ففيه وجهان فقط لا تمر ولا تقل فيه بقول الجعبري

إذا تغير الهمز وقبلة حرف مد، فقد قال فيه الشاطبي<sup>(١)</sup> - رَحْمَةُ اللَّهِ -:

«وَأِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يُجْزَى قَصْرُهُ، وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا»

وهو عند قول صاحب «التيسير»: «ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفتحتين أو أسقطت، فالألف قبلها ممكنة على حالها، مع تحقيقها؛ اعتدادًا بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمز لفظًا، والأول أوجه»<sup>(٢)</sup> انتهى، إلا أنه عنده بلفظ أعم منه؛ لأن الشاطبي قال: «قبل همز مغير» فأطلق، ولم يفرضه في الهمزة الأولى من المتفتحتين ولم يفرضه في الألف، بل قال «وإن حرف مد» وهو بين، ومثل الهمز في سببية المد السكون، فإذا تغير انبغى<sup>(٣)</sup> أن يكون مثله في جواز اعتبار أصله وعارضه، فيكون فيه وجهًا مُغَيَّرَ الهمز.

(١) «ع» و«د»: «فقد قال الشاطبي فيه»، وانظر حرز الاماني باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم ٢٠٨.

(٢) التيسير ص ١٥٢. وفيه «ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمز».

(٣) كذا في «د» و«و»، وغيرهما «انبنى» والمثبت مختار.

وبهذا أخذت.

وذكر الجعبري في باب ﴿الَّتِ اللَّهُ﴾ [آك عمران/١] و﴿الَّتِ أَحْسِبَ﴾ [العنكبوت/١] ثلاثة أوجه: المد والقصر والتوسط، حملا على باب الوقف بجميع الفروع، وحملة على مغير الهمز أولى؛ لاشتراكهما في سببية المد وفي التغير العارض، على أنه هو بنفسه نقل عن مكّي والمهدوي وابن شريح فيها المد والقصر للفظ والأصل، وقال عن ابن شريح أنه قال في اعتبار الأصل «وهو القياس»، فالنص كما ترى بوجهين لا غير.

نعم كان يقال إن الهمز إذا تغير كان مقتضى النظر فيه أن يعتبر أصله أو عارضة أو يعتبران معاً في فور فتجيء الثلاثة، ولكنه لم يرد النص فيما علمت إلا بالوجهين كما سبق من نص «الشاطبية» و«التيسير» وما نقله هو عن مكّي والمهدوي وابن شريح، ولا أخذ لي إلا بهما. والله سبحانه وتعالى أعلم.



١٦- خلاف نافع والصاحبين في باب ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾ [البقرة/١٤١]

- ٤٨- ثم إن اختلفتا وانكسرت أخراهما من بعد ضم أُبدلت  
 ٤٩- واوا في الأكثر وسهل في الأخير ما بينها وبين ياء في الشهر  
 ٥٠- وثالثُ الوجوه معضلاً فلا أخذَ به من عند من تنبلاً

وإذا التقت همزتان من كلمتين: الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو ﴿مَنْ

يَشَاءُ إِلَيَّ صِرَاطٍ﴾ [البقرة/١٤١] ففي تخفيف الثانية ثلاثة أوجه:

تسهيلها بينها وبين الياء وهو الجاري على مذهب سيويه في باب «سئل» و«اللؤلؤ»، وهذا معنى قول ولي الله - رَحِمَهُ اللهُ -: «كالياء أقيس معدلاً»<sup>(١)</sup>.

والثاني تسهيلها بينها وبين الواو، وهو جار على مذهب الأخفش في ذلك الباب، وهو المفضل عليه في قول الشاطبي «أقيس»، وهو معضل، فلا أخذ لي به عن شيخي رَحِمَهُ اللهُ، ولا عن أحد ممن تقدم.

والثالث إبدالها واوا محضة، وهو جار أيضًا على مذهب الأخفش في ذلك الباب على ظاهر إطلاق النحاة والقراء عنه.

وهذا الوجه الثالث والوجه الأول جاءت بهما القراء، وذكرهما الداني معًا في «التيسير»، وقال:

«والأول - أي إبدالها واوا - مذهب القراء، وهو آثر.

والثاني مذهب النحاة، وهو أقيس»<sup>(٢)</sup> انتهى.

فتصدر وجه إبدالها واوا؛ لكونه مذهب القراء وأكثر نقلاً من الآخر، على أنه نوزع في أكثرية النقل<sup>(٣)</sup> هو والشاطبي - رحمهما الله تعالى -، والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) البيت:

«وَتَوَّعَانَ مِنْهَا أُبْدِلَا مِنْهُمَا وَقُلْ يَسَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقَيْسُ مَعْدِلًا».

(٢) ينظر باب ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين ١ / ٣٤.

(٣) «ح»: «أكثرية للنقل».

١٧- خلاف ورش في ذوات الياء وخلاف ذوات الياء المبنية على «ها»،  
 وخلافه في ذوات الياء من باب «يصلى» غير رأس آية، وخلافه في ذوات  
 الياء من باب ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة/١٢٤]

- ٥١- وصدراً لورشهم إضجاعاً لدى ذوات اليا تكن مُطاعاً  
 ٥٢- فإن تكن رؤوس أي دون «ها» فحكمها ذلك، فكن منتبهاً  
 ٥٣- وإن تكن مبنيةً على الـ «ها» فصدراً فتحاً بها لا تلة  
 ٥٤- وإن تكن من باب «يصلنا» صدر فتحاً بها، لا آيةً، واستبصر  
 ٥٥- «فتى» «مصلى» يجريان مطلقاً مجرى ذوات اليا و«يصلى» حَقَّقاً  
 ٥٦- والحكم في الوقف على «طغالمًا» ونحوه كالوقف في «مسمّى»

ذوات الياء إما أن تكون كلماتها منونة نحو ﴿سَمِعْنَا بَقِيَّةً يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء/٦٠] و﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام/٣] و﴿الْيَوْمَ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [البقرة/٢٨١]، ثم إنها تكون خالية من صاد بعدها لامٌ كما مثَّل، وتكون مشتملة على ذلك نحو ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة/١٢٤].

وإما أن تكون كلماتها غير منونة نحو ﴿وَلَا يَكْفُرُ اللَّهُ رَمِي﴾ [الأنفال/١٧] و﴿هُوَ سَمِيْعٌ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج/٧٦] و﴿مَرَضِيَّةٍ﴾ [النساء/٤٣] و﴿دَعْوِيَّتِهِمْ﴾ [الأعراف/٤] و﴿أَشْتَرِي﴾ [التوبة/١١٢] و﴿نَبْرِي تَقْلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة/١٤٣] إلى ما لا ينحصر، ثم هو يكون رأس آية وغير رأس آية مصحوباً

بالصاد المذكورة وغير مصحوب بها<sup>(١)</sup>، ورأس الآية<sup>(٢)</sup> يكون مبنياً على هاء وألف وغير مبني على ذلك، ثم إنه يلقي ساكناً منفصلاً رأس آية وغيره ولا يلقاه.

فأما ما كان من ذوات الياء غير منون وغير رأس آية أو رأسها، على ما أخذت به، وإن كان الجعبري طرق في قول الشاطبي<sup>(٣)</sup>: «ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها»<sup>(٤)</sup> احتمال تعين إمالة رؤوس الآي في «الشاطبية» وجهاً واحداً إلا أن الاحتمال الآخر أظهر، ولم يبين على «ها»، فإذا لم تشتمل كلمة على صاد ولم توصل بساكن منفصل، فإنه يتصدر<sup>(٥)</sup> فيه وجه الإمالة؛ إما لتصدير الداني به، وإما لاقتصاره عليه لا احتمال في كلامه، سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله.

وإن كان رأس آية مبنية على هاء وألف فإنه يصدر فيه وجه الفتح لما ذكر، ونص الداني: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها على هاء وألف، فإنه أخلص فيه الفتح على خلاف بين أهل الأداء في ذلك»<sup>(٦)</sup> انتهى.

فقوله «على خلاف» إلى آخره، يحتمل أن يتعلق بـ «أخلص» قبله يليه للقرب،

(١) «ع» و«د»: «مصحوباً بالصاد المذكور وغير مصحوب به».

(٢) «د»: «أو رأس الآية».

(٣) «ع» و«د»: «في قوله».

(٤) الحرز باب الفتح والإمالة ص ٧٦.

(٥) «ع» و«د»: «يصدر».

(٦) هاء وألف بإخلاص الفتح ص ٢١٩.

فيكون الخلاف عنده في رؤوس الآي المبنية على هاء وألف، وتكون ذوات الياء رأس آية وغيرها ذوات وجه واحد، هو الإمالة.

ويحتمل أن يتعلق قوله «على خلاف» بقوله «قرأ ورش»؛ لأن القيد في الكلام ينبغي أن يكون لأصله، لا لفرد استثنى<sup>(١)</sup> من ذلك الأصل، وحينئذ ينعكس الحكم<sup>(٢)</sup> وتكون رؤوس الآي المبنية على هاء وألف ذوات وجه واحد، هو الفتح.

فإن شملت<sup>(٣)</sup> كلمته صادًا نحو ﴿تَصَلَّى﴾ [الغاشية/٤] و﴿سَيَصَلَّى﴾ [المسد/٣] و﴿وَيَصَلَّى سَعِيرًا﴾ [الانشقاق/١٢] تصدر فيه وجه الفتح لاقتصار الداني على تغليظ اللام في باب اللامات<sup>(٤)</sup> إلا إذا كان رأس آية نحو ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى/١٥] و﴿يَنْهَى﴾ [عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [العلق]، فيصدر فيه وجه الإمالة لقول الداني أيضًا في «التيسير» في باب اللام: «والترقيق أقيس لتأتي الآي بلفظ واحد»<sup>(٥)</sup>.

فإن كانت ذوات الياء منونة فتجري مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما به الأخذ، وهذا معنى قوله «مطلقا»<sup>(٦)</sup> مجرى غير المنونة، فيتصدر فيها وجه الإمالة لاقتصار الداني عليه.

(١) «ع»: «لا للفرد استثناء».

(٢) «ع» و«د»: «فينعكس حينئذ الحكم». المعنى واحد.

(٣) «د»: «شمل».

(٤) التيسير ص ١٧٦.

(٥) نفسه.

(٦) البيت ٥٥:

«فتى» «مصلى» يجريان مطلقا مجرى ذوات اليا و«يصلى» حقا



فإن كان في كلمتها صاد نحو ﴿مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّيًّا﴾ [البقرة/ ١٢٤] تصدر فيها الفتح، لما ذكر في ذوات الصاد.

فإن كان الساكن الذي من أجله سقط الألف<sup>(١)</sup> الذي من ذوات الياء منفصلاً نحو ﴿ظَفَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة/ ١٠] و﴿عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [البقرة/ ٨٦] فإنه إذا وقف على ما قبل الساكن عاد الألف إلى مركزه، وتصدر فيه أيضاً وجه الإمالة لما ذكر. والله سبحانه وتعالى أعلم.



### ١٨ - الخلاف لورش في ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ [الأنفال/ ٤٤]

٥٧ - والحكم في «أريكهم» كالحكم لدى ذوات الياء، يا ذا الفهم صدر التقليل في ﴿أَرِيكَهُمْ﴾ [الأنفال/ ٤٤]؛ لاقتصار الداني في «التيشير» عليه<sup>(٢)</sup>، ولجريه على ذي الرءاء عند ورش. والله سبحانه وتعالى أعلم.



١٩ - خلاف السوسي في باب ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ﴾ [البقرة/ ١٦٥]، ثم خلافه في هذا الباب إذا أخذ بوجه الإمالة في ترقيق لام اسم الله في نحو ﴿تَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة/ ٥٤]

٥٨ - وصالح صدر الإضجاع يباب «يرى الذين ظلموا» بلا ارتياب

(١) «ع» و«د»: «فإن كان الساكن الذي سقط من أجله الألف».

(٢) التيسير ص ١٧٨، ١٧٩.

٥٩- ثم عليه صدرًا ترقيقًا لام «نرى الله» تحز تحقيقًا  
صدر الإضجاع؛ لقول «التيسير»:

«وبذلك قرأت في مذهبه، وبه آخذ»،<sup>(١)</sup> فهو قاطع به، ثم إذا أخذ بوجه الإمالة في هذا الأصل، حسبما به العمل فأميل ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ﴾ [البقرة/٥٤] ونحوه ففي لام اسم الجلالة وجهان قائمان من «الحرز»، كما للجعبري: الترقيق، وهو مختار ابن الحاجب، حسبما نقل عنه أبو شامة، قال عنه: «لأن أصل اللام الترقيق»<sup>(٢)</sup>، وإنما فحمت بعد ضمة أو فتحة في هذا الاسم الشريف تعظيماً، وإذا وقعت بعد كسرة أبقيت على أصلها للتنافر، والإمالة الكبرى جانب الكسر فيها أكثر، فكان الترقيق بعدها أصوب.

وبهذا أخذ الناس للسوسي<sup>(٣)</sup>.

والثاني: الفتح، وحكي عن الشاطبي ترجيحه، قيل وهو المتعين<sup>(٤)</sup> من «التيسير»، وفيه نظر، فكلامه وكلام الشاطبي يحتملها كما قال الجعبري في كلام الشاطبي، قال ابن الجزري: «وكل من الترقيق والتفخيم جائز منقول»<sup>(٥)</sup> انتهى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) التيسير ص ١٨٨.

(٢) ١/٢٦٥.

(٣) «ع» و«د»: «وبهذا الأخذ».

(٤) «ع»: «المعين».

(٥) ينظر النشر باب ذكر تغليظ اللامات ١١٧/٢ بلفظ «الوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء». فتأمله.

## [٢٠- خلاف «طال» وبابه]

- ٦٠- صَدَّرَ عثمانُ بباب اللام في الوقف تفخيماً بلا كلام  
٦١- كذاكَ إمَّا فُصِلتْ بِألفٍ نحو «فصلاً» وكـ «طال» فاعرفِ

صُدِّرَ التفخيم له: أما في الموقوف عليها فلقول الداني في «التيسير»:

«والتغليظ أقيس بناء على الأصل»<sup>(١)</sup>، وأما في المفصولة فظاهر «التيسير» القطع بترقيقها، فوجه التفخيم من الزيادات فكان حقه<sup>(٢)</sup> أن يتأخر، لكن الشاطبي قال: «والمفخَّمُ فُضِّلًا»<sup>(٣)</sup> مع كونه اختيار الداني في غير «التيسير»، فصدر لذلك. والله تعالى أعلم.



## [٢١- خلافهم في روم حركة الضمير وإشمامها]

- ٦٢- وصدَّرًا في باب هاء المضمير إشارةً من غير تفصيل حر

صدرت الإشارة المطلقة؛ لاقتصار «التيسير» عليها، حيث لم يتعرض له في عداد ما لا يدخله روم ولا إشمام، فدخل في إطلاق الباب. والله أعلم.



(١) التيسير ص ١٩٧.

(٢) «ع» و«د»: «فوجه التفخيم من زيادة القصيد، فحقه أن يتأخر».

(٣) حرز الأمانى باب اللامات ص ٨٦.

[٢٢] - خلاف الابتداء للناقل في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾]

- ٦٣- وصدراً لكل من قد نقلاً      بدءا بهمز الوصل حيث نزلاً  
٦٤- وظاهر اعتبار عارض هنا      متحدٌ مع غيره نلتَ المنى  
٦٥- وحكمُ «بيس الاسم» حكمُ النقلِ      فصدراً به اعتبارَ الأصلِ

صدر الابتداء بهمز الوصل للناقلين؛ لتصدير الداني به كما في سورة النجم<sup>(١)</sup>، ولقوله في غيره من كتبه: «وهو أوجه الوجهين وأقيسهما»<sup>(٢)</sup>، ولأنه جاء على الاعتداد بالأصل وهو الراجح في التصريف، ولذلك لا يرجع ما حذف لالتقاء الساكنين إذا حرك أحدهما نحو قوله تعالى: ﴿فَمِ لَيْلٍ﴾ [المزمل/١] وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة/١]، فإن العين من الفعلين حذفت لسكون لامها وسكونها، ثم لما حركت اللام لالتقاء الساكنين وهما اللام والحرف الذي بعدها في اللفظ أبقيت العين محذوفة اعتداداً بالسكون الأصلي، وهذا اتفاق من القراء.

(١) التيسير ٤٧٤.

(٢) قال المتتوري في شرح الدرر من غير ذكر مصدره: «قال -يقصد الداني-: «وهذا أوجه الوجهين وأقيسها»، يعني إثبات الهمزة. وقال في «التمهيد»، و«إرشاد المتمسكين» نحوه. وزاد في «التمهيد» أنه لا خلاف بين الأمة، في ترك ردِّ الواو والياء في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مع تحريك الساكن الذي بسببه حذفاً. وذكر في «جامع البيان»، و«الاقتصاد»، و«التيسير»، و«التلخيص»، الوجهين في ذلك. قال في «جامع البيان»: «والوجه الأول أوجه وأقيس، وعليه العمل»، يعني الابتداء بهمزة الوصل، وقال في «الاقتصاد»: «وهذا الوجه هو الصحيح، وعليه العمل». وقال في «التلخيص»: «والعمل على الأول، وهو القياس». قلتُ [المتتوري]: وبالابتداء بهمزة الوصل في ذلك، قرأت على جميع من قرأت عليه، وبه أخذ.»

وأما في اللغة فقد قال<sup>(١)</sup> ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد ردها الشاعر بناء على اعتداد<sup>(٢)</sup> بالحركة العارضة في قوله:

يا حب قد أمسينا

ولم تنام العينا».

ذكر معنى هذا في<sup>(٣)</sup> «شرح كافيته» عند قوله فيها:

{وشذ نحو:} «لم تنام العينا» و«قدر مات القلب خَوْذُ عينا».

فانظره<sup>(٤)</sup>.

ولك أن تقول: إنه من باب<sup>(٥)</sup> الإشباع، ثم يجوز في الابتداء الاقتصار على اللام التي نقلت إليها الحركة اعتداداً بتلك الحركة، ويستغنى<sup>(٦)</sup> عن الهمزة.

وهذان الوجهان جائزان، ظهرت علامة الاعتداد بالعارض<sup>(٧)</sup> كإدغام التنوين من «عَاداً أَوْلَى» [النجم/٤٩] في اللام التي نقلت الحركة إليها، ولم تظهر إليها كباقي لام التعريف لما في نص الداني في سورة النجم ونص غيره، وما قاله أبو شامة من ترجيح ما ظهرت عليه علامة الاعتداد أو علامة عدمه لا أخذ به، وإن كان

(١) «د»: «فقال». «ع»: «قال».

(٢) «ع»: «الاعتداد».

(٣) «ع» و«د»: «ذكره في».

(٤) ج ٤ / ٢٠٠٤ وما بعدها، وقد أضفت أول البيت من الأصل.

(٥) «ع»: «إن ذلك من باب».

(٦) «د»: «وليستغنى».

(٧) «ع» و«د»: «كالإدغام للتنوين».

ظاهر التعقل، واعتراض الجعبري عليه فيه غير بين.

ثم إن هذا الحكم لورش وغيره ممن ينقل، فهو وغيره من الناقلين في هذا الحكم سواءً، وهو فحوى نص «الشاطبية»<sup>(١)</sup> لحمزة، فحمزة وإن كان لا ينقل إلا في حال الوقف وأبو عمرو وقالون اللذان لم ينقلا إلا في حرف واحد وهو ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ [النجم/٤٩] كورش، ثم إن الحركة التي للتخلص من سكونين في ﴿بَيْسَ أَلِاسْمُ أَلْبُسُوقُ﴾ [الحجرات/١١]، هي وإن كانت لازمة لا تفارق محلها اشتركت مع حركة النقل التي تفارق محلها تارةً وتوجد فيه أخرى في العروض، فيلزمها<sup>(٢)</sup> حكمها وهو جواز الوجهين، وتصدر اعتبار الأصل فيها لظاهر الرسم وإن قال الجعبري الحذف أوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، قال: «لكنني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم»<sup>(٣)</sup> انتهى.

فقوله: «وعليه الرسم» كأنه علة<sup>(٤)</sup> الابتداء بالهمز الذي أجابه شيخه؛ لأن

(١) «ع»: «الشاطبي»، ينظر الحرز باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

(٢) «ع» و«د»: «فلزمها».

(٣) «فقياسها [الكلام عن الهمزة التي قبل لام ال] جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه؛ لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، لكنني سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم». كنز المعاني ج ٢ ص ٤٩٣ اليزيدي. قال ابن الجزري معقباً على نص الجعبري: «قلت: الوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على التعريف، والأولى الهمز في الوصل والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية، وهي بالأصل الأصل، وكذلك رسمت...» النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ٤١٦. /١

(٤) «أ»: «عليه»، ورجحت ما في غيره؛ لأن لفظ «علة» أوجه وأنسب.

موافقة الرسم المطلوبة ولو في وجه، وقد أمكنت في الابتداء في هذا المحل، فترجح، وهو ظاهر. والله تعالى أعلم.



### [٢٣- خلاف الوقف على هاء التأنيث للكسائي]

٦٦- ووجه تفصيل بـ«ها» مؤنث صدر بوقفٍ لعليّ، فابحث

في إمالة فتحة ما قبل هاء التأنيث<sup>(١)</sup> وجهان:

الأول: إمالتها حيث لا تبني على حرف من حروف «حق ضغطا عص خطأ» ولا على راء ليس قبلها كسرة أو ياء ساكنة.

والثاني: إمالتها مطلقا، إذا لم تكن مبنية على ألف.

فَتَصَدَّرَ<sup>(٢)</sup> الوجهُ الأوَّلُ، وهو المفضل؛ لتصدير الداني به وقوله بعد ذكر الوجه الثاني: «والأوَّلُ أختارُ»<sup>(٣)</sup>، انتهى.

وإن قال في جانب الوجه الأول: «والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم، ويطلق القياس في ذلك قرأتُ على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي»<sup>(٤)</sup>، انتهى. وأبو الفتح هو طريقه في «التيسير»، لكن الأداء مقدم على النص لو وجد. والله أعلم.

(١) «ع»: «المؤنث».

(٢) «ع»: «فتصدير».

(٣) التيسير ص ١٩١.

(٤) التيسير ص ١٩٠.

[٢٤- خلاف ورش في باب «سِترًا»]

٦٧- لورشهم في باب «سترا» قَدِّمَ تفخيمه، واترك سواه وافهم

تصدر التفخيم فيه؛ لاقتصار الداني عليه في «التيسير»<sup>(١)</sup>، وبه الأخذ. والله أعلم.

وذكر الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ - الوجهين في قوله:

«أعمر أرحلا»<sup>(٢)</sup>.

فالترقيق من الزيادات.

وقد ذكر الوجهين الداني - رَحِمَهُ اللهُ - في غير «التيسير»<sup>(٣)</sup>. والله تعالى أعلم<sup>(٤)</sup>.



[٢٥- الخلاف في الوقف على راء مكسورة وصلًا]

٦٨- وقدمن تفخيم راء كسرٍ في وقفها ورققن في المرّ

وإذا وقعت الراءُ مكسورةً في الطرف وليست بعد كسرة أوياء ساكنة أو حرف ممال أو فتحة مماله ففيها في الوقف عليها وجهان، ذكرهما الشاطبي في قوله:

(١) التيسير للداني ص ١٩٣.

(٢) حرز الأمانى للشاطبي باب مذاهبهم في الرءات البيت ٣٤٦.

(٣) جامع البيان للداني ١/ ٥٠٠ و ٥٠١.

(٤) «ع» و«د»: «والله جلت قدرته أعلم».



..... وتفخيمها في الوقف اجمع اشملا»<sup>(١)</sup>

والمصدّرُ التفخيمُ؛ إذ هو الفاضل عنده، والترقيق هو المفضول.

وعلى التفخيم اقتصر في «التيسير»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

وذكر الترقيق فيها مكّيّ وابن شريح<sup>(٣)</sup>.

وقال الحصري: (٤)

«وما أنت بالترقيق واصلَه فقف عليه به؛ إذ لست فيه بمضطر»

لكنه يشترط ألا تكون الحركة عارضة نحو ﴿وَأَنْحَرِ ۙ إِنَّ شَانِئَكَ﴾ [الكوثر] لورش و﴿وَأَذْكُرِ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [المزمل/٧] للجماعة، نص عليه ابن شريح<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

وهذا في الوقف بالسكون، وأما الوقف بالروم فكالوصل، ولا يجوز فيه تفخيم، وهو معنى «ورققن في المر». والله أعلم.



(١) حرز الأمانى باب مذاهبهم في الرءاءات، البيت ٣٥٥.

(٢) «وإن وقفت بالسكون فخمتهما، ما لم يقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة» التيسير ص ١٩٦.

(٣) ذكر مكّي في التبصرة ٤١٤: أن الترقيق جائز قياساً؛ لأن الوقف عارض وحذف الحركة عارض، وغالب أصول القراء عدم الاعتداد بالعارض.

(٤) ص ١٣٢ الحصرية. البيت ١٧٠.

(٥) قال ابن شريح: «وقد وقف له [أي لورش] قوم على الفصل كله بالترقيق كالوصل، واستثنوا ﴿فَلْيَكْفُرْ لَأَنَّا﴾ [الكهف/٢٩]، ﴿وَأَنْحَرِ ۙ إِنَّ﴾ [الكوثر] فوقفوا عليهما بالتفخيم». الكافي ٧٤.

[٢٦] - خلاف قالون في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة/١٨٥]

٦٩- وصدراً في «الداع» مع «دعان» حذفاً لقالون، فخذ بياني  
وصدر وجه الحذف فيهما؛ لاقتصار «التيسير» عليه<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



[٢٧] - خلاف قالون في ﴿أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف/١٨٨]

٧٠- صدر لقالون بحذف الألف من «أنا إلا» في الثلاثة اعرف  
صدر حذف الألف منها؛ لتصدير الداني به في «التيسير»<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



[٢٨] - خلاف قالون في إمالة ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ [آل عمران/٢٢]

٧١- ونجل ميناء يميل أولاً ألف «تورية» بحيث حصلاً  
صدر وجه الإمالة؛ لتصدير الداني به في «التيسير»<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) قول الداني «أثبتهما في الوصل ورش وأبو عمرو» ص ٢٤٨، يفيد حذفهما للباقيين، وقالون منهم، وجها واحداً.

(٢) التيسير ص ٢٤١، وانظر شرحه الدر ص ٦٢٩، والنشر، والكنز ١٢٤٩/٣، وكفاية التحصيل ٤٢٤. وفي بيان الخلاف لابن القاضي: «وقطع في التيسير بالإثبات، والحذف من الزيادات»، فكان المراد «لاقتصار التيسير»، وهو الموافق لفهم ابن القاضي، غير أن للفاسي نظراً آخر، والله أعلم.

(٣) ونصه: «ونافع وحزمة بين اللفظين، والباقون بالفتح، وقد قرأت لقالون كذلك» التيسير ص ٢٤٩.

[٢٩- خلاف البصري بباب ﴿أَوْتَيْنِيكُمْ﴾ [آل عمران/١٥٥]]

٧٢- والقصرُ في باب «أءنزل» يُرى مقدّما لابن العلاء لا مرّا

تصدر القصر فيه؛ لاقتصار الداني عليه في «التيسير»<sup>(١)</sup>، والإدخال فيه من الزيادات<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



[٣٠- خلاف ورش في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران/٦٥]]

٧٣- «هَأَنْتُمْ» صدرَ ورش فيه بين بين قل بلا تمويه

صُدِّرَ تسهيله له؛ لاقتصار الداني عليه في «التيسير»<sup>(٣)</sup>. والله -جلت قدرته- أعلم.



[٣١- خلاف ورش بـ ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة/٢٤] و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء/٣٦]]

٧٤- وصدَّرَ الإضجاع في «والجار» ورش و«جبارين» قل للقاري

صُدِّرَ وجهُ إمالةِ كلمتي ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء/٣٦] وكلمتي ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة/٢٤]،

(١) ونصه: «فالحرميان وأبو عمرو يسهلون الثانية» ص ١٣٤.

(٢) «ع» و«د»: «من زوائد القصيد».

(٣) التيسير ٢٥٢.

الشعراء/ ١٣٠]؛ لاقتصار الداني عليه في «التيسير»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



[٣٢ - خلاف ورش في راء ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/ ٧١] وفائدة في ﴿ذِكْرَى الْبَارِ﴾ [ص/ ٤٥]

٧٥ - كما يرى ترقيق راء «حيران» وراء «ذكرى الدار»، فاحو التبيان

أما راء ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/ ٧١] فصدّر<sup>(٢)</sup> فيه الترقيق؛ لاقتصار الداني عليه وقطعه به في «التيسير»<sup>(٣)</sup>.

وأما راء ﴿ذِكْرَى الْبَارِ﴾ [ص/ ٤٥] فلا أحفظ الخلاف فيها من «الشاطبية»<sup>(٤)</sup>، وذكره ابن بري في «الدرر اللوامع» في قوله:

والخلف في وصلك «ذكرى الدار» ورُقِّقت في المذهب المختار

ولم يذكر ذلك غيره إلا أبو العباس ابنُ حرب في كتابه الذي وضعه في قراءة ورش، أخذًا من كلام الداني في إيجاز البيان، ففيه ما يوهم ذلك، وليس ذلك كذلك؛ فإن الداني - رَحِمَهُ اللهُ - نص في باب الرءات أن ورشًا يميلها بين اللفظين لأجل كسرة الذال، وعليه فلا يكون فيها خلاف، بل ترقق وصلًا لكسرة الذال ووفقًا

(١) ص ١٨٢، لم أتبين الاقتصار، والخفاء من ضعف فهمي، وقد ذكر الخلف، ثم قال «وبه أخذ»، فلعل المراد «صدر لقله الداني فيه: «وبه أخذ»، لأنه جرى استعماله للاقتصار في الذكر في التيسير، لا على معنى الاقتصار في الأخذ والقراءة، والله أعلم بالصواب.

(٢) «ع»: «فتصدر».

(٣) التيسير للداني، ص ١٩٢.

(٤) لم يتعرض الشاطبي للحرف في حرزه.

لكسرة نفسها، حيث تمال الألف التي بعدها، لكن يقال هي في الوقف مماله لكسرة نفسها، فإذا لقيت الساكن الذي بعدها ذهبت الألف المماله فتذهب الفتحة المماله شرطاً لها بذهابه، وهم لا يختلفون بالسبب الحاضر وينوبونه<sup>(١)</sup> عن سبب آخر أقوى منه إذا غاب؛ بدليل أن باب ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف/ ٣٢] جعلوا مده لأبي عمرو وقالون واللبزي متصلًا ولم يقيموا همزة «أجلهم» مقام همزة «جاء» عند حذفها، على ما هو مذهب الداني من<sup>(٢)</sup> أن المحذوفة هي الأولى، ولو أقاموها مقامها لكان من باب المد المنفصل، فيأتي لقالون والدوري فيه وجهان: المدُّ والقصرُ اللذان لهما في المنفصل، ويأتي للبزي والسوسي فيه القصرُ فقط.

وهذا وإن قال به<sup>(٣)</sup> الجعبري فالأخذ بخلافه؛ لأن القراءة للبزي والسوسي بالإشباع، وكذا لقالون والدوري وجهها واحداً.

فما بالهم اختلفوا بذلك في هذه الكلمة؟

فاعتبروا كسرة الذال فرققوا الراء بها عند ذهاب حركة نفسها، وقد يجاب بأن الراء داعية للترقيق<sup>(٤)</sup> إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة لاستحسانه فيه<sup>(٥)</sup>، وقد أمكن ذلك هنا، فاعتبر بذلك<sup>(٦)</sup>. والله أعلم.

(١) «ع» و«د»: «وينبونه»، من أناب ينب، والذي في الأصل من نوب ينوب.

(٢) «ع»: «في».

(٣) «ع»: «قاله».

(٤) «ع»: «إلى الترقيق».

(٥) «ع» و«د»: «فيها».

(٦) «ع» و«د»: «لذلك».

والشاطبي - رَحْمَةُ اللَّهِ - لم يتعرض لها بنفي ولا إثبات<sup>(١)</sup>، فيحتمل أن تكون عنده من باب ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾ [الحج/٢] و﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً﴾ [الحج/٥] و﴿تَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة/٥٤] ومذهب ورش في ذلك التفخيم، ويحتمل أن تكون عنده من باب ﴿لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ﴾ [القلم/٥١] و﴿اِبْتَضِرْبْ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف/٤] و﴿بِأَنْبِيَاءِ الشَّيْطَانِ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾ [يوسف/٤٢] فترقق وجها واحدا.

وبهذا قرأت<sup>(٢)</sup>، ولا ينبغي أن يكون ابن بري ناظرًا إلى هذا الاحتمال في «الشاطبية»؛ لأن القراءة لا تؤخذ بالاحتمال، وإنما تعرضت لها - وإن كان خلافها ليس صريحًا ولا ملوحًا إليه<sup>(٣)</sup> في «الشاطبية» - تكميلاً للفائدة وخشية أن يعترض<sup>(٤)</sup> بها مطلع على «الدرر اللوامع». والله سبحانه وتعالى أعلم.



### [٣٣] - خلاف ورش بباب «أرأيت»]

٧٦ - باب «أرأيت» صدرًا تسهيلًا به لعثمان تكن نبيلًا

تصدر التسهيل به؛ لقطع «التيسير» به<sup>(٥)</sup>. والله سبحانه أعلم.

(١) «ع» و«د»: «ولا بإثبات».

(٢) «ع» و«د»: «وبهذا أخذت». وما ذكر بعد ذلك أكثره سقط من «د» و«ع».

(٣) «ع» و«د»: «ولا ملوحًا له».

(٤) كذا في «و»، وفي «أ» و«ع»: «يتعرض»، وصُححت هامشًا «يطلع» ويستقيم، وكذلك أثبتتها نسخة الجزائر متنا.

(٥) عبارة التيسير «نافع يسهل الهمزة بعد الراء» ص ٢٧٥.

[٣٤- خلاف السوسي في ﴿رَعَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام/٧٨]

٧٧- والفتح في حرفي «راء» يقدم لصالح من قبل ساكنِ اعلموا  
صُدِّرَ؛ لتصدير الداني به في «التيسير»<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



[٣٥- خلاف باب ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام/١٤٤]

٧٨- باب «ءالله» فأبدل آوآ به وسهلا ولا تَهَوَّلا

الوجهان في «التيسير» ونصه: ﴿عَامَنْتُمْ بِهِ عَآلَيْنِ﴾ [يونس/٥١] و﴿عَآلَيْنِ  
وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس/٩١] بفتح اللام من غير همز، والباقون بإسكان اللام وهمزة  
بعدها، وكلهم سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في ذلك وشبهه نحو  
قوله تعالى: ﴿قُلْ -الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام/١٤٤] ﴿-اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس/٥٩]  
﴿عَآلِلَهُ خَيْرٌ﴾ [النمل/٦١] ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها  
بألف لضعفها، ولأن البدل في أكثر القراء والنحويين يلزمها<sup>(٢)</sup> انتهى.

فصدر كما ترى بالتسهيل ونسب البدل إلى أكثر القراء والنحاة، فرجح البدل  
بنسبته إلى الأكثر، وبذلك صرح الشاطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في قوله: «فَلِكُلِّ ذَا أُولَى»<sup>(٣)</sup>.  
والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) ينظر ص ٢٧٧ وما بعدها، ينظر للتعليق.

(٢) التيسير للداني ص ٣١٠.

(٣) حرز الأمانى للشاطبي، باب الهمزتين من كلمة البيت ١٩٣.

[٣٦- وجوه ﴿ءالن﴾ لنافع أخذًا ومأخذًا]

- ٧٩- فإن عرى الساكنَ تغييرٌ خذاً بوجهي العارض والأصل وذأ  
 ٨٠- في كلمتي «ءالن» قل لنافع وصدر الإشباع لا مدافع  
 ٨١- فإن أخذت باعتبار الأصلِ فالثانِ ذو وجوهه في الأصلِ  
 ٨٢- وجاز قصرٌ باعتبار الجمعِ بين اعتبارين، فدن بالشرع  
 ٨٣- وإن أخذت باعتبار ما عرض فالعكس في الحكمين حق مفترض  
 ٨٤- والمد فالقصر، أو القصر فقط بالاعتبارين لعيسى لا شطظ  
 ٨٥- لكنما الأخذ بتوسيط جرى وقصر ثان، فأتبع ما يقترا  
 ٨٦- وذا لعثمان، وأما عيسى فالقصر حكمه اعلم التأسيساً  
 ٨٧- وقد بسطت القول فيه في نظام جرى جوابَ بعضهم على كلام

يعني أنك إذا أبدلت همزة الوصل وهي همزة «ال» المعرفة وقع حرف مد قبل ساكن هو لام التعريف، وهي لازمة همزة قبلها، فيجب إشباعها بلا نزاع، نظير «كأف» «لآم» «قآف» «صآد» في الفواتح، فإن تغير ذلك الساكن بنقل حركة همزة بعده إليه، وذلك في كلمتي «ءالن» من قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ءَآلَانَ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ [يونس/ ٥١]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلَانَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس/ ٩١]، رتب الحكم على أصله من السكون فيجب المد، وعلى عارضه من التحريك فيجب القصر؛ إذ لا سبب للإشباع، فإذا نظر في هذه الكلمة بهذا النظر وجب تصدير إشباع حرف المد المبني على الاعتداد بالأصل الذي هو الراجح ولا مدافع له،



وحيثذ تكون الألف الثانية من هذه الكلمة لورش على حكمها؛ لأنها من باب «ءامن»، ويجوز أن يؤخذ فيها على هذا الاعتبار بالقصر فقط، بناء على الاعتداد بالأصل والعارض في فور.

ثم اعلم أن المأخوذ به في هذه الكلمة لورش هو التوسط؛ اعتباراً بسببية الهمز المتقدم على حرف المد، بناء على الاعتداد بالعارض كما يأتي بيانه، ولقالون هو القصر على ذلك الاعتبار، وذلك مبني على اعتبار تأصل في حركة لام التعريف التي نقلت إليها، وبيان ذلك أن «ال» المعرفة<sup>(١)</sup> حقها أن توجد في الكلمة مرة وتفقد منها أخرى، لأنها وضعت لإفادة معنى في الكلمة، فتوجد حيث تراد تلك الإفادة وتفقد حيث لا تراد، وهي في كلمة «ءالن» زائدة على الصحيح، غير مفيدة لما وضعت له فيها لازمة لها لا تفارقها، فصارت لذلك كأنها غير طبيعة حرف التعريف، وكأن الكلمة التي هي فيها ركبت منها ومن باقي الحروف، فلما وقع النقل إليها على هذا الاعتبار كان كالنقل في متصل، والنقل في المتصل أهدروا فيه اعتبار الأصل، واعتدوا بالعارض وجهاً واحداً بدليل عدم جريان أوجه الهمز السابق على حرف المد كما في نحو ﴿فَذُتْرِي تَقَلَّبَ وَجْهِي فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة/١٤٣] إذ أصله «نرءى»، ﴿وَلَوْ أَرِيكَهُمْ﴾ [الأنفال/٤٤] إذ أصله «ولو أريكمهم»، وبدليل جواز الروم والإشمام في نحو ﴿ذِفء﴾ [النحل/٥] و﴿مِلءُ الْأَرْضِ﴾ [آل عمران/٩٠] و﴿وَمَا مَسْنِي السَّوءِ﴾ [الأعراف/١٨٨] و﴿وَلَا الْمُسِيءِ﴾ [غافر/٥٨] مع انتفائهما [أي الروم والإشمام]<sup>(٢)</sup> من الحركة العارضة، نص عليه سيبويه وهو عند الجعبري وغيره، فلما اعتبر في هذه الكلمة هذا

(١) «د»: «وبيانه انها» أي «ال» المعرفة.

(٢) «ع».

الاتصال المذكور كانت حركة اللام أصلية، وتنوسي أصلها من السكون، فلم يكن بد من اعتبار الهمز السابق فاخذ بوجوه لورش، والأداء له بالاعتصار على التوسط منها، فأجري هذا الحرف على هذا الاعتبار مجرى باب «ءامن»، وقد تقدم تقرير تصدير التوسيط<sup>(١)</sup> في الأصل كله، ولزم أيضًا لهذا الاعتبار قصر الألف التي بعد اللام لتناسي الهمز، وإن كان لا يجب البتة قصره لجواز الاعتداد بالأصل والعارض في فور، فنعتبر في الحركة التأصل المذكور فنقصر الألف التي قبلها، ونعتبر فيها العروض فتجري على التي بعدها أحكامه، وذلك في آن واحد.

وأخذ لقالون بالقصر؛ إذ ذاك أصله في ذلك الأصل، وهو «ءامن»، وبهذا كان يأخذ ولي الله العلامة سيدي أبو علي الحسن الدرعي، واستمر عليه العمل إلى الآن، وهو لا يمنع اعتبار الأصل حتما كما سبق، وبه كان يأخذ غيره، وهذا حاصل ما في ذلك النظام، والسلام، والله تعالى أعلم.



[٣٧ - خلاف ﴿وَمَحْيَاةً﴾ [الأنعام/١٦٤] لورش]

٨٨- وياء «محيائي» لورش تُسَكَّنُ بدءاً، ونصهم بذلك معلينٌ صُدِّرَ إسكائها؛ لأنه المنصوص لورش، والفتح كان يراه اختياراً فيما قيل<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.



(١) «د»: «وقد تقدم تصدير التوسط».

(٢) التيسير ص ٢٥٢.

[٣٨- خلاف قالون في ﴿يَلْهَثُ ذَالِكَ﴾ [الأعراف/١٧٦]]

٨٩- وصدرًا إظهار «يلهث ذلك» عن ابن ميناة الإمام السالك

صُدِّرَ؛ لتصدير الداني به<sup>(١)</sup>، ولأنه قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد الذي هو طريقه عن قالون في «التيسير». والله جلت قدرته أعلم.



[٣٩- خلاف ﴿إِزْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود/٤٢] لأصحابه]

٩٠- صدر لقالون بإدغامٍ لدى «اركب» و«خلادٍ كذا لأحمدًا

صُدِّرَ لهم الإدغام؛ لأنه قراءة الداني من طرقه المعينة<sup>(٢)</sup> لهم في «التيسير». والله أعلم.



[٤٠- خلاف أبي عمرو في ﴿يَبْشُرِي﴾ [يوسف/١٩]]

٩١- وافتح بـ«بشراي»، وبعد أملٍ كبرى لبصريٍّ، و«ختما قلبي

صُدِّرَ الفتح؛ لأنه اقتصر عليه الداني في «التيسير»، ونسبه لعامة أهل الأداء،

(١) تأمل نص التيسير «وأظهر ابن كثير وورش وهشام «يلهث ذلك»، واختلف فيه عن قالون» ص ١٧٢.

(٢) «د»: «لأنه قراءة الداني وطرقه المبينة لهم».

وقال عنه: «وبه ورد النص عن السوسي»<sup>(١)</sup>، وقال ولي الله - رَحِمَهُ اللهُ - في «حرزه»:

«..... والفتح عنه تفضلاً».

وتوسطت الإمالة الكبرى؛ لجرها على أصل أبي عمرو في الألفات التي بعد الراء. والله أعلم.



### ٤١ - خلاف ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف/١١]

٩٢ - إخفاء «تامنا» لكلِّ صُدْرًا يليه إدغام بإشمام يَرَى

نص الداني - رَحِمَهُ اللهُ - في «اليسير» في هذا الحرف هو قوله: «وكلهم قرأ ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف/١١] بإدغام النون الأولى في الثانية وإشمامها الضم.

وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً صحيحاً، لأن الحركة لا تسكن رأساً، بل يضعف الصوت بها، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك، وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب؛ لتأكيد دلالاته وصحته في القياس»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(١) النص في اليسير: «وبذلك [بإخلاص الفتح] قرأ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد، وبه قرأت، وبذلك ورد النص عنه من طريق أبي شعيب السوسي عن البيهقي وغيره» ص ٢٨٤.

(٢) اليسير ص ٣٢٠.

فالظاهر بل المتعين في كلامه أنه لم يشتمل إلا على وجه واحد هو الإخفاء. ويكون وجه الإدغام مع الأشمام من زيادات «القصيد».

وعلى هذا حمل كلامه شارحُه العلامة أبو محمد بن أبي السداد المالقي، ورأى أن تعبيره في أول كلامه بالإدغام مجاز، من حيث كانت الحركة المخففة غير تامة، فقرب حرفها من الذي يليه، ولذلك ساء إدغاما، ورأى أيضًا أن تعبيره بالأشمام مجاز عن الروم، لأن الأشمام عند البصريين الإشارة بالعضو فقط ولا شيء معه من الحركة، وإنما هو لرأي العين، وهو قد قال الإشارة بالحركة لا بالعضو، ويريد بالحركة وبالعضو معًا لا بالحركة فقط<sup>(١)</sup>؛ لأن الإشارة بالحركة يلزمها الإشارة بالعضو، فأراد نفي الإشارة بالعضو فقط وإثبات الإشارة به وبالحركة معًا، لأن بعضها في ذلك مثلها، وهذه عبارة الروم، فكانت عبارته من أجل هذا المجاز المتكرر<sup>(٢)</sup> غامضة على المبتدئ ومشكلة<sup>(٣)</sup>.

وتفسيرها ما سمعت وهو بين.

فصدر إذا الإخفاء لاقتصار الداني عليه، وهذا هو الحق في المسألة - إن شاء الله-، وهو عين قول الشاطبي: «يخفى مفضلاً»<sup>(٤)</sup>، أي تُقرب النون الأول لضعف حركتها<sup>(٥)</sup> من النون الثانية حال كونه مفصولاً بينهما بحركته الضعيفة، وكون

(١) «ع» و«د»: «لا بالعضو فقط». والمثبت جار مع الاستلزام المذكور.

(٢) «ع» و«د»: «المكرر».

(٣) ينظر الدر الثبير ٦٥٠ وما بعدها.

(٤) حرز الأمانى سورة يوسف ص ١٦٩.

(٥) «ع» و«د»: «يقرب النون الأولى من النون الثاني لضعف حركته».

الإدغام من الزيادات كما ذكر نظر فيه الجعبري وجعل كلام «التيسير» حاملا للوجهين، وفي تنظيره نظر. والله جلت قدرته أعلم.



[٤٢] - الخلاف في مد «عين» من ﴿كَيْبَعَصَّ﴾ [مريم/١] و﴿جَمَّ عَسَقَ﴾ [الشورى/١]

٩٣- وقدما إشباع «عين» مريمًا على توسط كشورى فاعلمًا

الوجهان في ذلك محمولان على الوقف؛ إذ ليس السكون سببًا لتطويل اللين قبله في الوصل، كالهمز كما في «شيء» لورش، فتصدر<sup>(١)</sup> الإشباع من حيث تصدر هناك، وهذا رأي الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ - لقوله: «وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلُ فَضْلًا»<sup>(٢)</sup>.

وذلك للمبالغة في الفرار من التقاء الساكنين، ولا سيما ما كان سكون الثاني منها لازما، ولا اعتبار حركة فيه بوجه كما هنا، ورجح ابن غلبون التوسيط حملا على باب «شيء» واختاره الجعبري، إلا أن الأداء عندنا<sup>(٣)</sup> على اختيار الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ، والله تعالى أعلم.



(١) «ع» و«د»: «فصدر».

(٢) حرز الأمانى باب المد والقصر البيت ١٧٧.

(٣) كذا في «ع» و«د»، وفي سواهما «عنده»، وهو بعيد.

٤٣- فائدة في «ها يا» من ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مریم/١] وفي «ها» من ﴿ظَهَّ﴾ [طه/١]

٩٤- وُخِّفَ «ها» «يا» ليس في الحرز فلا تشغل فؤادك به لدى الملا

٩٥- كذاك طه خلفه لم يذكر به كـ «حاميم» فحقق خبري

يعني أنه روي عن نافع من روايته الفتح والإمالة الصغرى في «ها يا» من ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مریم/١] فاتحة مریم، وروي عن ورش عن نافع الفتح والإمالة الصغرى والإمالة الكبرى في «ها» من ﴿ظَهَّ﴾ [طه/١]، وروي عنه أيضًا عن نافع الفتح والإمالة الصغرى في «حا» من ﴿جَمَّ﴾ في السور السبع.

وكل هذا الخلاف خارج عن «الحرز»، ولم يذكر صاحبه منه فيه شيئًا، ولم يعرج عليه، والنظم موضوع للخلاف المذكور فيه، فلا تشغل قلبك بشيء من ذلك، وإنما نبهت عليه لما سبق في ﴿ذِكْرَى آلِ الدَّارِ﴾ [ص/٤٥]. والله سبحانه وتعالى أعلم.



٤٤- خلاف قالون في ﴿لَّاهَبَ﴾ [مریم/١٨]

٩٦- عيسى يصدر بهمزة «أهَبْ» تحقيقها، وذاك أمر قد وجب

تصدر التحقيق بها على الإبدال؛ لأن الياء عن قالون نسبتها في «التيسير» للحلواني<sup>(١)</sup>، فالذي عنده لأبي نشيط الذي هو طريقه في «التيسير» هو الهمز، فهو قاطع بالهمز فيه لقالون. وهذه رواية ابن شنبوذ عن أبي نشيط عنه، والياء

(١) ونصه: «ورش وأبو عمرو «ليهب لك» بالياء، وكذلك روى الحلواني عن قالون «التيسير» ص ٣٥٧.

التي زادها الشاطبي - رَحْمَةُ اللَّهِ - <sup>(١)</sup> هي رواية أحمد بن جعفر عن أبي نسيب عنه.  
والله تعالى أعلم.



### ٤٥ - الخلاف لقالون ب ﴿يَاتِيهِ﴾ بطفه [الآية ٧٥]

٩٧ - وقصر هاء «يأتيه» لعيسى مصدّر، فاحفظ تكن رئيساً

صُدّر؛ لتصدير الداني به في «التيسير» <sup>(٢)</sup>، ولكونه قراءة على أبي الفتح فارس بن أحمد الذي هو طريقه عن قالون في «التيسير»، وذلك على نقل الجعبري، ولكونه جارياً على أصل قالون في مثله من ﴿يُؤَيِّدُهُ﴾ [آل عمران/ ٧٤] وإخوته. والله سبحانه وتعالى أعلم.



### ٤٦ - خلاف ابن ذكوان في ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج/ ٣٤]

٩٨ - ب «وجبّت» فصدر الإظهاراً لنجل ذكوان ولا إنكاراً

صُدّر؛ لاقتصار الداني عليه في «التيسير» <sup>(٣)</sup>. والله جلّت قدرته أعلم.

(١) وَهَمْزُ أَهَبَ بِأَلْيَا جَرَى حُلُوبُهُ بِخَلْفِ .....

حزب الأمانى باب فرش الحروف، سورة مريم البيت ٨٦٢..

(٢) ونصه: «قالون بخلاف عنه ﴿وَمَنْ يَاتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ باختلاس كسرة الهاء في الوصل «التيسير ص ٣٦٤».

(٣) ونصه: «وأظهر ابن عامر عند الجيم والسين والزاي». التيسير ص ١٧٠.



[٤٧ - خلافتهم بـ ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء/٦٣]]

٩٩ - وصدّر الترقيق في «فرق» لدى وصل، وفي الوقف ففخم أبدًا قطع في «التيسير» في ظاهره في هذا الحرف بالتفخيم<sup>(١)</sup>، وقال في غيره: «الوجهان جيدان»<sup>(٢)</sup>، وقطع مكّي والصقلي وابن شريح بالترقيق، وادّعوا فيه الإجماع، فمن هنا صدر الترقيق وإن كانت دعوى الإجماع لا تصح، والداني خارج أو حاكٍ للخلاف، ثم إن هذا حكم الوصل<sup>(٣)</sup>، ونص الداني على أن الخلاف مختص به، وأما الوقف فالاتفاق على التفخيم فيه، ولم يذكر أحد الترقيق خلافا لظاهر «الحرز». والله تعالى أعلم.



[٤٨ - خلاف ﴿عِنْدِي أَوْلَمَّ﴾ [القصص/٧٨]]

١٠٠ - وصدراً بفتح ياءٍ «عندي» لابن كثير واستمع ما أبدي صدرّ الفتح في ياء ﴿عَلَى عَلِمٍ عِنْدِي أَوْلَمَّ يَعْلَمُ﴾ [القصص/٧٨] لابن كثير؛ لتصدير الداني به في «التيسير»<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) ذلك لأنه لم يذكر هذا الحرف مما يدخله الترقيق في باب ذكر مذهب ورش في الرءات مجملاً. ينظر التيسير ص ١٩٢.

(٢) ومما يصدر تفخيمها أيضاً قوله في جامع البيان عنه: «والأول [التفخيم] أقيس على مذهب ورش» ص ٣٥٨.

(٣) قلت: هذا حكم الوصل والوقف بالروم، وقد فصل الخلاف - رَحْمَةُ اللَّهِ - في باب الرءات من شرحه للشاطبية «المحاذي».

(٤) ونصه: ﴿عِنْدِي أَوْلَمَّ يَعْلَمُ﴾ فتحهن الحرمان وأبو عمرو، وروى أبو ربيعة عن قنبل =

[٤٩- خلاف قالون في ﴿التَّلَوِّءِ﴾ [غافر/١٥] و﴿التَّنَادِءِ﴾ [غافر/٣٢]]

١٠١- وفي «التلاق» و«التناد» صدرًا حذفًا لقالون، فخذ بلا امتزاجًا

صُدِّرَ الحذف فيها؛ لتصدير الداني به في «التيسير»<sup>(١)</sup>. والله سبحانه وتعالى

أعلم.



[٥٠- خلاف قالون في ﴿رَبِّي﴾ بِفُصِّلَتْ [الآية ٥٠]]

١٠٢- وياء «ربي» فتحتها مقدمًا بفصلت عن ابن مينا اعلموا

صُدِّرَ الفتح فيها<sup>(٢)</sup>؛ لاقتصار الداني عليه في باب الياءات من «التيسير»، وأشار

إلى الخلاف في سورتها<sup>(٣)</sup>. والله - جل مجده - أعلم.



= وعن البزي ﴿عِنْدِي أَوْلَمَّ يَعْلَمُ﴾ بالإسكان فقط. التيسير ص ٤٠٣ و ٤٠٤.

(١) ذكر هذا الخلاف في موضعين: «واختلف عن قالون في اثنتين وهما «التلاق» و«التناد» في غافر» التيسير ص ٢٢٠، «التلاق» و«التناد» ... واختلف فيهما عن قالون، فقرأتهما له بالوجهين» التيسير ص ٤٤٥.

(٢) «ع» و«د»: «فيه». كلاهما صواب.

(٣) ينظر التيسير ص ٢١٢، «فتحها نافع باختلاف عن قالون» ص ٤٤٨.

[٥١] - خلاف قالون في ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف/١٩]

١٠٣- «أشهدوا» في زخرف يُصَدَّرُ إدخال عيسى فيه فيما ذكروا  
صُدِّرَ؛ لتصدير الداني به في «التيسير»، وقراءته على طريقه فيه<sup>(١)</sup>. والله أعلم.



[٥٢] - خلاف ورش في ﴿رَّ نَّ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم/١]

١٠٤- بسورة القلم أظهر «نوناً» بدءاً لورش، فخذ الفنونا

صُدِّرَ الإظهار؛ لقول الداني بعد ذكره الإدغام: «غير أن عامة أهل الأداء من  
المصريين يأخذون في مذهب ورش هناك بالبيان»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وقال في غيره من كتبه: «وهو المشهور عنه عند أهل الأداء من شيوخ  
المصريين»<sup>(٣)</sup> انتهى.

وهو الذي قدمه في «الحرز» ثم استدرك الخلاف. والله - سبحانه وتعالى -

أعلم.



(١) ونصه: «وقالون من رواية أبي نسيط، بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا» التيسير ص ٤٥٣.

(٢) التيسير ص ٤٩٣.

(٣) «قال في «التلخيص»: «وهو المشهور عنه، عند أهل الأداء من شيوخ المصريين» نقلًا  
عن المنتوري في شرحه الدرر.

[٥٣ - خلاف ورش في ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ إِنَّي] [الحاقه/ ١٨ و ١٩]

- ١٠٥ - حقق لورش أولا «كتابه» واقطع لكل بادغام «ماليه»  
 ١٠٦ - وقول شيخ شيخنا جرى العمل لدى «كتابه» بتحقيق يُحَل  
 ١٠٧ - كذلك الإظهار جرى بـ «ماليه» إن صح لا يُدفع حتما تاليه؛  
 ١٠٨ - إذ كل ما سطر قبل قد جرى عملنا فيه بوجه لا مرأ  
 ١٠٩ - وتركوا ما تركوا تيسيرا إذ عُدوا لتركه النكيرا  
 ١١٠ - ومع ذالم يرتفع عنه الخلاف وذكروا تصدير وجه، لا خلاف  
 ١١١ - والجريان إن تقل بقطعه كحكم حاكم أقل بمنعه؛  
 ١١٢ - لأن معنى كون حكم الحاكم ينفي خلاف ذي خلاف جاشم  
 ١١٣ - قطع خصام عنده فلا يرى أحد خصمين يداعيء اخرأ؛  
 ١١٤ - لأنه يمحوه في الوجود فابغ الرضا من ربنا المعبود

أما ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ [الحاقه/ ١٨] فصدر التحقيق فيه؛ لقول الداني: «استناه أصحاب الأزرق فسكنوه<sup>(١)</sup> وحققوا الهمزة»<sup>(٢)</sup>.

(١) «ع»: «فسكنوا».

(٢) نص التيسير هو: «واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورش من ذلك حرفا واحدا في الحاقه وهو قوله تعالى ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ إِنَّي ظَنَنْتُ»، فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستثناف» ص ١٥٧.

قال: «وبه قرأت على مشيخة المصريين، وبه آخذ»<sup>(١)</sup> انتهى.

فهو قد اقتصر عليه الداني.

وأما إدغام ﴿مَالِيَهُ﴾ هَلَكٌ [الحاقة] فليس في «التيسير» ما يفهم منه إدغام ولا إظهار، كما قال الجعبري، والمفهوم من عبارة الشاطبي - رَحْمَةُ اللَّهِ - الإدغام وجها واحدا، من قوله<sup>(٢)</sup>:

وَمَا أَوْلُ الْمُثَلِّينِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا  
إلى آخره، كما قال الجعبري أيضا قال: «وبالإدغام قرأت».

وهذا هو الذي ذكر<sup>(٣)</sup> الداني - رحمه الله تعالى - في «منبهته»، ونصه:

«فإن أردت الوصل دون وقف ادغمت هاء السكت دون خلف  
في ماله هلك للتماثل كذا روينا عن الأفاضل  
وذلك القياس فاعلمنه واطرحن ما شذ وأله عنه»<sup>(١)</sup>  
وقال ابن بري في «درره»<sup>(٢)</sup>:

أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في ادغام ماله»<sup>(١)</sup>

(١) التيسير ص ١٥٧، مع اختلاف لا يفسد معنى: «وبذلك قرأت..».

(٢) أتممت البيت من أصله: حرز الأمانى باب اتفاقهم في إدغام إذ وقد وتاء التأنيث وهل وبل البيت ٢٧٦.

(٣) «د»: «ذكره».

(١) ينظر المنبهة للداني الأبيات ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦.

(٢) «ع» و«د»: «الدرر اللوامع».

(١) الدرر اللوامع لابن بري، القول في أحكام نقل الهمز. البيت ١١٨.

فظاهره تخصيص الخلاف بورش؛ لأنه أجرى خلافها على خلاف ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾، فمن نقل في ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ أدغم ﴿مَالِيَّةٌ﴾، ومن حقق ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ أظهر ﴿مَالِيَّةٌ﴾، وأما الباقيون فلا نقل لهم<sup>(٢)</sup> فيكون لا إدغام لهم، وهو موافق لنص ابن الباذش في الإقناع<sup>(٢)</sup>، ومثله للفاسي في «شرح الحرز»<sup>(٣)</sup>، واتفق شراح «الدرر» فيما قيل على أن الإظهار هو المشهور في «ماليه».

والذي أخذت به هو الإدغام، وهو الذي يدور بين من له معرفة من قراء هذا الزمان والذي قبله، وهو الذي أخذ به ابن القاضي شيخ الجماعة - رَحِمَهُ اللهُ -، قال عملاً بقول الداني في «المنبهة»، وقد نص في «نصرته» على الإدغام لأبي عمرو<sup>(٤)</sup>، وفي إيضاحه على الإدغام أيضاً لابن كثير<sup>(٥)</sup>، فهو آخذ بالإدغام للجماعة، وهو الحق الذي لا معدل عنه، وإنما ذكرت خلافه خشية العثور على قول ابن بري والاعتداد به، والعثور على قول شيخ شيخنا - رَحِمَهُ اللهُ - إن لم يكن لفظ

(٢) «ع» و«د»: «عندهم».

(٢) «فلم يأت فيه عنه من طريق أبي يعقوب نص... وعامة أصحاب أبي يعقوب على ترك النقل، وعليه عول أبو محمد وأبو عمرو، وبه قرأ وأخذ» الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، باب نقل الحركة ١/ ٣٨٩.

(٣) اللالكى الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب نقل حركة الهمزة ١/ ٢٩٥، ٢٩٤.

(٤) قال في علم النصر في تحقيق قراءة إمام البصرة، سورة الحاقة: «كَذَّبَتْ ثَمُودٌ ﴿وَهَلْ تَبْرَى﴾ و﴿مَالِيَّةٌ﴾ هَلَكٌ بالإدغام» مخطوط مصور، أمديني الدكتور حسن حميتو بصورة النص.

(٥) قال في الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى، سورة الحاقة ص ٢٨٦: «ماليه هلك بالإدغام».

الإظهار في كلام شيخ شيخنا تصحيفا، وأصله الإدغام، لأن الوزن يساعده<sup>(١)</sup>.  
ثم اعلم أن جريان العمل لا يرفع الخلاف على أنه يميتة في الوجود حتى لا  
يعتبره ناظر فيه، فهو كحكم الحاكم يرفع الخلاف بين الخصمين بحيث لا تبقى  
دعوى لأحدهما<sup>(٢)</sup> على الآخر، حيث اختار الحاكم أحد وجهين في المسألة لمرجح  
قام عنده، قطع باختياره له الخصامَ بينهما، فلا يبطل ذلك الاختيار القول الآخر من  
الوجود حتى لا يراعيه حاكم آخر ناظرٌ فيه، فيختاره لشاهد آخر يقوم عنده، فيقطع  
به خصاما آخر بين خصمين آخرين، وهو ظاهر، على أن كل ما سطر في هذا المنظوم  
وفي منظوم شيخ شيخنا -رحمهم<sup>(٣)</sup> الله- جرى فيه العمل بالاختصار على وجه واحد  
إلا ما قل منه<sup>(٤)</sup>، وتركوا الوجه الآخر؛ تيسيراً على الطلبة حيث كان استيعاب الوجوه  
لا يجب، والمقرراً يثبت لصاحبه بوجه واحد من وجوه عنده متعددة، فلم ينكر عليهم  
أحد ذلك الاختصار.

ومع اقتصارهم وفقد النكير<sup>(٥)</sup> عليهم لم يرتفع الخلاف عن تلك المسائل

(١) أما في مصدر السبع المشهورة، فلا ذكر لها، ولعل الفاسي يقصد غيرها من منظوم شيخ  
شيخه رَحْمَهُمُ اللَّهُ، وله في مصدر العشر النافعية بيت:

٣١- «كتابية إني» اقتصر على التحقيق ليوسف «مالية» أظهر لا شقيق

ولست أجزم أن هذا هو المقصود بكلام الفاسي أعلاه. ينظر قطوف من فن التصدير عند  
المغاربة/ يوسف شهاب.

(٢) «ع» و«د»: «لا تبقى لأحدهما دعوى».

(٣) «ع»: «رحمهما»

(٤) «ع» و«د»: «إلا قليلا»

(٥) «ع» و«د»: «التنكير».

وذكروا فيها الوجوه المصدرية وغيرها<sup>(١)</sup>. والله جلت قدرته أعلم.



[٥٤ - خلاف أبي عمرو في ﴿أَكْرَمَـة﴾ [الفجر/١٥] و﴿أَهْلَـة﴾ [الفجر/١٦]]

١١٥ - «أَكْرَمَـة» «أَهْلَـة» يُقَدَّمُ لِابْنِ الْعَلَاءِ فِيهِمَا الْحَذْفُ، اَعْلَمُوا

تصدَّر الحذفُ فيهما؛ لقول صاحب «التيسير»: «وَحَيْرٌ - يَعْنِي أَبَا عَمْرٍو - فِي قَوْلِهِ ﴿أَكْرَمَـة﴾ وَ﴿أَهْلَـة﴾، وَالْمَأْخُذُ لَهُ فِيهِمَا بِالْحَذْفِ، لِأَنَّهَا رَأْسَا آيَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وذكر الوجهين الشاطبي في قوله:

«..... وَحَذْفُهُمَا لِلْمَازِنِ عُدَّ أَعْدَلًا»<sup>(٣)</sup>

والله أعلم.



(١) «ع» و«د»: «من غيرها». وانظر ما حققت من مصدرات الفاسي والزدوتي والمنجرة الأب والبكراوي.

(٢) نص التيسير هو «وخير فيهما أبو عمرو، وقياس قوله في رؤوس الآي يوجب حذفها، وبذلك قرأت، وبه أخذ» ص ٥٢١.

(٣) حرز الأمانى للشاطبي باب ياءات الزوائد البيت ٤٢٨.



[٥٥ - خلاف التكبير]

- ١١٦- تكبيرنا يجري على البسمةِ فالصدر منها صدره للجليةِ  
 ١١٧- فقدّرْنه ختم الأولى وقِفِ فيه، ففيهما معاً؛ لكي تفي  
 ١١٨- أو قِفْ على آخر الأولى وصلَنْ بينهما مع التي بعدُ، اعلمَنْ  
 ١١٩- أو صلِه مع بسملةِ واقطعهما، أو صلها معاً ولا تقطعهما  
 ١٢٠- أو قف بخاتمة الأولى وبِه مع وصل بسملتنا فانتهيه  
 ١٢١- أو قف على الجميع واحذر أن تقف على التسمي وحده، فلا تحفُ  
 ١٢٢- هيللة معهُ كلفظ واحد فسوّها في الحكم، لا من زائدِ  
 ١٢٣- حمدلة معهما كذلك فاسلك بها حقاً بذى المسالكِ  
 ١٢٤- عشرون وجهها في الجميع جائزةً وواحدُ، تلقفنها جائزةً  
 ١٢٥- ثلاثة من الوجوه امتنعَتْ فأربع من بعد عشرين وفتُ  
 ١٢٦- وهذه الوجوه فيها مقنَعُ وإن تشأ فالبابُ من ذا أوسعُ  
 ١٢٧- ووجه الاقتناع فيها مجتلِ وصدرنُ بتركه لقنبلِ  
 ١٢٨- كذلك تركه لبزّيّ بما من قبل خاتمة والضحي اعلمَا

تصدر<sup>(١)</sup> الأول؛ لأن التكبير ينزل من السورة الأولى منزلة ختمها<sup>(٢)</sup>.

(١) «د»: «صدر».

(٢) «ع»: «خاتمتها».

[الأول]

والمصدر في آخر السورة مع البسملة الوقف عليه، ووصل البسملة.

[الثاني]

ثم يليه الوقف عليها كما هنالك، فإن قدرته لأول السورة لا آخرها كان مع البسملة كاللفظ الواحد.

[الثالث]

فيوصلان بما بعدهما ويوقف على ما قبلهما.

[الرابع]

أو يوقف على البسملة دونه ويقطعان عما قبلهما.

[الخامس]

ثم لك وصل أوله بآخر السورة ووصله بالبسملة ووصل البسملة بالسورة التي بعدها، وهذا الوجه يحتمل التكبير أن يكون فيه لآخر السورة الأولى أو لأول الثانية.

[السادس]

ثم لك قطعه عن آخر الأولى وعن أول البسملة ووصل البسملة بما بعدها وهو على الاحتمالين أيضا.

[السابع]

ثم لك قطعه عن الأولى وعن البسملة وقطع البسملة عما بعدها وهو على الاحتمالين أيضا.

والثامن وصله بآخر الأولى وبالبسملة وقطع البسملة عما بعدها، وهذا ممنوع لما فيه من إيهام<sup>(١)</sup> أن التسمية لآخر الأولى، وليست<sup>(٢)</sup> كذلك.

ثم إن هذه الوجوه الثمانية واردة في جمع التكبير مع الهيللة، وفي جمعه مع الهيللة والحمدلة، فالوجوه أربعة وعشرون تمتنع منها ثلاثة: وهي ثامن وجوه التكبير وحده، وثامن وجوهه مع الهيللة، وثامن وجوهه معها ومع الحمدلة<sup>(٣)</sup>. وباقيها جائز.

وفي هذه الوجوه مقنع للناظر وإن اتسع نظره، فالباب أوسع من هذه الوجوه؛ لأنها مبنية على جعل التكبير مع الهيللة فقط، ومعها ومع الحمدلة جملة واحدة لا يوقف بين أجزائها، ولو اعتبر استقلال كل واحدة من الجمل ووقف على كل واحدة أو وصلت أو خولف في ذلك كله، بلغت الوجوه أكثر من ذلك، فانظره، وانظر الجائز من ذلك. والله أعلم.

وأنا لا أظن أنه يجوز الوقف بين جملة الهيللة والتكبير، ولا بين جملة الهيللة والحمدلة والتكبير<sup>(٤)</sup>، ولا بين جملة الهيللة والحمدلة؛ لأنه أتى بها لغرض واحد فهي فيه كاللفظ الواحد، فكما لا يوقف على أجزاء البسملة لا يوقف على أجزاء التكبير والهيللة لمن جمع بينهما ولا على أجزاء التكبير والهيللة والحمدلة لمن جمع بينها.

وإنما جاز الفصل بين التكبير والبسملة: إما على جعلها لأول السورة اللاحقة

(١) «د»: «لما فيه من الإشعار».

(٢) «د»: «وليس».

(٣) ضبطت الدال في «د»: «الحمدلة»

(٤) كذا في «د»، وهو الأوجه، وفي الأصل تقديم التكبير على الحمدلة هكذا: «والتكبير والحمدلة»، وإن كان العطف بالواو لا يقتضي ترتيباً فإن الأنسب عبارة النسخة «د».

وعلى جعل التكبير للسابقة فظاهر، وإما على جعلهما معًا للاحقة فلاحتمال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وإنما قلت هذا تفقُّها وليس بيدي ما أرجع إليه في ذلك وأعول عليه، فإن عثرت على نسخة من كتاب «النشر» فانظر فيها، فلعلك تعثر على المراد. والله أعلم.

وأما تصدير تركه لقبيل؛ فترك الداني نسبه إليه واقتصاره على نسبه للبيزي، وكذلك ترك ذكره من خاتمة «واليل» للبيزي، فصدر لذلك أيضا.



## [المصدر والمشهور]

- ١٢٩- ومعظم المسطور قبل اقتصروا فيه على الوجه الذي قد صدرُوا  
 ١٣٠- لشهرة عَضَّتْ التصديرًا واعتمدوا في غيره الشهيرًا  
 ١٣١- كباب «ءالد» وأخرى همزتين في «السوء إلا» و«أريت» دون مِين  
 ١٣٢- واللأء في حرفي «راء» والمدّ في باب «ءأنزل» جا في العدّ  
 ١٣٣- تُمَّتْ إِسْكَانِ لِمِيمِ الْجَمْعِ فَحَقَّقْنَهُ بِذِهْنٍ مَرْعِي  
 ١٣٤- وَقَصْرُ هَاءٍ «يَأْتِيهِ»، وَإِظْهَارُ «يلهث» لقالون، فقل لا إنكار  
 ١٣٥- كذاك إِظْهَارُ لَخْلَادٍ لَدَى «اركب»، وتبديل «هَأْنْتُمْ» قد بدَا

يعني أن أكثر<sup>(١)</sup> المسائل المسطورة التي اقتصروا فيها على أحد وجهي الخلاف اقتصروا على الوجه المصدر منهما فيه شهرته بين قراء ذلك الزمان وقوة جانبه، إلا مسائل قليلة وهي المذكورة، اعتمدوا فيها على الوجه الشهير بين الناس، وإن لم يوافق المصدر تغليبًا لجانب الشهرة فهي المعتمد. والله سبحانه أعلم.

- ١٣٦- فَإِنْ أُرِدْتَ تَرْكَ الْاِقْتِصَارِ مُسْتَوْعِبَ الْوُجُوهِ لِلْإِكْثَارِ  
 ١٣٧- فَقَدِّمًا مَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ لِلشَّهْرَةِ الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهِ  
 ١٣٨- نَظِيرَ مَا رَأَوْهُ لَمَّا وَقَفُوا بِ«السَّوِّءِ» وَ«المَسِيءِ» حِينَ خَفُّوا  
 ١٣٩- فَأَدْغَمُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُتَمَّمُوا وَجُوَّةَ نَقْلِ، وَهِيَ أَوْلَى، فَاعْلَمُوا  
 ١٤٠- تُمَّتْ جِيٌّ بِغَيْرِهِ وَإِنْ بَدَا مَصْدَرًا فِي أَصْلِهِ، نِلْتَ الْهَدَى

(١) «ع»: «كثير».

- ١٤١- فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ تَمَّتْ فِي نِظَامِ مَصْحُوبَةٍ بِمُحَمَّدِ بَارِي الْأَنَامِ  
 ١٤٢- مَعَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ السَّرْمَدِيِّ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
 ١٤٣- وَآلِهِ الْغُرِّ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ وَمَنْ تَلَا مَا انشَقَّ عَنْ صُبْحِ ظَلَامِ  
 ١٤٤- وَغَنَّتِ الْوَرَقَ عَلَى الْأَغْصَانِ وَنَعَّمَ الْمُسْلِمُ بِالْقُرْآنِ

يعني: إنك إذا لم ترد متابعتهم في الاقتصار وتعلقت همتك باستيعاب الوجوه تكثيراً للفائدة، فقدّم الوجه الذي اقتصروا عليه؛ لأن الشهرة التي دعت إليه صيرته إلى الصدر، وذلك نظير ما يفعله من يريد جمع الوجوه في وقف حمزة وهشام على الهمز في نحو «السوء» من قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسْنِيَّ السُّوءِ﴾ [الأعراف/١٨٨]، وذلك أن تخفيف الهمز يكون فيه بوجهين: الأول هو بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها، ثم تترتب<sup>(١)</sup> عليه وجوه أربعة، وهي:

إسكان الواو للوقف، ثم يقال هي حيث سُكِّنت للوقف حرفٌ مدٌّ قبل همز مغير، ففيها وجهان: المد والقصر، أو الوقف عليها بالروم، وهذا وجه ثالث، أو الوقف بالإشمام وهذا وجه رابع، وجرى العمل في الإشمام بمراعاة العارض فقط، لما ذكر في محله، وإن كان الجعبري يراه مع مراعاة الأصل أيضاً، فهذه وجوه أربعة مبنية على وجه الحذف.

والوجه الثاني في تخفيف، أي إدغام<sup>(٢)</sup> الهمز في مثله، هو بإبدال الهمزة من جنس ما قبلها وإدغام ما قبلها في بدلها، ثم يوقف عليها بالإسكان بلا إشمام وبه وبالروم، فهذه ثلاثة أوجه إلى الأربعة السابقة تكون سبعة، وبها القراءة.

(١) «د»: «تُرْتَّب».

(٢) «د».

والأربعة الأولى هي المصدرة على الثلاثة المتأخرة؛ لأنها فروع التخفيف المتقدم<sup>(١)</sup>، فتصدر من حيث تصدّر، فحقها أن تترتب<sup>(٢)</sup> أولاً، ثم يؤتى بالثلاثة المتأخرة<sup>(٣)</sup> بعدها، لكنهم لما كانوا اقتصروا - حين أرادوا الاقتصار - على وجهين وهما: الوجه الأول من الأربعة، والوجه الأول من الثلاثة، فلما أرادوا<sup>(٤)</sup> الاستيعاب قُدّم الوجه غير المصدر وهو الأول من الثلاثة على الثلاثة الباقية من الأربعة للشهرة الداعية إلى الاقتصار، وهكذا القول في «المسيء».

ثم إذا قدمت ذلك فجئ بالوجه الآخر مؤخرًا - وإن كان مصدرًا في نفسه -  
هداك الله إلى طاعته والقيام بواجب خدمته<sup>(٥)</sup> بجاه سيدنا محمد ﷺ  
ءامين، والحمد لله رب العالمين<sup>(٦)</sup>.

(١) «ع» و«د»: «المقدم».

(٢) «د»: «ترتب».

(٣) «ع» و«د»: «الأخر».

(٤) «ع» و«د»: «فحيث أريد».

(٥) «ع» و«د»: «حرمته».

(٦) «د»: «انتهى بحمد الله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى».

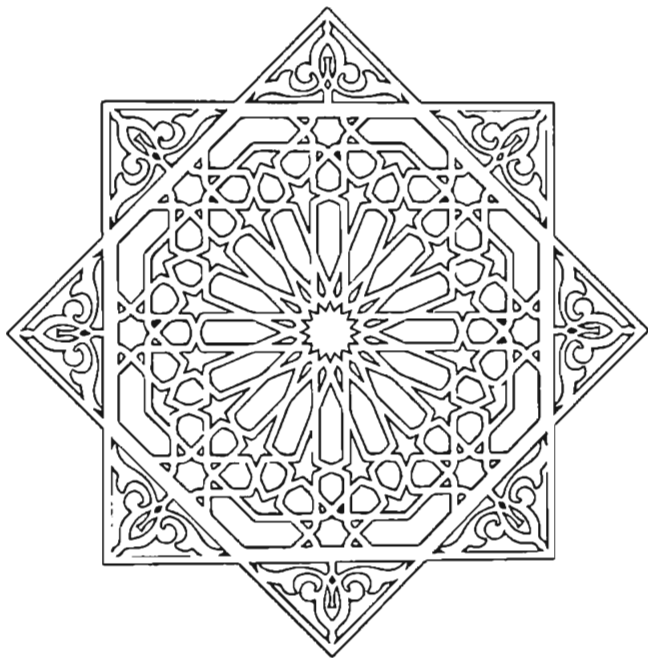
«ع»: «انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل على يد الضعيف المذنب الراجي غفران مولاه الحسين بن محمد العمري السوسي أصلاً كان الله له ولوالديه ولإخوانه ولئياً ونصيراً، وكان الفراغ منه يوم السبت آخر شهر الله ربيع الثاني عام ١٢٤٥ هجرية، والسلام».

«س»: «نجز بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا، بيد كاتبه لنفسه ومن شاء الله بعده علي الهشتوكي بتاريخ تمام جمادي الثانية عام ١٢٨٠».

«و»: «نجز بحمد الله أواسط شعبان من اثنين بعد مائتين وألف، انتهى وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى».

تحقيق نصر المصدرتين  
والتعليق عليه





## المصدرة الأولى:

- ١- أَحْمَدُ رَبِّي الَّذِي مَنَحَنِي تَفَضُّلاً حَفِظَ كِتَابِهِ السَّنِي
- ٢- ثُمَّ أَوْلَى لِلرَّسُولِ الطَّاهِرِ ذِي الْحَسَبِ الْأَنْقَى الرَّفِيعِ الطَّاهِرِ
- ٣- مُحَمَّدٍ أَزْكَى الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَوَالِهِ وَصَخْبِهِ عَلَى الدَّوَامِ
- ٤- وَبَعْدَ ذَا فَإِنِّي سَأَذْكَرُ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ مَا قَدْ صَدَّرُوا
- ٥- حَالَ الْأَدَا مِمَّا حَوَاهُ الْجِرْزُ لِمُقَرَّرِ السَّبْعِ عَدَاكَ الْعَجْزُ
- ٦- وَإِنْ تَقُلْ مَا مُوجِبَاتُهُ الَّتِي قَضَتْ عَلَيْنَا بِاتِّبَاعِ الْجِلَّةِ
- ٧- فَهِيَ أَنَّ صَاحِبَ التَّيْسِيرِ ذَا الْعِلْمِ وَالْإِتْقَانِ وَالتَّخْرِيرِ
- ٨- قَدْ نَصَّ فِي كِتَابِهِ فِي بَعْضِ مَا قَدْ صَدَّرُوا عَلَى اخْتِيَارِهِ اغْلَمَا
- ٩- وَبَعْضُهُ فِي غَيْرِهِ قَدْ اضْطَفَاهُ مِنْ كُتُبِهِ، فَالزَّمْ هُدَيْتَ مُضْطَفَاهُ
- ١٠- وَالْبَعْضُ لَمْ يَذْكَرْ لَدَيْهِ خُلْفًا وَالْبَعْضُ مِنْ طَرِيقِهِ قَدْ يُلْفَى
- ١١- وَبَعْضُهُ قَدَّمَهُ فِي الذِّكْرِ وَالْبَعْضُ مِنْ رِوَايَتَيْنِ يَجْرِي
- ١٢- وَبَعْضُهُ ذَكَرَهُ تَضْرِيحًا وَعَمَّ فِي نَظِيرِهِ تَلْوِيحًا
- ١٣- وَبَعْضُهُ لِكُونِهِ مَنْصُوصًا عَنِ الْإِمَامِ، فَخُذِ النَّصُوصَا
- ١٤- وَبَعْضُهُ قَدْ قَالَ عَنْهُ: «وَبِهِ أَخَذُ» فَاعْلَمْنَهُ وَأَنْتَبِهْ
- ١٥- فَاعْتَمَدَ الْقُدُوءُ فِي الْإِقْرَاءِ هَذِي الْمَعَانِي لَدَى الْأَدَاءِ
- ١٦- وَصَدَّرُوا بِكُلِّ مَا حَوَاهَا إِلَّا لِمُوجِبِ دَعَا سِوَاهَا
- ١٧- فَاتَّبِعِ الْهُدَاةَ فِيهَا وَاقْتَدِ بِفِعْلِهِمْ لَدَى الْأَدَاءِ تَهْتَدِ
- ١٨- وَبَعْضُ مَا فِيهِ الْخِلَافُ وَارِدٌ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ بِوَجْهِ وَاحِدٍ

- ١٩- لَذَا تَرَكْتُ ذِكْرَهُ وَالْعُدْرُ  
 ٢٠- نَعَمْ، وَلَا أذْكَرُ حُكْمَ الْهَمْزَةِ  
 ٢١- لِطُولِ ذَيْلٍ مَعَ مَا اخْتَصَّ بِهِ  
 ٢٢- رَجَوْتُ مِنْ رَبِّي قَبُولًا فِيهِ  
 ٢٣- وَمِنْهُ جَلَّ أَسْأَلُ الْإِعَانَةَ  
 ٢٤- بِالسَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ صَدْرًا  
 ٢٥- بِ«فَلَيْ» لِعِلَّةِ التَّدَاخُلِ  
 ٢٦- إِذْ وَضُلُّ سَابِقٍ لَهُ مَا ارْتَفَعَا  
 ٢٧- وَصَدَّرُوا بِسَمَلَةِ الزُّهْرِ عَلَى  
 ٢٨- إِشْبَاغِ مَفْضُولٍ لِعَيْسَى قَدَّمَا  
 ٢٩- لِيُخَلِّفَ صَدْرٌ بِسَكْتِ الْمُنْفَصِلِ  
 ٣٠- وَلِإِهْشَامِ صَدْرًا تَسْهِيلًا  
 ٣١- وَصَدْرٍ الْإِضْجَاعِ لِلْبَصْرِيِّ  
 ٣٢- وَقَدَّمَ الدُّورِيُّ وَجْهَ الْإِخْفَا  
 ٣٣- إِذْغَامُ رَاءِ الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ بِلَامٍ  
 ٣٤- وَ«مَا» فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ فَقِفْ  
 ٣٥- أَلْفٍ «إِبْرَاهِيمَ» فِي الْبُكْرِ مَضَى  
 ٣٦- وَقَدَّمَا لِأَحْمَدَ الْبَرْزِيِّ لَدَى  
 ٣٧- «يَبْضُطُ» مَعَ «بِضْطَةِ» الْأَعْرَافِ قَرَا
- لَهُمْ: جَوَازُ الْإِقْتِصَارِ قَادِرُوا  
 فِي الْوَقْفِ عَنِ هِشَامِهِمْ وَحَمَزَةٍ  
 مِنْ كُتُبٍ تَوْضُّحُهُ، فَاثْتَبَاهِ  
 وَالْأَجْرَ وَالتَّفْعَ بِمَا يَخْوِيهِ  
 وَالرُّشْدَ وَالتَّسْيِدَ فِي الْإِبَانَةِ  
 لِمَنْ لَهُ الْوَجْهَانِ وَأَعْكَسَ لَا امْتِرَا  
 بِصُنْعِ إِزْدَافِ بِلَا تَجَاهُلِ  
 بِالْوَقْفِ وَسَطِ سُورَةٍ وَأَنْقَطَعَا  
 سَكَتِ بَعْثِ الْعَصْرِ لِلذِّي خَلَا  
 كَذَا لِدُورِيِّ، مُنِحْتَ التَّعْمَا  
 كَذَا لِخَلَادٍ بِ«شَيْءٍ» وَبِ«أَلٍ»  
 بِبَابِ «ءَأَنْتَ» تَكُنْ نَيْلًا  
 فِي «النَّاسِ» مَجْرُورًا، أَيَا صَفِيَّ  
 بِبَابِ «يُشْعِرْكُمْ»، وَذَا لَا يَخْفَى  
 عَنْهُ يُصَدَّرُ لَدَى كُلِّ الْأَنَامِ  
 بِأَلِهَا مُقَدَّمًا لِبَرْزٍ، لَا تَخَفْ  
 مُصَدَّرًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ الرَّضَى  
 «أَعْتَنَّاكُمْ» تَسْهِيلَةً تَنْلُ هُدَى  
 خَلَادُ الصَّادِ بِهِ مُصَدَّرًا

- ٣٨- وَنَجُلُ ذُكْوَانَ بَسِينٍ «يَبْسُطُ»  
 ٣٩- «فَرَادَ» مَعَ بَابِ «الْحِمَارِ» أَضْجَعَا  
 ٤٠- وَابْنُ كَثِيرٍ صَدَّرَ الْإِظْهَارَ  
 ٤١- بِ«أَوْتَبْتُكُمْ» «أَأَنْزِلَا»  
 ٤٢- مُصَدِّرًا لَكِنَّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ  
 ٤٣- «نُؤْتُهُ» مُصَدِّرٌ هِشَامٌ فِيهِ  
 ٤٤- «تَفَكَّهُونَ» مَعَ «تَمَنُّونَ» يَرَى  
 ٤٥- وَصَدَّرَ الرَّضَى هِشَامٌ بِالْخِطَابِ  
 ٤٦- وَفَتَحَ «أَتَيْكَ» مَعًا «ضِعَافًا»  
 ٤٧- «مَالٍ» بِأَرْبَعٍ عَلَيَّ صَدَّرَا  
 ٤٨- وَلَا مَ «بَلْ» أَذْغَمَ بِطَاءٍ «طَبَعًا»  
 ٤٩- كَذَلِكَ عَنْ حَفِصٍ عَلَيَّ أَضْجَعَا  
 ٥٠- بِبَابِ «أَلَيْنَ» هِشَامٌ أَذْخَلَا  
 ٥١- إِضْجَعُ فَتَحْتَنِي «رَاءَ» عَنِ ابْنِ  
 ٥٢- وَإِنْ تَلَاهَا سَاكِنٌ فَفِي الْأَدَا  
 ٥٣- وَصَالِحٌ قَدَّمَ فَتَحَ رَائِيهَا  
 ٥٤- وَلِهِشَامٍ خِيفَ نُونٍ يَسْبِقُ  
 ٥٥- وَلَا بِنِ ذُكْوَانَ فَصِلَ هَاءَ «اقتدته»  
 ٥٦- فِي «إِنَّهَا إِذَا» فَصَدَّرَ كَسْرًا
- يَبْدَأُ، وَصَادٍ «بِضْطَّةً» لَا شَطْطُ  
 مُقَدِّمًا عَنِ ابْنِ ذُكْوَانَ اسْمَعَا  
 بِمَا «يُعَدِّبُ مَنْ» وَلَا إِنْكَارَ  
 مَعَ «أَأَلْقِي» هِشَامٌ أَذْخَلَا  
 زَادَ مَعَ الْمَدِّ أَخِيرًا بَيْنَ بَيْنِ  
 وَبَابِهِ الْقَضْرَبُ لَا تَنْوِيهِ  
 أَحْمَدُ شَدَّ التَّابِ فِيهِ مُصَدِّرًا  
 بِ«يَحْسَبَنَّ قِيلُوا» بِلَا اِزْتِيَابِ  
 صَدَّرَ لِخَلَادٍ، وَلَا تَخَافَا  
 وَقَفَا عَلَى «مَا» ثُمَّ «لَا مَ» لَا امْتِرَا  
 بَدَأَ لِخَلَادٍ وَقِيَّتَ الطَّبَعَا  
 بَدَأَ «بُؤَارِي» «فَأُؤَارِي» مَعًا  
 مَدًّا مُصَدِّرًا وَقِيَّتَ الْخَبَلَا  
 ذُكْوَانَ قَدَّمَ إِنْ تَلَاهَا مَكْنِي  
 قُلْ شُعْبَةُ بِفَتْحٍ هَمْزَهَا بَدَا  
 إِنْ انْتَفَى السَّاكِنُ مِنْ وَرَائِهَا  
 مِنْ قَبْلِ «فِي اللَّهِ» وَذَا مُحَقَّقُ  
 مُصَدِّرًا فَحَقَّقْنُهُ وَاقْتَدِهِ  
 عَنْ شُعْبَةَ بِذَلِكَ حَقًّا يُقْرَأُ

- ٥٧- نُونٌ «حَيْثِيَّةٌ» وَ«رَحْمَةً» جَلَا  
 عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِكَسْرِ أَوْ لَا  
 ٥٨- وَ«بَيْئِسٌ» كـ «جَيْئِلٌ» مَقَدَّمٌ  
 عَنِ شُعْبَةَ عَلِيٍّ «بَيْئِسٌ» فَاعْلَمُوا  
 ٥٩- وَأَبْدَا بِثَبْتِ الْيَا بِ«كَيْدُونِي فَلَا»  
 وَحَرْفِ «هَارٍ» مَعَ «أَدْرْنَا» يُضْجَعُ  
 ٦٠- وَقُلْ «وَلَا أَدْرِيكُمْ» «لَا أَقْسِمُ»  
 وَخِيفَ نُونٍ قَدَّمَا مَعَ ثِقَلِ تَا  
 ٦١- وَفُنْبُلٌ قَدَّمَا قَصَرَ «نَزَّيْعٌ»  
 وَبَابُ «يَايُنْسٌ» قَدَّمَا لِأَحْمَدَا  
 ٦٢- وَالْهَمْزُ مِنَ «أَفْئِيدَةٍ» قَدْ أَشْبَعَا  
 ٦٣- بِ«شُرْكَايَ» صَدْرًا لِلْبَرْزِيِّ  
 ٦٤- وَابْنِ ذَكْوَانَ بِأُولَى «يَجْزِينَ»  
 «نَا» مَعًا بِهِمْزَتَيْهِ أَضْجَعًا  
 ٦٥- وَبَاءٌ «تَسْلُنِي» بِكَهْفٍ قَدَّمَا  
 ٦٦- لِشُعْبَةَ بِ«قَالَ ءَانُونِي» سَبَقُ  
 ٦٧- فِي «يَا» بِمَرْيَمَ يَرَى السُّوسِيَّ  
 ٦٨- بِ«أَيْدَا مَا مُتُّ» قَدَّمَا خَبْرًا  
 ٦٩- بِ«يَتَّقَهُ» خَلَادُهُمْ إِسْكَانًا  
 ٧٠- أَثْبَتَ «ءَاتَيْنِي» بِوَقْفٍ أَوْ لَا  
 ٧١- وَضَمٌّ وَافْتَحَ «تُخْرَجُونَ» أَوْ لَا  
 ٧٢- عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِكَسْرِ أَوْ لَا  
 ٧٣- عَنِ شُعْبَةَ عَلِيٍّ «بَيْئِسٌ» فَاعْلَمُوا  
 وَضَلًّا وَوَقْفًا عَنِ هِشَامِ ذِي الْعَلَا  
 مَقَدَّمًا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ فَعُورًا  
 بِ«يَوْمٍ» بَرًّا مَدَّهُ يُقَدَّمُ  
 «تَتَّبِعَانِ» لِابْنِ ذَكْوَانَ أُنَى  
 كَدَا هِشَامٌ فَتَحَ تَا «هَيْتَ» يَعِي  
 قَلْبًا وَإِبْدَالًا بِهِ نِلْتَ الْهُدَى  
 هِشَامُنَا مَقَدَّمًا فَاسْتَمِعَا  
 أَحْمَدَ الرَّضَى بِحَذْفِ الْهَمْزِ  
 غَيْبٌ مَقَدَّمٌ فَحَقَّقُ وَأَتْلُونَ  
 لِصَالِحٍ بَدَأَ وَكُنْ مُسْتَمِعًا  
 إِثْبَاتُهُ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ اعْلَمَا  
 مَدُّ يَائِرِ هَمْزَةَ الْقَطْعِ التَّحَقُّقُ  
 فَتَحَّا مَقَدَّمًا، أَيَا ذِكِّي  
 عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ أَخِي وَاعْتَبِرَا  
 يَرَى مَقَدَّمًا، فَجِ الْبَيَانَا  
 حَفْصٌ وَقَالُونَ وَجَبْرُ بْنُ الْعَلَا  
 عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَلَا تَهْوَلَا

- ٧٦- «كِسْفًا» بِرُومٍ لِهَشَامٍ صَدْرًا  
 ٧٧- وَحَفْصُهُمْ لَدَى ثَلَاثٍ «ضَعْفًا»  
 ٧٨- أَحْمَدُ مَعَ جَبْرِ بَدَا بِيَاءِ  
 ٧٩- وَالْهَمْزُ مِنْ «إِلْيَاسٍ» قَدَّمَ وَضَلَّهُ  
 ٨٠- وَوَزَنُ «قُفْلٍ» قَدَّمَ لِقُنْبُلِ  
 ٨١- «بِرِضَةٍ» بِالْإِسْكَانِ هِشَامٌ يَبْتَدِي  
 ٨٢- وَلِهَشَامٍ صَدْرَنَ بَيْنَ بَيْنِ  
 ٨٣- وَلِهَشَامٍ قَدَّمَ تَثْقِيلًا  
 ٨٤- خِطَابُ «تُنْدِرَ» لِبَرِّ صَدْرُوا  
 ٨٥- وَصَدْرُوا إِذْغَامَ بَاءٍ «لَمْ يَتُبْ»  
 ٨٦- وَوَقَفَ الْمَكِّيُّ بِالْيَاءِ عَلَى  
 ٨٧- صَادُ «مُصَيِّرُونَ» عَنْ حَفْصِ جَرَى  
 ٨٨- وَقَدَّمَنَ إِشْمَامُ خَلَادٍ عَلَى  
 ٨٩- وَكَسْرُ شَيْنِ «الْمُنْشِآتُ» يُبْتَدَا  
 ٩٠- «يَطِيئُ» بِأَوْلَاهُ بَدَا الْكِسَائِي  
 ٩١- وَصَمُّ شَيْبِي «انْشُرُوا» مَعَا يُرَى  
 ٩٢- وَأَلْتَنَنَّ عَنْ هِشَامٍ أَوْلَا  
 ٩٣- أَدْغِمَ بِ«زَيْنًا» أُخِي دَالَ «لَقَدْ»  
 ٩٤- «يَدَّكْرُونَ» «يُؤْمِنُونَ» قَدَّمُوا
- إِسْكَانَ سَيْنِهِ وَلَا تَحْيِيرًا  
 يُقَدِّمُ الْفَتْحَ فَحَقَّقَ كَشْفًا  
 سَاكِنَةٍ مَكَانَ هَمْزِ «الْلَاءِ»  
 عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَحَقَّقَ أَصْلَهُ  
 «بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ»، وَأَسْأَلَ تَعْتَلِ  
 فِيهِ كَذَا الدُّورِيِّ، فَاحْفَظْ تَهْتِدِي  
 بِفِصَلَتِ «أَيْتِكُمْ» مِنْ دُونِ مَيْنِ  
 بِرُخْرِيفِ «لَمَّا» تَكُنْ نَيْبَلًا  
 وَمَدُّ «ءَانِفًا» كَذَاكَ ذَكْرُوا  
 بِالْفَالِخَلَادِ وَلَازِمِ الْكُتُبِ  
 «يُنَادِ» أَوْلَا فَخُذْ ثَقْلًا عَلَا  
 مُقَدِّمًا قُبَيْلَ سَيْنِهِ يُرَى  
 إِخْلَاصِ صَادِهِ تَكُنْ مُكَمَّلًا  
 بِهِ لِشُعْبَةَ أُخِي حَالَ الْأَدَا  
 بِالضَّمِّ، وَالْكَسْرُ بِشَانِ جَاءِ  
 تَقْدِيمُهُ عَنْ شُعْبَةَ بِلَا امْتِرَا  
 «كَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً» وَابْتِهَلَا  
 عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ الرَّضَى بَدءًا بِ«قَدْ»  
 غَيْبَهُمَا عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ اعْلَمُوا

- ٩٥- هِشَامُنَا يَرَى بِلَامَ «لُبْدَا»  
 ٩٦- مَدُّ «سَلَايَا» يَوْقِفُ يُبْتَدَا  
 ٩٧- خَلَاذُهُمْ بِ«مُلْقِيَتِ» قَدَّمَا  
 ٩٨- «مُصَيِّطِرٍ» إِشْتَامَ صَادِهِ أَقْبَلَ  
 ٩٩- إِثْبَاتُ يَاءِ «الْوَادِ» فِي الْفَجْرِ قُلِ  
 ١٠٠- وَقَصُرُ هَمْزٍ «أَنْ رَاءَهُ» قَدَّمَا  
 ١٠١- وَسَكَّنَتْ فِي الْكُفْرِ وَنَ يَاءِ «لِي»  
 ١٠٢- وَقَدَّمَ التَّكْبِيرَ لِلْبَرْزِيِّ وَزِدْ  
 ١٠٣- أَوْ زِدْ بِثَالِثِ الْوُجُوهِ حَمْدًا  
 ١٠٤- وَهَاهُنَا أَنْتَهَى وَحَمْدُ اللَّهِ  
 ١٠٥- ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ الشَّفِيعِ  
 ١٠٦- صَلَاتُهُ مَعَ السَّلَامِ السَّرْمَدِيِّ
- ضَمًّا مُقَدَّمًا عَلَى كَسْرِ بَدَا  
 عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ وَحَفْصِ أَحْمَدَا  
 لِإِظْهَارِ مَعَ تَاءِ «الْمُغِيرَاتِ» اَعْلَمَا  
 بَدءًا لِخَلَادٍ فَحَقَّقُوا وَأَنْقَلَ  
 مُقَدَّمٌ فِي الْوَقْفِ عِنْدَ قُنْبُلِ  
 لَهُ عَلَى مُخْتَارِ مَدٍّ، فَأَعْلَمَا  
 لِأَحْمَدَ الْبَرْزِيِّ بَدءًا تَعْتَلِي  
 هَيْلَلَةً مَعَهُ لَهُ وَلَا تَزِدْ  
 مِنْ دُونِ «وَالنَّاسِ» تُكْمَلُ قَصْدًا  
 يَصْحَبُ خْتَمَهُ بِلَا تَنَاهِ  
 مُحَمَّدِ ذِي الْحَسَبِ الرَّفِيعِ  
 وَالْأَلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ مُهْتَدِي



## المصدرة الثانية:

- ١- قَالَ سَلِيلُ عَابِدِ السَّلَامِ مُحَمَّدُ الْقَاسِيُّ ذُو الْإِجْرَامِ
- ٢- أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي حَبَانِي تَفَضُّلاً بِخِدْمَةِ الْقُرْآنِ
- ٣- أَقَامَنِي بَعْدَ التَّعَلُّمِ لَهُ مُعَلِّمًا لِمَنْ يُعَانِي حَمْلَهُ
- ٤- فَيَا لَهَا مِنْ مِنَّةٍ وَتَكْرِمَةٍ فَاضَتْ عَلَى صَاحِبِ نَفْسٍ مُجْرِمَةٍ
- ٥- يَرْجُو تَجَاوُزَ الْإِلَهِ ذِي الْمِنَّةِ بِجَاهِ مُصْطَفَاهُ ذِي الْخُلُقِ الْحَسَنِ
- ٦- صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا لَاحَ الْقَمَرُ وَآلِهِ ذَوِي الْحُجُولِ وَالْعُرُرِ
- ٧- هَذَا، وَإِنَّ بَعْضَ مَنْ صَحِبَنِي بِالسُّوسِ لِلْأَخْذِ، وَعَلِمَنِي يَفْتَنِي
- ٨- لَقَّنْتُهُ وَجُوهَ حِرْزِنَا عَلَى تَمَامِهَا، وَلَيْسَ ذَا عِنْدَ الْمَلَا؛
- ٩- لِأَنَّهُ قَدْ شَاعَ الْاِقْتِصَارُ فِي بَعْضِهَا عَلَى الَّذِي يُخْتَارُ
- ١٠- فَقَالَ: إِنَّ بَيَّنْتَ لِي مَصْدَرًا مِنْ غَيْرِهِ فِي التَّنْظِيمِ كَانَ أَجْدَرًا
- ١١- إِذْ كُنْتُ قَدْ نَظَّمْتُ مِمَّا يُقْتَرَا مُسْتَوْعِبَ الْخِلَافِ مَا قَدْ صُدِّرَا
- ١٢- فَقُلْتُ -سَائِلًا إِلَهِي عَوْنًا مِنْ فَضْلِهِ، وَعَنْ خِطَاءِ صَوْنَا-:
- ١٣- أَلْوَقِفَ فِي تَعَوُّذِ فَصَدَّرِ ثُمَّ يَلِيهِ وَضَلُّهُ لَا تَمْتَرِ
- ١٤- إِنَّ مُفْرَدًا أُنِي، وَإِنْ قُرِنَ مَعِ بِسْمَلَةٍ، فَأَرْبَعًا حَصَلَ تَطْعُ
- ١٥- أَلْوَقِفَ فِيهِمَا، فَفِيهِ وَحَدَهُ، تُمَّتَ فِيهَا وَحَدَهَا بُعِيدَهُ
- ١٦- ثُمَّ وَضَلَ لَهُمَا فِي الرَّابِعِ وَالْكُلُّ جَائِزٌ بِلَا مُنَانِعِ
- ١٧- بِسْمَلَةٍ لِيُورِثَهُمْ بَيْنَ السُّورِ بِثَالِثِ الْوُجُوهِ تُلْفَى فِي الْخَبَرِ
- ١٨- وَقِفٌ بِسَابِقٍ وَوَضَلُّهَا بِمَا بَعْدُ بِأَوَّلِ وَجُوهِهَا اَعْلَمَا



- ١٩- يَلِيَهُ وَقَفٌ بِهِمَا، وَيَتَلُو  
 ٢٠- وَرَابِعُ الْوُجُوهِ عَكْسُ الْأَوَّلِ  
 ٢١- وَكُلُّ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ  
 ٢٢- مَا فِيهِ وَجْهَانِ مِنْ إِدْغَامٍ كَبِيرٍ  
 ٢٣- قَالُونَ فِي مِيمِ الْجَمِيعِ يَبْتَدِي  
 ٢٤- وَصَدْرُ التَّوَسِيطِ عَنْ وَرِشٍ بِبَابِ  
 ٢٥- وَصَدْرُنْ لَوْرِشِهِمْ تَوْسِيظًا  
 ٢٦- فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَزِدْ عَلَيْهِمَا  
 ٢٧- وَالْوَاوِ مِنْ «سَوَاءَاتٍ» مِثْلُهُ جَرَى  
 ٢٨- وَذِي الثَّلَاثَةِ تُرَى فِي الْوَقْفِ  
 ٢٩- فَإِنْ يَكُنْ بَابَ «غُفُورٍ» قَدُمُوا  
 ٣٠- وَقَدَمَنَّ فِي الْجَمِيعِ الْإِسْكَانُ  
 ٣١- ثُمَّ الثَّلَاثَةُ تُرَى لِلْبَصْرِيِّ  
 ٣٢- وَخَالَصَ الْإِدْغَامُ قَدَّمَ فِي الْكَبِيرِ  
 ٣٣- وَبَابُ «ءَالِدُ» «ءَأَنْدَرْتَهُمْ»  
 ٣٤- وَصَدْرًا تَسْهِيلًا ثَانِي هَمْزَتَيْنِ  
 ٣٥- لَوْرِشَهُمْ وَقَبْلِي، وَثَانِي  
 ٣٦- وَأَفْرَدَ التَّسْهِيلَ عَنْهُمَا بـ «ءَالُ»  
 ٣٧- وَزَادَ عِثْمَانَ بـ «هَوْلَاءُ أَنْ»
- بِثَالِثٍ وَصَلُّهُمَا إِنْ تَبَلُّ  
 مُتَنَبِّعٌ، فَحَصَلَاذَا تَعْتَلِ  
 بِهَا، فَهَذَا حُكْمُهُ مِنْ دُونَ مَيْنِ  
 إِدْغَامُهُ مَقْدَمٌ بِلَا نَكِيرِ  
 بِوَصْلِهَا فَحَقَّقْنَاهُ وَاقْتَدِ  
 «ءَامِنُ»، فَالْإِشْبَاعُ فَالْقَصْرَ اللَّبَابِ  
 بِبَابِ «شَيْءٍ»، ثُمَّ زِدْ تَمْطِيظًا  
 لِغَيْرِهِ فِي الْوَقْفِ قَصْرًا، فَاعْلَمَا  
 وَأَلْفٌ مِنْ بَابِ «ءَامِنُ» يُرَى  
 فِي بَابِ «رَيْبٍ» «سَوْفَ» دُونَ خَلْفِ  
 مَدَا، فَتَوْسِيظًا، فَقَصْرًا، فَاعْلَمُوا  
 فَالرُّومَ فَالْإِشْمَامَ، فَاحْوِ التَّبْيَانُ  
 فِي بَابِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ فَادِرِ  
 عَلَى الْإِشَارَةِ، فَخَذَهَا عَنْ خَبِيرِ  
 تَسْهِيلُ عِثْمَانَ بِهِ مَقْدَمٌ  
 مِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي اتِّفَاقٍ دُونَ مَيْنِ  
 وَجْهَيْهِمَا الْإِبْدَالُ قَلَّ لِلْعَانِي  
 مِنْ بَعْدِ «جَاءَ»، وَاطَّرَحَنَّ الْإِبْدَالُ  
 يَاءً خَفِيفَ الْكُسْرِ وَ«الْبَغَاءِ أَنْ»

- ٣٨- وَصَدَّرِ الإِشْبَاعَ لِلْبَرْزِيِّ ثُمَّ لِقَالُونَ وَلِلْبَصْرِيِّ
- ٣٩- فِي بَابِ «جَاءَ أَحَدَكُمْ» وَ«أَوْلِيَا» وَأَوْلِيَا
- ٤٠- لِغَيْرِ الْهَمْزِ الَّذِي بَعْدَ الْأَلْفِ
- ٤١- وَحَكْمُ «بِالسُّوءِ» كَحَكْمِ «جَاءَ
- ٤٢- وَصَدَّرًا إِدْغَامَهُ لِأَحْمَدَ
- ٤٣- ثَمَّتْ إِنْ سَهَلَتْهَا تَصَدَّرًا
- ٤٤- وَ«أَوْلِيَا أَوْلَيْكَ» «السَّمَا إِلَى»
- ٤٥- وَأَلْفُ الإِدْخَالِ يُعْطَى حَكْمًا
- ٤٦- وَكَلِمًا تَغْيِيرِ السُّكُونِ
- ٤٧- ففِيهِ وَجْهَانِ فَقَطْ لَا تَمْتَرِ
- ٤٨- ثُمَّ إِنْ اخْتَلَفْتَا وَانْكَسَرَتْ
- ٤٩- وَآوَا فِي الْآكْثَرِ وَسَهْلٌ فِي الْآخِيرِ
- ٥٠- وَثَالِثُ الْوَجْهِ مَعْضَلٌ فَلَا
- ٥١- وَصَدَّرًا لَوْرَشَهُمْ إِضْجَاعًا
- ٥٢- فَإِنْ تَكُنْ رُووسَ آيِ دُونَ «هَآ»
- ٥٣- وَإِنْ تَكُنْ مَبْنِيَّةً عَلَى الِ «هَآ»
- ٥٤- وَإِنْ تَكُنْ مِنْ بَابِ «يَصِلْدُ» صَدْرِ
- ٥٥- «فَتَى» «مَصْلَى» يَجْرِيَانِ مَطْلَقًا
- ٥٦- وَالْحَكْمُ فِي الْوَقْفِ عَلَى «طَغَا الْمَا»
- ثُمَّ لِقَالُونَ وَلِلْبَصْرِيِّ
- أَوْلَيْكَ» «السَّمَا إِِنْ»، لَا تَنْبِيَا
- وَالْمَدُّ فَاضِلٌ بِهِ كَمَا عَرَفَ
- أَحَدَكُمْ» لِابْنِ الْعَلَاءِ سَوَاءً
- ثُمَّ لِعَيْسَى، ثُمَّ تَسْهِيلٌ بَدَا
- مَدُّ بِهَا أَيضًا؛ لِمَا تَقَرَّرَا
- كِ «السُّوءِ» فِي الْحَكْمِ إِذَا مَا سُهَّلَا
- أَلْفِ الْآصْلِ، فَاقْتَلَنَهُ فَهَمَا
- فَحَكْمُهُ كَهَمْزَةٍ يَكُونُ
- وَلَا تَقْلُ فِيهِ بِقَوْلِ الْجَعْبَرِيِّ
- أَخْرَاهُمَا مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أُبْدَلَتْ
- مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ يَاءٍ فِي الشَّهِيزِ
- أَخَذَ بِهِ مِنْ عِنْدِ مَنْ تَنْبَلَا
- لَدَى ذَوَاتِ الْيَا تَكُنْ مُطَاعًا
- فَحَكْمُهَا ذَاكَ، فَكُنْ مُنْتَبِهًا
- فَصَدَّرًا فَتَحًا بِهَا لَا تَلَّةَ
- فَتَحًا بِهَا، لَا آيَةً، وَاسْتَبْصِرِ
- مَجْرَى ذَوَاتِ الْيَا وَ«يَصِلَى» حَقَّقًا
- وَنَحْوِهِ كَالْوَقْفِ فِي «مَسْمَى»

- ٥٧- والحكم في «أريكهم» كالحكم  
 ٥٨- وصالح صدر الإضجاع بباب  
 ٥٩- ثم عليه صدرًا ترقيقًا  
 ٦٠- صدر عثمان بباب اللام  
 ٦١- كذلك إمّا فصلت بألف  
 ٦٢- وصدرًا في باب هاء المضمر  
 ٦٣- وصدرًا لكل من قد نقلًا  
 ٦٤- وظاهر اعتبار عارض هنا  
 ٦٥- وحكم «بيس الاسم» حكم النقل  
 ٦٦- ووجه تفصيل ب«ها» مؤنث  
 ٦٧- لورشهم في باب «سترا» قدم  
 ٦٨- وقدمن تفخيم راء كسر  
 ٦٩- وصدرًا في «الداع» مع «دعان»  
 ٧٠- صدر لقالون بحذف الألف  
 ٧١- ونجل ميناء يميل أولًا  
 ٧٢- والقصر في باب «أءنزل» يرى  
 ٧٣- «هأنتم» صدر ورش فيه  
 ٧٤- وصدر الإضجاع في «والجار»  
 ٧٥- كما يرى ترقيق راء «حيران»  
 لدى ذوات الياء، يا ذا الفهم  
 «يرى الذين ظلموا» بلا ارباب  
 لام «نرى الله» تحز تحقيقًا  
 في الوقف تفخيما بلا كلام  
 نحو «فصالا» وك«طال» فاعرف  
 إشارة من غير تفصيل حر  
 بدءا بهمز الوصل حيث نزلًا  
 متحد مع غيره نلت المني  
 فصدرًا به اعتبار الأصل  
 صدر بوقف لعلي، فابحث  
 تفخيمه، واترك سواه وافهم  
 في وقفها ورققن في المر  
 حذفًا لقالون، فخذ بياني  
 من «أنا إلا» في الثلاثة اعرف  
 ألف «تورية» بحيث حصلًا  
 مقدما لابن العلاء لا مرًا  
 بين بين قل بلا تمويه  
 ورش و«جبارين» قل للقاري  
 وراء «ذكرى الدار»، فاحو التبيان

- ٧٦- باب «اريت» صدرًا تسهيلًا به لعثمان تكن نبيلًا
- ٧٧- والفتح في حرفي «راء» يقدم لصالح من قبل ساكنٍ اعلموا
- ٧٨- باب «ءالله» فأبدل أولًا به وسهلا ولا تَهَوَّلَا
- ٧٩- فإن عرى الساكنَ تغييرٌ خذاً بوجهي العارض والأصل ودًا
- ٨٠- في كلمتي «ءالن» قل لنافع وصدر الإشباع لا مدافع
- ٨١- فإن أخذت باعتبار الأصل فالثانٍ ذو وجهه في الأصل
- ٨٢- وجاز قصرٌ باعتبار الجمع بين اعتبارين، فدن بالشرع
- ٨٣- وإن أخذت باعتبار ما عرض فالعكس في الحكمين حق مفترض
- ٨٤- والمد فالقصر، أو القصر فقط بالاعتبارين لعيسى لا شطظ
- ٨٥- لكنما الأخذ بتوسيط جرى وقصر ثانٍ، فاتبع ما يقترا
- ٨٦- وذا لعثمانٍ، وأما عيسى فالقصر حكمه اعلم التأسيسًا
- ٨٧- وقد بسطت القول فيه في نظام جرى جوابَ بعضهم على كلام
- ٨٨- وباء «محيائي» لورش تُسَكَّنُ بدءًا، ونصهم بذاك معلِنُ
- ٨٩- وصدْرًا إظهار «يلهث ذلك» عن ابن ميناء الإمام السالك
- ٩٠- صدر لقالون بإدغامٍ لدى «اركب» وخلاذٍ كذا لأحمدا
- ٩١- وافتح بـ «بشرائي»، وبعد أملٍ كبرى لبصريٍّ، وختما قلل
- ٩٢- إخفاءً «تامنا» لكلِّ صُدْرًا يليه إدغام بإشمام يرى
- ٩٣- وقدماء إشباع «عين» مريمًا على توسط كشورى فاعلمًا
- ٩٤- وخُلف «ها» «يا» ليس في الحرز فلا تشغل فؤادك به لدى المَلَا

- ٩٥- كذاك طه خلفه لم يذكر
- ٩٦- عيسى يصدر بهمزة «أهْب»
- ٩٧- وقصر هاء «يأتاه» لعيسى
- ٩٨- ب«وجبت» فصدر الإظهارًا
- ٩٩- وصدّر الترقيق في «فرق» لدى
- ١٠٠- وصدّرًا بفتح ياء «عندي»
- ١٠١- وفي «التلاق» و«التناد» صدّرًا
- ١٠٢- وياء «ربي» فتحها مقدّم
- ١٠٣- «أءشهدوا» في زخرف يُصدّر
- ١٠٤- بسورة القلم أظهر «نونًا»
- ١٠٥- حقق لورش أولًا «كتابيه»
- ١٠٦- وقول شيخ شيخنا جرى العمل
- ١٠٧- كذاك الإظهار جرى ب«ماليه»
- ١٠٨- إذ كل ما سطر قبل قد جرى
- ١٠٩- وتركوا ما تركوا تيسيرًا
- ١١٠- ومع ذالم يرتفع عنه الخلاف
- ١١١- والجريان إن تقل بقطعه
- ١١٢- لأن معنى كون حكم الحاكم
- ١١٣- قطع خصام عنده فلا يرى

- ١١٤ - لأنه يمحوه في الوجود
- ١١٥ - «أكرم من» «أهنن» يُقَدَّم
- ١١٦ - تكبيرنا يجري على البسمة
- ١١٧ - فقدّرناه ختم الأولى وقِف
- ١١٨ - أو قِف على آخر الأولى وصلن
- ١١٩ - أو صله مع بسملة واقطعهما،
- ١٢٠ - أو قف بخاتمة الأولى وبه
- ١٢١ - أو قف على الجميع واحذر أن تقف
- ١٢٢ - هيللة معه كلفظ واحد
- ١٢٣ - حمدلة معهما كذلك
- ١٢٤ - عشرون وجها في الجميع جائزة
- ١٢٥ - ثلاثة من الوجوه امتنعت
- ١٢٦ - وهذه الوجوه فيها مقنع
- ١٢٧ - ووجه الاقتناع فيها مجتل
- ١٢٨ - كذاك تركه لبزّي بما
- ١٢٩ - ومعظم المسطور قبل اقتصروا
- ١٣٠ - لشهرة عضدت التصديرا
- ١٣١ - كباب «ءالد» وأخرى همزتين
- ١٣٢ - واللاء في حرفي «راء» والمدّ
- فابغ الرضا من ربنا المعبود
- لأبن العلاء فيهما الحذف، اعلموا
- فالصدر منها صدره للجلّة
- فيه، ففيهما معا؛ لكي تفي
- بينهما مع التي بعد، اعلمن
- أو صلها معا ولا تقطعهما
- مع وصل بسلتنا فانتهيه
- على التسمي وحده، فلا تحف
- فسوّها في الحكم، لا من زائد
- فاسلك بها حقًا بذوي المسالك
- وواحد، تلقفنها جائزة
- فأربع من بعد عشرين وقت
- وإن تشأ فالباب من ذا أوسع
- وصدرن بتركه لقنبل
- من قبل خاتمة والضحي اعلمنا
- فيه على الوجه الذي قد صدروا
- واعتمدوا في غيره الشهيرًا
- في «السوء إلا» و«أريت» دون مينن
- في باب «ءأنزل» جا في العدّ

- ١٣٣- ثُمَّتْ إِسْكَانِ لِمِيمِ الْجَمْعِ فَحَقَّقْنَهُ بِذِهْنٍ مَرْعِي
- ١٣٤- وَقَضْرُهَا «يَأْتِيهَا»، وَإِظْهَارُ «يلهث» لقالون، فقل لا إنكار
- ١٣٥- كَذَاكَ إِظْهَارٌ لَخِلَادٍ لَدَيَّ «اركب»، وتبديل «هَأَنْتُمْ» قد بدا
- ١٣٦- فَإِنْ أُرِدْتَ تَرْكَ الْاِقْتِصَارِ مستوعب الوجوه للإكثار
- ١٣٧- فَقَدِّمًا مَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ للشهرة التي دعت إليه
- ١٣٨- نَظِيرَ مَا رَأَوْهُ لَمَّا وَقَفُوا بـ«السوء» و«المسيء» حين خففوا
- ١٣٩- فَأَدْغَمُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُتَمَّمُوا وجوه نقل، وهي أولى، فاعلموا
- ١٤٠- ثُمَّتْ جِيءَ بِغَيْرِهِ وَإِنْ بَدَأَ مصدرًا في أصله، نلت الهدى
- ١٤١- فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ تَمَّتْ فِي نِظَامِ مَصْحُوبَةً بِمُحَمَّدِ بَارِي الْأَنْامِ
- ١٤٢- مَعَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ السَّرْمِدِيِّ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
- ١٤٣- وَآلِهِ الْعُرَّ وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ وَمَنْ تَلَا مَا أَنْشَقَّ عَنْ صُبْحِ ظَلَامِ
- ١٤٤- وَغَنَّتِ الْوَرَقَ عَلَى الْأَغْصَانِ وَنَعَّمَ الْمُسْلِمُ بِالْقُرْآنِ



## التعليق على المصدرة إثباتًا لاختلاف النسخ:

- البيت ٢: «حباي»: في هامش «أ»: «حماي»، إحالة على بعض النسخ التي وقف عليها الناسخ، ولفظ النص أنسب وأصوب.
- البيت ٢: «بخدمة»: في «س»: «لخدمة». تصح أيضا، والمثبت أبلغ.
- البيت ٥: «يرجو»: في «ب»: «ترجو»، عودًا على النفس.
- البيت ٥: «الخلق»: ضُبِطت في «د»: «الخلق»، ويصح أيضا، وضبط المتن أنسب.
- البيت ٦: «ما لاح القمر»: في هامش الأصل: «ما فاح الزهر»، ويصح.
- البيت ١٤: «إن مفردًا أتى»: «ب»: «هذا بمفرد»، ويصح أيضًا معنى ووزنا.
- البيت ١٥: «بعيده»: أثبت ما في «س» وبه استقام الوزن والمعنى، وتركت ما ورد في غيرها.
- البيت ١٧: في «ع» و«د»: «لثالث»، و«بثالث» أوجه لتقدير «البسمة هي بمكان الثالث»، وكذا «في الخبر» فقد ورد في «ع»: «بالخبر»، والمثبت أنسب.
- البيت ١٨: في هامش «أ»: «الوجوه»، وكأنه تصحيح، ولا يصح وزنا إلا بزيادة فاء في «اعلما» ليصير «بعد بأول الوجوه، فاعلما»، وفي «ب»: «وجوهه»، ويصح، لكن التأنيث أنسب، عودًا على البسمة.
- البيت ٢٠: في «ع»: «محصلا»، على أنه حال، غير أن صاحبه لم يتقدم، فأثبت «فحصلا».
- البيت ٢١: في النسخة «أ» «بدون»، وباقي النسخ الأربعة: «من دون»، وهو أبلغ.
- البيت ٢٢: لا يصح وزنه إلا بالنقل في «من إدغام».



- البيت ٣٢: ورد في النسخ إلا «ب» «وخذها»، فأثبت ما في «ب» «فخذها»، فهو أطف.
- البيت ٣٤: قوله «في اتفاق» أوضح، أي في حال اتفاق الحركتين، ولفظ النسخة «ب» «باتفاق» قد يوهم اتفاق الرواية عنه.
- البيت ٥٧: «ع» و«د»: «لدى ذوات اليا أيا ذا الفهم».
- البيت ٥٩: «س»: «لدى» «نرى الله».
- البيت ٦١: «كذاك إمّا» أي «كذاك إن ما» بمعنى حيثما وحينما.
- البيت ٦٦: «د»: «مقدم عند عليّ» يصح وزنا، والمثبت أفضل لذكره شرط الوقف، فلا إمالة له في الباب إلا به، قال «صدّر بوقفٍ لعلّي».
- البيت ٧٧: «س»: «والفتح في حرفي» «راء» يقدم\* لصالح من قبل ساكني اعلمنا، وترك تنوين «ساكن» ضرورة لا بد منها، وإلا انكسر الشطر.
- البيت ٨٤: «س»: «المد والقصر، أو القصر فقط». والفاء المثبت في النص أصح لإفادته الترتيب.
- البيت ٨٤: «ع» و«د»: «على اعتبارين»، ويصح أيضا.
- البيت ٨٥: «ع» و«د»: «لتوسيط»، ولفظ «بتوسيط» أولى وأنسب لفعل الأخذ.
- البيت ٨٧ سقط من «د» و«ع».
- البيت ٩٠: «س»: «بالإدغام».
- البيت ٩٣: في كل النسخ عدا «س»: «فاعلم»، ويلزم منه صرف «مريم» فتضبط بكسر الميم.

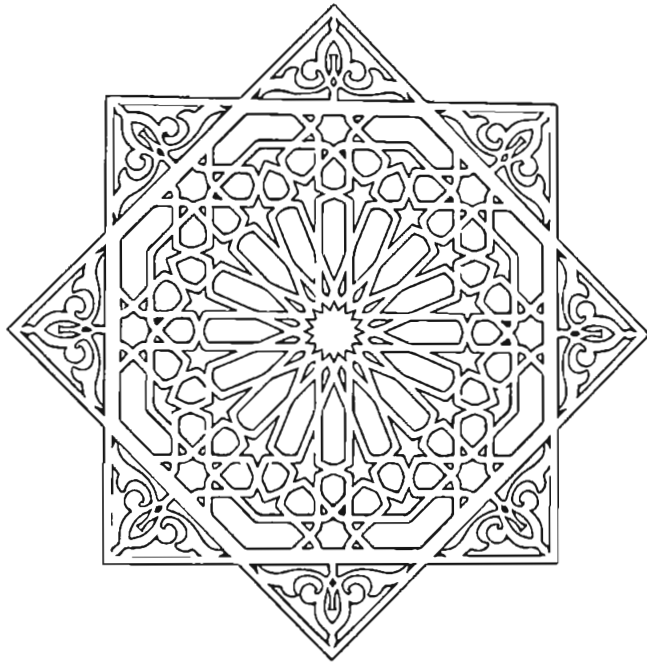
- البيت ٩٨: «س»: «فصدرن إظهارا»، ويصح.
- البيت ١٠٢: «س»: «عن ابن مينا فاعلموا»، ويصح.
- البيت ١٠٣: «د» و«ع»: «يصدُرُ\* لإدخال عيسى»، ويصح.
- البيت ١٠٥: «ع»: «واقطع بإدغام لكل مالمه». ويصح «بادغام»، ويصح «بادغام»، والأول أصح وأنسب لما حرره الفاسي من ارتفاق التحقيق مع الإدغام، والنقل مع الإظهار.
- البيت ١٠٦: «ع» و«د»: «لتحقيق». وقوله «يجل» أي مجل الإشكال، والله أعلم بمراده.
- البيت ١١٣: «ع»: «بعده».
- البيت ١١٥: في جميع النسخ إلا «ع» و«د» تقديم «أهنن» على «أكرمن»، ويصح، لكن موافقة ترتيب القرآن أنسب.
- البيت ١٢٠: «ع» و«د»: «تسميتنا». ويصح.
- البيت ١٢٦: «س»: «منها»، ويصح.
- البيت ١٣١: «س»: «ءالن».
- البيت ١٣٢: «واللاء»، أي: والوجوه التي.
- البيت ١٣٩: «ع» و«د»: «أحكام نقل».
- البيت ١٤٢: في «ع» و«د»: «الأبدي». ويصح.
- البيت ١٤٤: في «أ» و«ب»: «ونغم المسلم بالقرآن». ويصح.



# فهارس الكتاب

١- جرد المصادر والمراجع.

٢- فهرس الموضوعات.





## جرد المصادر والمراجع:

- إيراز المعاني من حرز الاماني في القراءات السبع لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبي شامة الدمشقي ت ٦٦٥ هـ. تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض. دار الكتب العلمية بيروت.
- إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأمانى ووجه التهاني بما يفك أسر العاني من فوائد النشر وكنز المعاني، لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي، ١٢١٤، تحقيق ودراسة يوسف الشهب «شهاب» رسالة مرقونة، من أصل رسالة نيل الدكتوراه.
- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لعبد الرحمن بن زيدان. الطبعة الثانية ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- إتحاف الأنام ببعض مؤلفات المغاربة الأعلام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام، مقال بقلم يوسف الشهب، نشره مركز الإمام أبي عمرو للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة، على موقعه الإلكتروني.
- إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع لعبد السلام بن عبد القادر، ابن سودة. دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. ج السابع والثامن من الموسوعة.
- إجازة محمد بن عبد السلام الفاسي لأبي عبد الله محمد بن محمد الدكالي البويحيوي، مخطوط.
- الإنباء في أصول الأداء لأب الأصبع السمائي المعروف بابن الطحان ت ٥٦١هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن. مكتبة الصحابة. الشارقة الإمارات. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الإضاءة في بيان أصول القراءة لعلي الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الاولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإعلام بمن دخل مراکش وأغامت من الأعلام للعباس بن إبراهيم المراكشي، المطبعة الملكية الرباط ١٩٧٥م.
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين

لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر. مايو ٢٠٠٢. ثمانية مجلدات.

- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤ هـ تحقيق محمد بن مجقان الجزائري. دار المغني للنشر والتوزيع.

- أرجوزة الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، لأبي الحسن علي بن محمد الرباطي التازي، الشهرير بابن بري ت ٧٣٠ هـ، اعتنى بها د توفيق أحمد العبقري. مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة.

- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر بن بادش، حققه وعلق عليه أحمد فريد المزيدي، قدم له عبد الرحمن حجازي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت ٦٢٤ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

- الإيضاح لما ينهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى لأبي زيد، عبد الرحمن بن القاضي، ت ١٠٢٥.

- بيان حكم الوقف على الهمة لهشام وحمزة لمحمد بن عبد السلام الفاسي ت ١٢١٤ هـ. تحقيق يوسف شهاب، قيد الطبع.

- بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاي ت ١٠٨٢ هـ، تحقيق محمد بو طربوش، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م.

- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد اباه، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ت ٤٣٧ هـ، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لمحمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ٨٣٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.
- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، دراسة وتحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار عمان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع للسملالي الكرامي الشنقيطي ت ٩٠٠هـ، مكتبة التوبة الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- تذكرة المحسنين بوفيات الأعيان وحوادث السنين لعبد الكبير الفاسي. دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. الأجزاء السبعة الأولى.
- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤هـ، خرج أحاديثه محمود بن الجميل، وليد سلامة، خالد محمد عثمان. مكتبة الصفا القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- التمهيد في علم التجويد لأبي الخير محمد بن محمد، ابن الجزري ت ٨٣٣هـ، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار نينوى دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن. مكتبة الصحابة الشارقة الإمارات. الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من «الكنز»، دراسة أحمد اليزيدي، طباعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المملكة المغربية. ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين علي بن محمد السخاوي ت ٦٤٣هـ، تحقيق علي الحسين البواب، مكتبة التراث مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.



- حرز الاماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيره الرعيني الشاطبي  
الاندلسي ت ٥٩٠هـ، تحقيق محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، دار الغوثاني، الطبعة الرابعة،  
١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية لمحمد الاخضر. دار الرشاد الحديثة  
الدار البيضاء.

- الدر الثير والعذب النمير، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، لعبد الواحد بن علي  
بن محمد بن أبي السداد المالكي المالقي ت ٧٠٥هـ، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي  
محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- دليل مؤرخ المغرب الأقصى لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة ويليه ذيل دليل  
مؤرخ المغرب الأقصى. دار الفكر بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء لأحمد بن ثابت الشريف التلمساني المتوفى سنة  
١١٥٢هـ، تحقيق عبد العظيم محمود عمران، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى  
٢٠٠٦م.

- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى التميمي، ابن مجاهد البغدادي ت ٣٢٤هـ،  
تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- السبعة في القراءات لأبي بكر أحمد بن موسى التميمي، ابن مجاهد البغدادي ت ٣٢٤هـ،  
تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، شرح منظومة حرز الاماني ووجه التهاني،  
لأبي القاسم علي بن عثمان بن الحسن القاصح من علماء القرن الثامن الهجري. راجعه علي محمد  
الضباع. دار الفكر. بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن اقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تأليف شيخ  
الإسلام أبي عبد الله، محمد بن جعفر الكتاني. تحقيق عبد الله الكامل الكتاني وحمة بن محمد الطيب  
الكتاني ومحمد بن حمزة بن علي الكتاني. ط ١ ثلاثة أجزاء. دار الثقافة الدار البيضاء ٢٠٠٤م.



- سير أعلام النبلاء، وبهامشه أحكام الرجال من ميزان الاعتدال في نقد الرجال كلاهما لمحمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ. اعتنى به محمد بن عيادي بن عبد الحلیم. مكتبة الصفا. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. خمسة عشر مجلدا.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف ت ١٣٦٠هـ، خرج حواشيه وعلق عليه عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المتوري ت ٨٣٤هـ، تقديم وتحقيق صديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- شرح الرضي على الكافية لمحمد بن الحسن الأستراباذي ت ٦٨٨هـ، من عمل حسن يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- شرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري الحمد. مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، معهد الإمام الشاطبي. جدة الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي ت ٤٤٠هـ، تحقيق ودراسة حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد الرياض، ١٤١٥هـ.
- الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، اعتنى به محمود بن الجميل. مكتبة الصفا الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- طبقات الحضيكي لمحمد بن أحمد الحضيكي. تقديم وتحقيق أحمد بومزكو. مطبعة النجاح الدار البيضاء. ٢٠٠٦م.

- طبقات القراء لأبي عبد الله محمد بن احمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق أحمد خان. مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- طبقات النحويين للزبيدي، تحقيق أبو الفضل محمد إبراهيم، دار المعارف مصر.
- عجالة المواسي بأسانيد قراءة محمد بن عبد السلام الفاسي ١٢١٤هـ، دراسة وتحقيق، يوسف الشهب، قيد الطبع.
- علم النصر في تحقيق قراءة إمام البصرة لأبي زيد، عبد الرحمن بن القاضي، ت ١٠٢٥. مخطوط مصور.
- عقود الجمان في تجويد القرآن لإبراهيم بن عمر الجعبري تقديم وتحقيق عبد العزيز بن الطيبي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة تحت إشراف عبد العلي المسئول. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس.
- عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد، للسلطان المولى سليمان العلوي. تحقيق خالد بن أحمد صقلي، دار الأمان الرباط، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.
- عناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد، للسلطان المولى سليمان العلوي المطبعة الجديدة فاس، ١٣٤٧هـ.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمداني، تحقيق فؤاد طلعت، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري ت ٨٣٣هـ، المحقق ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت ١٠٨٢هـ، دراسة وتحقيق أحمد بن محمد البوشيخي، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي. خرج أحاديثه وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ. المكتبة العلمية. المدينة المنورة. مجلدان. ١٩٧٦م.



- فن التصدير بين التنظير والتشهير عند محمد بن عبد السلام الفاسي، يوسف الشهب، مرقون، تحت الطبع، وضمنته ثلاث مصدرات له: مصدرة الإبراز، ومصدرة الإتمام، ومصدرة الهمز.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط. علوم القرآن. التجويد والقراءات. مؤسسة آل البيت. المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية. عمان ١٩٨٦م.
- فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري ت٤٨٨هـ، تحقيق وتقديم توفيق أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- قطوف من فن التصدير عند المغاربة في القراءات السبع، تعليق وتحقيق يوسف الشهب. مطبعة الفضيلة، الرباط. ٢٠٢٠م.
- قطوف من فن التصدير عند المغاربة في القراءات الثلاث، تعليق وتحقيق يوسف الشهب. مطبعة الفضيلة، الرباط. ٢٠٢٠م.
- قطوف من فن التصدير عند المغاربة في العشر الصغير العشر النافعية، تعليق وتحقيق يوسف الشهب. مطبعة الفضيلة، الرباط. ٢٠٢٠م.
- القواعد والإشارات في أصول القراءات لأبي الرضا الحموي، تحقيق الحسن بكار، دار القلم، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الاندلسي ت٤٧٦هـ، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة. الطبعة الثالثة. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري. تحقيق ودراسة يوسف محمد شفيق عبد الرحيم. رسالة نيل درجة العالمية الماجستير. كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ١٤٢٠ هـ.

- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري. دراسة وتحقيق عبد الرحيم بن لطف الله العباسي. رسالة الدكتوراه. كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ١٤٢٩ / ١٤٣٠ هـ.

- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع لأبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري. دراسة وتحقيق أحمد بن عبد الله بن درويش سليمان. رسالة دكتوراه. كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ.

- كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، لإبراهيم بن عمر الجعبري ت ٧٣٢ هـ، تحقيق فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، مصر.

- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي ت ٦٦٥ هـ، تحقيق عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

- معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين لعبد الرحمن ابن زيدان. دراسة وتحقيق حسن الوزاني. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المملكة المغربية. الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

- معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني ت ٤٤٤ هـ، لعبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء أسفي، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.

- معجم المؤلفين: تراجم مصنفى الكتب العربية. دون تحقيق. لعمر رضا كحالة. خمسة عشر جزءاً. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ١٥ ج.

- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به لعبد العلي المسؤول. دار السلام القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

- معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات لإبراهيم الدوسري، جامعة محمد بن

سعود الإسلامية الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

- معجم المقاييس في اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت ٧٤٨هـ، تحقيق طيار آتني قولاج. سلسلة عيون التراث الإسلامي. استانبول ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

- مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داودي، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- المفردات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق علي توفيق النحاس. دار الصحابة للتراث. طنطا. الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

- مفردة عبد الله بن كثير المكبي لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

- مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.

- مفردة نافع، لأبي عبد الله، محمد بن شريح، ت ٤٧٦هـ، دراسة وتحقيق سمير بلعشية، ومحمد نافع، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، مراكش، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

- مقدمة في أصول القراءات من كتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لأبي الأصغ عبد العزيز بن علي السمائي الإشبيلي الشهير بابن الطحان ت ٥٦١هـ. قراءة وتعليق توفيق أحمد العبقري. مكتبة أولاد الشيخ للتراث. مصر. ٢٠٠٤م.

- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني

- (٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، دراسة وتحقيق وتعليق لحسن وكاك، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية لملا علي بن سلطان القاري. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م.
- منظومة السند القرائي لمحمد بن عبد السلام الفاسي ت ١٢١٤هـ، تحقيق يوسف الشهب، العدد السادس، مجلة مرآة التراث.
- منظومة في أقسام الهمزة والوقف عليها لمحمد بن عبد السلام الفاسي. مخطوط.
- موسوعة الأعلام المغاربة. تنسيق وتحقيق محمد حجي. دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع لإبراهيم المارغيني. دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد، ابن الجزري الدمشقي ت ٨٣٣هـ، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.



## فهرس الموضوعات

- ٧..... شُكْرُ
- ٩..... تصدير بقلم المقرئ المسند الأستاذ الدكتور توفيق العبقري
- ٢٠..... بين يدي الإصدار
- ٢٤..... مؤلّفُ الكتابين؛ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي
- ٢٤..... مظان ترجمته
- ٢٦..... اسمه ونسبه
- ٢٦..... نشأته ورحلاته
- ٢٧..... شيوخه
- ٢٨..... تلامذته
- ٣١..... مؤلفاته
- ٣٢..... مكتبته
- ٣٥..... وفاته
- ٣٦..... كلمات في الثناء عليه
- ٤٣..... المؤلفان؛ إبراز الضمير وإتمامه
- ٤٥..... مدعاة التحقيق
- ٥٥..... سابقة التأليف في فن التصدير، تحريضا وتضمينا
- ٦٠..... موضوع الكتابين وأهميته
- ٧٣..... تحقيق العنوائن وتوثيق نسبة الكتابين
- ٧٧..... شهادةُ بعض مؤلفات الفاسي لإتمام إبراز الضمير



- ٨٢ ..... حتمية الإتياع والعنونة بـ «الإتمام»
- ٨٧ ..... تأريخ كُتُب الشرحين وبيان سبب الوضعين
- ٩١ ..... منهج الفاسي في تحرير الكتابين
- ٩٨ ..... كيف تلقى ولقن الفاسي هذه الحروف
- ١٠٣ ..... مصادر الفاسي المعتمدة
- ١٠٣ ..... أ- في «إبراز الضمير من أسرار التصدير»
- ١٠٤ ..... ب- في «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»
- ١٠٧ ..... مُضَمَّنُ الْكِتَابَيْنِ
- ١٠٧ ..... أولاً: تَصْدِيرَاتُ كِتَابِ «إبراز الضمير من أسرار التصدير»
- ١١٨ ..... ثانياً: تَصْدِيرَاتُ كِتَابِ «إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير»
- ١٢٧ ..... إفادات وإشادات من «إتمام الإبراز»
- ١٢٩ ..... النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق والتعليق
- ١٣٩ ..... خاتمة المحقق
- ١٤١ ..... نماذج من صور المخطوط
- ١٤٢ ..... نسخ إبراز الضمير من أسرار التصدير
- ١٤٨ ..... نسخ إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير
- ١٥٩ ..... النص المحقق؛ إبراز الضمير من أسرار التصدير
- ١٥٩ ..... دواعي التأليف
- ١٥٩ ..... موجبات التصدير
- ١٦٣ ..... ما يقتصر فيه على وجه واحد في الأداء
- ١٧٠ ..... إعراء الكتاب من خلاف الوقف على الهمزة لهشام وهمزة

- ١- خلاف السكت والوصل بين السورتين للثلاثة: ورش وأبو عمرو وابن عامر ... ١٧٢
- ٢- الخلاف في الأربع الزهر للثلاثة: ورش وأبو عمرو وابن عامر ..... ١٧٤
- ٣- الخلاف في المنفصل لقالون ودوري أبي عمرو ..... ١٧٤
- ٤- الخلاف في السكت على الهمز في المفصول لخلف، وخلافه في «شَيْءٍ» و«ال» لخلاّد ... ١٧٦
- ٥- الخلاف في الهمزتين المتفتحتين في كلمة لهشام ..... ١٧٧
- ٦- الخلاف في «الْتَّاسِ» المجرور للبصري ..... ١٧٧
- ٧- الخلاف في باب «يُشْعِرُكُمْ» [الأنعام/ ١١٠] لدوري أبي عمرو ..... ١٧٨
- ٨- الخلاف في الرء الساكنة مع اللام لدوري أبي عمرو ..... ١٨٠
- ٩- الخلاف في الوقف على «يَمِّمٌ» و«مِمٌّ» و«عَمٌّ» وبابه للبيزي ..... ١٨٠
- ١٠- الخلاف في «إبراهام» في البقرة لابن ذكوان ..... ١٨١
- ١١- الخلاف في «لَأَعْنَتَكُمْ» [البقرة/ ٢١٨] للبيزي ..... ١٨٣
- ١٢- الخلاف في «يَبْضُطُ» [البقرة/ ٢٤٣] و«بَضْطَةٌ» [الأعراف/ ٦٩] لخلاّد وابن ذكوان .. ١٨٤
- ١٣- الخلاف في باب «زاد» غير «فَزَادَهُمْ» [البقرة/ ٩] وفي باب «الْحِجَارِ» لابن ذكوان .. ١٨٥
- ١٤- الخلاف في إدغام «وَيَعْدِبُ مَنْ» [البقرة/ ٢٨٣] لابن كثير ..... ١٨٧
- ١٥- الخلاف في الهمزتين المختلفتين -فتحة فضمة- هشام ..... ١٨٨
- ١٦- الخلاف في «تَوَيْتَهُ» [آل عمران/ ١٤٥] لهشام ..... ١٨٩
- ١٧- الخلاف في «تَمَنَّوْنَ» [آل عمران/ ١٤٣] و«تَبَغَّهَوْنَ» [الواقعة/ ٦٨] للبيزي ..... ١٩٢
- ١٨- الخلاف في «وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا» [آل عمران/ ١٦٩] لهشام ..... ١٩٢
- ١٩- الخلاف في «ءَاتِيكَ» معا [النمل/ ٤٠ و٤١] وفي «ضِعْبًا» [النساء/ ٩] لخلاّد .. ١٩٤
- ٢٠- الخلاف في الوقف على «مال» الأربعة للكسائي ..... ١٩٤
- ٢١- الخلاف في إدغام «بَلْ طَبَعَ» [النساء/ ١٥٤] لخلاّد ..... ١٩٥
- ٢٢- الخلاف في إمالة «يَوَارِي» و«فَيَوَارِي» [في المائدة/ ٣٣] لدوري الكسائي ..... ١٩٥

- ٢٣- الخلاف في الهمزتين - مفتوحة فمكسورة - من كلمة لهشام ..... ١٩٧
- ٢٤- الخلاف في إضجاع «رباً» مع الضمير المكني لابن ذكوان، و «رباً» التي تلاها ساكن لشعبة وللسوسي ..... ١٩٨
- ٢٥- الخلاف في نون ﴿أَتَحَّجُّونِي﴾ [الأنعام/ ٨١] لهشام ..... ٢٠٠
- ٢٦- الخلاف في هاء ﴿إِفْتِدِهْ﴾ [الأنعام/ ٩١] لابن ذكوان ..... ٢٠١
- ٢٧- الخلاف في همزة ﴿أَنَّهَا إِذَا﴾ [الأنعام/ ١١٠] لشعبة ..... ٢٠١
- ٢٨- الخلاف في تنوين ﴿حَبِيبَةٌ أُجْنُتْ﴾ [إبراهيم/ ٢٨] و﴿بِرَحْمَةٍ أُدْخِلُوا﴾ [الأعراف/ ٤٨] لابن ذكوان ... ٢٠٢
- ٢٩- الخلاف في «بَيْس» لشعبة ..... ٢٠٣
- ٣٠- الخلاف في ياء ﴿كَيْدُونَ بَلَاءٌ﴾ [الأعراف/ ١٩٥] لهشام ..... ٢٠٣
- ٣١- الخلاف في إمالة ﴿هَارٍ﴾ [التوبة/ ١١٠] وباب «أدرت» لابن ذكوان ..... ٢٠٤
- ٣٢- الخلاف في ﴿لَا أُنْفِسُ﴾ [القيامة/ ١] و﴿وَلَا أُذْرِيكُمْ﴾ [يونس/ ١٦] للبيزي .... ٢٠٦
- ٣٣- الخلاف في نون ﴿وَلَا تَتَّبِعِينَ﴾ [يونس/ ٨٩] لابن ذكوان ..... ٢٠٧
- ٣٤- الخلاف في ياء في ﴿نَزَّعَ﴾ [يوسف/ ١٢] لقبيل ..... ٢٠٧
- ٣٥- الخلاف في تاء ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف/ ٢٣] لهشام ..... ٢٠٨
- ٣٦- الخلاف في ﴿إِسْتَيْسُوا﴾ وبابه للبيزي ..... ٢٠٩
- ٣٧- الخلاف في همزة ﴿أَبِيْدَةَ مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم/ ٣٩] لهشام ..... ٢١٠
- ٣٨- الخلاف في همزة ﴿شُرَكَاءِي﴾ [النحل/ ٢٧] للبيزي ..... ٢١٠
- ٣٩- الخلاف في ﴿وَلَتَجْزِيَنَّ﴾ [النحل/ ٩٦] لابن ذكوان ..... ٢١١
- ٤٠- الخلاف في إمالة ﴿تَبَا﴾ في الموضوعين [الإسراء/ ٨٣ وفصلت/ ٥٠] للسوسي ..... ٢١٢
- ٤١- الخلاف في ياء ﴿بَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف/ ٧١] لابن ذكوان وصلا ووقفا ..... ٢١٢
- ٤٢- الخلاف في همزة ﴿ءَاتُونِي﴾ [الكهف/ ٩٢] لشعبة ..... ٢١٣
- ٤٣- الخلاف في إمالة ياء ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم/ ١] للسوسي ..... ٢١٤



- ٢١٥ -٤٤- الخلاف في ﴿أَذَا مَا مِثٌّ﴾ [مريم/٦٦] لابن ذكوان .....
- ٢١٦ -٤٥- الخلاف في هاء ﴿يَتَفَهَهُ﴾ [النور/٥٠] لخلاد .....
- ٢١٧ -٤٦- الخلاف في ياء ﴿بِمَاءِ آبِئِنَّهُ اللَّهُ﴾ [النمل/٣٧] لقالون وأبي عمرو وحفص ...
- ٢١٨ -٤٧- الخلاف في ﴿تَخْرَجُونَ﴾ [الروم/١٨] لابن ذكوان .....
- ٢١٨ -٤٨- الخلاف في سين ﴿كِسْبَاءً﴾ [الروم/٤٧] لهشام .....
- ٢١٩ -٤٩- الخلاف في ضاد ﴿ضَعْفٍ﴾ [الثلاثة/الروم/٥٣] لحفص .....
- ٢٢٠ -٥٠- الخلاف في همزة «الآبِ» للبزي وأبي عمرو .....
- ٢٢٠ -٥١- الخلاف في همزة ﴿وَأَنَّ الْيَاسَ﴾ [الصفات/١٢٣] لابن ذكوان .....
- ٢٢١ -٥٢- الخلاف في «السُّوقُ» لقبيل .....
- ٢٢١ -٥٣- الخلاف في هاء ﴿يَرِضُنَّ﴾ [الزمر/٨] لهشام ودوري أبي عمرو .....
- ٢٢٢ -٥٤- الخلاف في التسهيل والتحقيق مع الإدخال في ﴿أَيْنَتُكُمْ﴾ [فصلت/٩] لهشام ..
- ٢٢٤ -٥٥- الخلاف في ميم ﴿لَمَّا مَتَّعَ﴾ [الزخرف/٣٥] لهشام .....
- ٢٢٤ -٥٦- الخلاف في ﴿لَيْتَنِيذِرَ﴾ [الأحقاف/١٢]، و﴿ءَانِبَاءُ﴾ [محمد/١٦] للبزي .....
- ٢٢٦ -٥٧- الخلاف في إدغام ﴿وَمَسَّ لَمْ يَتَّبِقْهُ وَكَيْفَ﴾ [الحجرات/١١] لخلاد .....
- ٢٢٦ -٥٨- الخلاف في ياء ﴿يُنَادِ﴾ [ق/٤١] لابن كثير .....
- ٢٢٧ -٥٩- الخلاف في صاد ﴿الْمُصْطِطِرُونَ﴾ [الطور/٣٥] لحفص وخلاد .....
- ٢٢٧ -٦٠- الخلاف في شين ﴿الْمُنَشَّاتُ﴾ [الرحمن/٢٤] لشعبة .....
- ٢٢٨ -٦١- الخلاف في ميم ﴿يَطْمِئِنَّهُنَّ﴾ [الرحمن/٥٦، ٧٤] للكسائي .....
- ٢٢٩ -٦٢- الخلاف في شيني ﴿أَنْشُرُوا بِأَنْشُرُوا﴾ [المجادلة/١١] لشعبة .....
- ٢٢٩ -٦٣- الخلاف في ﴿يَكُونُ دَوْلَةً﴾ [الحشر/٧] لهشام .....
- ٢٣٠ -٦٤- الخلاف في إدغام ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك/٥] لابن ذكوان .....
- ٢٣٠ -٦٥- الخلاف في ﴿فَلْيَلَا مَا تَوْمُنُونَ﴾ و﴿فَلْيَلَا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة/٤١، ٤٢] لابن ذكوان ..

- ٢٣١ ..... ٦٦- الخلاف في لام ﴿عَلَيْهِ لَبَدًا﴾ [الجن/١٩] لهشام
- ٢٣١ ..... ٦٧- الخلاف في ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان/٤] لحفص وابن ذكوان والبيزي
- ٢٣٣ ..... ٦٨- الخلاف في إدغام ﴿بِالْمُلْفِيَتِ ذُكْرًا﴾ [المرسلات/٥] و﴿بِالْمُعِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات/٣] لخلاّد
- ٢٣٤ ..... ٦٩- الخلاف في صاد ﴿بِمَصِيْطِرٍ﴾ [الغاشية/٢٢] لخلاّد
- ٢٣٤ ..... ٧٠- الخلاف في ياء ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر/٩] لقنبل
- ٢٣٥ ..... ٧١- الخلاف في همزة ﴿أَنْ رَّعَاةً﴾ [العلق/٧] لقنبل
- ٢٣٦ ..... ٧٢- الخلاف في ياء ﴿وَلَيْ دِيْسٍ﴾ [الكافرون/٦] للبيزي
- ٢٣٦ ..... ٧٣- الخلاف في التكبير
- ٢٣٩ ..... إتمام إبراز الضمير من أسرار التصدير
- ٢٤٢ ..... ١- خلاف التعوذ
- ٢٤٢ ..... موضوع الكتاب
- ٢٤٦ ..... أسباب التأليف
- ٢٥٠ ..... ٢- الخلاف في البسملة لمن فصل بها بين السورتين
- ٢٥١ ..... ٣- الخلاف للبصري في غير المطرد من الإدغام الكبير
- ٢٥٢ ..... ٤- الخلاف لقالون في ميم الجمع
- ٢٥٣ ..... ٥- الخلاف لورش بباب الهمز السابق على حرف المد «البدل»
- ٢٥٤ ..... ٦- خلاف ورش بباب ﴿شَيْءٍ﴾
- ٢٥٥ ..... ٧- خلاف ورش في واو ﴿سَوْءَ تَكْمٍ﴾ [الأعراف/٢٥]
- ٢٥٦ ..... ٨- خلاف الوقف بباب ﴿رَيْبٍ﴾ [البقرة/١]
- ٢٥٧ ..... ٩- الخلاف في المد العارض للسكون للجماعة
- ٢٥٨ ..... ١٠- خلاف الوقف للجماعة، بم يكون؟



- ١١- خلاف المد لأبي عمرو البصري في الإدغام الكبير ..... ٢٥٨
- ١٢- الخلاف له في الإشارة فيه ..... ٢٦١
- ١٣- خلاف ورش باب ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة/٥٠] ..... ٢٦٢
- ١٤- خلاف ورش وقنبل باب ﴿هَؤُلَاءِ أَمْ﴾ [البقرة/٣٠] و﴿أَلْبَغَاءِ أَمْ﴾ [النور/٢٣] ..... ٢٦٣
- ١٥- خلاف قالون والبيزي والبصري في المد عند حذف إحدى الهمزتين المتفتحتين فتحًا من كلمتين، وخلاف البصري مثله في المتفتحتين ضمًا وكسرا، وخلاف قالون والبيزي في ﴿بِالسُّوءِ الْآءِ﴾ [يوسف/٥٣]، وخلاف المد عند التسهيل في المتفتحتين ضمًا ..... ٢٦٤
- ١٦- خلاف نافع والصاحيين في باب ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة/١٤١] ..... ٢٦٧
- ١٧- خلاف ورش في ذوات الياء وخلاف ذوات الياء المبنية على «ها»، وخلافه في ذوات الياء من باب «يصلَّى» غير رأس آية، وخلافه في ذوات الياء من باب ﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة/١٢٤] ..... ٢٦٩
- ١٨- الخلاف لورش في ﴿أَرِيكُمْ﴾ [الأنفال/٤٤] ..... ٢٧٢
- ١٩- خلاف السوسي في باب ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ﴾ [البقرة/١٦٥]، ثم خلافه في هذا الباب إذا أخذ بوجه الإمالة في تريق لام اسم الله في نحو ﴿تَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة/٥٤] ..... ٢٧٢
- ٢٠- خلاف «طال» وبابه ..... ٢٧٤
- ٢١- خلافهم في روم حركة الضمير وإشامها ..... ٢٧٤
- ٢٢- خلاف الابتداء للناقل في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ ..... ٢٧٥
- ٢٣- خلاف الوقف على هاء التانيث للكسائي ..... ٢٧٨
- ٢٤- خلاف ورش في باب ﴿سِتْرًا﴾ ..... ٢٧٩
- ٢٥- الخلاف في الوقف على راء مكسورة وصلًا ..... ٢٧٩
- ٢٦- خلاف قالون في ﴿الْدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة/١٨٥] ..... ٢٨١
- ٢٧- خلاف قالون في ﴿أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف/١٨٨] ..... ٢٨١
- ٢٨- خلاف قالون في إمالة ﴿التَّوْرِيَّةِ﴾ [آل عمران/٢] ..... ٢٨١

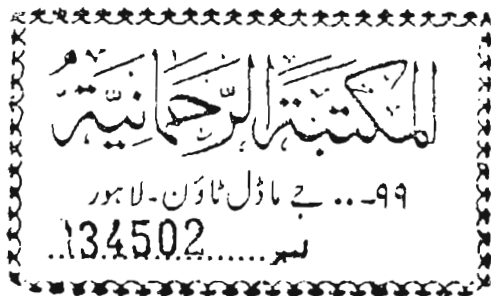
- ٢٨٢ ..... ٢٩- خلاف البصري بيباب ﴿أَوْتَيْنِيكُمْ﴾ [آل عمران/ ١٥]
- ٢٨٢ ..... ٣٠- خلاف ورش في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران/ ٦٥]
- ٢٨٢ ..... ٣١- خلاف ورش بـ ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة/ ٢٤] و﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء/ ٣٦]
- ٢٨٢ ..... ٣٢- خلاف ورش في راء ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام/ ٧١] وفائدة في ﴿ذِكْرَى الْبَارِ﴾ [ص/ ٤٥] ..
- ٢٨٥ ..... ٣٣- خلاف ورش بيباب «أرأيت» .....
- ٢٨٦ ..... ٣٤- خلاف السوسي في ﴿رَبَّاءَ الْقَمَرِ﴾ [الأنعام/ ٧٨]
- ٢٨٦ ..... ٣٥- خلاف باب ﴿الَّذِينَ﴾ [الأنعام/ ١٤٤] .....
- ٢٨٧ ..... ٣٦- وجوه ﴿ءَالَى﴾ لنافع أخذاً ومأخذاً .....
- ٢٨٩ ..... ٣٧- خلاف ﴿وَمُحِبَّاتٍ﴾ [الأنعام/ ١٦٢] لورش .....
- ٢٩٠ ..... ٣٨- خلاف قالون في ﴿يَلْهَثُ ذَالِكِ﴾ [الأعراف/ ١٧٦] .....
- ٢٩٠ ..... ٣٩- خلاف ﴿إِزْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود/ ٤٢] لأصحابه .....
- ٢٩٠ ..... ٤٠- خلاف أبي عمرو في ﴿يَبْشُرِي﴾ [يوسف/ ١٩] .....
- ٢٩١ ..... ٤١- خلاف ﴿تَأَمَّنَّا﴾ [يوسف/ ١١] .....
- ٢٩٣ ..... ٤٢- الخلاف في مد «عين» من ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم/ ١] و﴿جَمَّ عَسَقَ﴾ [الشورى/ ١] ...
- ٢٩٤ ..... ٤٣- فائدة في «ها يا» من ﴿كَهَيْعَصَّ﴾ [مريم/ ١] وفي «ها» من ﴿ظَبْ﴾ [طه/ ١] ....
- ٢٩٤ ..... ٤٤- خلاف قالون في ﴿لَأَهَبَ﴾ [مريم/ ١٨] .....
- ٢٩٥ ..... ٤٥- الخلاف لقالون بـ ﴿يَأْتِيهِ﴾ بطه [الآية ٧٥] .....
- ٢٩٥ ..... ٤٦- خلاف ابن ذكوان في ﴿وَجَبَّتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج/ ٣٤] .....
- ٢٩٦ ..... ٤٧- خلافهم بـ ﴿فِرْيِ﴾ [الشعراء/ ٦٣] .....
- ٢٩٦ ..... ٤٨- خلاف ﴿عِنْدِي أَوْلَمَ﴾ بالقصص [الآية ٧٨] .....
- ٢٩٧ ..... ٤٩- خلاف قالون في ﴿الْتَلَوِ﴾ [غافر/ ١٥] و﴿الْتَنَادِ﴾ [غافر/ ٣٢] .....
- ٢٩٧ ..... ٥٠- خلاف قالون في ﴿رَبِّي﴾ بمفصّلت [الآية ٥٠] .....

- ٢٩٨ ..... ٥١- خلاف قالون في ﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف/١٩].
- ٢٩٨ ..... ٥٢- خلاف ورش في ﴿رَّنَّ وَالْقَلَمَ﴾ [القلم/١].
- ٢٩٩ ..... ٥٣- خلاف ورش في ﴿كِتَابِيَهٗ﴾ [الحاقة/١٨ و١٩].
- ٣٠٣ ..... ٥٤- خلاف أبي عمرو في ﴿أَكْرَمَءِ﴾ [الفجر/١٥] و﴿أَهْلَنَءِ﴾ [الفجر/١٦].
- ٣٠٤ ..... ٥٥- خلاف التكبير.
- ٣٠٨ ..... المصدر والمشهور.
- ٣١٣ ..... تحقيق نص المصدرتين والتعليق عليه.
- ٣١٥ ..... المصدرة الأولى.
- ٣٢١ ..... المصدرة الثانية.
- ٣٢٩ ..... التعليق على المصدرة إثباتاً لاختلاف النسخ.
- ٣٣١ ..... فهرس الكتاب.
- ٣٣٣ ..... جرد المصادر والمراجع.
- ٣٤٣ ..... فهرس الموضوعات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







المكتبة الرحمانية

۹۹۔۔ جے ماڈل ٹاؤن۔ لاہور

نمبر.....134502

عليه فيما عساه ان يكون الحامل لثبوتها رحمه الله  
 ذالك التقدير مفلت مستعينا بالله  
 اعمرو بن منبج • تفضلا مع كتابه السنن  
 ثم اوانا للموسى القاسم • دة الحبيب زانفوا ربيع الفاهير  
 محمد زكي الصلابة والاملاء • ووالله  
 محمد جانيه

هذان كتابان كالواحد، انفصلا زمانا، واتحدا موضوعا ومنهجًا، وتشاكلا هيئةً وشكلًا؛ إذ هما شرحان نفيسان لأرجوزتين «مُصَدَّرَتَيْن»، كل ذلك بقلم خاتمة المحققين وشيخ المقرئين أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي ١٢١٤هـ، المرجع عند الاستشكال، والحجّة عند الاستدلال.

أما «النظم»: «المصدّرتان»، ففي ذكر المقدم من الأوجه الأدائية في خلاقيات القراء السبعة من طريق «التيسير» و«الشاطبية»، على مذهب المغاربة واختيارهم، مع عزو كل خلاف لصاحبه.

وأما «الشرح»: «إبراز الضمير من أسرار التصدير» و«إتمام إبراز الضمير»، فخصيصه الفاسي الكبرى وشاهد شفووفه الأفخم؛ إذ جعله في تعليل وتوجيه تعين الصدارة للوجه المختار، في مكنة درائية بالغة الدقة، باسقة المقام.

ولقد قدّم المحقّق بين يدي الكتابين ترجمةً ضافيةً للناظم الشارح، ودراسة أبرزت سرّ التفريق بين الكتابين؛ للفرق الحاصل بين المضمّنين، وبين الأخذين: «الاقتصار والاستيعاب»، أخذًا عن مشيخته وأداءً إلى تلامذته.

والله نسأل أن يتقبل العمل القبول الحسن، وينفع به المؤلف والمحقّق والقارئ والناقل.

